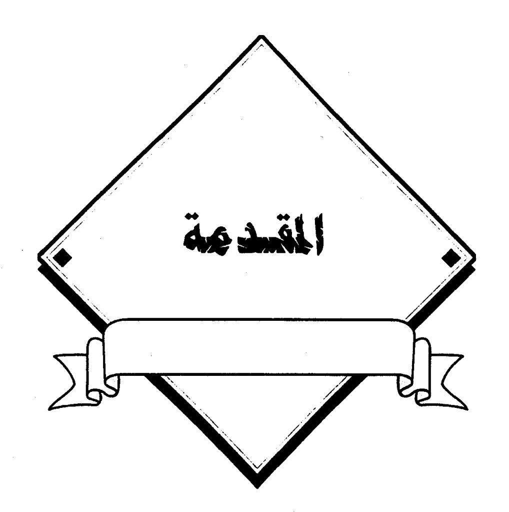
دراسات في
تاريخ مصر الاجتماعي

تأليف
الأستاذ الدكتور
محمد ياسر الخواجه
أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة طنطا

٢٠٠٦/٢٠٠٧


الحمد لله رب العالمين


المقدمة

المقدمة :

تدلنا الشواهد العلمية على الارتباط الوثيق بين التاريخ وعلم الاجتماع حيث أصبح من الثابت تقريباً أن المجتمع ظاهرة تاريخية، ومن أجل ذلك لا تستقيم أى دراسة فى علم الاجتماع دون الاهتمام بالأبعاد التاريخية والتى بدونها يظل الفهم ناقصاً، والتحليل يفتقد النظرة الشمولية المتكاملة من خلال تتبع مدى التشابك والتداخل بين مختلف العوامل المؤثرة فى الظاهرة الاجتماعية.

وهو التناول الذى يميز علم الاجتماع عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى. وعلى هذا تقوم تحليلات هذا الكتاب على فرضية أساسية هو أن ثمة علاقة متشابكة بين كل من المؤرخين وعلماء الاجتماع فى فهم التاريخ الاجتماعى للمجتمع المصرى، وبالتالى فالتاريخ الاجتماعى هو الجسر الممدود من قبل المؤرخين للإفادة والتعاون مع علماء الاجتماع فى دراسة الواقع الاجتماعى، وفى دراسة الظواهر الاجتماعية، وفى المقابل يمكن لعلم الاجتماع أن يمد جسراً إلى التاريخ لكى يتعاون معه وهذا الجسر يعرف بعلم الاجتماع التاريخى. فكأن هناك من الناحيتين اعترافاً متبادلاً بأهمية التعاون بين علم التاريخ وعلم الاجتماع، فمن ناحية التاريخ فهناك التاريخ الاجتماعى، ومن ناحية علم الاجتماع فهناك الاجتماع التاريخى أو ما يسمى بعلم اجتماع التاريخ وهذا التداخل كما يقول - محمود عوده - يعكس قناعة بأن المجتمع الذى يدرسه المؤرخون أو علماء الاجتماع هو ظاهرة تاريخية وتعنى

بالظاهرة التاريخية هى عدم وجود الظاهرة على حالها واستمرارها على هذا الحال إلى الأبد، وإنما الظواهر والنظم والمؤسسات تتطور عبر مسيرة التاريخ الطويلة، فالتغير هو سنة الحياة والوجود والمجتمع جزء من الحياة أو الوجود، فالظواهر التى تعيشها والمجتمع الذى نعيشه هو ظاهرة تاريخية بهذا المعنى. بمعنى أن يسير فى خطوط متنوعة ومتعددة من التطور. وقد يقطع مراحل من التطور إلى أن يصل إلى وضعه الحالى، وسوف تستمر عملية التطور إلى الأبد.

وبالتالى فالمجتمع هو فى جوهرة عبارة عن ميكانزم دائم من التطور يعكس الأحداث التاريخية والظواهر التى مر بها، ومدى استمراريتها عبر المراحل التاريخية المختلفة.

وعلى هذا يمكن القول أنه عندما نحاول أن نضع تصوراً لتناول تاريخ مصر الاجتماعى موضع التحليل السوسيولوجى، فإننا نحتاج إلى منظور أو أسلوب تحليلى ينبع من خصوصية التجربة التاريخية المصرية ذات الحضارة القديمة والعريقة، ورؤية التحليل العلمى الحديث حتى لا نقع فى حضرة التقليد الأعمى الذى يشوه الحقيقة أو التحيزات الأيديولوجية التى تزيف الواقع المجتمعى والتناول العلمى الصحيح.

ولقد خرج الكتاب وفقاً لهذه المحاولة فى ثمانية فصول، تنتظم فى تسلسل منطقى، فالفصل الأول يناقش تناول علم الاجتماع بين الرؤية التاريخية والتحليل السوسيولوجى، من خلال عرض مفهوم

التاريخ بشكل عام ثم تحديد مفهوم التاريخ الاجتماعى بشكل خاص ثم عرض موجز لرواد التاريخ الاجتماعى وهم عبد الرحمن بن خلدون وفيكو، وكارل ماركس ورايت ميلز وتطويره لفكرة الخيال السوسيولوجى فى إطار الرؤية التاريخية، أما الفصل الثانى فيتناول رؤية تحليلية شاملة لتاريخ مصر الاجتماعى من خلال عرض أهم المداخل الأساسية لفهم تاريخ مصر الاجتماعى، ثم التعريج على أهم الملامح العامة للمجتمع المصرى منذ العصور القديمة حتى القرن العشرين وينتهى هذا الفصل بتقديم أهم العوامل التى شكلت تخلف المجتمع المصرى.

ويتناول الفصل الثالث (جذور التحول الرأسمالى فى مصر (١٨٠٥-١٩٥٢) من خلال عرض نشأة الرأسمالية المصرية وتحليل جذورها الاجتماعية والتاريخية فى مصر منذ عهد محمد على حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وذلك للتعرف على تطور الرأسمالية وروافدها الاجتماعية الثلاثة الزراعية والصناعية والتجارية، ولما تعرضت له الرأسمالية المصرية من فترات انكماش وازدهار، وأثر ذلك على عمليات الاستثمار، ثم تناول مولد الرأسمالية الوطنية وتطورها والتحديات التى واجهتها.

ويأتى الفصل الرابع فيناقش ظروف ظهور رأسمالية الدولة وتقلصها، من خلال عرض الأصول الاجتماعية لبرجوازية الثورة الجديدة ثم أهم الخطوات التى اتخذتها الثورة مثل قانون الإصلاح

الزراعى والمبررات التى كانت وزاءه، ثم مناقشة اتجاهات الثورة نحو المشروعات الحرة من خلال اتجاهها نحو القطاع الخاص، ثم تناول مرحلة الرأسمالية الموجهة من خلال القطاعين الصناعى والزراعى ثم تحليل مرحلة رأسمالية الدولة المستقلة من خلال المحاور الأساسية لها كنشأة القطاع العام والمبررات النظرية التى بررت الالتجاء إليه كسياسة تنموية، وأهم إنجازاته التى تتمثل فى الخطة الخمسية الأولى ثم عرض لعملية انهيار هذه التجربة وتعثرها إثر نكسة يونيو ١٩٦٧، وما شهدته هذه الفترة من أفول مرحلة الرأسمالية المستقلة والتنمية الشاملة ومن صعود أصوات تنادى بضرورة حرية الاستثمار لرأس المال الأجنبى والمحلى.

ويعرج الفصل الخامس على أصول الرأسمالية الحضرية الجديدة ويعرض فى هذا الفصل لملامح الرأسمالية كظاهرة اجتماعية عالمية، ثم أصول الرأسمالية الحضرية الجديدة فى مصر بروافدها الثلاث التقليدى والبيروقراطى وأخيراً الرافد الجديد المسمى بالرأسمالى الطفيلى (الريعى) ثم استخلاص أهم الخصائص العامى للطبقة الرأسمالية الجديدة وينتهى الفصل برؤية واقعية تحليلية لمجموعة من المستثمرين والرأسماليين الجدد من محافظة الغربية للتعرف على أصولهم الاجتماعية واتجاهاتهم التنموية ومجالات استثماراتهم ورؤيتهم الخاصة حول بعض القضايا المجتمعية الهامة.

أما الفصل السادس فيناقش قضية التعليم وأزمته فى مصر من

خلال التعرف على الأزمة التى يعانى منها، والتركيز على سياسات التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر، مع القيام بدراسة ميدانية مقارنة بين مدرسة لغات خاصة ومدرسة حكومية للتعرف على عملية التمايز الاجتماعى بين فئات المجتمع المصرى ودور التعليم فى إعادة إنتاج هذه التمايزات الاجتماعية فى مصر.

ويحلل الفصل السابع للأحزاب والتنشئة السياسية فى مصر، من خلال التعرف على خريطة الأحزاب السياسية فى مصر ونشأتها وتطورها ودور الأحزاب فى عملية التنشئة السياسية على المستوى الواقعى.

وأخيراً يأتى الفصل الثامن بتحليل ظاهرة الفساد السياسى والإدارى فى مصر عبر ثلاث مراحل تاريخية فى مصر وهى مرحلة ما قبل الثورة وفساد القصر، ثم مرحلة الثورة وما تخللها من تضخم الجهاز البيروقراطى وترهله، وغياب الرقابة الإدارية والتعامل غير الشرعى بين القطاعين العام والخاص وما يتضمن ذلك من ظهور الفساد على مستوى القيادات العامة ثم فترة الانفتاح الاقتصادى وما صاحبها من ظهور أشكال جديدة من الفساد السياسى والإدارى على مختلف المستويات الحزبية والقيادية فى مصر.

وفى ختام هذه المقدمة أتوجه بخالص الشكر إلى كل من شجعنى لإنجاز هذا العمل وأخص بالذكر زوجتى وأولادى الذين وفروا لى الجو

على إنجاز هذا العمل بروح التعاون والحب وتمنياتى لهم بمستقبل مشرق واعد وأرجو لهم العيش فى مجتمع مصر المستقبل مجتمع يموج بالسعادة ويرفرف عليهم نعيم الحرية ورغد العيش، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،

المؤلف

أ.د. محمد ياسر الخواجة


علم الاجتماع بين
الرؤية التاريخية
والتحليل السوسيولوجى
الفصل الأول

الفصل الأول

علم الاجتماع بين الرؤية التاريخية والتحليل السوسيولوجى

١- مدخل.

٢- مفهوم التاريخ.

٣- مفهوم التاريخ الاجتماعى.

٤- رواد التاريخ الاجتماعى.

أولاً : عبد الرحمن بن خلدون والتحليل التاريخى لتطور المجتمع.

ثانياً: فيكو ونظرية التطور التاريخى للمجتمع.

ثالثاً: كارل ماركس وتطور المجتمع الإنسانى.

رابعاً: رايت ميلز والخيال السوسيولوجى فى إطار الرؤية التاريخية.

٥- خاتمة.

١- مدخل:

لاشك أن الصلة التى تربط التاريخ بعلم الاجتماع هى صلة وثيقة أكدها رواد علم الاجتماع ابتداءً من عبد الرحمن بن خلدون ومروراً بمؤسس علم الاجتماع الغربى من أمثال اوجست كونت ودور كايم وهربرت سبنسر وماكس فيبر وانتهاء بعلماء الاجتماع المعاصرين أمثال رايت ميلز وهوروفيتز، حيث يقول الأخير أن الأساس الذى تفتقر إليه كل أعمالنا ودراستنا ذلك أننا لا نتعامل مع أحداث وقعت فى الماضى أو الحاضر، ويجب علينا ألا نفقد التذوق التاريخي للأحداث الراهنة، فالناس يقرءون الصحف كل يوم لأن لديهم إحساس قوى بأن ما يحدث فى أى يوم هو استمرار لأحداث مضت، إن الإحساس بالحاضر كتاريخ لا يزال يعتبر حقيقة سلبية فى علم الاجتماع(*).

ومن هنا يحاول هذا الفصل أن يعرض ويحلل ضرورة الاهتمام بالبعد التاريخى فى الدراسات الاجتماعية من خلال عرض أفكار رواد التاريخ الاجتماعى من أمثال ابن خلدون، وفيكو، وكارل ماركس، ورايت ميلز، وضرورة إحياء الدعوة بالاهتمام التاريخى فى علم الاجتماع تلك الدعوة التى أكدها علماء الاجتماع المعاصرين أنفسهم باعتبار أن الاهتمام بالجانب التاريخى يساعد على كشف العلاقات

(*) انظر فى هذا الصدد:

Horowitz (ed.) the new sociology, N.Y. 1964

البنائية والوظيفية الكبرى والعمليات الاجتماعية النفسية على المستوى الشامل، وقد بدت تلك الدعوة الصريحة فى أعمال تشالز كولى، وفلورين زنانيكى وروبرت ماكيفر وبتريم سوركين ورايت ميلز، والفن جولدنر، مما يؤكد الصلة بين علم الاجتماع والتاريخ وخاصة وأن عالم الاجتماع سوف يقدم للمؤرخ وقائع محددة يتضمنها المؤرخ فى تحليلاته، مثلما يطرح التاريخ الأحداث والشواهد أمام علماء الاجتماع.

فضلاً عن هذا فإن المدخل التاريخى يتيح لعلماء الاجتماع الفرصة لفهم الأحداث والظواهر الفريدة التى لا تتكرر، كما أنه يمكن الباحث السوسيولوجى من الانتقال من هذا المستوى إلى مستوى آخر أعم وأشمل حين يربط هذه الخصوصيات فى سياق الزمن ويسعى إلى اكتشاف المضامين الهامة أو القوانين العامة التى تحكمها.

٢- مفهوم التاريخ History:

تشير كلمة التاريخ إلى معان عديدة متباينة، فيرى البعض أنها تتضمن كل المعلومات المتعلقة بنشأة الكون كله بما فيه من كواكب وما جرى عليه من أحداث وبخاصة ذلك الكوكب المسمى بالأرض، وما وقع علي سطحه من حوادث، بينما يرى آخرون ارتباط مفهوم التاريخ بحوادث الماضي المتعلقة بالإنسان، في حين يرى البعض أن التاريخ فناً يبحث عن وقائع الزمان من ناحية التعيين والتوقيت، وموضوعه الإنسان والزمان ومسائله وأحواله المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة للإنسان وفي الزمان[1].

ولعل هذا يوضح أن مفهوم التاريخ يهتم أساساً بتسجيل الماضي حيث يسعى المؤرخ إلى تقديم وصف دقيق للفترة الطويلة التي عاشها الإنسان على الأرض، وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية ويحاول أن يربطها في سياق زمني من أجل تقديم قصة مستمرة من الماضي إلى الحاضر، وقد دفع هذا الاهتمام بتطوير المعرفة التصويرية idiographic في التاريخ الكثيرين إلى القول بأن التاريخ لا يعد علماً وإنما هو منهج له تطبيقاته في ميادين مختلفة من ميادين المعرفة[2].

---

(١) حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص ص ١١- ١٥.

(٢) محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ١٣٩.

وإن كنا فى هذا الصدد ليس فى مجال مناقشة هل التاريخ علماً أو فناً، حيث أثار ابن خلدون تلك الحقيقة التى مؤداها أن التاريخ يبدو لبعض الناس فنا ولبعضهم علماً، فهو فن لدى العامة وعلم لدى الخاصة وهو فى ذلك يقول "إذ هو فى ظاهرة لا يزيد عن أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى وفى باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو كذلك أصيل فى الحكمة، عريق وجدير بأن يعد من علومها وخليق"(٣).

وعلى هذا فإن التاريخ كما يقول محمد قاسم فى معناه العام لا يبحث فى الظواهر الإنسانية فحسب بل هو يبحث أيضاً فى الظواهر الماضية أياً كان نوعها، فهو يدرس ماضى الطبيعة وماضى المجتمعات أما التاريخ بمعناه الخاص فيحاول رسم صورة واضحة عن الإنسانية مستخدماً فى ذلك ما خلفة وراءها من آثار مادية كالمعابد والمقابر والتماثيل والأدوات المصنوعة أو آثار اجتماعية كالقصص والأساطير والأدب والديانات فالظاهرة التاريخية ظاهرة اجتماعية فى جوهرها غير أنها تختلف عن الظاهرة الاجتماعية من حيث كونها محدودة فى إطار الزمان والمكان، ومعنى ذلك أن التاريخ لا يعالج نشأة الديانات بصفة عامة وإنما يدرس كيف ظهرت إحدى الديانات الخاصة كالمسيحية أو الإسلام، كذلك لا يعالج المؤرخ الهجرة بصفة عامة لكن يعالج مثلاً

---

(٣) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٨، ص١٣.

هجرة القبائل العربية من الجزيرة إلى مصر والعراق، ولا يقف التاريخ عند حد دراسة الجماعات الإنسانية، بل يمتد بحثه إلى حياة الأفراد، ومع هذا فهو لا يعنى بحياة هؤلاء الأفراد إلا لارتباطها بحياة الجماعة أى من جهة تأثيرهم فى قومهم وعصرهم ، وبهذا فهو يؤرخ لإبطال التاريخ الذين حلقوا فوق عصرهم وقادوا أممهم وأثروا فيها بطابع خاص ومميز(٤).

وبالتالى فالتاريخ فى تصورنا ليس علم الماضى فحسب بل هو علم الحاضر والمستقبل، فهو الذى يهدي المجتمع ويقود خطاه وهو ذاكره المجتمع الواعية، ومن هنا تكمن أهمية التحليل التاريخي فى دراسة قضايا المجتمع وهمومه ومشاكله. ولذا فالتاريخ لا يمكن أن يقوم إلا على أساس من الوثائق التى قد تكون آثاراً أو نقوشاً أو روايات أو مخلفات خطية، ولهذا كانت أولى مراحل البحث التاريخى هى مرحلة البحث عن الوثائق أياً كان نوعها. وهذا يفرض على الباحث التاريخي أن يلم بعلوم أخرى مساعدة كالمعرفة باللغات الأصلية لموضوع البحث، وأن يعرف أنواع الورق والمداد والأقلام فكلها أمور هامة فى التحقق فى صدق الوثيقة وانتمائها إلى العصر الذى يدرسه.

هذا فيما يتعلق بمفهوم التاريخ لكن ماذا يقصد بمصطلح التاريخ الاجتماعى وهذا ما نوضحه فى النقطة التالية:

---

(٤) محمود قاسم، المنطلق الحديث ومناهج البحث، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٦٧.

٣- مفهوم التاريخ الاجتماعي Social History:

يقصد بالتاريخ الاجتماعى اصطلاحياً دراسة تطور العلاقات الاجتماعية ونمو النظم الاجتماعية والتغيرات فى المفاهيم والقيم الاجتماعية، ويعتبر التاريخ الاجتماعى عدولاً عن الاتجاه الذى يقتصر على دراسة التاريخ السياسى وخاصة كل ما يتعلق بتاريخ الحكومات والحكم، وقد ساعد نمو المجتمع الصناعى وظهور شكل جديد من البنيان الاجتماعى على زيادة الاهتمام بالتاريخ الاجتماعى(٥) ويرتبط هذا المصطلح بمصطلح التاريخ الثقافى والتاريخ الاقتصادى، اللذان هما نتاج أو استجابة لما يسمى بالتاريخ السياسى وبخاصة تاريخ الحكومات.

ويشير مصطلح التاريخ الثقافى Culture History إلى الصورة التكاملية للأحداث الثقافية التى ظهرت خلال الزمن، وقد ظهر هذا المصطلح فى الكتابات الانثروبولوجية والاثنولوجيا وعلم الآثار، ويبدو أن المصطلح ذاع وانتشر بين علماء الآثار الذين يركزون على بحث تاريخ الثقافة من خلال منظور زمنى أكثر عمقاً من هذا الذى يستعين به علماء الاثنولوجيا، فاستطاعوا تطوير أساليب دقيقة مكنهم من وضع قوائم زمنية لتاريخ كل ثقافة، وقد علق ميتلند Maitland على اهتمام الأنثروبولوجيين بتاريخ الثقافة بقوله أنه ""يتعين على الأنثروبولوجيا

---

(٥) أحمد زكى بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص٣٨٨.

أن تختار بين أن تصبح تاريخاً أو لا تكون شيئاً على الإطلاق، كذلك ذهب بيركت سميث Smith إلى أن الحاضر لايمكن فهمه إلا على أنه نتاج للماضى. وأن المشكلة الرئيسية فى الاثنولوجيا يجب أن تكون تاريخية وأكد سابير Sapir على أن الانثروبولوجيا الثقافية تتجه أكثر فأكثر نحو الاعتراف بأنها علم تاريخى خالص، ولعل المعلومات التى تعتمد عليها يصعب فهمها فى فرديتها الخالصة أو فى صلتها بعضها ببعض، ويتعين أن نفهمها على أنها نهاية تتابع معين للأحداث ذات الجذور العميقة فى الماضى(٦).

وعموماً فإن دراسات التاريخ الاجتماعى تشتمل على عدة موضوعات هى البناءات الاجتماعية والنظم التاريخية والتغير الاجتماعى وتطور المفاهيم الاجتماعية والتحولات التى تطرأ على القيم الاجتماعية. ولعل هذا يوضح أن العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع هى علاقة قوية ومتكاملة، وذلك لأن جزءاً لا يستهان به من الدراسات السوسيولوجية ليس إلا فلسفة التاريخ، وليس هناك شك أنه كلما تقدم البحث التاريخى أدى إلى مزيد من التقارب بين علم الاجتماع والتاريخ، وأن التعاون بينهما من شأنه أن يساهم فى التوصل إلى نظرية تفسر حركة التطور الاجتماعى فى مصر(٧).

---

(٦) محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص١١٢.

(٧) مريم مصطفى، دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ٣.

وقد أكد ليند Lynd فى كتابة لماذا المعرفة، الصلة الوثيقة بين التاريخ وعلم الاجتماع بقوله أن على المتخصصين فى العلوم الاجتماعية أن يكفوا عن الانتظار من أجل الحصول على ما يحتاجونه من معلومات تاريخية بل يجب أن يتجهوا بأنفسهم نحو الماضى، وأن يكتبوا تاريخهم الخاص حول الحاجة إلى معرفة أشياء محددة، وبصدد علاقة الماضى بالنظم والمشكلات المعاصرة، هذه دعوة صريحة من ليند يطلب فيها المتخصصين فى كافة فروع العلوم الاجتماعية أن يكونوا على وعى بالطريقة التاريخية فى البحث بحيث يصبحوا هم أنفسهم مؤرخين فى الفروع التى تخصصوا فيها[٨].

كما أكد ريكمان Rickman على الصلة الوثيقة بين التاريخ وعلم الاجتماع على أساس أن المدخل التاريخى يتيح الفرصة لفهم الخصوصيات أى الأحداث والظواهر الاجتماعية الفريدة التى لا تتكرر لكنه لا يقف عند هذا الحد، إذ يمكن للباحث أن ينتقل من هذا المستوى إلى مستوى آخر أعم وأشمل حيث يربط بين هذه الخصوصيات فى سياق الزمن ويسعى إلى اكتشاف المضامين الهامة أو القوانين العامة التى تحكمها[٩].

---

(٨) محمد على محمد، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٩) ريكمان، منهج جديد للدراسات الإنسانية، ترجمة على عبد المعطى، ومحمد على محمد، مكتبة مكاوى، بيروت، ١٩٧٩.

٤- رواد التاريخ الاجتماعى:

فى الواقع لقد تشكل التاريخ الاجتماعى من خلال مجموعة م الإسهامات الأساسية التى قدمها أربعة من رواد علم الاجتماع وهم عبد الرحمن بن خلدون والمؤرخ الإيطالى فيكو وكارل ماركس ورايت ميلز والتى كانت لأفكارهم أكبر الأثر فى أعمال علماء اجتماع لاحقين.

أولاً: عبد الرحمن بن خلدون والتحليل التاريخى لتطور المجتمع البشرى:

اتجه ابن خلدون للتاريخ وتحليله يستخلص منه الدروس والعبر التى تساعده على فهم الحاضر ومشاكله وهمومه ولأن ابن خلدون كان مزوداً بفكر انتقادى وبتجربة سياسية واجتماعية خصبة صبغت تفكيره بالواقعية نجده لا يسلم إلا بالتفسيرات التاريخية المستندة إلى المعرفة القطعية والحسية، كما نجده يعيد النظر لا فى طرق المؤرخين السابقين عليه والمعاصرين له فحسب وإنما فى مغزى المعرفة التاريخية وموضوعها وفائدتها وكيفية الحصول عليها[١٠].

وقد عرف ابن خلدون التاريخ تعريفاً اجتماعياً بوصفه يهدف إلى افهامنا الحياة الاجتماعية للإنسان أعنى الحضارة، ويهدف كذلك إلى ان يعلمنا الظواهر التى ترتبط بهذه الحضارة وإلى معرفة الحياة البدائية

---

(١٠) عبد القادر عرابى، قراءة سوسيولوجية فى منهجية ابن خلدون، مجلة المستقبل العربى، بيروت، ١٩٨٩، العدد ١٢٥، ص٨٩.

وتهذيب الأخلاق وروح الأسرة والقبيلة وتباعد وجهات البشر فى أن سمو شعوب على شعوب أخرى يؤدى إلى نشأة امبراطوريات وأسر حاكمة وفوارق الطبقات والمصالح التى يكرس لها الناس أعمالهم ومجهوداتهم مثل المهن المربحة والصناعات التى تعين على الكسب والعلوم والفنون وأخيراً جميع التغيرات التى تحدثها طبيعة الأشياء فى سلوك المجتمع.

وسوف يهتم علم الاجتماع بدراسة التاريخ الاجتماعى على هذا النحو بحيث يبحث فى مسائل الاجتماع الإنسانى والعمران البشرى وما يلحقها من عوارض كأن يدرس العمران البدوى، والأمم الوحشية والدول والخلافة والملك، والعمران الحضرى، والبلدان، والأمصار، والصنائع والمعاش والكسب والعلوم واكتسابها وتعلمها. وهذا ما يؤكده ابن خلدون بقوله "إعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنسانى الذى هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش، والتأنس والعصبيات واصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث فى ذلك العمران بطبيعته من الأحوال، ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال فى قبول الخبر اعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأى

أو نحله قبلت ما يوافقها من الأخبار أول وهله، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص[١١].

وهذا ما يوضح أن منهج ابن خلدون فى دراسة التاريخ لا يقف عند باب الرواية ولكنه يضعها فى قلب المجتمع والحياة الاجتماعية، ويعتبر ابن خلدون أن هذه المطابقة بين الرواية التاريخية ووقائع العمران تعتبر أساساً لقانون منهجى صارم يمكن من خلاله تمييز الحق من الباطل.

لكن لماذا لا يركن ابن خلدون إلى منهج الإسناد فى الروايات التاريخية عن الوقائع؟

فى الواقع يذهب ابن خلدون إلى أن الكذب يمكن أن يتطرق إلى الخبر، فالتاريخ "خبر عن الاجتماع الإنسانى" والخبر عرضه للكذب وله أسباب تقتضيه أى أن هناك أسباب تؤدى إلى نقل الأخبار بشكل كاذب وعدد هذه الأسباب فيما يلى:

أ - التشيع للآراء والمذاهب. فالشخص المتشيع لرأى يقبل الخبر الذى يناصر هذا الرأى دون نقد أو تمحيص فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال فى قبول الخبر اعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه وإذا خامرها تشيع لرأى أو كله قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة.

---

(١١) مقدمة ابن خلدون، تحقيق وشرح على عبد الواحد وافى، الجزء الأول، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط٣، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٢٨.

ب- عدم الوعى بمقاصد وأهداف نقل الأخبار أو معانيـها وهـو مـا أطلق عليه ابن خلدون الذهول عن المقاصد، فكثير مـن النـاقلين لا يعـرف القصد بما عاين أو سمع، وينقل الخـبر علـى مـا فـى ظنـه وتخمينـه فيقع فى الكذب.

جـ- توهم الصدق أى الاعتقاد بأن الخـبر صـادق دون أى تدقيـق ومصـدر هذا القرب من الكذب فى نقل الأخبار هو الثقة بالناقلين.

د - الحكـم بظواهـر الأمـور أو مـا أسمـاه ابـن خلـدون الجـهل بتطبيـق الأحـوال علـى الوقـائع، حيـث ينقـل الشـخص الأخبـار برغـم مـا بداخلها من الأمور المجافية للواقـع، فكثـير مـا ينقـل الخـبر وبـه كثير من التلبيس والتصنع على حد قول ابن خلدون، أى يكون مليئاً بالأخطاء والخيال المجافى للواقع "فينقلها المخـبر كمـا رآهـا وهـى بالتصنع على غير الحق فى نفسه.

هـ- التقرب لـذوى الجـاه والسـلطان أو مـا أسـاهم ابـن خلـدون أصحـاب التجله والمراتب بغية الجـاه أو الـثروة فيقـول ابـن خلـدون "ومنـها تقرب الناس فى الأكـثر لأصحـاب التجلـه والمراتـب بالثنـاء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك فيستفيض الأخبـار بـها علـى غير حقيقة، فالنفوس مولعة بحب الثناء والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة وليس فى الأكثر براغبين فى الفضـائل ولا متنامين فى أهلها.

و - الجهل بطبائع العمران واعتبر ابن خلدون هذا المصدر للخطأ فى نقل

الأخبار أهم المصادر جميعاً، فكل حادث له طبيعة خاصة إذا جهلها ناقل الخبر أو سامعة، فقد القدرة على تمييز الصدق من الكذب، فيقول ابن خلدون معبراً عن هذا المعنى "فإن كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أم فعلاً لابد له من طبيعة تخصه فى ذاته وفيما يعرض له من أحواله فإذا كان السامع عازفاً بطبيعة الحوادث والأحوال فى الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك فى تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب والمحقق أن هذا المنهج الخلدونى الجديد ليس محاولة لتمحيص الأخبار وكتابة التاريخ على أسس جديدة فحسب بل هو أيضاً منهج لدراسة المجتمع، فكتابه التاريخ تتطلب فى البداية التعرف على طبيعة العمران وما يلحقه من الأحوال والعوارض، وكأن دراسة العمران تأتى قبل دراسة التاريخ[١٢].

أى أن ابن خلدون استطاع أن يتجاوز التاريخ الوصفى واستحداث علم جديد هو علم العمران البشرى، لقد تولد هذا العلم من التاريخ بعد أن أعاد ابن خلدون النظر فى موضوعه ومناهجه، وهكذا فإن التاريخ لا يشكل الإطار المرجعى لعلم الاجتماع فحسب وإنما هو من صنو للعمران البشرى[١٣]. وفى هذا الصدد يقول ابن خلدون عن منهجه الجديد "وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشرى والاجتماع

---

(١٢) السيد الحسينى وآخرون، تاريخ الفكر الاجتماعى، دار قطرى بن الفجاءة، قطر، ١٩٨٧، ص٩٠.

(١٣) عبد القادر عرابى، مرجع سابق، ص١٠٧.

الإنساني، وذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته، واحدة بعد الأخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أم عقلياً". ثم يقول واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة عزيز الفائدة(١٤).

ويتضح من ذلك مدى وعي ابن خلدون بتأسيسه لعلم جديد وتحديد موضوعه بشكل دقيق على أنه ما يلحق العمران من عوارض وأحوال، وقد فسر الباحثون العوارض والأحوال على أنها الواقع الاجتماعي المشخص في النظم الاجتماعية المختلفة التي لابد من وجودها في كل مجتمع وهي النظام الاقتصادي، والنظام السياسي والنظام التربوي، والنظام الديني والنظام التساكني في شكليه البدوي والحضري، والنظام الطبقي(١٥).

ولم يكتف ابن خلدون بتحديد منهج العلم وموضوعه بل أكد على أن الدراسة الاجتماعية للتاريخ هي دراسة ديناميكية بالضرورة تسير مع حركة التاريخ وتستوعب تطوره عن الحياة الاجتماعية وانتقالها من حالة إلى حالة أخرى حيث يقول ابن خلدون في هذا الصدد:

أن أحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال

---

(١٤) عبد الرحمن ابن خلدون، مرجع سابق، ص٣٣١.

(١٥) حسن الساعاتي، علم الاجتماعي الخلدوني، قواعد المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢، ص٦١.

إلى حال" ويرجع هذا الاختلاف والتباين فى أحوال المجتمعات إلى عوامل عديدة اقتصادية وجغرافية وثقافية لذا فقد رأى ابن خلدون أن التطور هو سنة الحياة الاجتماعية، حيث رأى أن أهم الخواص التى تمتاز بها ظواهر الاجتماع الإنسانى أنها لا تجمد على حال واحدة بل تختلف أوضاعها باختلاف المجتمعات والأمم والشعوب، وتختلف فى المجتمع الواحد باختلاف العصور، فمن المستحيل أن نجد مجتمعين يتفقان تمام الاتفاق فى نظام اجتماعى ما، وفى طرائق تطبيقه، كما أنه من المستحيل أن نجد نظاماً اجتماعياً قد ظل على حالة واحدة فى مجتمع ما فى مختلف مراحل حياته[١٦].

كما أن المجتمع عند ابن خلدون شأنه شأن الفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته، وتتمثل المرحلة الأولى فى مرحلة البداوة ويقتصر فيها الأفراد على الضرورى فى أحوالهم، ويكونون عاجزين عن تحصيل ما فوق الضروريات، كما تتميز هذه المرحلة بخشونه العيش وبوجود العصبيات.

أما المرحلة الثانية فهى حالة الملك وفيها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف ومن الاشتراك فى المجد وانفراد الواحد به وكل الباقين عن السعى فيه وهذا يعنى تركز السلطة.

أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة الترف والتعليم أو الحضارة

---

(١٦) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص٢٠٠.

وفيها ينسى الأفراد عهد البداوة والخشونة ويفقدون حلاوة العزو والعصبية، ويبلغ فيهم الترف غايته.ويؤدى النعيم بالدولة إلى الانقراض والزوال الذى تسبقه حالة رابعة من الضعف والاستكانة وفساد الخلق تسمى حالة الاضمحلال. وهذه الأطوار أو المراحل فيما يرى ابن خلدون طبيعية وتتفق مع طبائع الأشياء، فالأصل فى المجتمع حالة البداوة كما يدلنا على هذا استقراء حالة التطور الاجتماعى فى المجتمعات الإنسانية.

وفى نهاية تحليل ابن خلدون للمنهج التاريخى فقد وضع مجموعة من القواعد الأساسية عرضها على النحو التالى(١٧):

١- قاعدة النقد الباطنى السلبى والتى تعتمد على التحرى عن مصدر الأخبار، وطرق التثبت من صدق الخبر، ومن عدم انخداعه ووقوعه فى الخطأ.

٢- أما القاعدة الثانية فتتمثل فى الابتعاد عن التشيع والتعصب للآراء والأحكام المرتجله والقبلية والتزام جانب الموضوعية فى عرض وقائع العمران.

٣- وتقوم القاعدة الثالثة على موسوعية المعرفة عند المؤرخ، إذ يتعين عليه الإلمام بقواعد السياسة وطبائع العمران والملك، وتاريخ الأمم.

---

(١٧) عبد القادر عرابى، قراءة سوسيولوجية فى منهجية ابن خلدون، مرجع سابق، ص ص ٩٤-٩٧.

٤- وتنطلق القاعدة الرابعة من التشكك في الأخبار التى ترد إلى سماع المؤرخ، فلكى يبنى المؤرخ منهجه المعرفى على أساس متين يتعين عليه أن يشك فى صدق المعلومات التى كان قد حصلها ما دام الشك فيها له ما يبرره، ومن خلال الشك والتبصر يصل المؤرخ إلى الحقائق.

٥- أما القاعدة الخامسة فتعتمد على المعرفة العقلية باعتبارها أحد المصادر الأساسية للمعرفة، فتنظر فى الأخبار ولا تأخذ إلا بما قبله العقل.

٦- وتقوم القاعدة السادسة على العلية، فلكل حادث من الحوادث طبيعة تخصه فى ذاته، وفيما يعرض له من أحواله، أى لكل حادث محدث، ولابد إذا وقع الحادث أن تعقبه نتيجة أو نتائج عدة.

٧- وأخيراً تتمثل القاعدة السابعة فى العمران البشرى باعتباره المدخل المنهجى والإطار المعرفى يمكن من خلال تحليله وتعليله استقراء القوانين العامة للاجتماع البشرى أو الإنسانى الذى رآه ابن خلدون أنه ضرورى، لأن الإنسان مدنى بالطبع، أى لابد له من الاجتماع الذى هو المدنية وهو معنى العمران، وبيانه أنه الله سبحانه وتعالى، خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء وهداه إلى التماسه بفطرته، وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، غير موفية له بمادة حياته منه، ولو فرضنا منه أقل ما يمكن

فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً، فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ فضلاً عن الحاجة إلى أعمال أخرى كالزراعة والحصاد والدراس ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصنائع كثيرة، ويستحيل أن توفى بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد، فلابد من اجماع القدُر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف. وأن هذا الاجتماع والتعاون إذا حصل للبشر وتم عمران العالم بهم، فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض كما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم وهذا الوازع هو السلطان واليد القاهرة التى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك[١٨].

---

(١٨) عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سابق، ص ص ٣٣٧-٣٣٩.

ثانياً: جيمباتستافيكو ونظرية التطور التاريخي:

كان فيكوفيلسوف تاريخ إيطاليا ومنظراً اجتماعياً للتاريخ الثقافى والاجتماعى والقانونى فى القرن الثامن عشر، وتتمثل نقطة البدء فى فلسفة فيكو التاريخية فى نقده لطبيعة المعرفة الديكارتية. لغلوها فى العناية بالرياضيات والعلوم الطبيعية على حساب العلوم الإنسانية كالتاريخ والفن والقانون، فالمعرفة الرياضية لاتصلح لدراسة التاريخ لأنها تفضل دور التجربة، والعلوم الطبيعية لا تصلح لدراسة التاريخ لأن الطبيعة ليست من صنع الإنسان، والتاريخ من صنع الإنسان وبالتالى يستطيع الإنسان أن يدرس الإرادة الإنسانية، ويفهم أفعال الناس، ويتكلف لها ويتآلف معها، فالمعرفة فى رأيه ليست تأليفاً استاتيكياً من الحقائق العامة والأفكار الواضحة، بل هى عملية اجتماعية يمكن إرجاعها إلى تطور الرموز والكلمات والإشارات والصور، وتتبدل أنماطها وأبنيتها ووظائفها واستخدامها عبر الزمن، وبناء على تلك الخبرة المتراكمة للمجتمعات الإنسانية يستطيع الإنسان أن يفهم نفسه ويفهم غيره، ويفهم تاريخه وتاريخ إسلامه، إن خبرة الإنسان فى رأى فيكو مندمجة فى خبرة أجدادهن، وبالتالى يستطيع أن تفهم أفكارهم وعاداتهم وقوانينهم، فإن لم يفهم هذا لا يفهم أسلافه، ولا يفهم رموزه، ولا يكون إنساناً، وأن فيكو يرى أن الإنسان يعرف بالخبرة الشخصية، ويعرف بالوعى والقدرة على فهم الكلمات والرموز والأشخاص، ووجهات النظر والثقافات الماضية. وعلى هذا فإن فيكو

Vico ينكر إمكان فهم التاريخ اعتماداً على مفهوم ثابت للطبيعة الإنسانية، فالطبيعة الإنسانية فى رأيه نامية متطورة، ومن ثم يرى أن الطريقة المستقيمة لدراسة التاريخ هى فهم الماضى فى ضوء الماضى لا الحاضر، ولا سبيل إلى ذلك إلا بفهم اللغة فى تطورها، وفهم العادات والتقاليد والأساطير تعبر عن عقلية الناس فى العصور التاريخية، والثقافات الماضية والحضارات الإنسانية(١٩).

وقد استطاع فيكو فى مؤلفه الذائع الصيت "العلم الجديد The New Science (١٩٧٠) أن يحول الاهتمام فى التاريخ السياسى بالحروب والمعاهدات والتحالفات إلى دراسة العادات والقوانين والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية واللغة والفنون والديانات والعلوم والأفكار، والفكرة الرئيسية التى يتضمنها مفهوم التاريخ الاجتماعى عند فيكو هى أن الحضارات الإنسانية تتعاقب على نحو دائرى وتتضمن هذه المراحل تطور البشرية والحضارة من المرحلة الثيولوجية (الدينية) إلى مرحلة البطولة ثم مرحلة الإنسانية(٢٠).

المرحلة الأولى فتتميز بانتشار وسيطرة التفكير اللاهوتى، حيث تشرع الحكومات قوانينها وفقاً لما يعتقد رجال الدين إنه مشيئة الله،

---

(١٩) عبد المجيد شيحه، أعاظم رجال الفكر (معتقداتهم الفلسفية ومواقفهم التربوية، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط١، يناير ٢٠٠٢، ص ص ١٧٤-١٧٥.

(٢٠) Vico, G., The New Science of Giambattista vico, trans. by Bergin, t. and M. fish. Cernell Uni., press, M.S.A., 1970.

ويتغلغل الفكر الدينى فى كافة مناحى الحياة الاجتماعية كالأسرة والملكية الحكومية والعادات والتقاليد واللغة.

أما المرحلة الثانية فهى تتمثل فى دور البطولات حيث يكون الحكم فى أيدى أبطال يعتقد الناس أنهم أسمى من البشر، وبالتالى تغلب الارستقراطية على نظام الحكم، ويتسم النظام الاجتماعى والسياسى العام فى هذا العصر بسيادة حكم العقل على حكم الإيمان، وبظهور مبادئ الفلسفة والآداب والفنون.

أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة الإنسانية حيث يتم الاعتراف بالمساواة بين الناس، وتنتشر الأنظمة الديموقراطية والحقوق المدنية والسياسية، والدين يهدف إلى رفع المستوى الأخلاقى العام فى المجتمع، والقيمة الموجهة للسلوك هنا هى قيمة الواجب واحترام الطبيعة الإنسانية ويرى فيكو أن هذه المراحل تتوالى فى حياة جميع الأمم، غير أنه يؤكد أن العناية الإلهية تصلح من مسار المدنيات حتى لا تذهب الإنسانية، ولاشك أن تلك النظرة الدائرية للتاريخ متأثرة بنظرية التعاقب الدورى للحضارات الإنسانية كما توجد عند عبد الرحمن بن خلدون. الذى سبق فيكو بأكثر من ثلاثة قرون.

ثالثاً: كارل ماركس وتطور المجتمع الإنسانى:

لقد أكد كارل ماركس وانجلز أن العلاقات الاقتصادية خاضعة لتطور القوى الإنتاجية والاجتماعية، وحالة قوى الإنتاج فى المجتمع هى التى تحدد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وعلاقات الطبقات الاجتماعية بعضها ببعض، والعلاقات القانونية بشكل مباشر، ثم العلاقات الفكرية والتصورية بشكل غير مباشر، فالتاريخ الاجتماعى عند الماركسيين هو تاريخ حالة قوى الإنتاج وأثرها فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والفكرية.

ورأى ماركس أن تطور المجتمع إنما هو نتاج للتفاعل المستمر بين الإنسان والطبيعة من خلال العملية الإنتاجية فالإنسان حسب قوله " قد بدأ فى تمييز نفسه عن الحيوان بمجرد أن بدأ ينتج أساليب الحفاظ على حياته، فإنتاج وسائل الحفاظ على الحياة (الطعام والمسكن والملبس) إنما هو ضرورة تمليها الاحتياجات البيولوجية للكائنات الإنسانية علاوة على ذلك فإن هذه العملية الإنتاجية هى المصدر المبدع لظهور حاجات وقدرات جديدة لدى الإنسان، وعلى ذلك فإن النشاط الإنتاجى هو أساس المجتمع على المستويين التاريخى والتحليلى، والإنتاج هو أول فعل تاريخى، وإنتاج الحياة المادية شرط أساسى لكل التاريخ الإنسانى، ولابد للناس أن يقوموا بهذه العملية الإنتاجية يومياً بل كل ساعة لكى يحافظوا على حياتهم وكل فرد فى حياته اليومية يعيد فى الواقع إنتاج وخلق المجتمع الذى يعيش فيه فى كل لحظة وهذه العملية

أى عملية الخلق والإبداع هى مصدر الثبات فى المجتمع وأساس التغير المستمر فيه فى آن واحد[٢١].

كما رأى ماركس أن العمل هو أساس الحياة الاجتماعية، وأن إنتاج الثروة المادية هو العامل الأساسى المحدد للتطور الاجتماعى، وإنتاج وسائل الحفاظ على الحياة البشرية ثم عملية توزيع تلك المنتجات هما أساس البناء الاجتماعى بأسره، لذا فقد قرر ماركس أن الإنسان من خلال عمله الاجتماعى يطور ويغير ويعدل من أدواته فتطور أدوات الإنتاج اذاً هو نقطة البدء فى التغيير الاجتماعى، وفى هذا السياق رأى ماركس أن العمل الإنسانى طالما كان ينطوى على طابع تقدمى وتتحرك الإنسانية من حالة اعتماد مطلق على الطبيعة إلى حالات سيطرة مطلقة عليها، إذن باستطاعة العمل الاجتماعى أن يغير من نفسه ومجتمعة فى إطار قدرته على تغيير الطبيعة[٢٢].

ويربط ماركس بمفهوم العمل الاجتماعى مجموعة من المفهومات الأساسية هى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والأساس الاقتصادى والبناء الفوقى، حيث يرى أن لكل مجتمع أساسه الاقتصادى ويعتمد نوع هذا الأساس علي حالة قوى الإنتاج، ولا يمكن ظهور الأساس إلا عندما

---

(٢١) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، دار المعارف، ط٢، ١٩٧٩، ص١٥٤.

(٢٢) توم بوتومور، نقد علم الاجتماع الماركسى، ترجمة محمد على محمد وعلى حلبى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ص ١١ -١٢.

تتكون الظروف المادية اللازمة لظهور قوى الإنتاج الخاصة به فى ثنايا المجتمع القديم، وبمجرد ظهور هذا الأساس إلى الوجود فأنه يلعب دوراً خطيراً فى حياة المجتمع فهو يمكن الناس من تنظيم وتوزيع الثروة المادية. فبدون أن يدخل الناس مع بعضهم البعض فى علاقات اقتصادية فإنهم لا يستطيعون الإنتاج، وبالتالى لا يمكنهم توزيع وسائل الحفاظ على الحياة، وهذا الأساس الاقتصادى شرط لابد منه لظهور ما يسمى بالبناء الفوقى أى البناء السياسى والتشريعى والفلسفى والأخلاقى والجمالى والدينى للمجتمع، وما يترتب على ذلك من علاقات ومؤسسات ومنظمات، وعلى هذا فان الأساس الاقتصادى هو الذى يحدد طبيعة المجتمع بطريقة مباشرة ويحدد أفكاره ومؤسساته، فالبناء الفوقى إذاً انعكاس للأساس الاقتصادى، إلا أنه لا يلبث أن يتمتع بقدر من الاستقلال النسبى عن هذا الأساس بل قد يصبح سنداً يدعم هذا الأساس ويساعد على بقائه[٢٣] ومن هذا يتضح أن حجر الزاوية فى الفهم الماركسى لتطور المجتمع هو الأساس الاقتصادى. وما يترتب عليه من علاقات إنتاج، فلا حياة للإنسان ولا للمجتمع دون العمل الاجتماعى المنتج الذى يقتضى تنظيماً له ولما يترتب عليه من عائد. كذلك لا يمكن فهم المجتمع فهماً مطلقاً بمعزل عن الظروف الكلية له، وبمعزل عن حركته التاريخية التى يقتضيها تطور قوى الإنتاج، لذا تعرف وجهة نظر ماركس فى فهم طبيعة الإنسان وعلاقته بالعالم الطبيعى باسم

(٢٣) سمير نعيم أحمد، مرجع سابق، ص ص ١٥٨-١٦٢.

المادية التاريخية Historical Materalism تلك النظرية التي يحاول فيها ماركس بتحقيق المصالحة بين وجهتي نظر فلسفتين متعارضين حول طبيعة الواقع هما المثالية idealism والمادية Materialism، والمثالية تعني أن العالم يوجد في أذهان البشر، وأنه بالإمكان تغيير العالم من خلال تغيير الفكر بينما تعني المادية أن العالم الخارجي وعالم الأشياء المادية والطبيعية هو الذي يشكل تصورات وأفكار الناس، ولكن ماركس لم يوافق على كلا المدخلين فالأفكار كما هو واضح لا تعمل في فراغ وهي كذلك لا تنشأ عن الفراغ، ولكي يكون للأفكار شيء من التأثير ينبغي أن يكون على صلة بالسياق التاريخي الذي تنشأ في ظله وتعد مناسبة معه[٢٤].

كما قرر ماركس أن الصراع الطبقي هو القوة الدافعة ومصدر التطور في المجتمع الطبقي الذي يسود فيه العداء بين الطبقات، وهذا الصراع هو الذي يحدد التطور الاجتماعي في المجتمع الطبقي، وأنه كلما ازدادت حدة الصراع الطبقي وكلما أصبحت الطبقات المستغلة أكثر تنظيماً وشدة في صراعها ضد مستغليها كلما كان تطور المجتمع أسرع، وتمثل الثورة الاجتماعية قمة الصراع الطبقي وتلعب دوراً هائلاً في التقدم الاجتماعي وينجم عنها بالضرورة تحطيم نظام اجتماعي قديم لكي يحل محله نظام حديث أكثر تقدماً، وتاريخ المجتمعات الطبقية

---

(٢٤) علي عبد الرازق جلبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص١٠٥.

بأسرة ملىء بكفاح الطبقات المستغلة من الطبقات المستغلة. فقد كان هناك صراع مرير بين العبيد وبين أصحاب العبيد فى المجتمع العبودى، اتخذ أشكالاً متعددة ابتداءً من تحطيم الأدوات التى يعمل بها العبيد حتى الثورات الجماهيرية مثل الثورة التى قادها اسبارتاكوز فى القرن الأول قبل الميلاد والتى اشترك فيها ما يزيد عن مائة ألف من العبيد، وفى المجتمع الاقطاعى اتخذ الصراع شكلاً حاداً وظهر على شكل هبات الفلاحين ضد الاقطاعيين واشتراك غيرهم من الكادحين معهم مثل الحرفيين فى هذه الثورة ومن أمثلة ذلك ثورة الفلاحين فى إنجلترا فى القرن الرابع عشر، وثورة الفلاحين فى فرنسا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر وثورات الفلاحين فى روسيا والصين فى القرن التاسع عشر، لذا رأى ماركس أن المجتمع الرأسمالى الذى تسود فيه طبقتين أساسيتين هما طبقة الرأسماليين وطبقة البروليتارية، فإن هاتان الطبقتان فى صراع دائم، حيث تهدف الطبقة الرأسمالية إلى السيطرة على الطبقة البروليتارية بينما تهدف طبقة البروليتاريا إلى التحرر من تلك السيطرة والحصول على نصيبها العادل من الثروة الاجتماعية وبالتالى فإن الطبقة البروليتارية هى التى يعتبرها ماركس الطبقة الثورية الأساسية فى المجتمع الرأسمالى نظراً لأن النظام الرأسمالى يضطر لتعليم هذه الطبقة لكى تساهم فى الإنتاج علاوة على أن العمال لايملكون أى شىء يخشون فقدانه فى الصراع ضد الرأسمالية، كما أن البروليتاريا قادرة دائماً على تنظيم نفسها أكثر من غيرها من الفئات

العاملة وبالتالى فإنها تحتل مركز القيادة الكادحة فى المجتمع.

لكن كثيراً ما تعرضت أفكار ماركس لانتقادات حادة لأنه كان يميل إلى الحتمية الاقتصادية بمعنى القول بأن التغيرات فى المجتمع تنشأ أساساً من خلال التغيرات فى الأساس الاقتصادى، وهذا الانتقاد قد يكون صادقاً طالما كان ماركس مقتنعاً بأن التغيرات الرئيسية فى المجتمع ينبغى ان تتعلق بالمصالح الحيوية للناس، وتتمتع العلاقات الاقتصادية بمكانة أعلى بمعنى علاقات الشخص بوسائل الإنتاج لايمكن أن تشكل فقط أنماطاً استهلاكية وإنما تصبغ أيضاً أسلوبه فى الحياة، وفرصة فيها سواء بالنسبة لنفسه هو أو بالنسبة لأطفاله إلا أنه كما كان ماركس واعياً بذلك تماماً، ينبغى على الناس أن يفعلوا شيئاً إذاً كان لابد من حدوث تغيرات فى علاقات الإنتاج. كما أن التغير من نموذج معين للتنظيم الاجتماعى إلى نموذج آخر ليس بالضرورة كما يقول ماركس لانتصار الطبقة المقهورة أو المستغلة[٢٥].

---

(٢٥) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عوده وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

رابعاً: رايت ميلز والخيال السوسيولوجي في إطار الرؤية التاريخية:

لقد قدم تشالز رايت ميلز (١٩٥٩) نموذجاً للتفكير الابداعى لمحاولة فهم السلوك الاجتماعى أسماه الخيال السوسيولوجي sociological imagination لكى يقدم لعلماء الاجتماع الذين خلت بحوثهم من الاهتمام بالتاريخ أداة بحث ملائمة لتطوير رؤيتهم التاريخية وهو يقصد بالخيال السوسيولوجي قدرة الباحث الفكرية على فهم الصورة التاريخية الكلية للإنسان والمجتمع فى ضوء ما تنطوى عليه من دلالات داخلية بالنسبة للأفراد، فضلاً عن الظروف الخارجية والبيئة المؤثرة فى سلوكهم، والمحددة للعلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعى، فالخيال السوسيولوجي هو أكثر أشكال إدراك الذات خصوبة لأنه يعبر عن قدرة الفرد على إدراك موقعه ووضعه فى السياق التاريخى فى الفترة الزمنية التى يعيشها وهو إدراك أعمق وأوسع من إدراك الشخص لوجوده أو لواقعه الاجتماعى، فهو يعبر المسافة التى تفصل الفرد عن واقعة التاريخى، ويمثل الخيال السوسيولوجى ضرورة ملحة فى مجتمعنا المعاصر السريع التغير، حيث يستشعر الفرد غربة وسط مجتمع يفرض عليه أن يسير فى مدار محدد، وحيث يرى نفسه ضحية لمطامع الآخرين فيتردى فى اللامبالاة ويقف من المجتمع موقف المتفرج[٢٦].

---

(٢٦) محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمى، مرجع سابق، ص ١٥٩.

وعلى هذا يجد الباحث في الخيال السوسيولوجى أداة تعينه على توسيع إدراكه والوعى بالعلاقة بين ذاته والمجتمع الأكبر، ويتيح هذا الوعى لنا جميعاً وليس لعلماء الاجتماع وحدهم فهم الصلات بين أوضاعنا الاجتماعية الشخصية القريبة منا من جهة والعالم الاجتماعى اللاشخصى البعيد عنا والذى يحيط بنا ويساعد فى تشكيلنا من جهة ثانية.

ومن العناصر الأساسية للخيال السوسيولوجى قدرة الباحث على النظر إلى مجتمعة نظرة الدخيل عليه أو الغريب عنه، وليس فى الأمر من شيء أن نرى الناس فى الولايات المتحدة يستهلكون الأيس كريم ويشربون المياه الغازية أثناء مشيهم، ويرى علماء الاجتماع فى ذلك نمطاً سلوكياً مقبولاً لأن الآخرين يعدونه كذلك، ومع ذلك يحتاج هؤلاء العلماء إلى تجاوز حدود ثقافة ما ليروا موقف الثقافات الأخرى من هذا السلوك، فهذا السلوك العادى غير مقبول بالمرة فى ثقافات أخرى، فالناس فى اليابان على سبيل المثال، لا يأكلون أثناء المشى، وعلى الرغم من أن الباعة متواجدون فى الشوارع وآلات البيع منتشرة فى كل مكان، إلا أن اليابانيين يتوقفون لأكل أو شرب ما يشترونه قبل أن يواصلوا سيرهم، لأن الانخراط فى نشاط آخر أثناء الأكل يعبر - فى رأيهم - عن عدم احترام الطعام حتى ولو كان الأكل يأتى من آلة بيع.

ويسمح لنا الخيال السوسيولوجى بتجاوز الخبرات والمشاهدات الشخصية إلى فهم القضايا العامة، ومما لا شك فيه أن البطالة - على

سبيل المثال - تمثل معاناة شخصية للمتعطل رجلاً كان أم امـرأة، ويـرى رايت ميلز أنـه عندمـا تكـون البطالـة مشـكلة اجتماعيـة تمس ملايـين الناس، فإنه يبدو من المناسب أن نتساءل عن طريقة تشكيل المجتمـع أو تنظيمه. وعلى نحو مماثل استخدم ميلز الخيال السوسيولوجي لينظر إلى الطلاق لا على أنه مشكلة شخصية تخص رجلاً بعينه أو امـرأة بعينـها، ولكنه يبحث فيه كمشكلة اجتماعية ناتجة عن كثرة الزواج.

كما يمكـن أن يسـاعدنا الخيـال السوسـيولوجي فـي فـهم الحيـاة اليومية من حولنا فهماً جيـداً[٢٧] مـن خـلال القـدرة علـى التحـرك بـين التحولات البعيدة وغير الشخصية إلى السمات المرتبطة بالذات الإنسانية في محاولة فهم العلاقات فيما بينهما أو بمعنى القدرة على الانتقال بين مـا هـو سياسـي إلى مـا هـو سـيكولوجي، وذلـك بـهدف معرفـة المعنـى الاجتماعي والتاريخي لحياة الأفراد في المجتمع، وفي الفترة التي يبني فيها الفرد ويكتسب خصائصه.

كما يعني رايت ميلز بالخيال السوسيولوجي الـذي أول مـن صـك هذا المفهوم بأنه فهم الحياة الكلية للأفراد أو تاريخ المجتمعات وأن كـل منهما يجب أن يفهم من خلال الآخر، فإذا كنا قادرين على تحقيق ذلـك فإننا نكون قد امتلكنا ما يسمى بالخيال السوسيولوجي، كما أشـار ميلـز

(٢٧) مصطفى خلف عبد الجـواد، قـراءات معـاصرة فـي نظريـة علـم الاجتمـاع، مراجعة محمد الجوهري، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص٢١٧-٢١٨.

أنه من خلال الارتباط بين الاستاتيكا الاجتماعية دراسة البناءات والوظائف للمجتمعات والتقسيمات الفرعية لها والديناميكا الاجتماعية (تحليل عمليات الاستمرار والتغير) نستطيع فهم المشكلات الخاصة والقضايا العامة والتعامل معها.

فالخيال السوسيولوجى يمكننا من امتلاك الفهم الأكبر للمشهد التاريخى بلغة معناها من الحياة الداخلية، والمستقبل الخارجى لأنواع مختلفة من الأفراد، أى أنهم يمكنهم أن يراعوا كيف أن الأفراد فى خبراتهم اليومية غالباً ما يصبحون على وعى زائف بمراكزهم الاجتماعية، وعلى هذا فالخيال السوسيولوجى يمكننا من فهم وإدراك التاريخ والسير الذاتية والعلاقة بين الاثنين داخل المجتمع، التى تشكل تلك المهمة وهذا الوعد. وللتعرف على هذه المهمة وهذا الوعد يجب أن ندرك التحليل الاجتماعى الكلاسيكى ابتداءاً من هربرت سبنسر، واميل دوركايم، وكارل ماركس، وماكس فيبر، وانتهاءً بكل من ثورشتاين فابلن، وجوزيف شومبيتر، وهذا التحليل الكلاسيكى يركز على ضرورة أن تكون على وعى تخيلى بثلاث أنواع من الأسئلة المحورية هى:

(١) ما طبيعة البناء الاجتماعى للمجتمع ككل؟ وما هى العناصر الأساسية المكونة له؟ وكيف تتصل العناصر بعضها بالآخر، وكيف يختلف البناء الاجتماعى من نظام إلى آخر؟ وما الدور الذى يلعبه أى عنصر داخل هذا البناء ذاته من أجل استمراريته أو من أجل تغيره؟

(٢) أين يقف هذا المجتمع في التاريخ الإنساني؟ وما هى آليات تغيره؟ وما هو مكانة ومضمونه داخل التطور الإنسانى ككل؟ وكيف تؤثر أى ظاهرة معينة وتتأثر بالحقبة التاريخية التى تتحرك فيها؟ وكيف يختلف من فترة إلى أخرى؟ وما الخصائص الجوهرية لهذه الحقبة؟ وكيف تختلف عن غيرها من الفترات؟ وما هى خصائصها المميزة فى العملية التاريخية؟

(٣) وما هى نوعيات الرجال والنساء التى تسود الآن فى هذا المجتمع أو ذاك، فى تلك الحقبة؟ وما هى النوعيات التى فى سبيلها إلى السيادة؟ وبأى أساليب هم يختارون ويشكلون الحرية والقهر؟ وما أنواع الطبيعة البشرية التى تكتشف السلوك والشخصية التى تلاحظها فى هذا المجتمع فى تلك الحقبة؟ وما مغزى كل عنصر نقوم بدراستها بالنسبة للطبيعة البشرية فى أى مجتمع[٢٨].

فكأن الخيال السوسيولوجى عند ميلز لا يستطيع أن يتخلى بأى حال من الأحوال عن الاعتماد على التاريخ، ولهذا نجد رايت ميلز يعقد فصلاً كاملاً عن استخدامات التاريخ، حيث يقول فى مطلع هذا الفصل أن العلوم الاجتماعية تعالج مشكلات تاريخ الحياة، والتاريخ والارتباط بينهما داخل البناءات الاجتماعية، وهذه الجوانب الثلاثة: تاريخ

(٢٨) Mills. W.C., the Sociological imagination in Rose, p. (ed.) the study of society: An integrated Anthology, A Random House Book, N. Y., 1967, pp. 4.

الحياة، والتاريخ، والمجتمع، هى الأسس التى ترتكـز عليـها الدراسـة الجادة للإنسان.

ويستطرد ميلز بقوله بأن التاريخ هو لـب الدراسـة الاجتماعيـة، والاعـتراف بضـرورة الحاجـة إلى تطويـر فـهم سـيكولوجى واجتمــاعى متكـامل، ويكـون ملائمـاً تاريخيـاً، فبـدون اسـتخدام التـــاريخ وبـــدون إحساس تاريخى بالمسائل النفسية، لا يستطيع عالم الاجتماع أن يضـع - على نحو ملائم - نوع المشـكلات التـى يجـب أن تكـون الآن هـى الموجـه الأساسى لدراسته.

وبالتالى فإن علم الاجتماع الـذى يسـتحق هـذه التسـمية هـو علـم الاجتماع التاريخى، وهناك فى رأى ميلـز مجموعـة مـن الأسـباب التـى تؤكد الصلة بين التاريخ وعلم الاجتماع:

(١)أنـه مـن الضـرورى أن تكـون لـدى البـاحث السوسـيولوجى معرفـة منظمـة بتـاريخ المجتمعـات، وبنوعيـات البنـاء الاجتمـاعى لكـــى يستطيع أن يصوغ تساؤلات أكثر دقة ودلال تسهم فى حل مشـكلات الإنسان فى العالم المعـاصر مـن جهـة، ولكـى تحلـل نتـائج أبحاثـه تحليلاً دقيقاً من جهة أخرى.

(٢)أن الدراسات التى تخلو مـن المضمـون التـاريخى تميـل إلى أن تكـون دراسات استاتيكية أو محدودة النطاق جداً، فى إطار وسط اجتماعى معين، ذلك أن الفرصة تتاح لنـا لكـى نفـهم التفـاعل بـين البنـاءات الاجتماعية الصغرى، والبناءات الكبرى، وكذلـك الأسـباب العامـة

للظواهر الاجتماعية، إذا كان فى وسعنا أن نستوعب مادة تاريخية هائلة بل أنه من العسير علينا أن نفهم مجتمعاً محدوداً فى وضعه الاستاتيكى نسبياً دون الرجوع باستمرار إلى المادة التاريخية، فصورة أى مجتمع هى صورة تاريخية ولا يمكن فهم أى مجتمع إلا فى ضوء الحقبة التاريخية التى يوجد فيها.

(٣) من أجل فهم النظم الاقتصادية والسياسية السائدة لابد من عقد مقارنات عبر الزمان، ومعنى ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين الدراسات التاريخية والدراسات المقارنة. ومعنى ذلك أن وجهة النظر التاريخية بالضرورة تحتاج إلى المقارنة بين المجتمعات بل أن ميلز يذهب إلى حد القول بأننا لا نستطيع أن نفهم أو نفسر المراحل الرئيسية التى مر خلالها أى مجتمع غربى حديث فى ضوء تاريخ هذا المجتمع فقط، ومعنى ذلك أن العقل لا يستطيع صياغة المشكلات التاريخية والسوسيولوجية لهذا البناء الاجتماعى دون أن يقارن بين تاريخ هذا المجتمع وتاريخ المجتمعات الأخرى ويقابل بين مشكلاته ومشكلاتها(٢٩).

وهكذا يتبين مدى الصلة الوثيقة التى تربط التاريخ بعلم الاجتماع وحاجة علماء الاجتماع إلى الاستعانة بالمفهومات التاريخية، الأمر الذى دفع البعض إلى حد القول بأن علماء الاجتماع هم علماء التاريخ المعاصرين، وأن المؤرخين هم علماء اجتماع العصور الماضية.

---

(٢٩) محمد على محمد، مرجع سابق، ص ص ١٦١-١٦٢.

الخاتمة:

وهكذا يتبين أن الاهتمام بالبعد التاريخى فى تناول تاريخ المجتمع البشرى وظواهر وقضاياه ومشاكله، قضية شغلت اهتمام رواد التاريخ الاجتماعى من جانب علماء الاجتماع ابتداء من عبد الرحمن بن خلدون حتى وقتنا الراهن، ويأتى اهتمام علماء الاجتماع بالتاريخ من قناعة علمية بأن الرؤية التاريخية لموضوعات علم الاجتماع توفر مادة ثرية لفهم الظواهر الاجتماعية الراهنة، وتعوض الكثير من النقص فى المعالجة العلمية للأحداث الاجتماعية، لكن الذى أريد أن أؤكد عليه أن تعامل الباحث فى علم الاجتماع يختلف عن المؤرخ فى أمرين هما:

__الأول:__ يتعلق بفهم كل من الباحث فى علم الاجتماع والمؤرخ لمقولة الزمن فحيث يهتم المؤرخ غالباً بالتتبع أو السرد التاريخى المنتظم فإن الباحث فى علم الاجتماع يهتم بالمراحل والحقب التاريخية ولا يشترط عادة أن تكون متتابعة، بل أحياناً يأخذ مراحل متباعدة للمقارنة العلمية التى تساعده فى الكشف عن العام والمشترك بين المراحل من ناحية والنوعى والخاص بمرحلة محددة من ناحية أخرى. وفى الوقت الذى يسير المؤرخ مع حركة التاريخ من الماضى فى اتجاه الحاضر غالباً، فإن الباحث السوسيولوجى فى حالات بحثية معينة يبدأ من الحاضر ويسير بعمق نحو الماضى لتتبع نشأة وتطور ظواهر أو عمليات اجتماعه بعينها.

__أما الأمر الثانى:__ فيتعلق بقضية تحقيب التاريخ وتقسيمه إلى مراحل

ففى الوقت الذى يهتم فيه معظم المؤرخين بسنوات محددة ذات صلة بالتاريخ السياسى خاصة تاريخ الحكام فإن الباحث السوسيولوجى يسعى إلى تحقيب نوعى يرتبط بمراحل وتحولات اجتماعية واضحة المعالم، ويدرك فى الوقت نفسه أن وقوع الحدث لا تظهر نتائجه إلا بعد وقوع هذا الحدث بسنوات قد تصل إلى عقود من الزمان.

وعلى هذا يتضح أن الصلة بين المؤرخ وعالم الاجتماع صلة وثيقة رغم اختلاف الرؤية بينهما فى التحليل للأحداث والظواهر الاجتماعية المختلفة.


رؤية تحليلية
لتاريخ مصر الاجتماعى
الفصل الثانى

الفصل الثانى

رؤية تحليلية لتاريخ مصر الاجتماعى

١- مدخل.

٢- المداخل الأساسية لفهم تاريخ مصر الاجتماعى.

٣- أهم الملامح العامة للمجتمع المصرى منذ العصور القديمة حتى القرن العشرين.

٤- أهم العوامل التى شكلت تخلف المجتمع المصرى.

٥- خاتمة.

١- مدخل:

فى الواقع أن الباحث السوسيولوجى الذى يهتم بالتاريخ ليس مهمته أن يتحول إلى مؤرخ وإنما هو يستفيد فقط من عملية تحقيب التاريخ كى يفهم جوانب الثبات والتحول فى المجتمع أو الأحداث الهامة فى التاريخ وتأثيرها على التغير الاجتماعى داخل المجتمع، والحقيقة أن التاريخ الاجتماعى ليس إبناً لعلم الاجتماع بقدر ماهو ابن للتاريخ ولكن من خلال تأثره بعلم الاجتماع ومنظوراته الفكرية إذا رؤية علماء الاجتماع للتاريخ ينبغى أن تكون رؤية موجهة أساساً بمجموعة من المقولات النظرية، وهذا يدفع عالم الاجتماع أن ينتقى المادة التاريخية التى تخدم أهدافه التى تتميز عن أهداف المؤرخ فى تحليل الأحداث التاريخية.

لذا عندما نحاول أن نضع تاريخ مصر الاجتماعى موضع التحليل السوسيولوجى نحتاج إلى منظور أو أسلوب تحليلى يمكن أن يترجم كل ما أسفرت عنه التجربة التاريخية من مشاكل وصولاً إلى نموذج أو شكل جديد بالاعتماد على الطريقة المنهجية.

وفى إطار ذلك يحدد المقصود بالتاريخ الاجتماعى بأنه دراسة حركة القوى الاجتماعية فى مجتمع ما والعلاقات التى نشأت فيما بينها من حيث الانسجام أو التناقض والنظم والقوانين والأعراف التى حكمت هذه العلاقات وبيان القوى الأساسية والقوى الثانوية والأخرى الهامشية، وموقع كل منها فى الحركة العامة للمجتمع.

وهذا يفرض على الباحث السوسيولوجى التعامل مع المجتمع الذى يقوم بدراسته من الناحية الاجتماعية على أساس أنه ينقسم إلى قوى أو شرائح أو طبقات وليس على أساس أنه يمثل كلاً واحداً متجانساً ونسيجاً منسجماً أو قوة واحدة.

ولهذا فإن الباحث السوسيولوجى الذى يدرس مجتمعاً أو أحد ظواهرة بالاعتماد فقط على ما يسمى بالمعطيات الامبريقية دون البعد التاريخى فإنه يتوصل إلى مجموعة من الحقائق المقطوعة الصلة بالعوامل الحقيقية التى أوجدتها.

وعلى هذا يحاول هذا الفصل أن يلقى الضوء على أهم المداخل الأساسية لفهم تاريخ مصر الاجتماعى، وتوضيح الملامح العامة للمجتمع المصرى منذ العصور القديمة حتى القرن العشرين ثم استخلاص أهم العوامل التى شكلت تخلف المجتمع المصرى.

٢- المداخل الأساسية لفهم تاريخ مصر الاجتماعى:

لاشك أن محاولة فهم تاريخ مصر الاجتماعى مرتبطة إلى حد كبير بمقولات متفاعلة، فبجانب الأرض هناك الحكومة والفلاح كما أنها مرتبطة إلى حد كبير بالريف المصرى والزراعة المصرية.

وعلى الرغم من أهمية عامل المكان الجغرافى، إلا أن هناك عوامل هامة مؤثرة كالعقيدة والمستوى الثقافى. لذا فقد رأى جمال حمدان أنه بالرغم من تأثير الجغرافيا كان أساساً لقيام الدولة والمجتمع، والطابع الذى تميزت به الحكومة فى معالجتها للنظام الاجتماعى. إلا أنه أدرك وبحق أن الجغرافيا (البيئة) ليست وحدها المح ك الأساسى لقيام المجتمع أو تغيره بل أدخل الإنسان، ولعل إدخاله الإنسان فى التحليل مع ثبات البيئة النسبى يؤدى إلى القول بأن العوامل الدائمة منهجياً ربما لا تكون فى النهاية المرجع الأول فى التفسير، وحسنا فعل فى التركيز على تأثيرات البيئة الإيجابية، والجغرافيا (البيئة) كما هو سائد فى المدارس المعاصرة هى (التباين الأرض) أى التعرف على الاختلافات الرئيسية بين أجزاء الأرض على مختلف المستويات، ومن الطبيعى أن الجغرافيا هى التى تساعد أيضاً على التعرف على الشخصية الإقليمية للمجتمع، والشخصية الإقليمية فى تصور جمال حمدان هى شىء أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الإقليم ، أنها تتسائل أساساً عما يعطى منطقة تفردها وتميزها بين سائر المناطق وتريد أن تنفذ إلى روح المكان لتستشف عبقريته الذاتية التى تحدد

شخصيته الكامنة ولا شك أن هذه النظرة ليست تحليلية وإنما هى تركيبية فى المقام الأول، وكذلك فإنها لا تقتصر على الحاضر وإنما هى تترامى بعيداً عبر الماضى وخلال التاريخ، لأنه بالدور التاريخى وحده يمكن أن نتعرف على الفاعلية الإيجابية للشخصية الإقليمية.

والجغرافيا (البيئة) قد تكون فى بعض الأحيان خرساء ولكنها تنطق خلال الإنسان، وربما تكون الجغرافيا صماء، ولكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها، ولقد قيل بحق أن التاريخ ظل الإنسان على الأرض بمثل ما أن الجغرافيا هى ظل الأرض على الزمان[1]. لكن كما يرى جمال حمدان أنه ليس من السهل الكتابة عن مصر لأنها غنية خصبة كما أنها أرض المتناقضات Land of Paradox بسبب تأثير التباين الشديد بين الفروق الاجتماعية الصارخة من ناحية، أو من ناحية أخرى بين خلود الآثار القديمة وتفاهة المسكن القروى، أو بين الوادى والصحراء حيث يتجاوران جنباً إلى جنب، ولهذا يقال وكم بمصر من المضحكات المبكيات.

كما أنها تجمع بين أطراف متعددة غنية وجوانب كثيرة خصبة وثرية، بين أبعاد وآفاق واسعة، بصورة تؤكد فيها "ملكة الحد الأوسط" وتجعلها سيدة الحلول الوسطى، تجعلها أمة وسطاً بكل معنى الكلمة، ولكن ليس أمة نصفاً، وسط فى الموقع، والدور الحضارى والتاريخى، فى

---

(١) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان، كتاب الهلال، العدد ٥٠٩، مايو ١٩٩٣، ص ص ٥-٦.

الموارد والطاقة، فى السياسة والحرب، فى النظرة والتفكير...الخ.

ولعل هذه الموهبة الطبيعية هى سر بقائها وحيويتها على مر العصور إن مصر جغرافياً وتاريخياً تطبيق عملى كمعادلة هيجل تجمع بين التقرير، والنقيض فى تركيب متزن أصيل، ونحن لهذا لانملك إلا أن نقول أننا كلما أمعنا تحليل شخصية مصر، وتعمقناها استحال علينا أن نتحاشى هذا الانتهاء، وهى أنها "فلته جغرافية" لا تتكرر فى أى ركن من أركان العالم، فالمكان (الجغرافيا كالتاريخ) لايعيد نفسه أو تعيد نفسها تلك هى حقيقة عبقريتها(٢).

لذا فإن مصر – كما يقول سعد الدين إبراهيم – هى كيان معقد متشعب يختلط فيه الماضى السحيق بالحاضر المتواتر وتتداخل فيه عناصر المادة بعناصر الروح وتتصارع فيه اعتبارات الوطنية باعتبارات القومية، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر، ولا يخضع فى أنماط الحياة لأنظمة متسقة من القيم، ولا تستقيم فيه وفرة السكان مع قلة الموارد ولا تتناسب فيه مقومات القوة مع مظاهر القوة، وفى ضوء ذلك يطرح سعد الدين إبراهيم تساؤلاً رئيسياً يتعلق بكيف يمكن فهم مصر؟

ويقترح فى هذا الصدد أربعة مداخل أساسية على النحو التالى(٣):

---

(٢) نفس المرجع السابق، ص ص ١٣–١٤.

(٣) سعد الدين إبراهيم، مدخل إلى فهم مصر فى كتاب "مصر فى ربع قرن (١٩٥٢–١٩٧٧)، دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى، تحرير سعد الدين إبراهيم، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٨١، ص ص ١٥–٥٤.

المدخل الأول: النسق الايكولوجى:

يشكل النسق الايكولوجى الأساس المادى للمجتمع، وهو نتاج التفاعل بين البيئة الطبيعة والجماعات البشرية، وهنا يفرق جمال حمدان بين الموضع Site والموقع Situation، فالموضع يقصد به البيئة الطبيعية بخصائصها وحجمها ومواردها فى ذاتها أى البيئة النهرية الفيضية بطبيعتها الخاصة، وجسم الوادى بشكله وتركيبه...الخ. أما الموقع فهو صفة نسبية تتحدد بالنسبة إلى توزيعات الأرض والناس والإنتاج حول إقليمنا وتضبطه العلائق المكانية التى تربطه بها، أى أن الموضع خاصية محلية داخلية ملموسة، ولكن الموقع فكرة هندسية غير منظورة. بهذين العنصرين الجوهريين والعلاقة المتغيرة بينهما تفسر شخصية مصر(٤).

خاصة وإن لمصر ايكولوجيتها الخاصة فهى بمثابة واحة فى وسط الصحراء تسقط عليها كمية ضئيلة من المطر والتضاريس المصرية بسيطة وإن كانت صارمة التحديد، ومع ذلك شهدت ضفتا النيل ظهور الزراعة منذ سبع آلاف سنة، وقد دفعت هذه الخصائص إلى اتفاق المفكرين على ثلاث خصائص أساسية الأولى تكنولوجية محتواها أ اعتماد الزراعة على الرى الصناعى يتطلب حفر القنوات والمصارف وإنشاء السدود والخزانات واستحداث وسائل مختلفة لتخزين المياه وتوزيعها.

---

(٤) جمال حمدان، مرجع سابق، ص ص١٤-١٥.

الثانيـة تنظيميـة وتشـير إلى الإنشـاءات العامـة الضخمـة التـى يستلزمها التحكم فى النهر وإدارة وصيانة هذه الإنشاءات.

الثالثة سياسية وتتضمن أن العنصرين السابقين لايمكن تحققـهما إلا بسلطة مركزية على جانب كبير من الحزم والشدة.

المدخل الثانى: الأرض والحاكم والفلاح:

لا ريب أن الأرض الزراعية هى الأساس المادى المباشر لنسق مصر الايكولوجى، وأن الفلاح هو صانع القيمة الاقتصاديـة، والمنتـج المباشـر، فالأرض بدون من يزرعها لا تساوى شيئاً. وبالتالى فإن العلاقـة الجدليـة بين الأرض، والفلاح والحاكم تلخص الجزء الأكبر من تاريخ مصر، فمـن يمتلك الأرض يمتلك الثروة، ومن يتحكم فيها يمتلـك السـلطة والعكـس صحيح. فمن يصل إلى السلطة - أياً كانت وسـيلته - لابـد أن يتحكـم فـى الأرض والفـلاح بوسـيلة أو بـأخرى إذا أراد لسـلطته أن تسـتمر وتنمـو. ويؤكد ذلك الحقائق التالية:

١- أن فى مصر تطابق بين حدود الدولة (الوحـدة السياسـية) مـع حـدود المجتمع (الوحدة الحضارية والثقافية) مما أدى إلى درجة عالية مـن التجانس والتماسك الداخلى، فحتى حينما كانت تدخل مصر عناصر بشرية وثقافية جديدة أو أجنبية فإن تمثلها وصهرها وهضمـها كـان يتم بسرعة فائقة بحيث تذوب فى الجسم الجمعى المصرى.

٢- أن السـلطة السياسـية سـلطة مركزيـة وحدانيـة لا تقبـل التجـزؤ أو اللامركزية، لذلك كانت تصر على الطاعة من ناحية المحكومـين مـن

جهة وكان المحكومون يفضلون استمرارها حفاظاً على وحدة المجتمع وتماسكه من جهة أخرى.

٣- أن الدين جعل من الحاكم إلهاً أو ولياً أو خليفة الله على الأرض حيث ظهر فى مصر مفهوم "الملك الإله أو الفرعون الإله". وكل من حاول أن يحكم مصر من خارجها قبل المسيحية والإسلام كان يحاول أن يتمصر كفرعون أو يتفرعن كإله أو يتأله كفرعون.

٤- نظراً لوحدانية الحاكم وطاعة المحكومين فإن المظهر السلوكى كان يتجسم فى العمل الجماعى فى مشاريع الحاكم أو الدولة وفى ملاحة الأرض، ودفع الضرائب والامتثال للقوانين. وقد تطلب هذا فى مصر الفرعونية وجود جهازاً بيروقراطياً مركزياً كبيراً، وكانت طبقة البيروقراطيين هى الركيزة الأساسية التى يستند إليها الحاكم.

٥- لقد ساعدت هذه الخصائص على خلق نظاماً طبقياً واضح المعالم منذ بداية التاريخ المصرى، وهو نظام أشبه ما يكون بالهرم الذى أتقن المصريون بناءه، على قمة هذا الهرم يتربع الحاكم الإله أو الخليفة أو السلطان أو الرئيس المؤمن وتحته مباشرة يجلس بقية أفراد الأسرة المالكة أو أقارب الحاكم يليهم فئتا كبار الكهنة وكبار البيروقراطيين، هذه الفئات الثلاث معاً تكون الجزء الأعلى من الهرم الطبقى فى مصر أما النصف الأسفل فيتكون من فئات وشرائح الطبقة المتوسطة من رجال الدين والإدارة والتجار والصناع والحرفيين إلى أن نصل إلى قاعدة الهرم وهى أكبر الطبقات

الاجتماعية حجماً وهم الفلاحون.

المدخل الثالث: مصر والعالم والأديان:

ويرتبط هذا المدخل بالعوامل الجيوبوليتكية أى "الجوانب الجغرافية والسياسية" التى تؤثر فى تاريخ مصر الاجتماعى، فموقع مصر الجغرافى وخصوبة أرضها الزراعية جعلاها تلعب دوراً رئيسياً عبر التاريخ، فكانت مصر إما مركزاً للحضارة المهيمنة أو جزءاً من الحضارة المهيمنة، كانت أما مركزاً لإمبراطورية تسيطر على ما حولها أو كانت تحت سيطرة إمبراطورية أخرى ذات مركز خارج مصر، لم تعرف مصر العزلة إلا لفترات قصيرة جداً بالمقارنة مع تاريخها الطويل.

ومع ذلك لم يتأثر المجتمع المصرى فى كثير من الأحيان بمعظم القوى الأجنبية، فالقوة العسكرية وحدها لم تكن كافية للتأثر الدائم فى ثقافة الشعب المصرى، إلا أن هناك ثلاث مؤثرات حضارية تركت بصماتها العميقة تتمثل فى الحضارة الهيلينية والديانة المسيحية والديانة الإسلامية.

١- الحضارة الهلينية:

وتأتى أهمية الهلينية للمجتمع المصرى (التى بدأت بفتوحات الاسكندر الأكبر) (٣٣٣ق.م إلى ٣٠ق.م) فى أنها أول المؤثرات الحضارية الواسعة النطاق التى تأتيها من خارج محيطها البرى فى آسيا وأفريقيا

عبر المتوسط، والتى أدت إلى تفاعل الثقافة الإغريقية (اليونانية) مع الحضارتان المصرية والفينيقية. حيث أن الاختلاط والتفاعل والتزاوج ظل على مر ثلاثة قرون فبدأت تدخل كلمات يونانية كثيرة إلى اللغة المصرية القديمة، ومع كل تأثير الهلينية ظل المصريون على دياناتهم القديمة التى كانت بالنسبة إليهم أكثر عمقاً فى تفسير الحياة والموت والبعث.

٢- الديانة المسيحية:

حيث وجد المصريون فى الديانة المسيحية خلاصاً رمزياً من واقعهم المثقل بالآلام، فالوحدانية والبعث واليوم الآخر والتسامح والحب وكلها مبادئ للديانة المسيحية قد وجدت فى مصر تربة خصبة، لهذا لم يقتصر اعتناق المسيحية على طبقة دون أخرى وإنما كان انتشارها بين كل طبقات المجتمع المصرى، حتى أصبحت مصر كلها إبان القرن الرابع الميلادى مسيحية الدين قبطية الكنيسة.

٣- الديانة الإسلامية:

فى الواقع كان دخول الإسلام فى مصر يمثل تحولاً عميقاً صاحبة تحول لغوى وثقافى وحضارى عام، ساعد على هذا التحول توافد هجرات متتالي من الجزيرة العربية واستطيانها وتزاوجها مع أهل البلاد، وقد سهل اعتناق المصريين للإسلام شمولية ووحدانية الدين الجديد، فهو يعترف باليهودية والمسيحية وبرسلهما وبأنبيائهما وبالتوحيد واليوم الآخر، وما يتمتع به الإسلام من تسامح، وعدالة، وقد

ساعد اعتناق المصريين الإسلام انتشار اللغة العربية ثم أصبح الأزهر الشريف معقلاً علمياً ومنارة للدعوة الإسلامية منذ نهاية القرن العاشر الميلادى.

علاوة على هذه المؤثرات الثلاث فقد تأثر المجتمع المصرى كذلك باتصاله بالغرب فى العصر الحديث، فقد بدأ المصريون يدركون تحت تأثير الليبرالية الغربية أن خضوعهم لسلطة مركزية ينبغى أن يلازمة خضوع هذه السلطة نفسها لسلطان القانون والمساءلة أن لم يكن المراقبة الشعبية.

المدخل الرابع والأخير: نسق القيم السائد فى المجتمع المصرى:

وفى مصر لايوجد نظام أو نسق قيم واحد وإنما أنظمة متعددة وتعدد الأنظمة وتعايشها فى الوقت نفسه داخل المجتمع ككل وفى داخل كل فرد من أفراده يخلق نوعاً من التعقيد الهائل، فكل نسق قيمى قد نشأ فى ظروف تاريخية معينة، وكان تلبية لاحتياجات جماعية خلقتها تلك الظروف، وظهور نسق قيمى آخر معناه أن الظروف التاريخية المجتمعية قد تغيرت وخلقت احتياجات جماعية أخرى نشأ نظام القيم التالى تلبية لها.

ويتميز المجتمع المصرى بتعايش مستمر لأنظمة القيم التى يفصل بين ظهور بعضها البعض آلاف السنين يجعل السلوك المصرى الفردى والجماعى معقداً وأحياناً غير مفهوم، والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا

الصدد لماذا هذا التعايش والاستمرارية بين عدة أنظمة قيمية متعارضة ومتناقضة فى المجتمع المصرى؟

ويمكن تفسير هذا التعايش فى ضوء مقولات الثوابت والمتغيرات والتراكمية فى التراث المصرى. فالثوابت أفرزت نظاماً من القيم استمر طوال التاريخ المصرى، والمتغيرات جلبت إلى مصر أنظمة متتالية من القيم خدم كل منها مرحلة تاريخية معينة، ولكن بدل أن يلفظ بانتهاء المرحلة حدث له تخزين أو حفظ أرشيفى فى الذاكرة الجماعية للشعب المصرى، فالمصريون لا يرمون شيئاً سواء كان صحفاً أو أحذية قديمة أو زجاجات فارغة أو معايير وقيماً بعد أن تكون قد استنفدت دورها ووظيفتها. فكل شىء قابل لإعادة الاستخدام وقت اللزوم.

٣- أهم الملامح العامة للمجتمع المصرى منذ العصور القديمة حتى القرن العشرين:

رغم إن هناك اختلافات وتباينات فى الظروف والملابسات والمتغيرات التى مر بها التاريخ المصرى إلا أنه يمكن إبراز عدد من الملامح التى تواترت أو تواكبت على التاريخ الاجتماعى المصرى عبر مراحله المختلفة من خلال بناء أوسع لإطار تحليلى سوسيولوجى يراعى خصوصية المجتمع المصرى عندما تقارنه بمجتمعات أخرى تاريخية سواء كانت نامية أو متقدمة.

(أ) ظل الإنتاج الزراعى هو الأساس الشامل للاقتصاد المصرى فى المقام الأول مما خلق علاقة ثابتة بين الإنسان المصرى والأرض الزراعية

ساعدت على حياة الاستقرار، ونمو العلاقات الاجتماعية التقليدية المحافظة. وفى هذا يقول أحمد صادق سعد "أنه لما كان الإنتاج الزراعى هو أساس الاقتصاد فى مصر الفرعونية، فقد كان ريع الأرض من نصيب المالك أى الدولة، ولما كانت السخرة مستخدمة فى الإنشاءات والرى...الخ. فقد كان ناتج العمل الفلاحى ينقسم إلى جزئين، جزء يعطى احتياجاته المباشرة، وجزء يسلم للدولة على صورة ضريبة عينية من مختلف المنتجات وخاصة الحبوب، وقد استطاع حكام مصر الفرعونية أن يجمعوا حصيلة هائلة من هذه الضريبة.

وقد استمرت الدولة فى تولى المهام الاقتصادية الجماعية فى مصر الهيلينية، حيث ظلت الدولة قائمة بالأشغال الحكومية، والمالكة الوحيدة للغالبية العظمى من الأراضى الزراعية، وفرضت ضريبة الجزية على الفلاحين، ورغم التطور الذى طرأ على أساليب الإنتاج والقوى الإنتاجية فى الفتح العربى ومصر الفاطمية إلا أن التكوين المصرى ظل فى أساسه كما كان من قبل طبقة تستحوذ على ثمار فائض العمل وهى منتمية إلى جهاز الدولة بصورة أو بأخرى وتشكل عموماً المشترك الأعلى، وطبقة تنتج وقد عزلت عنها وسائل الإنتاج بشكل عام وتنتظم فى مشتركات دنياً"[٥].

---

(٥) أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى، دار بن خلدون، بيروت، ١٩٧٩، ص ص ٤٤-٢٦٥.

ولما جاء العثمانيون إلى مصر لم يتغير الأمر كثيراً، وإن ظهر ما يسمى بالملتزم، وهو شخص آخر غير الإقطاعى الأوربى، إذ كان يلعب دور الوسيط بين الفلاحين والدولة فى جمع الضرائب، وكانت حصص الالتزام موزعة بين مساحات صغيرة فى عدة قرى، ولكن حين ضعفت سلطة الدولة العثمانية على أقاليمها أخذ الملتزمون على عاتقهم مسئولية إدارة الأقاليم حتى فاق سلطانهم ولاء الحكومة نفسها(٦)، حتى جاء محمد على وقام بإلغاء نظام الالتزام واستيلاؤه على جميع ما كان تحت أيدى المماليك من أطيان الالتزام ولم تنقل هذه الأراضى إلى ملتزمين جدد كما كان عليه الحال من قبل، ولكنها ظلت فى يد الدولة، وأصبحت تعرف باسم (أراضى المضبوط) وقد تمت مصادرة جميع الأراضى فى فبراير ١٨١٤م بناء على أمر محمد على يقضى، بضبط جميع أراضى الالتزام، ورفع أيدى الملتزمين من التصرف فى حصصهم.

وهكذا وبهذا الأسلوب العملى، تمكن محمد على - فى أقل من عشر سنوات - من إحداث انقلاب حقيقى فى بناء الملكية الزراعية فى مصر. واستحداث العديد من الوسائل والأساليب النظامية الجديدة التى أتاحت فرصة السيطرة الكاملة على أراضى المعمور، حتى كانت معظم الأراضى التى يحوزها الأفراد إما قد انتزعت منهم الأرض وحتى الجزء الأكبر من الأرض المزروعة فى مصر قد فرضت عليه الضرائب وبذلك

---

(٦) عاصم الدسوقى، نحو منهج لكتابة تاريخ مصر الاجتماعى، سلسلة فكر للدراسات والأبحاث، العدد ١٠، ١٩٨٦، ص ١٠٦.

حول محمد على معظم أراضى مصر إلي مزرعة حكومية شاسعة، تحت الإدارة المباشرة لجهاز الدولة، واعتمد العائد المتدفق منها فى الصرف على المشروعات الحكومية ونفقاته الخاصة.

وبالرغم من أن التغيرات التى أدخلها محمد على قد أدت إلى تدمير طبقة الملتزمين ومهدت لظهور طبقة جديدة من المنتفعين بالأراضى الزراعية، فإن كل هذه التغيرات والتعديلات البنائية لم ترتب لهؤلاء المنتفعين الجدد أية حقوق سوى حق الانتفاع بما تحت أيديهم من أراضى طوال حياتهم أما حق الرقبة أو حق التصرف فقد ظل وقفاً على محمد على وحده خاصة بعد أن أصبحت الأراضى إما مملوكة ملكية مباشرة لأسرة محمد على وأتباعه، أو تحت تصرفهم الشخصى[٧].

وهكذا يتضح من خلال استقراء تاريخ الملكية الزراعية فى مصر أن الأراضى الزراعية كانت فى معظم فترات التاريخ المصرى ملكاً خالصاً للدولة ممثلة فى شخص الحاكم الذى كانت له الهيمنة التامة على مياه الرى. سواء كان هذا الحاكم ملكاً أو امبراطوراً أو خليفة أو سلطاناً أو ولياً. وحتى حينما تمتعت بعض الفئات من خلال بعض المراحل التاريخية – بنوع من الحقوق على مساحات محددة من الأرض تقرب من

---

(٧) السيد عبد الحليم الزيات، البناء الطبقى والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى (دراسة سوسيوتاريخية ١٨٠٥–١٩٥٢) الجزء الأول، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ص ٥٠–٦١.

الملكية الخاصة، فإن الدولة - ممثلة فى شخص الحاكم - بقيت هى الملك الوحيد لرقبة الأرض فى النهاية. ومن ثم تؤكد معظم المصادر التاريخية" أن رقبة أطيان القطر المصرى دامت أربعين قرناً قبل المسيح. وثمانية عشر قرناً بعده، ملكاً لمالك مصر: فى عهد الفراعنة، وفى زمن الفرس، وفى عصر اليونان، وفى حكم الرومان، وفى أيام الفتوحات العربية، وفى سلطنة الترك، وفى فترة المماليك، أما المنفعة فكان الحكام يوجهونها لمدة سنة أو لبعض سنين لمن يختارونه من القادرين على زراعة الأرض[8].

لذا ظل الإنتاج الزراعى، مصدر القوة والاكتفاء الذاتى ومطمعاً للغزاة فى نفس الوقت، إلا أن وحدانية النشاط الزراعى لم يمنع وجود محاولات لصناعات وحرف ومهن مكملة أصبح لها تاريخياً مكاناً بارزاً فى الاقتصاد المصرى.

(ب) تميز البناء الطبقى فى المجتمع المصرى خلال مراحله التاريخية المختلفة بأبعاد متعددة وبخصوصية ذاتية، فمنذ آلاف السنين عرفت مصر الدولة المركزية، ولم تعرف أمراء الإقطاع الذين يملكون السلطات الثلاث (القانونية، والتشريعية) والتنفيذية) ويتمتعون بالاستقلال الذاتى فى مقاطعاتهم بعيداً عن أية سلطة مركزية (على غرار النمط الإقطاعى الأوربى) وحتى فى الفترة التى اقتسم فيها الأمراء الترك والشركس الدولة الإسلامية فى

(٨) نفس المرجع السابق، ص ص ٤٦-٤٧.

المنطقة العربية كانت هناك شريعة واحدة تحكم الجميع فى أخص شئون الحياة والتعامل اليومى وهى الشريعة الإسلامية وبمقتضاها لايجوز لمالك الأرض أن يملك الفلاحين الذين يعملون عليها وإن كانت له عليهم سلطات قانونية معينة نابعة من حق ملكية الأرض، لهذا يرى بعض المؤرخين من الصعوبة إطلاق لفظ "إقطاع" على نظام ملكية الأرض فى مصر، ويفضلون إطلاق كلمة "شبة إقطاعى" وإن كان البعض يرى أن هذا المصطلح غير علمى حيث أن قسمات أى نظام تكون علامة عليه وحده، فإذا وجدت بعض تلك القسمات فى مجتمع آخر دون كل القسمات فلا يعنى هذا أنهما يتشابهان بدرجة أو بأخرى، والأفضل أن يكون هناك مصطلح بديل لوصف هذا التشبيه. وبالتالى يرى بعض المؤرخين أنه لم يكن هناك إقطاع إذن فى مصر وبالتالى لم يكن ثمة ثورة برجوازية على الإقطاع ووصف ثورة (١٩١٩م) بأنها ثورة بورجوازية به كثير من التعسف، فكلمة بورجوازية تسمية أوربية صرفة استمدت صفتها من جغرافية المجتمع الأوربى وهى تعنى الطبقة الجديدة التى امتلكت المال عن طريق التجارة والصناعة ولم تتملكه عن طريق الامتيازات الإقطاعية. وبالتالى فإن محاولة البحث فى مدلول هذه الطبقة فى المجتمع المصرى فيه شىء من الصعوبة الجمة، لأن رؤوس الأموال التى تراكمت فى يد المصريين جاءت أساساً من عائدات الأرض ومدخرات الملاك الزراعيين التى وجهت للعمل فى الصناعة أو التجارة، ولا يقتصر الأمر على القطاع الزراعى بل امتد

إلى القطاع الصناعى، حيث أن الصناعات التى نشأت فى مصر كانت محتكرة فى يد الحكومة أصلاً ثم تنازلت عنها للشركات الأجنبية بموجب امتيازات تصل إلى تسعين سنة، ولعل هذا التطور مخالف من الإقطاع إلى الرأسمالية، فالمعروف أن المؤسسات الرأسمالية كانت ملكاً للأفراد فى العالم الأوربى فيما عدا بعض المشروعات التى يحجم عن الاستثمار فيها رأس المال الخاص، ونتيجة لبعض الأزمات التى لحقت بالنشاط الخاص وبالرأسمالية العالمية فى الثلاثينات بدأت الدولة تتدخل جزئياً فى تخطيط الإنتاج تجنباً لأزمات قادمة.

وعلى هذا فمن الصعب القول أن المجتمع المصرى شهد طبقة بورجوازية بالمعنى الأوربى ولكن كان هناك رأسماليون يعملون فى بعض الصناعات ولهم مصالح اقتصادية مختلفة عن مصالح الملاك الزراعيون ولكنها ليست فى كثير من الأحيان متناقضة أو متضاربة(٩).

وهذا ما يؤكد أن لكل بناء طبقى اجتماعى طابع خاص وسمات مميزة تعكس بشكل أو بآخر ديناميات التطور العام للمجتمع المصرى وخصوصية العوامل والأسباب التى ساعدت على إحداث هذا التطور العام.

لذا فقد اتسم البناء الطبقى فى مصر كما ورد فى بعض المصادر التاريخية مثل كتاب المقريزى المسمى "إغاثة الأمة بكشف الغمة" حيث

---

(٩) عاصم الدسوقى، مرجع سابق، ص ص ١٠٥-١١١.

ذكر أن الناس بإقليم مصر تنقسم إلى سبعة أقسام (أى طبقات) الأول أهل الدولة، والقسم الثانى أهل اليسار من التجار، وأولى النعمة من ذوى الرفاهية، والقسم الثالث، الباعة وهم متوسطى الحال من التجار، ويلحق بهم أصحاب المعايش وهم السوقة والقسم الرابع، أهل الفلح، وهم الزراعات والحرث، سكان القرى والريف.

والقسم الخامس، الفقراء وهم أهل الفقهاء وطلاب العلم، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم، والقسم السادس، أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن، والقسم السابع، ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم.

ولعل استقراء ما قدمه المقريزى يبين أن مصدر التمايز الطبقى في تصوره يكمن فى تفاوت دخول الأفراد، إذ أن كل طبقة تتحدد بقدر ما تملك من أموال، وبنوع المهنة وبأسلوب أو نمط الحياة[١٠].

(جـ) تميزت مصر عبر تاريخها الطويل بنظام اجتماعى متماسك إلى حد كبير، صمد أمام محاولات اختراقه من خلال الغزوات والهجرات، ويمكن القول أن عناصر الدينامية فى هذا النظام كانت أقل من عناصر ثباته، ولهذا ظلت "مقومات العلاقات الاجتماعية التقليدية تتوارث ولا تفقد مصداقيتها لفترات طويلة، وقد ظهر هذا جلياً فى النظم القرابية كالبدنات والعائلات والأسرة، حتى أن

---

(١٠) تقى الدين المقريزى، إغاثة الأمة بكشف الغمة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧، ص ص ٧٢-٧٥.

الوحدات القرابية فى المجتمع المصرى، كانت أساس بناء المجتمع ومصدراً من مصادر الاكتفاء الذاتى اقتصادياً واجتماعياً وقضائياً. وهو أمر ساعد دون قصد "سلطة الدولة" على أحكام سيطرتها على الأفراد وخاصة عندما تتجه الدولة إلى فض المنازعات أو المخالفات إلى كبار السن أو المجالس العرفية لحسم هذه المنازعات، ولعل نظام القرابة (العائلة) فى مصر كان من أكثر النظم العريقة تاريخياً التى لم تنل نصيباً من الدراسات السوسيولوجية الجادة(١١).

لذا فإن العائلة كما تشير المصادر التاريخية تشكل الوحدة الأساسية فى الحياة الاجتماعية المصرية بشكل عام وفى المجتمع الريفى بشكل خاص ولازالت على الرغم من مظاهرها المتغيرة لها هذا الوضع فلقد لاحظ كثير من الباحثين - مثل حامد عمار- أن العائلة هى الوحدة الاجتماعية التى تدور فى إطارها حياة الفرد(١٢).

فكانت العائلة تقوم بإشباع كافة احتياجاته المادية والنفسية علاوة إنه كان يحس بالأمن لأن عائلته كانت تضمن له كل أسباب الطمأنينة فهى مسئولة عن أخطائه، وتفاخر به إن أظهر شجاعة أو

---

(١١) مريم أحمد مصطفى، دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ص ٥١-٥٢.

(١٢) حامد عمار، التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية (سلوا) ترجمة غريب سيد أحمد وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

تفوقاً، وفى علاقاته مع الغرباء كان يحس دائماً بعائلته ومركزها الاجتماعى الذى يطابق مركزه هو، وكانت الأبعاد الاجتماعية التى يرسمها تقوم على هذه الاعتبارات جميعاً، ومع هذا لم يكن ليشعر بأن فرديته لا وجود لها، ولكنه إذا حاول أن يخرج على نموذج الشخصية والقيم المتعلقة بالسلوك الاجتماعى، لوجد ضغطاً اجتماعياً لا يلبث أن يعود به إلى النموذج.

فالحياة الاجتماعية للفرد من مولده إلى مماته من حيث التدريب الاجتماعى والعادات والتقاليد وطرق العمل والزواج والترفيه وغير ذلك تستغرق إلى حد كبير داخل نطاق العائلة، ولذلك لا تكون به حاجة إلى إنشاء علاقات تتخطى حدود العلاقات القرابية، خصوصاً وأنها إذا اقتضى الأمر مناقشة بعض الأمور التى لها صلة عامة بالمجتمع، فإن كبار السن أو رؤساء العائلات منهم هم الذين يقومون بذلك. إذن فالعائلة بالنسبة للفرد عبارة عن مجتمع صغير داخل مجتمع أكبر تقوم العلاقات فيها على أساس المشابهة فى حدود علاقات القرابة ذات الأهمية العظمى[١٣].

لذا فقد أكدت الدراسات السوسيولوجية بأن الإحساس العام بالجماعة والحياة الجمعية وإدراك ضرورة مساعدة المحتاجين فيما يتعلق بالعمل أو الطعام أو الحيوانات، واستمرار أشكال الإنتاج

---

(١٣) عاطف غيث، غريب سيد أحمد، المجتمع الريفى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٦،ص ص١٥٠ – ١٥٧.

الفلاحية والملكيات الزراعية العائلية تشكل سمة أو ظاهرة مميزة للعلاقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى عامة والمجتمع الريفى خاصة، وهذا يتطلب اعترافاً أكبر بها كظاهرة اجتماعية - اقتصادية كما أن هناك حاجة أكثر لأبحاث جادة إذا ما أريد إدراك طبيعة وحيوية هذه العلاقات(١٤).

(د) ساد المجتمع المصرى قديماً وحديثاً حركة هجرة داخلية واسعة النطاق، تتمثل فى الهجرة من الريف إلى الحضر، وقد أكدت الدراسات أن هذه الظاهرة يمارسها سكان الريف فى فئات العمر الشابة وأنهم من الدهماء غير المهنيين الذين يتركون الريف لأسباب اقتصادية ومعظمهم من الأميين وفئات العزاب حيث يكونوا أكثر قدرة على الانتقال بحرية من منطقة إلى أخرى، كما أن تيار الهجرة بين المصريين والدول العربية- كما تقول عزة النصر- لم تنقطع خلال جميع العصور التاريخية المختلفة رغم عوائق الحدود الجغرافية والتفرقة السياسية، ولا غرابة فى ذلك، فالبلاد العربية يتمم بعضها بعضاً فى النواحى البشرية والاقتصادية.

ولكن من الملاحظ أن المصريين هم أقل الشعوب العربية جنوحاً إلى

---

(١٤)كاثى جلا فانيس وباندلى جلا فانيس، سوسيولوجيا العلاقات الزراعية فى الشرق الأوسط، استمرار الانتاج العائلى، ترجمة سامى الرزاز،دار البيادر، القاهرة،١٩٨٦، ص ١١٧.

الهجرة خارج حدود وادى النيل على أن الريفيين منهم يهجرون قراهم ويستقرون فى المدن بحثاً عن الرزق وفرص العمل[١٥].

وبالتالى فقد خبرت مصر إنشاء المدن والقرى، أو بمعنى آخر كان هناك وجود حضرى، ووجود ريفى متميزاً أو متصل، فضلاً عن أن التوسع فى الاستفادة من مياه النيل، قد شجع قيام مجتمعات جديدة سكنها وامتزج فيها، السكان التقليديين مع مافى ذلك من عمليات تخطيط واندماج وقيام ثقافات فرعية أو على الأقل ظهور نمط غير تقليدى يختلف قليلاً أو كثيراً عن الحياة المعروفة ذات التاريخ فى الوادى، وهذا يدل على حركة عمرانية وديموجرافية، فرضتها ظروف متغيرة لم تعبر عنها سوى كتابات قليلة حتى الآن.

(هـ) تميزت ثقافة المجتمع المصرى بخصوصيتها الذاتية بكل أفكارها وعناصرها ومركباتها وأنساقها، التى نبعت من تجربة الحياة المستقرة وعبرت عن النجاحات والانتكاسات أو لحظات الإزدهار أو أوقات الأزمات التى مر بها المجتمع المصرى. وتفرعت إلى ثقافات فرعية sub – cultures .

لكن الثقافات الفرعية والعامة اجتماعياً قد لا يتطابقان ثقافياً إلا فى مرحلة تاريخية كبرى ذات خصائص نوعية كالتحولات الاجتماعية العامة فى بعض العصور التاريخية، ففى العصور القديمة كانت الأمية تسود العامة والخاصة، وكانا يشتركان في مصادر معرفية وأدبية وفنية

---

(١٥) عزة النصر، احول السكان فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٥٥.

متقاربة، تقوم على النقل والتداول الشفهى، كما أن المؤسسات الدينية والاجتماعية والتربوية لعبت دوراً واضحا فى تداخل وتفاعل ثقافتى الخاصة والعامة، كما ذهب البعض إلى أن الثقافة الشعبية هى التعبير المكثف عن طموحات وآلام الناس، التى أسهم وجودهم الاجتماعى فى صياغتها، والتى لا يجدون قنوات متاحة ومشروعة للتعبير عنها عبر أجهزة ومؤسسات الثقافة والأعلام والاتصال الرسمى، ومن ثم محجورة أو تكاد، يسعى الناس للحفاظ عليها فى الصدور والذاكرة، حتى لا تتعرض للتشويه وخشية التعرض للعقاب، حال إتيانها بإشارات ورموز وتعبيرات موجهة نحو السلطة الرسمية، وفى هذا السياق ذهب البعض إلى القول بأن هذه الثقافة عبرت فى أحوال غير قليلة عن غياب الحاكم وعدم اضطلاعه بدوره فى نهضة الناس وتلبية تطلعاتهم وطموحاتهم اكثر منها تعبيراً عن حضور المحكومين، وفى أحوال أخرى عبرت عن حضور المحكومين، اكثر من غياب الحاكم، وبخاصة فى فترات الاحتلال الأجنبى وجود حاكم، يتطابق خطابه السياسى وممارساته الفعلية مع آمال وتطلعات المحكومين كما فى حال صلاح الدين الأيوبى مثلاً(١٦).

كما أوضحت بعض عناصر الثقافة الشعبية المصرية أن الثقافة المادية تعكس بعض القيم الثقافية السائدة. فتشير فى هذا الصدد بعض

---

(١٦) عبد الباسط عبد المعطى، التدين والإبداع: الوعى الشعبى فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٥ – ١٦.

المصادر الشعبية للثقافة المصرية أن نوافذ الدار المطلة على الطرف المحيطة بهذا الدار غالباً ما كانت تصمم، سعة وارتفاعاً حتى تحجب عن المارة على أقدامهم أو المتطين دوابهم، رؤية من داخل الدار، نساءً وأطفالاً، فمثلاً بيوت الأغنياء والفقراء كانت توضح ذلك، فكان للأغنياء عادة منزل فسيح يبنى أساسه بالحجر والجير من الجبال المجاورة ثم من الآجر المطبوخ بالنار، وكانت هذه المنازل لا تتعدى الدور الأول إلا بالدور الثانى. كان الأغنياء يتفننون فى تزيين البيوت لأذواقهم الخاصة، وفى زخرفتها زخرفة توفر الهناء، وللبيت باب يفتح غالباً إلى الداخل، وأحياناً إذا كان الباب كبيراً عمل فى وسطه باب صغير للدخول والخروج العاديين، وعادة كانوا يبنون جدار أمام الباب حتى إذا فتح لا يرى المارة من بداخل البيت، وواجهت المنزل عليها شبابيك ركبت فيها قضب حديدية خوفاً من اللصوص، وهذه القضب متشابكة ضيقة المنافذ لا تمنع الضوء والهواء من الدخول، وتمنع الجار من رؤية ما يجرى فى البيت، وتسور عادة بسور نحو القامة، وفى داخل الدار صحن يمد البيت بالضوء والهواء، وحوله غرف يتخذ بعضها للخدم وبعضها للحيوانات ومنظره للرجال، أما بيوت الفقراء، فقد كانت تتكون عادة من حجرة واحدة للنوم، ومكان للبهائم وفناء صغير، وقل أن يكون فيها شبابيك، كما كانت هناك آلاف البيوت تتكون من مكان واحد دون أفنية أو حظائر[١٧].

---

(١٧) نفس المرجع السابق، ص ٢١.

وقد أكدت المصادر التاريخية أن هذه الثقافات سواء كانت الفرعية أو العامة حافظت جميعاً على هوية المجتمع المصرى، وصارت فى كل الأحوال فى أكثر تفرعاتها غير قابلة للذوبان فى ثقافة أخرى، بل أنها أثرت فى ثقافة الدخلاء، والغزاة، والدلائل على ذلك كثيرة، منذ البطالمة والرومان والعثمانيين والفرنسيين والإنجليز، لأن الثقافة المصرية كانت انعكاساً لعلاقات ثابتة بين الإنسان والإنسان، وبين الإنسان والأرض، أخذت وقتها كاملاً فى الامتزاج والتكامل، واكتملت لها عناصر البقاء والاستمرار، واستطاعت أن تأخذ وتستوعب، ولكنها لم تسلم إلى ثقافة أخرى، ومن يتتبع ما فى الثقافة المصرية الحالية يستطيع أن يضع يده على جذور عميقة لم تقتلعها الأيديولوجيات (المذاهب الفكرية) التى مرت عليها، حتى وإن تلونت بلون بعضها[١٨].

(و) لاشك أن الاعتقادات الدينية لعبت دوراً بالغ الأهمية فى بناء الدولة المصرية وحركة المجتمع، وكان الدين عاملاً موحداً أحياناً وعامل تفرق وصراع فى أحيان أخرى، ولذا فإن فهم العقيدة الدينية يعتبر مدخلاً أساسياً لفهم الشخصية المصرية، وبالتالى لايمكن فهم الفلكلور أو العادات أو التقاليد بدون التعرف على معالم الاعتقادات الدينية فى المجتمع المصرى، فمثلاً إذا كان الفتح الإسلامى فى أوائل عهده قد أقام مجتمعاً متماسكاً فى مصر عززته العقيدة الإسلامية والشريعة السمحاء ونظام حكم تميز بالعدالة والطهارة،

(١٨) مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ص ٥٣ – ٥٤.

فإن مرور السنين طرح التناقضات، وما لبثت الانحرافات وفساد السلطة أن خرقت أبواب مصر مرة أخرى مثلها فى ذلك مثل ما مر فى التاريخ القديم، وهذا ما يؤكد أن دينامية الدين تعمل بشكل مضطرد، وأن حركة التاريخ تنتهى إلى تناقضات مرحلية لا تلبث أن تؤدى إلى تفككات واسعة النطاق لكن على الرغم من دخول الإسلام مصر وتوالى الهجرات إليها، إلا أن الأساس المادى للمجتمع المصرى ظل كما هو، ومن ناحية البناء الفوقى فقد انتشرت اللغة العربية بكل ما تحمل من أفكار ومعتقدات، فضلاً عن العقيدة المتمثلة فى الدين الإسلامى الذى اعتنقه الغالبية العظمى من المصريين، وبالتالى فكانت مصر المسلمة أحد القلاع التى تحصن فيها الإسلام حتى اليوم دفاعاً عن العقيدة التى صنعت الإطار العقلانى والروحى للأفكار التى لم تتكامل بصورة متناسقة، ولهذا فإن مصر حتى اليوم تعتبر واحدة من أكبر حماة أيديولوجية الإسلام حتى اليوم[١٩].

لذا فقد أكدت المصادر التاريخية اعتقاد المصريين فى سلطة الدين وقدرته على أداء الحاجات وتيسير الأمور، وقد ارتبط ذلك باستخدام أنماط سلوكية مثل ظاهرة النذور، التى لا تزال قائمة فى المناطق الشعبية الحضرية وفى المناطق الريفية، وكذلك ظاهرة إرسال الرسائل إلى أضرحة الأولياء والتى سبق وسجلها وحللها "سيد عويس" فى عمل ذائع الصيت

---

(١٩) نفس المرجع السابق، ص ص ٣٨ – ٣٩.

من أعماله، تلك الظاهرتين (النذور وإرسال الرسائل) تعنيات من الناحية القيمية وجود اعتقاد فى دور الأولياء كوسطاء بين العبد وخالقه من ناحية، وكقوة لنصرة الأضعف نسبياً فى موقف ما من ناحية أخرى. كما تعنيان من الناحية الواقعية أن المرء يتوجه بمطلبه لكل قوى عادل منصف، مما يشيع عن الأولياء من كرامات وبركات يحمل فى بعض مضامينة قوة الأولياء على قهر من تسبب فى قهر للموطن العادى كالمرض، وأصحاب النفوذ من الطغاة والظلمة وهى ظواهر تختلط فيها الحقائق الدينية بالرؤى الذاتية الإنسانية، وإعادة بحث بعض التقاليد القديمة التى تمتد إلى العصور الفرعونية حيث كان الملك إلهاً، تمتزج سلطته الدينية بالدنيوية، وكان الكهنة يمارسون أدواراً شبيهة اعتماداً على اعتبارهم امتداداً دينياً ودنيوياً للملك الإله[٢٠].

(ن) تميز الشخصية المصرية عبر التاريخ الاجتماعى فى مصر بالاستمرارية والمحافظة، لأنها صفة مشتركة بين كل جوانب الشخصية الأخرى، فما من كاتب تناول تاريخ مصر الاجتماعى دون أن يصر فى إلحاح على عنصر الاستمرارية فى كل مقوماتها ومقدراتها، وقد أوضحت بلاكمان أمثلة معروفة حين تتبعت خلال التاريخ منذ الفراعنة حتى الوقت الحالى عشرات من الملامح الاجتماعية والثقافية، والتقاليد، والألفاظ والأفكار ابتداءً من المحراث حتى شم النسيم ومن وفاء النيل حتى الختان، فالماضى

(٢٠) عبد الباسط عبد المعطى، التدين والإبداع، مرجع سابق، ص ص ٩٧-٩٩.

دائماً يعيش فى الحاضر أو يرقد خلفه، حتى أن البعض يرى أن مصر التى لا تتغير immutable Egypt وأن روح المحافظة الشديدة هى طابع قومى عميق الجذور وبالتالى فإن القاعدة العامة فى الخلفية التاريخية لمصر هى الاستمرارية بقدر أو آخر، وإن كنا لا نذهب مع ما ذهب إليه مارش فيلبس بين أن مصر بالتأكيد - "من بين كل بلاد العالم - هى التى تقترب فيها الطبيعة أشد ما تقترب من الانتظام الميكانيكى والتكرار الآلى. ونمط ترتيب الإقليم نفسه نمط رياضى بسيط من التكرار الذى لا يتقدم ولا يتغير" ومثله يفعل "فيدن" حين يقول عن مصر الحديثة المعاصرة، أمامك ترقد مصر القديمة بلا تحنيط، وإنما محفوظة فى بلسم الشمس وفى غرائز السكان المحافظة. لاشك أن تلك الآراء مغالاة فى تصورها بدرجة واضحة.

لذا فإن الاستمرارية المصرية لا تعنى التكرار Repetitive بقدر ما تعنى التراكمية Cumutative. ولعل قول نيوبرى Newbarry أقل من أن تعبر عن هذه الحقيقة، بأن مصر وثيقة من جلد الرق، الإنجيل فيها مكتوب فوق هيرودوت وفوق ذلك القرآن، وخلف الجميع لا تزال الكتابة القديمة مقروءة جلية. وعلى هذا يمكن القول أنه إذا كانت جغرافية مصر تراكبية وليست تحليلية أساساً فإن تاريخها تراكمى فى الدرجة الأولى. وإذا كانت ثمة استمرارية - واستمرارية لاشك هى - فإنها معتدلة ونسبية.

وليس من الصعب بعد هذا أن نفسر تلك الاستمرارية، فالمركب

الحضارى الذى نمتـه مصـر منذ البدايـة كـان يمثـل حالـة تـلاؤم بيئـى محكمة، وحقق علاقة فعالة مع ظروف البيئة الطبيعيـة، كذلـك لا شـك أن دور الصحـراء فـى مصـر كـان سلبياً أكـثر منـه إيجابيـاً، فـهو منـع انحراف الحضارة المحلية فى طوفان من التيارات الأجنبية، ولهذا فـإن الموقع والموضع وفرا لمصر استمرارية تاريخية، تخلو من الهزات العنيفة والانقطاعات الفجائية، وقد ظلت هذه الاستمرارية تتمثـل فـى نـوع مـن التوازن الاستاتيكى Static equilibruim فى جوهرة طوال الجـزء الأكـبر من تاريخ مصر، ويتضح هذا خاصة فى الزراعة العمود الفقرى للحضـارة المادية واللامادية المصرية، فتاريخ الفن الزراعى المصـرى يمكـن أن يقسـم إلى مراحل متمـيزة المرحلـة الأولى مرحلـة الغنـى القديـم ويمثـل الجـزء الأكبر من تاريخ مصر فمنـذ أيـام اليونـان أخـذت مصـر بـالطنبور ومنـذ البطالمة أدخلت الجاموس ومن الفرس الإبل، ومـن العـرب عرفـت مصـر محاصيل جديدة كالقطن والأرز، أما المرحلة الثانية وهـى مرحلـة الغنـى الزراعى الحديث فقد اعتمدت فى تحريكها على قوى حضارية خارجيـة وكانت انقلاباً اقتصاديـاً وحضاريـاً جذريـاً كـاملاً فـانقلاب الـرى الدائـم بالنسـبة لمصـر كـالانقلاب الميكـانيكى بالنسـبة لإنجلـترا أو انقـلاب القطـن كـالانقلاب الصنـاعى فيـها. أمـا مـن الناحيـة الاجتماعيـة فـلا جدال أن مصر اليوم تحمل مجتمعاً يختلف كماً وكيفاً عـن مجتمـع مصـر القديمـة التقليـدى، فـلا مجـال للمقارنـة بـين حجـم السـكان بـالأمس واليوم بعد أن تضـاعف سـكان الـوادى بـل وتخطـوا فعـلاً ضعـف الطاقـة

القصوى القديمة، وأما كيفياً فالثورة السياسية الاشتراكية طفرة فلته فى تاريخ مصر الاجتماعى غيرت كل تركيبها السياسى والاجتماعى، مثلما أتت ثورة التحرير قلباً كاملاً لتاريخنا الاستعمارى الذى طال أزمان عدة.

لذا يرى البعض أن هذا الانقلاب المعاصر هو أخطر عملية انقطاع حضارى فى تاريخ مصر الاجتماعى، لكن يمكننا أن نستخلص أن هناك أربع علامات كبرى فى تاريخ مصر الاجتماعى والحضارى أثرت تأثيراً هائلاً فى كيانها:

- اكتشاف الزراعة وبدء الحضارة نفسها.
- التعريب والإسلام.
- تحول التجارة إلى طريق الرأس.
- وأخيراً وحديثاً الحضارة الغربية، كل واحدة من هذه كانت انقلاباً كاملاً وانقطاعاً جوهرياً، فهناك إذن بطريقة ما تطور عن طريق الثورة، ولكن شدة ترامى الوراء التاريخى لمصر يجعلها جميعاً تبدو غير متعارضة مع الاستمرارية العامة أو محطمة لها وهى إذن - فى معنى - ثورة بطريق التطور Revolution evolution .

من هذه العلامات يمكننا أن نستبعد اكتشاف الزراعة باعتباره نقطة ابتداء لا تقاس قبلها، كما أن تحول التجارة لم يكن تغييراً بقدر ما كان هبوطاً وانحداراً، وأما الحضارة الغربية فهى طارىء حادث جداً وليس مقصوراً على مصر بل هى أول حضارة عالمية فى التاريخ، ولهذا لا

يتبقى لنا فى تاريخ مصر سوى انقلاب التعريب الذى من بعده أصبحت مصر جزءاً لا يتجزأ من العالم العربى، وعاشت غالباً إقليماً أو رأساً فى دولته السياسية وفى ظل وحدته القومية.

ولهذا إذا كنا نقول أن إنجلترا مثلاً تمتاز بالاستمرارية السياسية والانقطاع الاجتماعى، بينما تمتاز فرنسا بالاستمرارية الاجتماعية والانقطاع السياسى، فإننا يمكننا القول أن تاريخ مصر الحضارى يمتاز بالاستمرارية فى حضارتها المادية، والانقطاع فى حضارتها اللامادية.

تلك الاستمرارية المادية التى تسود التاريخ المصرى لا ينبغى إذن أن تغفلنا عن ذلك الانقطاع الهام من الناحية اللامادية فى الحياة الثقافية والروحية(٢١).

(ى) عرفت مصر قديماً وحديثاً على مر تاريخ مصر الاجتماعى مشاكل عديدة واجهت الدولة والمجتمع فى الوقت ذاته، كان أغلبها نتيجة لمراحل الانطلاق الأولى فى كل دورة من دورات التغير، كان أوضحها قديماً نجاح أحمس فى طرد الهكسوس، وإقامة ما يسمى تاريخياً بالدولة الحديثة التى بدأت مشروعات تنموية واسعة النطاق، شملت توسيع الإنتاج بكل أنواعه، وتطوير التنظيمات الحكومية، والإدارية، وازدهار فنون العمارة والنحت والآداب، ولعل من الظواهر المميزة لهذا العصر "التوسع فى الأرض الزراعية

(٢١) جمال حمدان، شخصية مصر، مرجع سابق، ص ص ٢٧١-٢٧٩.

وإقامة المجتمعات الجديدة على الأراضى التى لم تكن مزروعة من قبل.

ولعل التجربة المصرية القديمة فى هذا المجال تعتبر تجربة رائدة إنسانياً وعالمياً، لا تنال نصيبها من الدراسة والبحث فى علوم المجتمع الحديثة التى تركز على خبرات عالمية حديثة لا يتجاوز عمرها مائة عام، وتطبيقاً لفكرة "دورة التغير" ما لبث الفساد والتفكك والانحراف وفقدان الانتماء أن تسلل إلى المجتمع المصرى، وظهرت الأزمة الاقتصادية التى انعكست فى تعاظم الإقطاع الزراعى واستغلاله المخيف للغالبية العظمى من الفلاحين، وقد شجع ذلك كله الغزاة من الفرس على احتلال مصر مرتين منذ عام ٥٢٥ق.م وحتى عام ٣٤١ق.م تخللها فترة استغلال لم تدم طويلاً حتى وقعت مصر فريسة للاحتلال الإغريقى على يد الإسكندر الأكبر[٢٢].

وكذلك تجربة محمد على فى العصر الحديث فى إنشاء دولة مركزية حديثة فى بداية القرن التاسع عشر، وقد اتخذ محمد على خطوات جادة لبناء تلك الدولة الحديثة من أهمها إلغاء نظام الإلتزام وأصبحت كل الأراضى الزراعية ملكاً للدولة وشق القناطر والترع وتنوع المحاصيل الزراعية كما أعطى محمد على دفعة قوية للصناعة المصرية وفى ظل حكمة انتعش نوعان من الصناعات أولهما الصناعات المرتبطة بالحرب التى أسسها محمد على لكى يزود الجيش بالسلاح والذخيرة

(٢٢) مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.

ووسائل الانتقال والزى العسكرى والطعام، ولـذا فقد شيدت كثير من الترسانات ومراسى السفن، وثانيهما الصناعات القائمة على الزراعة التى انتشرت فى أرجاء مصر لتصنيع المنتجات الزراعية ومنها نسيج القطن والغزل والكتابة والصباغة والسكر، كما بدأ محمد على فى إرسال المصريين للتعليم بالخارج لوضع معارفهم وخبراتهم فى خدمة الدولة.

كما سعى محمد على إلى تأسس جيش وبحرية قويين ليس فقط من أجل حماية مصر من الإمبراطورية العثمانية وأوربا، ولكن أيضاً لتحقيق طموحاته الشخصية وتوسيع نطاق نفوذه ليشمل السودان والجزيرة العربية، وأدى هذا إلى صراعه مع كل من تركيا وإنجلترا اللتان رأتا فى مصر المستقلة تهديداً حقيقياً لمصالحهما فى المنطقة، كذلك ابتكر محمد على نظاماً للاحتكار والحماية ليحمى الصناعات الناشئة، وكان يطمح إلى استبدال البضائع الأوربية المستوردة بأخرى مصنعة محلياً. غير أن محاولة مصر للاستقلال أثناء محمد على لاقت تهديداً خطيراً من الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا انتهى بفرض اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ والتى أرغمت محمد على تقليل حجم قواته المسلحة وفرض تغيرات على تعريفة التصدير وبذا حرمت الصناعة المصرية من سوق كبيرة أو مصادر للمواد الخام، وبذلك فقد اجهضت محاولة محمد على بتآمر الدول الكبرى ضده.

وأخيراً تجربة جمال عبد الناصر فى تأسيسه دولة حديثة من خلال الاهتمام بتنمية المجتمع المصرى والتعامل مع القضايا الاجتماعية

من خلال التخطيط الشامل لخطط التنمية الخمسية والتوزيع العادل للثروة من خلال تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى والتوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة وبناء السد العالى وتأسيس صناعات وطنية رائدة، وتأسس جيش قوى، وكان النظام يتطلع إلى الإسراع برفع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفتح مجالات التعليم على مصراعيها لجميع فئات وطبقات الشعب، وكانت آليات تطبيق هذه الفلسفة هى جهاز الدولة والتخطيط الشامل والقطاع العام وشخصية الزعيم عبد الناصر نفسه بما له من صفات قيادية وبكل قدراته على مخاطبة الجماهير وإلهاب حماسهم وسرعة تعبئتهم فى داخل مصر[٢٣].

غير أن تآمر الدول الإمبريالية ضده بضرب تلك التجربة فى حرب يونيه ١٩٦٧م أدت إلى إجهاض تلك المحاولة وتعثرها فى استكمال مسيرة التنمية والتحديث، ولكن يظل المجتمع المصرى قادراً بتاريخه وحيويته على اجتياز تلك التحديات والإنطلاق من جديد مرة أخرى.

---

(٢٣) أنظر: سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ص ٢٢٩-٢٣٣.

٤- العوامل العامة التى شكلت تخلف المجتمع المصرى بالتركيز على تخلف القرية المصرية:

وقبل أن نعرض بإيجاز لأهم العوامل العامة لتخلف المجتمع المصرى لابد أن نفرق بين العوامل المسببة للتخلف والآثار الناجمة عنه.

فالعوامل أياً كانت تحتاج إلى عملية حفز أو تنشيط حتى يكون للعامل أثر ملحوظ بينما الآثار أو النتائج تتميز بالسكون النسبى، والعوامل أيضاً تحتاج إلى القيام بعملية تنبؤ لعدد من العناصر المتوقع أن تشارك بنصيب فى إحداث الظاهرة بينما الآثار هى أمر واقع لا يتطلب التنبؤ وإنما يستلزم تبريرات منطقية وتفسيرات واقعية لها[٢٤].

ولهذا سوف نحاول تحديد أهم العوامل التى شكلت تخلف المجتمع المصرى وتتمثل فى النقاط التالية:

أ - العلاقة الاجتماعية الاستغلالية بين كبار الملاك والفلاحين المعدمين من الطبقات الكادحة.

ب- طبيعة علاقات الإنتاج فى المجتمع المصرى وبخاصة قبل الثورة.

جـ- التناقض الريفى الحضرى أو ما يسمى بالثنائية الإقليمية.

د - تخلف البيئة الثقافية فى المجتمع المصرى.

---

(٢٤) محمود الكردى، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩، ص ص ٣٦٧ - ٣٦٩.

أولاً: العلاقـة الاجتماعيـة الاسـتغلالية بـين كبـار المـلاك والفلاحين المعدمين:

وعند تناول هذا العامل يتطلب الأمر أن نلقى عرضاً تاريخياً على كيفية نشأة الملكية الزراعية الكبيرة لنبين العلاقة الاستغلالية بين كبار الملاك والفلاحين المعدمين.

والباحث لنظام الملكية فى مصر القديمة يتوصل إلى نتيجة مؤداها أن الملكية المصرية لم يتوافر لها حتى فى أواخر مراحل تطورها خصائص الإطلاق والسيطرة التى كانت تميز الملكية الرومانية. فلم يستقل الحائز فى مصر بسلطته على الأرض، ذلك أنه لم يكن يجوز له هبة ما يملكه والتصرف فيه دون مقابل، فضلاً عما كان يلزمه من أبناء مالك الرقبة ضريبة مؤبدة[٢٥].

ولعل أول محاولة جادة لتنمية المجتمع المصرى بدأت منذ تولى محمد على الحكم فى مصر وهى تصل إلى حوالى خمسة وأربعين سنة (تشكل النصف الأول من القرن التاسع عشر) فبعد أن استقر فى الحكم بقضائه على المماليك، ووطد دعائم سيطرته على البلاد، بدأ يأخذ بحق خطوات واسعة لنقل المجتمع من الحالة البدائية التى كان عليها إلى محاولة بناء الدولة الحديثة وبخاصة فى المجال الاقتصادى ومن ثم اهتم بتطوير الزراعة عن طريق تغيير نظام تملك الأراضى، وتحسين أساليب

---

(٢٥) عبد الباسط محمد حسن، التخلف فى المجتمعات الريفية، دراسات فى التنمية الريفية المتكاملة، مكتبة الجانجى، ١٩٧٧، ص٤٤.

الرى (بناء القناطر الخيرية)، وإدخال المحاصيل الجديدة[٢٦].

وقد قام محمد على بمصادرة الأراضى الزراعية جميعها، وأصبح المالك الوحيد للأراضى وفى عهد محمد على قسمت الأراضى إلى أراضى الابعاديات، والوسايا والزرقة وأراضى منحت للمشايخ، وأراضى الغربان. والجدير بالذكر أن أطيان الابعاديات كانت الخطوة الأولى للملكية الكبيرة فى مصر، والتى كانت المميزة لنظام الملكية الزراعية فى البلاد حتى صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول[٢٧].

ولقد ألغى محمد على نظام الالتزام وقام بمصادرة أملاك الملتزمين وغيرهم الذين امتنعوا عن دفع الضرائب عام ١٨٠٨م وفى عام ١٨٠٩ حرمهم من نصف الفائض الذى كان يشكل الفرق بين ما يجمعه الملتزمين من الفلاحين وما تستحقه الحكومة وفى عام ١٩١٢م وضع يده على جميع الأراضى التى كانت فى حوزة المماليك. وما أن أتى عام ١٨١٤م حتى كان قد الغى نظام الالتزام وبعد إلغاء نظام الالتزام أصبح الفلاحون يتعاملون مباشرة مع الدولة فى دفع الضرائب وتم القضاء على تبعية الفلاحين لشخصية الملتزمين ولقد أحس الفلاحون بهذا التغيير الراديكالى فى العلاقات الاجتماعية- ومع ذلك فإن محمد على لم يقض على أسلوب الإنتاج الإقطاعى - لقد كانت تصفية الالتزامات وتقسيم الأرض المشاع

---

(٢٦) محمود الكردى، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى. مرجع سابق، ص٧٩.

(٢٧) المصدر قبل السابق، ص٤٦.

وهى السياسة التى شرع فيها محمد على خليقة بتغيير وضع الفلاح المصرى - إلا أنه ظل لسابق عهده معرضاً للاستغلال الإقطاعى بالرغم من أنه أصبح لا يعمل لحساب الملاك كأفراد بل للدولة الإقطاعية ككل ويرجع ذلك أيضاً أن جانباً كبيراً من الأراضى التى كانت قد أصبحت أميرية أو تابعة للدولة قد تحولت إلى أراضى خاصة مرة أخرى حيث بدأ محمد على منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر فى توزيع مساحات على أقاربه ومقربيه وكبار الأعيان والموظفين والضبط الأجانب تتوزع خلال فترة قصيرة مئات الآلاف من الأفدنة عليها من الفلاحين. ولقد أصبح ملاك هذه الأراضى التى منحها محمد على (الجفالك الابعاديات) يدفعون ضريبة العشر منذ عام ١٨٥٤م.

والواقع أن محمد على قد فرض دعائم طبقة الملاك الإقطاعيين القديمة (المماليك) ليشيد على أنقاضها طبقة جديدة من النبلاء الإقطاعيين الذين أصبحوا سند الأسرة الحاكمة[٢٨].

ولقد صور المؤرخ المصرى (عبد الرحمن الجبرتى) هذا الوضع فقال "وكان إذا تأخر الفلاح عن دفع الضريبة جروه من شنبه وبطحوه وضربوه بالنبابيت رجال الملتزم هذا غير ما كان يراه من عسف الصراف النصرانى من مماطلة استخراج ورقة الخلاص (القسيمة) وقد عانى

---

(٢٨) محمود عودة، التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى (تشخيص لظاهرة التخلف وتصور طريق النمو، القاهرة)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مؤتمر علم الاجتماع والتنمية، مايو ١٩٧٣، ص ص ١٦-١٧.

الفلاح المصرى من بعد المظاهر الأساسية التى تميز بها النظام الإقطاعى فى مصر وعلى رأسها نظام السخرة فكان للدولة الحق فى جمع الفلاحين للعمل بالسخرة فى المشروعات العامة واستمر هذا النظام لفترة طويلة خلال القرن التاسع عشر، كانت السخرة لا تقدم للدولة فقط بل كذلك لطبقة الإقطاعيين من الملتزمين فقد كان على الفلاح أن يعمل سخرة ودون أجر فى أرض الملتزم وهى الوسية بعض أيام الأسبوع(٢٩).

ولقد تعرض المجتمع المصرى لحدوث بعض التطورات الهامة فى الفترة الممتدة أواخر عصر محمد على، وبدأت هذه التطورات فى مجال طبقة الفلاحين بظهور نظام الملكية الخاصة التى تتجسد فى سلسلة من التشريعات واللوائح وكان أهمها اللائحة الأولى عام ١٨٤٦م التى أتاحت حرية التعامل بالأرض وتوسعت فى حقوق الملكية فسمحت لمستغلى الأراضى أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن طريق الانتفاع ثم حدث فى عهد كل من سعيد وإسماعيل تغييرات فى نظام الملكية فى مصر إذ ساعدت تأثير الأفكار الاجتماعية والقانونية الأوربية وانتشار محاصيل جديدة مثل القطن على قيام مجتمع زراعى متخلف واقتصادى وفردى محل المجتمع التقليدى القديم فى القرية(٣٠).

ولكن بالرغم الاعتراف بحق التملك للأراضى الزراعية للفلاح

---

(٢٩) عمر عبد العزيز، دراسات فى تاريخ مصر الحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣، ص ١٥٥، ١٥٦.

(٣٠) عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

المصرى فى تلك الفترة إلا أن توزع الأراضى الزراعية فى أواخر القرن التاسع عشر توضح أن ٧,٩٪ من الملاك كانوا من أصحاب الملكيات الكبيرة التى تستحوذ على أكثر من ثلثى الأراضى الزراعية بينما كان يملك ٩٢,١٪ من الفلاحين أقل من ثلث الأراضى الزراعية هذا بالإضافة إلى أن ثلث سكان الريف لا يملكون شيئاً من الأراضى الزراعية على الإطلاق(٣١).

هذا ويمكن تلخيص المراحل التى مرت بها نشأة الملكية الزراعية فى القرن التاسع عشر فى النقاط التالية:

(١)أن مبدأ الملكية الفردية للأراضى الزراعية لم يظهر ويستقر إلا ابتداء من عهد سعيد باشا بالرغم من أن طلائعه تجلت فى أواخر حكم محمد على.

(٢)إن تكون الملكيات الزراعية الكبيرة خرج من أحشاء تأميم محمد على للأراضى الزراعية وقضائه على نظام الالتزام أو النظام الإقطاعى الذى كان سائداً فى مصر قبل محمد على عن طريق الابعاديات والشغالك والعهد التى وزعها محمد على ومن جاءوا بعده على أمراء الأسر المالكة وعلى كبار رجال الدولة.

(٣)وكذلك خرج تكون الملكيات الصغيرة من أحشاء هذا التأميم حين وزع محمد على الأراضى الزراعية التابعة للدولة على الفلاحين على

---

(٣١) راشد البراوى، الفلسفة الاقتصادية للثورة، مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ النشر، ص ص٦-٧.

أساس حق الانتفاع أو حق الاستثمار مدى الحياة بمعدل ٣ أفدنة إلى ٥ أفدنة للفلاح الواحد.

(٤)أنه باستثناءات قليلة كانت الملكيات الزراعية الكبيرة أكثر من ألف فدان في عهد محمد على وعباس الأول وسعيد وإسماعيل فـى أيـدى الأتراك والشراكسـة ورؤسـاء القبـائل البدويـة كمـا كـانت المنـاصب العليا في الدولة فى أيدى الأتراك والشراكسة بينما كـانت الملكيـات المتوسطة (بين ٥٠ فدان - ١٠٠٠ فدان فى أيدى المصريين).

(٥)أن الملكية الزراعية كـانت حتـى الاحتـلال البريطـانى قـاصرة علـى المتمصرين والمصريين ثـم اسـتجد عليـها عنصـر هـام بعـد الاحتـلال البريطـانى، وهـو مشـاركة رأس المـال الأجنبـى فـى الملكيـة الزراعية(٣٢).

والواقع أن نظام الملكية الذى عرضنـا لـه يوضح مـدى الاسـتغلال الذى وقع على كاهل أصحاب الملكيات الصغيرة الذى لم يكن حـق الملكيـة يمثل لهم أى ميزة نتيجة للضرائب المفروضة على ملكياتهم الصغيرة مما عرضهم للاسـتغلال والنـهب فـى أحيـان كثـيرة. وكذلـك أنـهم كـانوا لا يملكون إلا الفتات من الأراضى الزراعية بينما كان نظام الملكية فى صـالح أصحاب الملكيات الكبيرة لإعطائهم حرية التصرف فيها والاسـتفادة مـن خيراتها. ولهذا فإذا نظرنا إلى مجتمعنا قبل الثورة المباركة عام ١٩٥٢م

---

(٣٢) لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديـث (الخلفيـة التاريخيـة) المبحـث الأول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص ص ٣٢٩-٣٣٠.

فإننا نجده يتسم بالخصائص الآتية :

أ - غلبة الطابع الزراعى المتخلف على المجتمع.

فقد كانت الزراعة هى القاعدة الرئيسية للإنتاج ولعدد المشتغلين والسكان وكانت المنتجات الزراعية تحتل الجزء الأكبر من التصدير بنسبة ٩٤٪.

ب- سيادة الأدوات البدائية فى الإنتاج الزراعى.

وقد كانت هذه الأدوات هى الأساس الاقتصادى للمشروع الزراعى الصغير ومدى تقدم أو تأخر إنتاجية العمل تشكل فى الواقع الأساس الفعال فى تحديد مدى التطور أو التخلف الاقتصادى الاجتماعى.

جـ- العلاقات التى كانت قائمة فى ظل الملكية حتى عام ١٩٥٢م كانت تحرم الفلاح من نتاج عمله لصالح الطبقة شبه الإقطاعية المسيطرة مما جعل نصيبه يقل عن المتوسط الذى حددته إنتاجيته فى العمل.

د - وجود هوة واسعة بين الطبقات الاجتماعية فى الريف فقد تحدد الوضع الطبقى فى الريف على أساس العلاقة بين الأسلوب السائد فى الزراعة المعتمد على الأدوات البدائية وبين شكل الملكية من حيث توزيعها، وفى ظل هذه الظروف انقسم أهل الريف إلى ثلاث طبقات هى :

طبقة الملاك ويمتلكون ٣٤,٢٪ من الأراضى المزروعة وطبقة متوسطى

الملاك وتملك ٥٪ من الأراضى المزروعة وطبقة صغار الملاك مجموع ملكياتهم ٣٥,٤٪.

هـ- تحكم الإقطاعيين فى الشئون السياسية وسيطرتهم على مقاليد الحكم فى البلاد وعدم اشتراك الغالبية من أفراد المجتمع فى تقدير مصيرهم أو مصائرهم.

و - انخفاض مستوى المعيشة فمثلاً انخفاض نصيب الفرد من الدخل وانتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم وسوء الحالة الصحية والسكنية(٣٣).

وقد شكلت هذه الخصائص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى وبخاصة الأوضاع الخاصة بالطبقة الدنيا من ذلك الاستغلال التاريخى الذى مارسته الطبقة العليا الممتازة بأساليبها المختلفة والتى تتمثل فى:

أ - ملكية الأرض بطريقة مباشرة.

ب- الإيجار والمشاركة.

جـ- الأعباء الضريبية.

د - الديون ونزع الملكية.

هـ- تفتت الملكية عن طريق الميراث.

ولقد أدت هذه العوامل إلى تشكيل طبقة اجتماعية من الفلاحين

---

(٣٣) عبد الباسط محمد حسن، التخلف فى المجتمعات الريفية (ماهيته وخصائصه)، مرجع سابق، ص ص ٤٧-٤٨.

المعدمين وبخاصة عند نهاية القرن التاسع عشر وتعلوها شريحة من صغار الملاك، وأن أعلى التركيب الطبقى فى القرن التاسع عشر هى الأسرة الحاكمة التى ظلت أكبر مالك، وتزايدت أهمية كبار الموظفين واعيان القرى بوصفهم من كبار الملاك، وكذلك أغنياء الحضر الذين تحولوا إلى ملاك زراعيين أيضاً، وكانت هذه الطبقة الممتازة التى مارست فى جملتها استغلال جهد الفلاحين تضم الأجانب وأبناء الأقليات المحلية وشركات الأراضى ومؤسسات الرهن العقارى وصاحب ذلك كله تشكل طبقة وسطى من الملاك فى الريف وطبقة دنيا تضم فى شريحتها الأساسية أعداداً ضخمة من المعدمين الذين تحولوا من ملاك إلى عمال زراعيين نتيجة للأعباء الضريبية والتمايز الضريبى والرهونات ونزع الملكية والميراث(٣٤).

وجدير بالذكر أنه خلال النصف الأول من القرن العشرين وهى الفترة التى استقرت فيها حقوق الملكية فى مصر وبالتالى تبلور شكل البناء الاجتماعى لم يطرأ تغير يذكر على أوضاع الملكية وبالتالى على الملامح العامة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى.

ومن خلال هذا العرض الموجز للمحتوى التاريخى للعلاقة الاستغلالية بين كبار الملاك وصغار الملاك والمعدمين فى مصر منذ محمد

---

(٣٤) محمود عودة، التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى (تشخيص لظاهرة التخلف)، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مؤتمر علم الاجتماع والتنمية، ١٩٧٣، ص ص ٢٢-٢٣.

على حتى القرن العشرين يتضح مدى الاستغلال والنهب الذى تعرض له صغار الملاك والمعدمين. والذى كان لصالح الملكيات الكبيرة والذى اتضح فى صورة الأعباء الضريبية والتمايز الضريبى والبيع ونزع الملكية مما أى إلى تدهور أحوالهم وقلة دخولهم وانخفاض معيشتهم مما أثر على تخلف الريف المصرى أى أن نظام توزيع الأرض رسخ التخلف فى القرية المصرية بشكل خاص والمجتمع المصرى بشكل عام.

ثانياً: طبيعة علاقات الإنتاج فى المجتمع المصرى قبل الثورة:

يشير يعقوب ارتين إلى أن رقعة أطيان القطر المصرى ظلت لمدة أربعين قرناً قبل الميلاد وثمانية عشرة قرناً بعده ملكاً لمالك مصر سواء فى عهد الفراعنة أو فى زمن الفرس أو اليونان أو الرومان أو أيام العرب أو أثناء الحكم التركى أو المماليك.

أما حق المنفعة فكان الحكام يمنحونه لمدة سنة أو بضع سنين لمن يختارونه من القادرين على زراعة الأرض[٣٥].

وإن الملكية الخاصة لم تظهر فى الريف المصرى إلا عقب توافد المغامرين الأجانب على مصر ولقد كان هؤلاء هم أول من منح حق التمليك فى أراضى مصر بموجب الخط الهمايونى عام ١٨٥٦ وفرمان عام ١٨٦٧م.

---

(٣٥) نبيل السمالوطى، علم الاجتماع والتنمية الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص٣٥٧.

والباحث في نظام الملكية فى مصر يستطيع أن يستخلص أن مركز الأجانب فيما يتعلق بالملكية العقارية كان أحسن فى مصر عما كان عليه فى بقية أنحاء الإمبراطورية العثمانية فى الوقت الذى لم يكن لهم الحق قبل ١٨٧٦م فى امتلاك الأراضى فى الدولة العثمانية، فإنهم كانوا فى مصر يستطيعون ذلك منذ بداية القرن التاسع عشر نتيجة لما اتخذه محمد على وحلفاؤه من إجراءات فى هذا الصدد فقد منحهم محمد على الابعاديات والأرزقة مع إعفائها من الضرائب وسمح لهم سعيد باشا بشراء الأراضى الخارجية التى يتركها واضعوا اليد هروباً مع أعضائها من الضرائب الخارجية وإخضاعها للضرائب العشرية عقب استيلاء الأجانب عليها.

وأن جماهير الفلاحين ظلت على مدى تاريخ القرية المصرية تعانى من نظام السخرة الرسمية أو غير الرسمية وكان فائض عملها يستنزف لصالح الكبار من الملاك سواء فى شكل إيجارات أو ضرائب أو فوائد ربوية(٣٦).

وقد كان ارتفاع وانخفاض سعر القطن من أهم العوامل التى أحدثت تغييراً اجتماعياً فى الريف المصرى، وبخاصة حينما اشتد الطلب على القطن المصرى بسبب الحرب الأهلية إلى ٤٢ ريالاً ثم ما لبث أن هبطت أسعار القطن بعد الحرب الأهلية إلى ١٨ ريالاً(٣٧).

---

(٣٦) نبيل السمالوطى، مرجع سابق، ص ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٣٧) عمر عبد العزيز، دراسات فى تاريخ مصر الحديث، مرجع سابق، ص٢٨٥.

ولقد أشار دورين وارنر D. Warriner إلى أن الظاهرة البارزة في علاقات الإنتاج فى مصر قبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الأول هى الاقتصاد المطلق إلى التكافؤ والمساواة والزيادة المضطردة فى الإجحاف بحقوق الفلاحين. وإن السكان فى المجتمعات الريفية وحاجاتهم إلى العمل والأراضى أتاح المجال أمام كبار الملاك لاستخدام نفوذهم الاحتكارى على الأرض من خلال استغلالها بالإيجار وفرض ضرائب وإيجارات باهظة على الفلاحين نتيجة لكثرة الطلب وقلة العرض(٣٨).

وتكشف الدراسة التاريخية للريف المصرى أنه لم يكن بالنسبة للحكام سوى مصدر لتمويل خزانة الدولة، وكانت قنوات الاتصال أحادية الاتجاه وتتمثل فى جباية الضرائب والأجهزة الداخلية فى أغلب الأحيان وكانت تتولى الدولة جباية الضرائب مباشرة من الفلاحين عن طريق بعض العمال المتخصصين لهذا الغرض، وبعد أن تسرب الضعف إليها لجأت إلى نظام الالتزام وكان جهاز الملتزمين يتعامل مع بعض الأجهزة بالقرية وهى التى تتألف من:

أ - مشايخ القرية من أبناء العائلات.

ب- الشاهد وهو حامل سجلات الأرض.

جـ- الصراف وهو جابى الضرائب للمنتفعين.

د - الخولى وهو المشرف على زراعة أرض الوسية.

---

(٣٨) نبيل السمالوطى، مرجع سابق. ص ٣٦٠.

D. Warriners, landreform and development in middle east.

هـ- المشد وهو جلاد القرية.

ولقد استمر هذا النظام بالقرية المصرية ما يزيد عن قرن ونصف قرن وترك آثاراً سيئة وعميقة على الحياة الاجتماعية بالقرية المصرية وموقف القرويين من السلطة وممثلى الحكومة، وعلى خلق أنماط ثقافية معوقة للتنمية فيما بعد بالإضافة إلى أن الزيادة فى السكان مع قلة الموارد وعدم خلق أنماط ثقافية معوقة للتنمية فيما بعد بالإضافة إلى أن الزيادة فى السكان مع قلة الموارد وعدم زيادة رقعة الأرض الزراعية وعدم توافر الأيدى العاملة المنتجة أدى إلى نكسة تعود بالمجتمع الريفى إلى التخلف(٣٩).

ثالثا: التناقض بين الريف والحضر من أهم العوامل فى تشكيل التخلف:

إن من سمات التخلف هو التفاوت فى قطاعات التنمية، ولذلك فإن الدول المتخلفة هى دول متفاوتة التقدم وأن تخلفها يرجع إلى حد كبير إلى تنميتها المتفاوتة أو المتبادلة لذا فإن مفهوم المجتمع المزدوج Dual Society يستطيع أن يعيننا على فهم التخلف بطريقة أفضل وأعمق.

لذلك فمن الملاحظ أن الدول النامية يوجد فيها فجوة وبون شاسع بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية فى الوقت الراهن خاصة فى

(٣٩) نفس المرجع السابق، ص ص ٢٦٢-٢٦٤.

مستوى الخدمات العامة مثل المستويات الصحية والتعليمية والاجتماعية.. الخ[٤٠].

ومما يدعم ذلك ما نلاحظه فى مصر من تسلط المدينة على المجتمع الريفى منذ قديم الزمان. ويرجع هذا التسلط إلى ان المدينة المصرية بما كانت تضمه من صفوة حاكمة أو أجنبية أو محلية قد مارست الدور الاستغلالى للقرية ولجهود الفلاحين من خلال نفس الأساليب التى اتبعتها الصفوات التقليدية فى مختلف أنحاء العالم أى تلك الأراضى الزراعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والإيجار والمشاركة فى المحاصيل والضرائب وغير ذلك[٤١].

وكان من المنطقى تبعاً لذلك ان تتجه تلك الصفوة إلى تحسين وتنظيم وتجميل ذلك المكان الذى تقيم فيه، وأن تتجه إلى تحسين كل الخدمات والامكانيات التى يمكن أن تستفيد منها، وأن تنظر إلى الريف بوصفه فقط مصدراً لتنمية ثروتها دون اى اهتمام بقضاياه ومشاكله بل باعتباره مورداً للمنتجات الزراعية المختلفة، وكذلك باعتبار أن الريفيين يمثلون قوة عاملة موسمية للمراكز الحضرية مما يعنى مزيد من الاستغلال للمناطق الريفية[٤٢].

---

(40)M. Hardiman and J. Midgley, the social dimanensions of development, John wiley and sons limited, N.Y. 1982, p.111.

(٤١) محمود عودة، التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى، مرجع سابق، ص١١.

(٤٢) السيد الحسينى، التنمية والتخلف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢، ص٩٧.

ونتيجة لذلك أصبح الحضر أو المدينة محور التنمية فى بلاد العالم الثالث بصفة عامة، وفى مصر بصفة خاصة، فجميع مشروعات التنمية والخدمات تتم فى المدينة وأصبح يوجد اختلال فى قطاعات التنمية فى مصر بين الريف والحضر، وبهذا أصبح المعدل السريع والمتلاحق للتحضر هو السمة المميزة لكل المناطق النامية فى العالم(٤٣).

بينما تعرض الريف إلى تخلف شديد وهوة سحيقة لا فى مستوى المعيشة فحسب ولكن فى أسلوبها كذلك، واستمر التسلط الاستعمارى والاقطاعى يعمل على التمكين لقوى التخلف من أن تعمل عملها فى الريف وفى نفس الوقت عمل على تركيز كل المشروعات للنهوض والتقدم فى المدينة باعتبارها مكانه المفضل، بل فى أحياء معينة من أحياء المدينة، فلم تنل الأحياء الشعبية قسطها من هذه المشروعات وهكذا أصبحت المدينة عالماً غريباً على سكان الريف، كما أصبحت القرية عنواناً على التخلف والجهل والتأخر، وأصبح المجتمع فى الواقع مجتمعين أحدهما صغير العدد يتكون من أسر الحكام والإقطاعيين ومن يسير فى ركبهم يأخذون بأساليب التحديث والحياة الحديثة فى التعليم والمعيشة والملبس والمسكن وجميع مظاهر حياتهم ويسيرون فى ركب الحضارة الأوربية أو الغربية فى كل ذلك ويساعدون بينهم وبين المجتمع القومى بقدر الإمكان. والآخر مجتمع شعبى أو مجتمع

---

(٤٣) محمود الكردى، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩، ص٤٣٣.

الشعب نفسه الذى ينتشر فى القرى والأحياء الشعبية ليس له من التقدم نصيب يذكر.

وهكذا انقسم المجتمع ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً إلى مجموعتين واتسعت بينهما شقة التفاوت والتباين حتى أصبحت ظاهرة واضحة أطلق عليها البعض ظاهرة الازدواج الاجتماعى أو الثنائية الإقليمية.

ويتمثل جوهر التناقض الريفى الحضرى فى مصر فيما يلى:

(١) عدم توازن عملية التنمية بين الريف والحضر وتركز جانب كبير من الاستثمارات فى القطاعات الصناعية المركزة غالباً فى المناطق الحضرية بصفة عامة والمدن الكبرى بصفة خاصة مما يخلق مشاكل حادة أهمها تناقص فرص العمل فى الريف واتجاه قوى فى العمل للهجرة إلى المدن الكبرى بدرجة قد لا تسمح فرص العمل فيها باستيعابها.

(٢) عدم توازن سياسة الخدمات بين القرية والمدينة من صحية وتعليمية وترفيهية وغير ذلك مما جعل المدينة باستمرار منطقة شديدة الجذب للقرويين، وذلك يمثل بالتالى مصدراً هاماً من مصادر التناقض.

(٣) تركز الخدمات الحكومية والإدارية فى المدن الكبرى وما يرتبط بذلك من اهتمام بتلك المناطق تفوق ذلك الذى يوجه إلى المجتمع من الاهتمام الذى يوجه إلى لمجتمع المصرى القروى.

(٤)التناقض الحاد بين نمط الإنتاج الزراعى التقليدى السائد فى القرية وذلك النمط القائم فى المناطق الحضرية وبخاصة الصناعية منها[٤٤].

(٥)اختلال النموذج التنموى لصالح القطاعات الحضرية مما صاحب إهدار فى الموارد الطبيعية القروية والبشرية وترييف المدن من خلال الهجرة بدلاً من إحداث نقلات حضرية فى الريف.

(٦)جزئية المشروعات التنموية القروية وعدم وضوح الاعتماد المتبادل بين مدخلاتها input ومخرجاتها output فى الاعتبار سواء على مستوى الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية.

(٧)كذلك لم تحدث عمليات متابعة ومواكبة مستمرة للعمليات التنوية لتصحيح مساراتها وإدارة الصراع معها إدارة علمية بما يمكن من تجاوز التناقضات المعوقة للتنمية الريفية[٤٥].

ومن خلال هذه الاستخلاصات يتضح مدى التناقض والعلاقة الاستغلالية لمستوى الخدمات والإنتاج التى تستأثر بها المدينة على حساب القطاع الريفى مما يؤدى إلى مزيد من التخلف لهذا القطاع الحيوى فى مصر والذى يشكل ٦٥٪ من المجتمع المصرى ككل بالإضافة

---

(٤٤) محمود عودة، التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى (تشخيص لظاهرة التخلف)، مرجع سابق، ص٣٦.

(٤٥) عبد الباسط عبد المعطى، معوقات بنائية للتنمية الريفية فى بعض المجتمعات العربية، علم الاجتماع والتنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤، ص٣٨٨.

إلى ذلك فإننا يمكن أن نقول بأن هذه التناقضات يمكن أن تتعمق وتترسخ إذا ما واصلت السياسة العامة فى مصر سياستها التنموية غير المتكافئة لصالح المدينة وواصلت إهمالها للقطاع الريفى وظلت تفتقر إلى فلسفة شاملة ومتكاملة للتنمية الشاملة.

رابعاً: تخلف البيئة الثقافية فى المجتمع المصرى:

لقد اتضح مدى التناقض الصارخ بين القطاع الريفى والحضرى واهتمام برامج التنمية بالقطاعات الحضرية على حساب القطاعات الريفية، وإلى أى مدى أثر هذا الوضع على تخلف الريف المصرى، وكذلك يوجد بالريف تناقض واضح بين القديم بعادات وتقاليده وروحانياته وبين الجديد بتطوراته وادياته وقيمة المستحدثة. وهذا التناقض ولاشك له أثره الواضح فى شتى الميادين التى تطبق فيها الأنظمة الاقتصادية الحديثة حيث يبطىء من انجازاتها ونجاحها ويعرقل مسيرتها فالملاحظ أن الجديد أو المستحدث فى المجتمعات الريفية يقابل بالشك والريبة وذلك لتمسك الريفيين بالأساليب والطرق التقليدية، وكذلك أن تفكير الفلاح فى معظم حالاته تفكير حسى أى أنه لا يزال يعتقد فيما يرى ويحس وكذلك يعتبر القرويون بأن ثقافاتهم هى أفضل الثقافات وشعورهم بالولاء لها وازدراءهم لأية ثقافات أخرى غير ثقافاتهم والشك فى كل جديد أو مستحدث[٤٦].

---

(46)Paul landis, An introductory sociology, press, N.Y. 1978, p.30.

وكذلك لأن الفلاحين يتصرفون كما يعتقدون لذلك فهم أكثر محافظة على وجهات نظرهم ويهابون قبول الفرص الجديدة لتغيير عالمهم المحيط بهم(٤٧).

فعل سبيل المثال مازالت الزراعة فى الريف المصرى تستخدم أدوات تقليدية بسيطة وأساليب تكنولوجية متخلفة لا تساعد على رقى الزراعة وتطورها، بالإضافة إلى أن أعمالهم الروتينية المتكررة لا تحتاج إلى التعليم والتثقيف. وعدم الاهتمام بالجديد نتيجة ارتباط قيمهم بهذه الأعمال التقليدية وعدم الإقناع بالجديد نتيجة الخوف منه.

كذلك فلقد أثبتت كثير من الدراسات صعوبة إقناع الأهالى فى الريف بتقبل التغيير والجديد فهم يرفضون التكنولوجيا الحديثة والأساليب المتطورة فى الإنتاج بالرغم من سماعهم عن فائدتها الاقتصادية فالقضية بالنسبة لهم تتعلق بوجود نسقاً قيمياً عاماً يحكم تصرفاتهم فهناك أشياء يؤمنون بها وأشياء يرفضونها مما دعا البعض إلى التأكيد بأن النموذج المبتكر الموجود فى المجتمعات الأكثر تقدماً وهو الأكثر تقبلاً وتمثلاً للتجديدات(٤٨).

وتخلف البيئة الثقافية أيضاً يؤدى إلى ضعف القدرات البدنية

---

(47) William clowes and sonslted, An introduction to sociology rural development, Benham press, London, 1977, p. 42.

(٤٨) محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الريفى وواقع القرية المصرية، دار المصطفى للطباعة والنشر، طنطا، ٢٠٠٢.

(سيطرة مرض البلهارسيا أشهرها) وذلك لسيطرة العناصر الثقافية التى تناهض التفكير العلمى لعلاج بعض الأمراض واستعمال أساليب تقليدية خرافية فى علاجها (كالتداوى بالسحر والأحجبة والزار) مما يؤدى إلى انتشار الأمراض والضعف الصحى وظهور قيم التواكلية والقدرية والإيمان بالخرافات إلى جانب مظاهر التبعية والانقيادية والخضوع العاجز فى سلوك الغالبية من سكان المجتمع أو بمعنى آخر انتشار ثقافة الخدمة واضمحلال ثقافة الإنتاج(٤٩).

كل هذه العوامل أدت إلى بعض الظواهر المرضية التى يمكن إيجازها فيما يلى:

أولاً: تحجر البناء الثقافى:

بحيث أصبح رافضاً للتجديد والتنمية، ففى مواجهة الإقطاع والاستغلال، والسخرة وسيادة الأمية، والأمراض المتوطنة والوبائية وانخفاض المستوى الاقتصادى...الخ.

برزت مجموعة من الميكانزمات قادرة على تبرير الأوضاع المتخلفة القائمة ونتيجة لاستمرار هذه الظروف التاريخية على مدى قرون طويلة برزت مجموعة من الميكانزمات للهجوم على محاولات تغير نسق القيم والتصورات والممارسات التقليدية المألوفة.

---

(٤٩) مجدى جمال حسنين، المعوقات الاجتماعية للتنمية فى مصر، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. مايو ١٩٨١، ص٩٦.

وهذا ما يفسر الأمثال الشعبية الانهزامية والتفسيرات الخاطئة لبعض النصوص الدينية التى يجدون فيها العزاء عن الواقع المتخلف المفروض، هكذا يمكن أن نفسر نسق التصورات الموجه للأنماط السلوكية لدى القرويين تفسيراً سوسيولوجيا باعتبار أن هذا النسق يشتق من المجال البنائى الثقافى للمجتمع كمحاولة للتوافق مع الظروف المفروضة ولخفض هذا التوتر الناجم عن هذا القهر ولقد ساهمت الأمية الفكرية والهجائية فى دعم التصورات الانهزامية والخرافية.

ثانياً: كذلك ساهمت هذه الظروف التاريخية فى عدم بروز عقليات ريفية قادرة على تبنى مشروعات اقتصادية غير زراعية الأمر الذى أدى إلى صمود واستاتيكية البناء المهنى وفى تفاقم مشكلة البطالة المقنعة وانخفاض المستوى الاقتصادى.

ثالثاً: لقد أدى النظام التعليمى فى القرية إلى عدم بروز عناصر ريفية مثقفة أو إلى سيادة جمود طبقى لعدم توافر عوامل الحراك الاجتماعى الرأسى بين طبقات المجتمع.

رابعاً: لقد ساهم التخلف فى مجتمع القرية سواء فى الجوانب التعليمية أو الصحية أو العمرانية فى إفراز المزيد من التخلف فى أحد الجوانب مما يدعم التخلف فى الجوانب الأخرى ذلك لأن العلاقة بين هذه الجوانب علاقة دائرية[٥٠].

خامساً: لقد ساهم نسق القيم والتصورات الثقافية القائمة إلى التأكيد

(٥٠) نبيل السمالوطى، علم الاجتماع والتنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ص٣٦٩-٣٧١.

على تفضيل الذكر على الأنثى وسيطرته عليها نتيجة لاعتماد الزراعة المتخلفة على الجهد العضلى، الذى تفوق فيه الرجل القروى بفعل الظروف والخبرات التاريخية التى أتيحت له دون المرأة.

سادساً: لقد أدت العلاقة الاستغلالية التى سادت مجتمع القرية بين كبار الملاك وصغار الملاك إلى التأكيد على الفوارق الطبقية وتبريرها من خلال شبكة من الأعراف والأمثال الشعبية(٥١).

سابعاً: لقد ساعدت العوامل الثقافية القائمة إلى تفاهم مشكلة الأمية والمشكلة السكانية ذات العلاقة الدائرية المفرغة مع مشكلة التخلف الاقتصادى.

---

(٥١) عبد الباسط عبد المعطى، معوقات بنائية للتنمية الريفية فى بعض المجتمعات العربية، علم الاجتماع والتنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية. ١٩٨٤، ص٣٨٣.

٥- خاتمة:

وهكذا يتضح أن فهم تاريخ مصر الاجتماعى عملية مرتبطة بعوامل متعددة منها جغرافية المكان والسلطة والفلاح فضلاً عن الإنتاج الزراعى ثم نسق القيم والعقيدة والمستوى الثقافى، وبالتالى فإن مصر كيان مركب ومتشعب ومتعدد الأبعاد والجوانب تتداخل فيه عناصر المادة مع الروح، والمكان مع الزمان، وعناصر الوطنية مع القومية وهذا ما جعل البعض يجعل من مصر فريدة فى الزمان والمكان على هذا الكون الفسيح.

كما يتضح أن التخلف فى مصر ليس وليد عامل واحد بعينة وليس وليد لحظة يفاجأ بها المجتمع، وينتبه ليجد نفسه هكذا وقد أصبح متخلفاً وإنما هى خبرة متراكمة يمر بها، فتؤثر فيه - وقد يكون على وعى بها، أو فى غيبة عنها وينتهى به الحال إما إلى مناهضة الأسباب التى أدت إلى ذلك مستخدماً كل الوسائل والأساليب أو إلى استمرار هذا الوضع والتمادى فيه، وبالتالى زيادة تخلف المجتمع تخلفاً، أو ما أطلق عليه جون آندر فرانك تنمية التخلف ومن ثم فإن فهم ظاهرة التخلف فى المجتمع المصرى تتطلب مزيداً من البحوث والدراسات بحيث لا تكون قاصرة على مجال بعينة، بل تراعى كافى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية معاً، لأنه مخطىء من يتصور ان بعداً واحداً من هذه الظاهرة كفيل باستجلاء جوانبها المتعددة.

الفصل الثالث

جذور التحول الرأسمالى فى مصر

(١٨٠٥-١٩٥٢)

مدخـــــل

١ ـ نشأة الرأسمالية المصرية وتطورها.

٢ ـ بنك مصر ومولد الرأسمالية الوطنية.

٣ ـ تمصير الاقتصاد المصرى وتطور البرجوازية المحلية.

٤ ـ أهم مجالات الاستثمار فى تلك الفترة.

٥ ـ الخاتمة.

جذور رأسمالية ما قبل الثورة وتطور أشكالها (١٨٠٥ ـ ١٩٥٢)

مدخـــل :

يمثل هذا الفصل محاولة علمية للوقوف على حقيقة طبيعة الطبقات الاجتماعية السائدة في النسيج الاجتماعى المصرى قبل الثورة، وما هى المنابع أو الجذور الأساسية للرأسمالية التقليدية المصرية، ثم إبراز الدور الذى لعبته هذه الرأسمالية فى البناء الاجتماعى والاقتصادى، وما هى أهم المجالات التى وظفت فيها عناصر وروافد هذه الرأسمالية، أموالها ومدخراتها فى أشكال الاستثمار المختلفة، الزراعى والصناعى والتجارى والمصرفى وذلك لمعرفة طبيعة تكوينها وأنشطتها الاقتصادية المختلفة والملامح التى طرأت على أصولها الاجتماعية سواء على المستوى المجتمعى ككل أو المستوى المحلى الريفى.

وفى هذا الصدد لم أتجه إلى التأريخ لتطور الرأسمالية التقليدية أو لمراحل أو أحداث معينة من تاريخها، ولكن أحاول تتبع العناصر والأشكال المختلفة للرأسمالية المصرية وكيفية تمحور أنشطتها الاستثمارية المختلفة مع كل نظام، وكل تغير سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى، لذا يمكن القول فى هذا المجال أن تجربة التنمية الحقيقية بمعناها الحديث قد بدأت فى مصر تاريخياً منذ عهد محمد علي عام ١٨٠٥م الذى أطلق عليه «مؤسس مصر الحديثة» لهذا فإننا سوف نتناول من خلال الأهداف السابقة جذور الرأسمالية المصرية التقليدية منذ «محمد علي» لأن الدولة حظيت فى عهده بحياة اقتصادية، حققت فيها انجازات عالية ومرموقة حيث قام محمد علي بعملية تغيير شاملة على أسس حديثة وتطويعها بما يتلاءم مع ظروف المجتمع المصرى هذا بالإضافة إلى أنها تمثل حجر الأساس الذى اعتمدت عليه كل التطورات اللاحقة فى كل جوانب الحياة المصرية علاوة على ذلك أن التنمية المصرية فى غضون تلك الحقبة تمثل نموذجاً لسياسة الحرية الاقتصادية التى تخضع فيها

الحياة الاقتصادية لقوى السوق القائمة على العرض والطلب وحرية الاستثمار الفردى والأجنبى لذلك لم تكن توجد قواعد أو قيود تحد من غلواء الرأسمالية وقيد حركتها، لذا فقد شهدت تلك الفترة عملية ادماج المجتمع المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

أولا ـ نشأة الرأسمالية المصرية وتطورها
(١٨٠٥ ـ ١٩٢٠)

إن التأريخ لبداية الرأسمالية المصرية كما يرى بعض المؤرخين تعود إلى عهد ما قبل محمد علي والثورة الفرنسية، وأن القرن الثامن عشر شهد البدايات الأولى لنشأة الرأسمالية التقليدية، وقد قسمت الرأسمالية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ ـ الرأسمالية التجارية. Merchant Capitalism
ب ـ رأسمالية الدولة. State Capitalism
جـ ـ الرأسمالية الزراعية. Agrarian Capitalism [1]

ولكن البدايات الحقيقية للرأسمالية المصرية الزراعية ترجع إلى عصر «محمد علي» حين بدأ عام ١٨٢٩م في منح الأبعاديات لخاصته وللقائمين بالخدمة العامة على أساس حق التصرف أو الانتفاع مدة حياتهم، ثم دعمت هذه البداية الرأسمالية، بصدور قانون ١٨٣٦م الذى يورث هذا الحق للابن الأكبر، بقصد خلق طبقة أرستقراطية جديدة يعتمد عليها فى حكم البلاد[٢].

وبذلك ساهم محمد علي فى خلق علاقات انتاج رأسمالية (بمعنى الاعتماد على الملكية الخاصة والعمل المأجور) وبعدأن تقلد محمد علي السلطة كوالى لمصر فى عام (١٨٠٥) بعد فترة من صراع القوة بين المماليك والعثمانيين، بدأ تدريجيا برنامجه الإصلاحى على الفور من خلال إنشاء نظام احتكارى للانتاج والتوزيع يقع تحت إشراف الدولة[٣].

وكانت أهم الخطوات التى اتخذت بواسطة محمد علي هو إلغاء نظام

---

(1) Gran, Peter, Islamic Roots of Capitalism in Egypt (1760-1840), London, University of Taxes, 1982, pp. 382-383.

(٢) د. لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث (من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ المبحث الأول الخلفية التاريخية)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص ٣١٥.

(٣) د. محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ٤٠.

الالتزام الذى أنشىء عن طريق المماليك واستمر فى فترة العثمانيين، وأصبحت الأراضى الزراعية «ملك للدولة» فى عهد محمد علي، وحل محل الملتزمين، طبقة اجتماعية جديدة من الأعيان والذوات الذين تعهدوا بمهمة توزيع أراضى الملتزمين بين الفلاحين وممثلى الدولة فى مقابل خدماتهم، علاوة على منح أعضاء هذه الصفوة الريفية الجديدة إعفاءً من الضرائب على الأراض، وفى تلك الأثناء استثأر محمد علي لنفسه ولأعضاء أسرته بمساحات كبيرة من الأرض (١).

ومما هو جدير بالذكر أن إلغاء نظام الالتزام يمثل انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً إذ شعر الفلاحون بأنهم تحرروا من رق الملتزمين وتعسفهم.

لهذا فإن بعض المؤرخين يرون أن هذه الممارسات التى اتخذها محمد علي كانت الأساس لتكوين طبقة أصحاب الملكية الكبيرة، ومما ساعد على تكوين هذه الطبقة تحول الزراعة من نظام رأسمالي يتم فيه تجهيز الانتاج نحو السوق العالمى، ويضاف إلى ذلك التطورات التى أدخلها محمد علي فى نظام الزراعة والتكنولوجيا الرأسمالية التى كان أهمها استخدام نظام الرى الدائم وزراعة القطن على أيدى أبناء وأحفاد محمد علي ثم ظهور شرائح اجتماعية جديدة تمثل امتداداً للطبقة الحاكمة الأرستقراطية والتى تتكون من عمد ومشايخ القرى وأطلق على هذه الشريحة الجديدة اسم «الأعيان» وكانت تمثل مكاناً وسطاً بين كبار الملاك والفلاحين الفقراء وقد استطاع بعض أفراد هذه الطبقة تغيير نوع نشاطهم الاقتصادى مستفيدين من التطورات الاقتصادية التى شهدتها البلاد (٢) فى الوقت الذى أتاح فيه محمد علي فرصة نشأة طبقة كبار الملاك الزراعيين قام بالقضاء على طبقة التجار المحليين والحرفيين والصناع المهرة فى القرية وفى المدينة، وبذلك عرقل محمد علي نمو الطبقة الوسطى المشتغلة بالصناعة والتجارة التى أرست بالفعل أصول الرأسمالية فى أوروبا (٣).

(1) Abo-Elenein M., The State, Dominant Class Segments and Capital Accumulation in Egypt Since 1805 (With Special Reference the Open-door Elite of (1974-1986), Ph.D., at Uni. Wisconsin, 1989, p. 101.

(2) Baer G., Studies in the History of Egypt, Chicago Uni. Press, 1969, pp. 50-52.

(٣) سامية سعيد إمام، من يملك مصر (دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى (١٩٧٤-١٩٨١))، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦، ص ٢٣.

ولا شك أن بذور الرأسمالية التقليدية المصرية فى مصر نشأت على عكس أوروبا من أصول زراعية وليست من أصول حرفية وصناعية، وأن عصر محمد على كان عاملا مهماً فى دفع الفكر الرأسمالى إلى الأمام حيث تطورت الملكية الزراعية فى عهده من عامة إلى خاصة إلى جانب المحاصيل النقدية التى فتحت باب الاقتصاد المصرى على الغرب، وربطت عجلته بالرأسمالية العالمية بل لا نبالغ إذا قلنا أن أحد هذه المحاصيل النقدية وهو القطن كان علامة بارزة فى تاريخ مصر الاقتصادى حيث شكل القطن المصرى أهم مصدر جديد للدخل من خلال لفت أنظار العالم بارتفاع جودته ومتانته، وبيعه بأسعار عالية علاوة على رغبة أصحاب المصانع العالمية بشراءه واستثماره.

لهذا فإن القطن المصرى لم يكن له تأثيره البعيد فى الأسواق العالمية بل امتد تأثيره على أوضاع مصر الداخلية وعلى الأخص فى نظامى الزراعة والصناعة [١].

ومما يجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن التطورات التى قام بها محمد علي والتى أدت فى مجموعها إلى تطورات هيكلية فى بنية المجتمع المصرى، قد أدت إلى نموذج حضارى شامل ودعامته الأساسية هو تحقيق الاستقلال فى الإدارة المصرية وعدم الالتجاء لرأس المال الأجنبى أو الاعتماد عليه، وهذا ما دفع محمد على لإنشاء ليس قوة عسكرية كبيرة، ولكن أيضاً أصدر سياسة احتكارية لحماية الصناعات الناشئة فى بلده، فكان محمد علي شغوفاً برؤية السلع الصناعية المحلية تحل محل الواردات الأوروبية، لهذا فإنه بذل جهوداً كبيرة لكى يوظف موارده الخاصة فى التمويل الصناعى لكى يقلل من استثمار رأس المال الأجنبى [٢].

ولكن تآمر الدول الاستعمارية ضد تجربة محمد علي، وتوقيع اتفاقية «بلطة ليمان» فى ١٦ أغسطس ١٨٣٨م استهدفت تحطيم كل أنواع

---

(١) حازم سعيد عمر، القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠، ص ١٧.

(2) Abo-Elenein M., The State Dominant Class Segements and Capital Accumulation in Egypt Since 1805, op.cit., p. 107.

الاحتكار فى الدول العثمانية بما فيها احتكار محمد علي وتضييق نظام حرية التجارة وسياسة الباب المفتوح فأدى ذلك إلى تحجيم دوره وتقويض أول تجربة تنموية مصْرية فى العصر الحديث[١].

علاوة على أن الاستعمار كان يهدف من وراء ذلك نقل البلاد فى مرحلة الاستغلال شبه الإقطاعى إلى مرحلة الاستغلال الرأسمالى، وذلك عن طريق منح الحائزين مزيداً من الحقوق على أراضيهم وخلق طبقة من الملاك تستطيع شراء السلع الأوروبية الواردة [٢].

وهكذا تم تقليص وتحجيم دور الدولة وإفساح المجال أمام حرية رأس المال الخاص المحلى والأجنبى فى الاستثمار فى مصر، حيث أصبحت الامتيازات الأجنبية بكل مبالغتها أمراً ضرورياً للنشاط المالى والتجارى، لأن الأجنبى الذى يستثمر أمواله فى مشروعات استثمارية فى مصر لم يكن يقصد المخاطرة بأمواله إلا إذا كان يهدف إلى تحقيق أرباح استثنائية بل وخيالية[٣]. وبذلك انهارت تجربة محمد علي فى عام ١٨٤٠م من خلال حرمان الصناعة المصرية الوليدة من سوق كبيرة ومن الحماية الوطنية، بالإضافة إلى ذلك تم حل القطاع العام وذلك لسببين أساسيين:

السبب الأول: هو أن محمد علي قد أسس أكثر منشآته الصناعية لتخدم جيشه الكبير، وبعد تحطيم وتقليص قوة مصر العسكرية أُغلقت أكثر المصانع الحربية، وأُغلقت معها أكثر المصانع المدنية التى كانت تمدّ الجيش والأسطول بمستلزماتها.

السبب الثاني: ويتمثل فى فرض نظام حرية التجارة على مصر أو سياسة الباب المفتوح أمام مصنوعات الدول الأوروبية مما أدى إلى غزو الصناعات الأوروبية الأكثر اتقاناً وجودة والأرخص ثمناً من المصنوعات المصرية للسوق المصرية.

(1) Mcuns K., The Origin of Private Ownership of Land Egypt, (A Reapraisal), Cambridg Univ. press, 1980. pp. 265-266.

(٢) د. علي بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر (١٨١٣ ـ ١٩١٤) وأثره على الحركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص ٥٢.

(٣) دافيد لاندز، بنوك وباشاوات، ترجمة: د. عبد العظيم أنيس، القاهرة، كتاب الأهالى، ١٩٨٥، ص ١٨٠.

ولكن من الواضح أن التحولات التى أحدثتها سياسة محمد علي فى مصر شهدت ارتفاعاً هائلاً فى القوى الانتاجية بالزراعية ببعض المناطق، وظهور المقاولين الرأسماليين فى قطاع الصناعة الوليد، وتوسعاً فى الزراعات السلعية، ونمواً لجمهور الفلاحين الأجراء غير المرتبطين بالأرض، وأشكالا انتقالية للملكية الفردية الأكثر استقراراً، وقد شكلت كل هذه التطورات لعصر محمد علي الأرضية الأساسية للانتقال إلى الطريق الرأسمالى(١).

هذا بالإضافة إلى أن نظام محمد علي ساعد على إفراز نمط جديد فى التنظيم الاجتماعى للمجتمع المصرى يمكن أن تطلق عليه نظام إعادة التوزيع على حد تعبير «كارل بولانى» وذلك من خلال اتجاه محمد علي نحو توليد مزيدمن الفائض عن طريق احتكاره للمحاصيل الزراعية من خلال إلزام الفلاحين بتسليم المحاصيل الزراعية إلى الحكومة نظير أجر منخفض، وذلك لكى يضمن لنظامه ارتفاع نسبة الفائض (٢).

ومع بداية عهد الخديوى سعيد وإسماعيل بدأ استقرار مبدأ الملكية الزراعية، لهذا فقد شهد هذا العهد طبقة رأسمالية جديدة من الملاك الأثرياء نتيجة ارتفاع أسعار القطن فى تلك الفترة (٣). بالإضافة إلى استقرار حق الملكية للأرض الزراعية ففى عام ١٨٤٦م اتخذت أول خطوة فى إقرار حق الملكية الخاصة فى أراضى الخراج – وهى الأراضى التى كان يدفع عنها الميرى كاملا – ولكن ما يزال للدولة الحق فى الاستيلاء على هذه الأراضى فى حالة عدم دفع الضرائب مع إمكانية ردها عند دفع الضرائب المتأخرة (٤) ثم تلى

---

(١) أحمد صادق سعد، تاريخ العرب الاجتماعى (تحول التكوين المصرى من النمط الأسيوى إلى النمط الرأسمالى)، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ٢٣١-٢٣٢.

(٢) د. أحمد عبد الله زايد، حول دراسة البناء الاجتماعى لمصر فى مرحلة ما قبل الرأسمالية، مقال فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الأول، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠، ص ١٢٧.

(3) Issawi Charles, Egypt at Mid-century (An Economic Survey), Oxford Univ. Press, London, 1952, p. 24.

(٤) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر (١٧٩٨ – ١٨٨٢)، ترجمة: د. عبد العظيم رمضان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ١١٨-١١٩.

ذلك الاعتراف بحق التوريث ونقل الملكية عام ١٨٥٥م وأصبحت من الأمور المسلم بها قانوناً، ولكن مما تجدر الإشارة إليه أن أهم خطوة محددة للملكية الخاصة هو صدور قانون عام ١٨٥٨م الخاص بإلغاء المسئولية الجمعية بتمليك الأرض الزراعية ومنح حقوق الملكية للمزارعين الذين يزرعون الأرض الزراعية بأنفسهم ويدفعون الضرائب لمدة خمس سنوات متتالية وأزالة كل عقبات تحقيق الملكية الخاصة، وهذا التحول لنظام الملكية الخاصة للأراضى الزراعية ساعد على زيادة قيمة الأرض الزراعية وإقبال المستثمرين على شراء مزيد من الأرض الزراعية فى ذلك الوقت، وبالتالى تزايد حجم الطبقة المالكة، وكذلك أدى إلى زيادة تملك الأجانب لمزيد من الأرض، فلقد بلغ إجمالى الأرض المملوكة للأجانب فى عام ١٩١٧ حوالى ١٣٪ على الرغم من أنهم يمثلون حوالى ١,٦٪ من سكان مصر فى ذلك الوقت.[١] ومما زاد من قيمة الأرض الزراعية فى ذلك الوقت أيضاً ارتفاع قيمة محصول القطن المصرى فى السوق العالمى وظهوره كمحصول نقدى رئيسى، مما جعل الاستثمار فى الأرض عملا مربحاً فجذب إليها رؤوس الأموال وأغنياء المدن فى شراء مزيد من الأرض الزراعية، وقد لعب القطن المصرى دوراً بارزاً فى بناء الرأسمالية الزراعية فى تلك الفترة خاصة فى ظروف الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١٠ - ١٨٦٥) حيث اتسعت زراعته فى مصر وزاد المحصول من نصف مليون قنطار إلى ما يزيد على الضعف فى حين جاوز سعره أربعة أمثال ما كان عليه، ومنذ ذلك الحين أصبح القطن هو العامل المسيطر على الزراعة فى مصر وعلى الاقتصاد المصرى بوجه عام [٢].

ولقد تبع ذلك ظهور طبقة الوسطاء فى سوق القطن التى تحتل المركز المتوسط فى الهرم الاجتماعى الذى يضع عند قاعدته الفلاحين، ويتربع على قمته الاستعمار وأصحاب الأرض، وأن هؤلاء الوسطاء ينحدرون من أصول اجتماعية أجنبية من التجار والسماسرة واللصوص والمرابين الأجانب الذين نزحوا مع رأس المال الأجنبى إلى مصر، والذين استخدموا كأداة للسيطرة والاستغلال الاستعمارى وشبه الاقطاعى حتى أصبحت تلك الطبقة الركيزة

(1) Rodrik Dani, Rural Transformation and Peasant Political Orientations in Egypt and Turkey, Comparative Politics, V.1, July, 1982, p. 479.

(٢) د. محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، مرجع سابق، ص ٦٦.

الاجتماعى للسياسة الاستعمارية. [١] ونتيجة لتلك الآثار المترتبة على أهمية زراعة القطن فى الاقتصاد المصرى، فأدخل المزيد من التحسينات على ملكية الأرض الزراعية، وصاحب ذلك من تحسين فى المرافق الأساسية للمجتمع، كخطوط السكك الحديدية والقنوات وأعمال الرى وكانت هذه التحويلات وراء المزيد من التحول الرأسمالى الذى كان يحمل فى جوهره المزيد من تعبئة الاقتصاد المصرى لخدمة العالم الخارجى. وقد تمثلت مظاهر السيطرة الرأسمالية فى جانبين :

أولهما : امتلاك فئة قليلة من الأفراد للأرض الزراعية واستغلالها بشكل رأسمالى (أى يستغل المالك الكبير أرضه بزراعتها كلها أو جزء منها أو حتى استئجار أرض أخرى لحسابه، ويقوم بذلك اعتماداً على الأيدى العاملة الأجيرة) [٢] وقد ساعد على ذلك بيع أراضى الدولة للأفراد.

ثانيهما: نمو شركات الأراضى والبنوك العقارية، وقد أسس الأجانب من إنجليز وفرنسيين معظم هذه الشركات ممن دخلوا إلى مصر بعد الاحتلال، ووصل الأمر إلى أن ثلثى رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر أستثمر فى شركات الأراضى والرهن العقارى [٣].

ونتيجة لعمليات البيع والرهن للأراضى الزراعية وتركيزها فى أيدى قلة من كبار الملاك، لعبت ثلاثة عوامل بنائية فى تعميق الهيكل الزراعى فى مصر، وهذه العوامل هى:

١ - أدى المركز الاحتكارى الذى تمتع به كبار الملاك فى ملكية الأرض والسيطرة على الموارد المالية إلى فرض ريع باهظ للأراضى تكبده صغار الفلاحين، مما نتج عنه آثار اجتماعية بالغة على البناء الاجتماعى فى تلك الفترة تمثل فى زيادة فقر صغار الفلاحين وزيادة نفوذ كبار الملاك،

---

(١) حازم سعيد عمر، القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية، مرجع سابق، ص٣٦-٤٣.

(٢) د. محمد دويدار ، المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالية فى مصر، سلسلة قضايا فكرية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، الكتاب الثالث والرابع، أغسطس، أكتوبر، ١٩٨٦، ص ٩٣.

(٣) سامية سعيد إمام، من يملك مصر (دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى من ٧٤-١٩٨١)، مرجع سابق ، ص ٢٦.

فساعد ذلك على اتساع الفوارق الطبقية، وحدوث ظاهرة الملكية الغائبة (وهم الملاك الذين يمتلكون الأرض الزراعية ويعيشون فى المدينة) التى كانت بمثابة الغائب الحاضر عن الأرض الزراعية.

٢ ـ احتكار كبار الملاك معظم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بالرغم من أن البنوك المتخصصة قد قامت لمعاونة صغار الفلاحين وليس كبار الملاك ولهذا اضطر صغار الفلاحين إلى الالتجاء نحو الاقتراض من المرابين فأدى ذلك إلى سوء الأحوال الاجتماعية لصغار الفلاحين وتعرضهم لرهن أراضيهم وممتلكاتهم وبيع محصولاتهم بأبخس الأسعار للوفاء بالتزاماتهم المالية للدائنين والمرابين التى كانت تصل إلى أكثر من ٧٠٪ من الربح فى الوقت الذى زاد من تفتت الأرض الزراعية وتركزها فى أيدى قليلة من كبار الملاك وتبديد فائضها فى الاستهلاك المظهرى والترفى.

٣ ـ لقد أدت عمليات المضاربة على الأرض الزراعية إلى تضخم شديد فى أسعار الأرض دون زيادة فى انتاجيتها[١]. فأدى ذلك إلى أن معظم صغار الفلاحين لم يمتلكوا أرضاً يزرعونها، بالإضافة إلى أن ٩٠٪ من حيازات صغار الفلاحين تقع تحت أيدى كبار الملاك وأغنياء الفلاحين، مما ينتج عن ذلك آثار اجتماعية سيئة للغاية تتمثل فى اختفاء طبقة صغار الملاك فى تلك الفترة [٢].

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الفترة شهدت تزامن التحول فى البناء الاجتماعى المصرى، فكما ترى فى الريف المصرى اكتساب الطبقة المالكة «التركية المصرية» مركزاً مهيمناً ومسيطراً، نجد أن طبقة أعيان الريف اكتسبت قوة إدراية أكثر، ونتيجة لذلك استطاعت تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى هائل، واستطاعت كلا الفئتين تكوين تراكم رأسمالى على حساب أصحاب الملكيات الصغيرة والمعدمين، وفى الوقت نفسه ولدت طبقة جديدة من أصحاب السلطات البيروقراطية فى المناطق الحضرية ذات أصول اجتماعية

---

(١) د. محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (٥٢-١٩٧٠)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ١٣-١٤.

(٢) د. علي بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر (١٨١٣-١٩٨٤) وأثره عل يالحركة السياسية، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

وتعليمية متنوعة[1]. وفى هذا الإطار العام يمكن تقسيم كبار الملاك طبقاً لاستثمارات أموالهم إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى:

كبار ملاك الأراضى الزراعية وجهوا استثماراتهم لشراء الأراضى الزراعية والمضاربة عليها وإقامة المبانى العقارية وتبديد الفائض فى الاستهلاك الترفى[2]. ويمثل هذا النوع كبار الملاك الأراضى الزراعية الأقل مساهمة فى التوسع الصناعى والزراعى كما كان بمثابة الغائب الحاضر عن الأرض الزراعية.

المجموعة الثانية:

تتكون من كبار الملاك التى انحدرت من أصول تركية متمصرة ثم قاموا باستغلال أراضيهم وفقاً للأسلوب الرأسمالى أى على أساس المشروع الكبير نسبياً مستخدماً آلات وفنيين انتاج رأسمالية حديثة والعمل الأجير فى زراعة محصولات نقدية وصناعية [3].

ومن الواضح أن النمط الثانى أصبح المحور الأساسى للرأسمالى الصناعية والتجارية التى نبعت من أصول اجتماعية تعيش على الزراعة، ومما تجدر الإشارة إليه فى الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر إلى بداية العشرينيات من القرن الحالى يسود نمط استثمارى يتلاءم مع الاحتياجات المعاصرة لاقتصاد التصدير. وقد مكن البلاد من زيادة انتاجها الزراعى وصادرتها من القطن عن طريق توفير المياه والأرض والصرف والأموال والبنية الأساسية اللازمة لهذا التوسع[4].

ولكن الناتج من عمليات التصدير كان ينفق إما على الاستهلاك البذخى أو لسداد ديون وفوائد أجنبية مستحقة أو الاستفادة من عائد الاستثمارات،

---

(1) Abo-Elenein M., The State Dominent Class Segments and Capital Accumulation in Egypt Since 1805, op.cit., pp. 112-113.

(٢) د. عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ديسمبر ١٩٧٥، ص ٤٢.

(٣) سامية سعيد إمام، من يملك مصر (دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى من ٧٤-١٩٨١)، مرجع سابق ، ص ٢٨.

(٤) روبرت مابرو، الاقتصاد المصرى، من ٥٢-١٩٧٢، ترجمة د. صليب بطرس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٢٢-٢٤.

وكان اتجاه هذا الاستثمار ينجذب بدرجة كبيرة لقطاعى التصدير والخدمات، بينما كان الاستثمار الصناعى محدوداً للغاية ويتم بطريقة تقليدية[1].

لكن مما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد هو اتجاه معظم الاستثمارات إلى الأرض فى تلك الفترة باعتبارها المحور الرئيسى الذى تدور حوله كل أنشطة الرأسمالية المصرية (الزراعية، والصناعية، والتجارية) عازفة عن الاستثمار الصناعى مفضلة الأنشطة التى تتعلق بالسمسرة والمضاربة والوساطة فى الأرض.

هذا ويرجع عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمار الصناعى للأسباب الآتية:

١ ـ أن الاستثمار فى الصناعة كان ينطوى على قدر كبير من المخاطرة من الاستثمار فى مجالات أخرى وبخاصة أن الخسائر التى تحققت فى أزمة ١٩٠٧م أدت إلى تصفية العديد من الشركات الصناعية، فلقد صفيت خلال المدة من عام ١٩٠٧ ـ ١٩١٤ ست وعشرون شركة أى ما يعادل حوالى ٢٦,٨٪ من مجموع رؤوس الأموال للمستثمرين فى الصناعة عام ١٩١٤، ولابد أن تكون هذه الأزمة قد خلقت جواً من الذعر وعدم التيقن كان من شأنها ابتعاد المستثمرين عن استثمار أموالهم فى الشركات الصناعية [2].

٢ ـ طبيعة نشأة الرأسمالية المصرية ذاتها كرأسمالية منبثقة من أصول زراعية قد جعلت كبار الملاك الذين شكلوا النواة الأساسية للرأسمالية المصرية مرتبطين بالأرض ارتباطاً وثيقاً متخوفين من روح المغامرة والمخاطرة. وهذا ما أكده دافيد ماكليلاند فى كتابه «مجتمع الإنجاز» من وجود قيم ودوافع سلبية عند بعض الأفراد لا تدعم النموذج الملائم للاستثمار، لذا فإنه يتطلب توافر بعض الأساليب لاكتشاف المنظمين من ذوى الحاجة العالية للانجاز ومساعدتهم على تنميتها [3].

(1) Radwan S., Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture (1882-1967), The Middle East Centre, Cairo, 1974, p. 236.

(٢) روبرت مابرو وسمير رضوان، التصنيع فى مصر (١٩٣٩ ـ ١٩٧٣) السياسة والأداء، ترجمة د. صليب بطرس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١، ص ٤١.

(٣) دافيد ماكليلاند، مجتمع الانجاز (الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية)، ترجمة د. محمد سعيد فرح ود. عبد الهادى الجوهرى، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٥، ص٢٣٢-٢٣٣.

٣ ـ ربما كان هذا العزوف عن الاستثمار الصناعى راجعاً إلى أصول الشريعة الإسلامية التى كانت تحرم الربا تحريماً كاملا، وقد ظل هذا العامل الدينى بمثابة الوتر الذى طالما ضربت عليه العناصر الرأسمالية الأجنبية بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح إلى أن أفتى مفتى الديار المصرية عام ١٩٠١م بأن إيداع الأموال فى البنوك وتقاضى فائدة لا يتناقض مع الشريعة الإسلامية.

٤ ـ ارتباط الملكية الزراعية بالمكانة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المصرى سواء فى الريف أو فى المدينة، ولاسيما بعد انتقال عدد كبير من كبار الملاك الزراعيين إلى المدن الرئيسية كالقاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات وأوروبا الأمر الذى كان يعكس عدم تحملهم لأية مسئوليات اجتماعية تجاه الأرض والفلاح فكل ما يربطهم بالأرض أنها مصدر ثابت للثروة وكل ما يربطهم بالفلاح أنه بمثابة قوة عمل مؤجرة [1].

وقد تضافرت هذه العوامل كلها أو بعضها على نحو أفضت معه إلى عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمارات الانتاجية وبخاصة الصناعة وتوجيه نشاطها إلى المتاجرة والمضاربة والمراهنة على الأرض الزراعية، ولقد قدم «سمير رضوان» مجموعة أخرى من الأسباب لتفسير اتجاه المستثمرين المصريين نحو تفضيل الاستثمار فى ملكية الأرض العقارية وشراء الأرض الزراعية عن الاستثمار فى الصناعة:

أ ـ سيادة فكرة ـ طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ـ اعتماد البرجوازية المصرية بصورة شاملة على ظاهرة الملكية للأرض الزراعية كرمز للمكانة الاجتماعية فتركزت معظم استثمارات أصحاب الملكيات الكبيرة حول الأرض الزراعية ووظفت المدخرات فى شراء مزيد من الأرض الزراعية وأحياناً لزيادة الملكية، وقد نتج عن ذلك ارتفاع ثمن الأرض الزراعية لدرجة أن أطلق عليها الاقتصاديون المعاصرون «بئر بدون قاع للمدخرات المحلية».

---

(١) سامية سعيد إمام، من يملك مصر (دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى (١٩٧٤-١٩٨١)، مرجع سابق، ص ٣١.

ب ـ ويتمثل العامل الثانى فى حقوق الامتيازات التى منحت للأجانب عن طريق حمايتهم من المصادرة والتأميم وأيضاً حماية مواردهم المالية والتكنولوچية فى كل مجالات العمل والاستثمار وبخاصة فى المجالين الصناعى والتجارى الأمر الذى ساهم فى تفضيل الأرض العقارية، وسبب أيضاً عدم القدرة على المنافسة المحلية فى هذه المجالات.

جـ ـ سياسة الحكومة القائمة فى ذلك الوقت على حرية العمل ساعدت على «تشجيع التخصص فى انتاج وتصدير القطن» لذا فكان الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومى يعتمد بصورة مباشرة على اقتصاد التصدير بالإضافة إلى محاولة السياسة الاستعمارية مقاومة أى محاولة لصبغ البلاد بالتصنيع كما وضح ذلك من احتكارها الكامل لانتاج القطن المصرى.[1] وقد ساعدت هذه العوامل مجتمعة على تشكيل فئة من كبار الملاك والتجار والمرابين تركز محور استثمارهم فى الأرض الزراعية والمضاربة عليها ولم توجه أى اهتمام بالنشاط الصناعى أو تأسيس بنك وطنى لجمع المدخرات لدفع الديون العامة أو تأسيس شركات زراعية وصناعية وتجارية بل الأكثر من ذلك ثم محاربة شركات النسيج المصرية وإغلاق أبواب المصانع مثل مصنع الورق ومصانع غزل القطن الباقية منذ عهد محمد علي ولم يثر ذلك أى حماس وطنى لديهم[2].

وهكذا يتضح أن اتجاه الرأسمالية المصرية نحو الاستثمار الزراعى كان بسبب مجموعة متعددة من العوامل، ولكن العامل الأساسى يمكن تفسيره على أساس التركيبة الاجتماعية لهؤلاء المستثمرين التى تنحدر من أصول اجتماعية زراعية وهيمنتها على الانتاج الزراعى السلعى المتقدم (القطن) علاوة على نشأتها فى أحضان الرأسمالية الأوروبية. وفى إطار هذا المناخ السائد اتجه الاستثمار الأجنبى إلى مجال الزراعة لأن الاستثمار الزراعى سهل ومضمون بعكس الصناعة، إذ أن العامل المسيطر هو العائد الكبير الذى ينتجه استثمار سهل قليل الخطر، سريع الثمرات والمستثمر الأجنبى شأنه شأن أى مستثمر آخر، يدفعه الربح، والربح الأعلى فقط وقد وجد ذلك فى الاستثمارات الأخرى

(1) Radwan S., Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture (1882-1967), op.cit., pp. 240-242.
(2) Ibid, p. 242.

غير الصناعية، ورغم أن الأموال الأجنبية قد اتجهت نحو بعض المشاريع الصناعية، وبلغ متوسط هذه الأموال فى الفترة من (١٨٨٣ إلى ١٩١٤) حوالى ١,٦٪ وتمكن المستثمرون الأجانب بهذه النسبة المحدودة فى مجال الصناعة من استثمارها فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى فى إقامة بعض المصانع الحديثة التى كانت تعمل فى صناعة السكر والسجائر وكبس وغزل القطن والأسمنت والصودا، وغير ذلك من المصانع التى عملت بأموال أجنبية(١).

ويمكن تفسير ذلك فى ضوء إقبال الأجانب على الاستثمار فى المجال الزراعى وبعض الصناعات الاستهلاكية نتيجة لتمتع الأجانب بامتيازات غير عادية، وكذلك منح الأجانب حق تملك الأرض بصدور فرمان (١٨٦٧م)، بالإضافة إلى اندماج الزراعة المصرية وتكاملها مع الاقتصاد العالمى الأمر الذى ترتب عليه زيادة الديون العامة والتبعية وفقدان الاستقلال (٢).

ومع بداية الاحتلال الانجليزى لمصر فى عام ١٨٨٢م انتشرت شركات الرهن العقارى وشركات البنوك وتقوم هذه الشركات والبنوك بعمليات الاستثمار فى بيع وشراء الأرض وبذلك تحولت الأرض إلى سلعة تباع وتشترى(٣).

وفى الحقيقة أن العمليات السابقة لا تعتبر من وجهة النظر الاقتصادية استثماراً وإنما مجرد عملية نقل أصل من الأصول الانتاجية القائمة فى المجتمع من شركة إلى شركة أخرى أو من فرد إلى فرد آخر بالإضافة إلى أن نشاط تلك الشركات برهن على أن الدولة المصرية سلمت الفلاح المصرى لرأس المال الأجنبى وحرمت الفلاح من حق الانتفاع، وأصبح إما مسخراً أو مستأجراً أو عاملا أو أجيراً وأثناء السنوات الأولى من القرن العشرين كان هناك تدفق هائل لرأس المال الأجنبى فى مصر، فلقد كان هناك ما يزيد عن

---

(١) د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى (١٩٢٢ـ ١٩٥٢)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص ٢٩.

(٢) روبرت مابرو، الاقتصاد المصرى (٥٢ـ١٩٧٢)، ترجمة: د. صليب بطرس، مرجع سابق، ص٣٨.

(٣) د. محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨، ص ١٦٩-١٧١.

(١٦٠) شركة جديدة أسست برأس مال إجمالى قدره ٢٥٠ مليون جنيه استرليني، وكانت أغلبية هذه الشركات تستثمر فى الأرض والمال والتمويل والرهن العقارى والممتلكات المنقولة وغير المنقولة التى تعود للأجانب [١] بهدف تحقيق الربح السريع والعائد المضمون.

وهذا النمو العاصف للاستثمار الأجنبى فى مصر يفسر لنا كما يقول فريدمان أن الإقبال الهائل للتوظيفات الأجنبية يعكس مدى تبعية اقتصاد الدول النامية لدول المركز الرأسمالى، ويمثل المؤشر الأهم لمعدل استغلال الإمبريالية لسكان الدول النامية[٢].

بينما اتجه استثمار كبار الملاك نحو المجالات الصناعية والتجارية بعد ذلك، وكان كبار الملاك من أصحاب الملكيات الغائبة (الذين يمتلكون أرضاً زراعية ويؤجرونها لصغار الفلاحين ويعيشون فى المدينة) والذين ينحدرون من أصول اجتماعية ممتدة من أسرة محمد علي ومن البرجوازية الإدارية التى نشأة من بين أعطاف الجهاز الإدارى للدولة فى المدن المصرية الرئيسية التى أصبحت ذات جذب سياسى واقتصادى وبخاصة القاهرة حيث مقر الهيئات النيابية وكان طبيعياً أن يساهم كبار الملاك والبرجوازية الإدارية المقيمون فى المدن فى النشاط الاقتصادى والاستثمارى فى المجالات الصناعية والتجارية والنقل[٣].

ومع بداية العقد الثانى من القرن العشرين حدثت مجموعة من التطورات دفعت كبار الملاك إلى التحول من الزراعة إلى الاستثمار فى مجال الصناعة، وكان هؤلاء المستثمرون الجدد من أصول اجتماعية ريفية من ذوى الفئات الاجتماعية المميزة كالعمد ومشايخ البلد الذين استطاعوا تحقيق فرصة كبيرة من التراكم الرأسمالى مقابل استغلال السلطة السياسية لهم وخضوعهم لمطالبهم، وتحكمهم فى أسعار المنتجات الزراعية وبيعها للتجار وتحقيق أرباح طائلة وكانت أهم هذه التطورات ما يلى:

---

(١) فريدمان، التطور الرأسمالى فى مصر (١٨٨٢-١٩٣٩)، ترجمة د. زهدى الشامى، القاهرة، دار العالم الجديد، ١٩٨٩، ص ١٦-١٧.

(٢) فريد مان، التطور الرأسمالى فى مصر (١٨٨٢-١٩٣٩)، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) د. علي بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر (١٨١٣-١٩١٤) وأثره على الحركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص ٢٧٢.

أولا : بدأ كبار الملاك بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد في عام ١٩٠٧م «أزمة الديون» يدركون أن الأرض الزراعية لم تعد هي المجال الأمثل لاستثمار أموالهم، لهذا فقد اتجهت استثماراتهم لارتياد مجالات في ميادين الصناعة والتجارة والأعمال المالية، ومن هنا دخل التحول الرأسمالي في مصر طوراً جديداً لعب فيه كبار ملاك الأراضي دوراً مهماً وبارزاً منذ بداية الحرب العالمية الأولى، ومن ثم شهدت هذه المرحلة مقدمات التحول الرأسمالي الصناعي في مصر وقيام الصناعة المصرية بالفعل [١].

ثانياً : انخفاض سعر القطن المصري الخام في الثلاثينيات انخفاضاً كبيراً في الأسواق العالمية، ومن ثم رأى كبار الملاك المصريين في الزراعة منفذاً أقل ربحاً لرؤوس أموالهم، واتجهوا يوزعون استثماراتهم وينشرونها عن طريق تمويل المشروعات الصناعية[٢].

ثالثاً: انخفاض نصيب الفرد من المنتج الزراعي نتيجة انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية لأقل من ٠,٧٨ من الفدان الزراعي، وكذلك انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية خلال أزمة ١٩٢٩م. وكذلك كان الحل الوحيد هو تشجيع النمو الصناعي خاصة بعد فرض الحماية الجمركية للصناعات المصرية بقانون ١٩٣٠[٣].

وقد ساعدت هذه العوامل الرأسمالية المصرية على الاتجاه نحو استثمار أموالها في المجالين الصناعي والتجاري ومن الملاحظ أن الرأسمالية المصرية الصناعية والتجارية قد نمت في رحم الرأسمالية الزراعية لأن كبار الملاك الذين يقومون بزراعة أراضيهم على نطاق واسع هم أيضاً كبار العاملين في المجالات الجديدة للاستثمار الصناعي، أي أن أصولهم الاجتماعية انبثقت من أصول زراعية أساساً ولكن من المهم أن نلاحظ أن مختلف فروع البرجوازية المصرية

---

(١) د. السيد عبد الحليم الزيات، البناء الطبقي والتنمية السياسية في المجتمع المصري (دراسة سوسيوتاريخية ١٨٠٥-١٩٥٢)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص ٢٤٩.

(٢) باتريك أوبريليين، ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ٣٠.

(3) Tignor R., State Private Enterprise and Economic Change in Egypt 1918-1952, Princeton Univ. press, New Jersey, 1984, pp. 15-17.

(الصناعية والتجارية والزراعية) لم تنجح فى إقامة تحالف مستمر ليثرى ويغنى الاقتصاد المصرى، فبدأ يتقلص دورهم تدريجياً فى تلك المرحلة لأن كل فرع منهم حاول بطريقته الخاصة الهيمنة على الموارد الاقتصادية وتحقيق هيمنتها السياسية بدون تعرضها للخطر مع المصالح الرأسمالية العالمية، ولكن فى تلك الأثناء بدأ بزوغ برجوازية وطنية صغيرة لها أصول اجتماعية متنوعة، وهذا ما سوف يتم توضيحه فى الصفحات القادمة.

ثانياً ـ بنك مصر ومولد الرأسمالية الوطنية
(١٩٢٠ ـ ١٩٣٠)

وفى إطار تزايد نشاط الرأسمالية المصرية فى مجال الاستثمار الصناعى واختلاط النشاط التجارى والصناعى للمصريين بالنشاط التجارى والصناعى للأجانب الأمر الذى أفضى إلى درجة عالية من التداخل والتشابك بين الجانبين (المصرى والأجنبى) فى هذا الوقت سعت الرأسمالية المصرية إلى تأسيس بنك مصر فى ١٣ أبريل عام ١٩٢٠م بأموال مصرية ليعمل من أجل مصر ولمصلحة أبنائها، وكان أول من نادى بإنشاء بنك مصر فى خطبه وأحاديثه وكتبه الزعيم الاقتصادى المعروف «طلعت حرب» الذى مهد الطريق إلى ميلاد رأسمالية وطنية خالصة، للمشاركة فى تأسيس بنك مصر من أسهم مصرية خالصة، ومن مساهمين وطنيين ينحدرون من أصول اجتماعية مصرية من مختلف الطبقات الاجتماعية، فمن خلال استعراض أسماء المساهمين الواردة فى مرسوم التأسيس نجد أن عددهم بلغ ١٢٦ مساهماً وجميعهم من المصريين بلا استثناء هذا وإن كنا نجد ضمن المساهمين كلا من يوسف أصلان قطاوى ، والخواجة شيكوريل، والاثنان يهوديان معروفان فى مصر، فالأول يهودى تولى وزارة المالية فى عام ١٩٢٤م والثانى يهودى مصرى من أصل أوروبى، وكانت مساهمة الاثنين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصرى مناصفة بينهما[1]. فى رأس مال البنك ولكنهما على أى حال مصريان لم يساهما إلا بمبلغ محدود جداً فى رأسمال البنك.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت البدايات الجنينية للرأسمالية المصرية قد وضعت بذورها فى عهد «محمد علي» فإن بزوغاً لرأسمالية مصرية وطنية قد ولدت على يد طلعت حرب، لكن من الملاحظ أن الأعضاء المؤسسين لبنك مصر ينحدرون من أصول اجتماعية زراعية وتجارية تمتد جذورها من كبار ملاك الأراضى الزراعية، الذين قاموا بتأسيس بنك مصر ومعظم شركاته.

ويتضح ذلك من خلال عرض أهم الأعضاء المؤسسين لشركات بنك مصر من خلال المساهمة فيها كما يوضحها الجدول التالى:

---

(١) د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص ٩٢-٩٣.

جدول رقم (١)

أمثلة على بعض الأعضاء المؤسسين لشركات بنك مصر[1]

م	أهم الأعضاء المؤسسين	نوع الشركة	تاريخ التأسيس
١	أحمد مدحت يكن، محمد طلعت حرب، فؤاد سلطان، يوسف القطاوى، وأربعة من أسرة اللوزى	شركة مصر للنسيج	١٩٢٧/٨/٢٦
٢	محمود بهنسى، فؤاد سلطان، عبد الفتاح اللوزى، محمد طلعت حرب	شركة مصر للكتان	١٩٢٧/٨/٢٦
٣	محمد محمود خليل، محمد شفيق باشا	الشركة المساهمة للمحاريث	١٩٢٩/٩/٠٣
٤	محمد بك راوى عاشور، أحمد مدحت يكن، محمد طلعت حرب، محمد الشعراوى، سيد خشبة	شركة مصر للغزل ونسج القطن	١٩٢٧/٨/٢٧
٥	محمد بدراوى عاشور، بولص حنا، محمد فتحى يكن	الشركة المساهمة للصحافة	١٩٢٥/٢/٠٩
٦	أحمد مدحت يكن، عبد الحميد البسيونى، عبد العظيم المصرى ، محمد طلعت حرب.	الشركة المساهمة المصرية لتجارة الأقطان	١٩٢٥/٤/١٠

ويعكس هذا الجدول السالف أن الأصول الاجتماعية لمعظم أو غالبية مؤسسى شركات بنك مصر من أصول زراعية وإدارية، ومن الذين لمعت أسماؤهم على الساحة الاقتصادية والسياسية للمجتمع المصرى. وكذلك يتضح سيادة السمة العائلية على غالبية هؤلاء المؤسسين للشركات الزراعية والصناعية والعقارية علاوة على أن تجربة بنك مصر كانت بمثابة ترجمة حقيقية وتجسيد

(١) استخلص هذا الجدول من كتاب:

د. عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى (١٩١٤-١٩٥٢)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ديسمبر ١٩٧٥، ص ٩١-٩٤.

واضح للمد الوطنى إذ مثل بنك مصر وشركاته منعطفاً أساسياً لتحول بعض استثمارات كبار ملاك الأراضى الزراعية فى مجالات الاستثمار الزراعى والمضاربة على الأرض الزراعية إلى ارتياد مجالات انتاجية صناعية وتجارية جديدة وهذه ليست مهمة سهلة فكانت الأرض هى المجال الأساسى للاستثمار وهى التراث الذى يعتز به المصريون ويولونه اهتمامهم، وهى ثروة يطمئن إليها مالكها لأنه يجد فيها عناصر الاستقرار التى لا يهددها الفناء [1].

وبالرغم من هذا الاعتقاد السائد فى تفضيل الاستثمار الزراعى استطاع بنك مصر الذى تأسس برؤوس أموال مصرية خالصة أن يجذب رؤوس الأموال المصرية إلى الاستثمارات الصناعية والتجارية، وكان له الفضل أيضاً فى صمود الرأسمالية المصرية الوطنية أمام التحديات التى واجهتها حيث قاد البنك الدور الرئيسى فى توجيه اهتمام المصريين فى تلك الفترة لميادين استثمارية أخرى كان هو نفسه أسبق إليها ونجح فيها وساعد البنك فى ذلك أنه أثبت وجوده، وأن أموال الزراعة المصرية لم تكن تشجع استمراراً الاستثمار فيه بالصورة التى كانت عليها من قبل ذلك أن مصر بدأت تخرج من الاقتصاد الزراعى نحو الصناعة الحديثة ونحو التجارة الحديثة أيضاً [2].

حيث كان من الأمور المسلم بها أن الصناعة المصرية لا يمكن أن تقوم لها قائمة إلا إذا وجدت لها قائداً أو رائداً ومعيناً من رؤوس الأموال الوطنية يمدها بحاجاتها ويساندها فى أوقات احتياجاتها، وتتيح لها امكانيات التوسع والانطلاق كلما تهيأت لها الظروف أن تتوسع، وكان انشاء بنك مصر هو الشريان الذى غذى الرأسمالية المصرية برحيق الحياة التى كانت فى حاجة إليها بالإضافة إلى أن بنك مصر قد نجح فى كسر احتكار الأجانب على قطاع المصارف والأعمال التجارية وأنه قد نجح فى تأسيس صناعة المنسوجات القطنية، وأنه ترك كذلك بصمة مهمة على سلوك البرجوازية المصرية، من خلال تغيير اتجاهاتها الاستثمارية فلقد تعود أعضاء هذه الطبقة لفترات طويلة على

---

(١) د. محمد عاطف غيث، ود. غريب سيد أحمد، المجتمع الريفى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، ص ٢٤٤.

(٢) د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، مرجع سابق، ص١٢٨-١٢٩.

الاستثمارات التقليدية فى الأراضى الزراعية والممتلكات العقارية، ولكنهم الآن اتجهوا نحو الاستثمار فى المجالات الصناعية [1].

وهذا ما يوضح أن الاستثمار فى الواقع عمل جمعى وتنظيم أجماعى رشيد وعقلانى إذا كان نابعاً من المجتمع ذاته، وموجهاً لخدمة أفراده ولمصلحة أبنائه.

ولقد بلغ رأس مال بنك مصر حوالى (٨٠ ألف جنيه مصرى) من أسهم كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين ينحدرون من أصول اجتماعية زراعية وريفية بحوالى ٩٢٪ من قيمة رأس المال، فقد استطاع بنك مصر فى فترة قياسية لاتزيد عن عشرين عاما أن يقدم عدداً من المشروعات بلغت حوالى (١٩) مشروعاً وشركة فى عام ١٩٤٥م وجميعها من أموال المساهمين فى بنك مصر الذين تمتد أصولهم من الرأسمالية المصرية الخاصة بروافدها الاجتماعية الزراعية والصناعية والتجارية والمالية[٢] ولكن من الملفت للنظر أن الاستثمارات فى فترة الأربعينيات كانت استثمارات انتاجية طفيلية تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع ومصلحته، وبعد ذلك تحولت هذه الاستثمارات فى عصر الانفتاح إلى استثمارات مصلحية تسعى إلى تحقيق أهداف ذاتية وشخصية واتجاهها للاستثمار فى مجالات محددة كالسياحة والإسكان والنقل والبنوك، وفى الأعمال التجارية الطفيلية كالبوتيكات ومحلات التحف، والملابس الجاهزة، وإنشاء المطاعم وتصدير الضفادع والورود، أما الإقبال على الصناعة كان ضئيلا وقليلاً للغاية وحتى النسبة التى اتجهت للمجال الصناعى فكان من النوع الاستهلاكى والترفيهى.

وهذا ما يبين المفارقة الواضحة، فحين أننا نحتاج أكثر للمشروعات الصناعية التى تزيد من صادراتنا وتجعلنا نستغنى عن قسط من وارداتنا نجد على العكس من ذلك تفضيل مستمر لإقامة المشروعات الاستهلاكية والترفيهية، وكانت أهم هذه الشركات التى أقامها بنك مصر على وجه التحديد كما يوضحها الجدول التالى:

---

(1) Radwan S., Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture (1882-1967), op.cit., p. 243.

(٢) سامية سعيد إمام، بنك مصر للمشروعات وبنك مصر السبعينيات (دراسة فى تطور الرأسمالية المصرية)، سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، ١٩٨٦، ص ٦٠.

جدول رقم (٢)

أهم الشركات التى أنشأها بنك مصر حتى سنة ١٩٤٥[١]

م	اسم الشـــــــركة	تاريخ التأسيس	رأس مال الشركة الأول	رأس مال الشركة حتى عام ١٩٤٥
١	مطبعة مصر	١٩٢٢	٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
٢	شركة مصر لتجارة وحلج الأقطان	١٩٢٤	٣٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
٣	الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق	١٩٢٣	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
٤	شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٤٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
٥	شركة مصر للسينما	١٩٢٥	١٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
٦	شركة مصر لغزل ونتسج القطن	١٩٢٧	٣٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
٧	شركة مصر لنسج الحرير	١٩٢٧	١٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
٨	شركة مصر لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٢٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
٩	شركة مصر للكتان	١٩٢٧	١٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
١٠	شركة مصر لتصدير الأقطان	١٩٣٠	١٢٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
١١	شركة مصر للطيران	١٩٣٢	٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
١٢	شركة بيع المصنوعات المصرية	١٩٣٢	٥,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
١٣	شركة مصر للتأمين	١٩٣٤	٢٠٠,٠٠٠	---
١٤	شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤	١٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٥	شركة مصر للسياحة	١٩٣٤	٧,٠٠٠	---
١٦	شركة مصر لدباغة وصباغة الجلود	١٩٣٤	٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
١٧	شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع	١٩٣٨	٢٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
١٨	شركة مصر للمناجم والمحاجر	١٩٣٨	٤٠,٠٠٠	---
١٩	شركة مصر للصناعة وتجارة الزيوت	١٩٣٨	٣٠,٠٠٠	---

(١) استخلص هذا الجدول من كتاب كل من : د. أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الأنجلو، بدون تاريخ نشر، ص ٢٥٩.
فتحى رضوان، طلعت حرب (بحث فى العظمة)، مرجع سابق ، ص ٤٢-٤٣.

ومن خلال هذا الجدول السالف يتضح أن الشركات التى أنشأها بنك مصر، اتخذت طابعاً جماعياً وتكونت من أسهم فردية وأنها تشمل معظم مناحى الحياة الاقتصادية فهى تشمل القطاع الصناعى والتعدينى وقطاع المال والتجارة وقطاع السياحة والزراعة وقطاع النقل البحرى والجوى، مما يوضح قدرة البنك على تحقيق بناء اقتصادى ناجح ومتنوع ومتعدد المجالات التنموية، وجعل التفكير فى الصناعة الوطنية جدياً، فأقبل الشعب عليها وأصبحت دعامة شعبية ومؤسسة وطنية تلبى حاجات الزمن وتساعد على التطور والمنافسة فى سوق أعظم البلاد الصناعية.

والسؤال الجدير بالطرح الآن هل استطاع بنك مصر تحقيق الاستقلال الاقتصادى والسياسى.

ولا شك أننا نستطيع أن نؤكد أن مجموعة المؤسسين لبنك مصر تمثل طبقة مصرية ناشئة من البرجوازية المحلية الناتجة من بين أعطاف كبار الملاك الزراعية التى تتميز بمصريتها الأصيلة وتدين بالاستقلال الاقتصادى، وأنه أقام صناعة نسيج القطن التى تأخرت كثيراً، ووضع أسس اقتصادية محلية تحت رفع شعار مصر للمصريين وإقامة نهضة اقتصادية مستقلة وأكثر تنوعاً [1].

لذلك فإن ظاهرة بنك مصر كانت أول خطوة للمد الوطنى بعد ثورة ١٩١٩م ولأول مرة فى تاريخ مصر يتكون بنك مصرى تكون أسهمه خالصة وقاصرة على المصريين، ولذلك فهو يعد نقطة تحول ليس فقط فى تاريخنا الاقتصادى بل والاجتماعى أيضاً فهو بداية التكوين الرأسمالى الفعلى الذى يعتمد على الانتاج الكبير بصورة مصرية ويعمل على أسس عقلية رأسمالية، فلقد أصبح البنك يشكل نقطة تحول بالغة الأهمية حيث كان نقطة جذب لرأس المال الوطنى إلى ضروب النشاط غير الزراعى.

لهذا يعد البداية الفعلية فى تجميع رأس المال المصرى، وكان النجاح الذى حققه عاملا مشجعاً للكثيرين من المصريين على الادخار وعلى استثمار مدخراتهم، وبذلك كان للبنك الفضل الأول فى تحويل الرأسمالية الزراعية

---

(١) روبرت مابرو وسمير رضوان، التصنيع فى مصر (١٩٣٩ ـ ١٩٧٣)، ترجمة : د. صليب بطرس، مرجع سابق، ص ٢٦.

بمختلف روافدها الاجتماعية نحو تشغيل أموالهم فى المشروعات الصناعية والتجارية والصناعية[١].

وجذب رؤوس الأموال الخاصة من المسالك التقليدية للاستثمار التى كانت تتجه إليها كالأرض وأعمال البناء والتجارة إلى إقامة المشروعات الصناعية الجديدة وتحقيق بنيان صناعى ناضج إلى حد ما، مما جعل هذه الحقبة تمثل تقدماً ملحوظاً فى المجال الصناعى[٢].

ولكن الرأسمالية المصرية بروافدها الاجتماعية الثلاثة (الزراعية والصناعية والتجارية) سيطرت على الحياة السياسية كما سيطرت على الأرض الزراعية والشركات التجارية والصناعية والمصارف والمقاولات وشركات الأموال والتأمين من خلال قدرتها على إفراز ثقافات وسياسات تحفظ استمراريتها وتدعم بقاءها من خلال أحكام قبضتها على مفاتيح العمل الاقتصادى فى مصر من خلال الزج بأبنائها فى الجهاز الإدارى وعلاقات الدم والنسب، الأمر الذى أفضى فى النهاية إلى أن من يملكون الثروة هم أولئك الذين يملكون السلطة والنفوذ والجاه[٣].

ولتوضيح ذلك سوف نعرض للجدول التالى لبيان أبعاد التداخل والتشابك بين الجمع فيما بين عالم الاقتصاد والسياسية

---

(١) د. محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، مرجع سابق، ص ٢١٢-٢١٣.

(٢) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، ترجمة : خيرى حماد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ٣٠.

(٣) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر (دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤-١٩٨١، مرجع سابق ، ص ٤٦-٤٧.

جدول رقم (٣)

نماذج من أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة فى مصر حتى أواخر عام ١٩٤٥[١]

م	فئات عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة المصرية	فئات تنتمى لأصول سياسية	فئات تنتمى لأصول بيروقراطية	فئات تنتمى لأصول المموّلين
١	من ١ _ ٢ شركة	٢٤	٤٦	٢١٤
٢	٣ _ ٦ شركة	٣	١٧	١٧
٣	٧ _ ١٠ شركة	٢	٣	٣
٤	١١ _ ١٥ شركة	١	١	--
٥	١٦ _ ٢٠ شركة	٣	٢	--
٦	٢١ _ ٣٠ شركة	--	١	٢
٧	أكثر من ثلاثين شركة	١	--	--
	المجمـــــوع	٣٣	٧٠	٢٣٦

من خلال هذا الجدول السابق يتضح أن الأصول الاجتماعية لأعضاء مجالس إدارات شركات بنك مصر تنحدر من أصول اجتماعية متنوعة، وأن المدقق يلاحظ أن طبيعة النسيج الاجتماعى قبل ثورة ١٩٥٢م قد فرضت حدوث تداخل وتشابك بين هذه الفئات الاجتماعية أى تشابك بين كبار الملاك وكبار رجال الدولة، مشكلين تركيبة اجتماعية واحدة ذات جذور متباينة، ولا شك أن ذلك كانت له آثار اجتماعية بالغة على هيكل البناء الاجتماعى المصرى تمثلت هذه الآثار فى خلق مشكلة اجتماعية خطيرة ألا وهى تركيز الثروة القومية فى أيدى حفنة قليلة من الأفراد بلغت نسبتهم حوالى ٠,٥٪، وترتب على هذا التركيز وجود فوارق اجتماعية واضحة بين من يملكون ومن لا يملكون، فمن خلال تحليل مجالس إدارات الشركات الصناعية فى تلك الفترة يتضح أن حوالى ٢٦٥ شخصاً مصرياً من ٩٦٠ فرداً، كانوا يشغلون جميع الوظائف، بل وبعضهم يشغلون رئاسة مجالس الإدارات لهذه الشركات[٢]. علاوة على ذلك فلقد جمعت الرأسمالية الصناعية

(١) د. محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(١) روبرت مابرو، الاقتصاد المصرى من ٥٢ إلى ١٩٧٢، ترجمة د. صليب بطرس، مرجع سابق، ص٣٢٩.

والتجارية التى انحدرت من أصول الرأسمالية الزراعية بين ملكية الأراضى الزراعية وبين العمل فى مجالات الاستثمار الصناعى، فنجد على سبيل المثال (محمد مغازى) من كبار تجار القطن، ومن كبار ملاك الأراضى الزراعية وكذلك (أحمد عبود) أكبر مساهم مصرى فى شركات السكر والغزل والنسيج ومن أصحاب الملكيات الزراعية، ويدير أراضيه بطريقة زراعة المحاصيل النقدية، (محمد بدراوى عاشور) عضو مجلس إدارة (٥) شركات صناعية يزرع أيضاً أراضيه بالطريقة الرأسمالية، كما نجد عائلات قطاوى وسوارس وهم من كبار الملاك الزراعيين، ومن المؤسسين الرئيسيين لشركة الاتحاد العقارى[١].

ولكن مما تجدر الإشارة إليه هنا أن بنك مصر يمثل أهم حدث فى تلك الفترة، لأن البنك أصبح بعد إنشائه بسنوات قليلة الممول الأول لانتاج وتسويق وتصنيع القطن، كما استطاع البنك أن يحرم الاستعمار من الأرباح الرأسمالية الطائلة التى كانت تعود عليه من جراء استيراد المادة الخام بأسعار رخيصة وإعادتها مصنعة بأسعار خيالية، بل والأهم من ذلك أن بنك مصر فى تلك الفترة يمثل أهم صرح اقتصادى انتاجى خارج قطاع الزراعة إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢[٢]. ومع ذلك إذا نظرنا لتجربة بنك مصر باعتبارها أول ارتياد للحقل الاقتصادى فى مصر، ومن المعروف أن للريادة دائماً ثمن يدفع، فليست كل خطوة فى الدروب المجهولة، والمجالات البكر مضمونة النجاح، لذلك لم تسلم المحاولة الأولى من بعض الشوائب والعيوب إلا أنها كانت محاولة رائدة ومدرسة تعليمية للرأسمالية المصرية فى إكسابها القدرة على المجازفة وحب المغامرة فى المجالات الاستثمارية الانتاجية.

---

(١) د. عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى (١٩١٤_١٩٥٢)، مرجع سابق، ص ٢٤١.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٣، ص ٤٦.

ثالثاً ـ تمصير الاقتصاد المصرى وتطور البرجوازية المحلية ١٩٣٠ ـ ١٩٥٢

لقد شهدت الفترة منذ بداية عام ١٩٣٠م تطوراً سريعاً للبرجوازية الوطنية بروافدها الاجتماعية الثلاثة، الزراعية، والصناعية، والتجارية، ولقد ساعد على ذلك عدة عوامل داخلية وخارجية فى دفع البرجوازية الوطنية على التطور وهى كما يلى:

أولا ـ العوامل الخارجية:

فلقد أدى نشوب الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩م إلى انقطاع مؤقت للاستيراد الأجنبى إلى مصر وبالتالى فهذا أدى إلى تشجيع إقامة صناعات محلية لكى تكون بديلا للسلع المستوردة التى توقفت علاوة على زيادة الطلب على الصناعة المصرية الوطنية مما جعل الشركات الصناعية المصرية تحقق أرباحاً كبيرة واحتياجات هائلة، فلقد أنشئت فى تلك الفترة حوالى خمس عشرة شركة لصناعة الغزل والنسيج برأسمال قدره أربعة ملايين من الجنيهات واستمر الاستثمار فى الصناعات الثقيلة لمدة ثلاث سنوات قادمة (١).

ثانياً ـ العوامل الداخلية:

والتى تمثلت فى إدخال تشريعات داخلية وفى إصدار قانون الحماية الجمركية فى ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ الذى يهدف إلى حماية الصناعات المصرية عن طريق التحكم فى حرية التجارة التقليدية، فلقد فرضت رسوم جمركية تتراوح ما بين ١٥ ٪، ٢٠ ٪ على السلع الاستهلاكية التى تتنافس مع المنتجات المحلية وقد ساعدت هذه الحماية على نمو الصناعات المصرية نمواً مضطرداً ابتداءً من عام ١٩٣٠م ويتضح ذلك فى زيادة عدد المنشآت الصناعية والتجارية فى عام ١٩٣٧م إلى ٩٢ ألفاً، ولكنها كانت صناعات طفيلية، ثم بدأت تتوسع كثير من المصانع فى أنشطة مختلفة نتيجة لقلة المنافسة الأجنبية فى السوق المحلية مما ساعد ذلك بالتالى على حماية وتقوية صرح الصناعة (٢).

(1) Tignor R., State Private Enterprise and Economic in Egypt (1918-1952), Princeton Univ. Press, New Jersey, 1984, pp. 198-199.

(٢) محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، مرجع سابق، ص١٥٥-١٥٧.

ولقد ترتب على ذلك آثار اجتماعية ايجابية تتمثل فى أنها ساعدت على زيادة فرص عمل المصريين، ورفع مستواهم الاجتماعى والاقتصادى، ورفعت من درجة إحساسهم بالانتماء الوطنى، وذلك لأنهم أصبحوا يشعرون أنهم يعملون لحسابهم وليس لحساب الآخرين.

وبذلك يتضح أن الحماية الجمركية للصناعة المصرية من المنافسة الأجنبية تمثل الحافز الأهم الذى أمنته الحكومة المصرية للصناعة المحلية، وبخاصة فى المجالات التى كان فيها المنتجات المصنعة تعانى من المنافسة الأجنبية، وهذا ما أكده «روبرتسون»، بقوله «بأن منح المنتجات الصناعية المحلية أفضلية على المنتجات الأجنبية يعمل على حماية المنتجات المحلية من المنافسة ويشجعها على مزيد من الانتاج والازدهار باعتبارها الممول الرئيسى للسوق المحلية[١]».

والجدير بالذكر هنا أن شرعية الحماية فى عام ١٩٣٠م أدت إلى الزيادة المستمرة فى رأس المال المصرى وزيادة أعداد الموظفين المصريين فى مختلف الشركات الصناعية والتجارية إلى ٧٥٪ من الموظفين و ٩٠٪ من العمال العاملين فى شركات أسهم مشتركة من المصريين بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة فى أعداد مديرى ورؤوساء مجالس إدارات الشركات الصناعية[٢].

ولاشك أن ذلك يعنى من الناحية الاجتماعية أن هذه التطورات ساعدت على تطور البرجوازية الوطنية، وأنها أصبحت قادرة على الممارسة، واكتساب المهارات الفنية والإدارية المطلوبة، والدخول فى ميادين عديدة فى النشاط الاقتصادى الذى كان مجهولا بالنسبة لهم، ولكن كما يقول «آلان منتجوى» «أن المبالغة فى تمصير المؤسسات المصرية الصناعية لم تكن كلها فى صالح سياسة التصنيع، لأن ذلك أدى إلى الاستغناء عن كثير من الخبرات الفنية والإدارية العالية المهارة من الأجانب فى وقت كانت الصناعات الناشئة ما تزال بحاجة ماسة إليهم[٣]».

---

(1) El Naggar S., Industrialization and Income (with reference to Egypt), Cairo, 1952, pp. 58-59.

(2) Zaalouk K.M., Power, Class and Foreign Capitalism Egypt (The Rise of the New Bourgeosise) Zed Books Ltd., London, 1989, pp. 18-19.

(٣) آلان منتجوى، التصنيع فى الدول النامية، ترجمة وتقديم: د. السيد الحسينى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، ص ٢٤٢-٢٤٣.

ومما هو جدير بالذكر أن التطورات الصناعية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت بسمتين أساسيين:

السمة الأولى: وهى التغييرات فى الهيكل الصناعى، فبرغم التوسع فى صناعة السلع الاستهلاكية من المنسوجات والغذاء بدرجة كبيرة إلا أنها اتسمت بالتنوع فى طبيعة السلع الاستهلاكية المعمرة كصناعات تجميع الثلاجات ومصانع البلاستيك والورق.

السمة الثانية: وهى ارتفاع معدل الطاقة الانتاجية وحدوث ازدهار كبير فى معدلات الاستثمار، ففى الفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨) ارتفع نصيب الرأسمالية المصرية فى الشركات المساهمة من ٦٦٪ إلى ٨٤٪ خلال تلك الفترة [١] وهذا يبين من الناحية الاجتماعية اتساع مجال أو نشاط الرأسمالية المصرية فى تلك الفترة وزيادة دورها فى الحياة الاقتصادية، وهذا يدل أيضاً على أن السيطرة الأجنبية بدأت تتقلص تقريباً وبخاصة فى ميدان الصناعة، إلا أن التأثيرات الأجنبية فى الواقع لم تختف تماماً على الاقتصاد المصرى، فلقد أوضح «شارل عيسوى» بأن الهيمنة الأجنبية مازالت منتشرة فى ربوع الاقتصاد المصرى أثناء هذه الفترة، فلقد كان الأعضاء الأجانب مازالوا يشكلوا (٣٠٪) من مديرى الشركات فى عام ١٩٥١[٢] ولكن ابتداء من عام ١٩٥١م بدأت الرأسمالية المصرية بشقيها الصناعى والتجارى تخشى الاستثمارات فى الصناعة بسبب اضطراب الأحوال السياسية، وقلة سياسة الانفاق التى تمول المشروعات الخدمية اللازمة للصناعة كتعبيد الطرق والمرافق وتوفير الطاقة المحركة [٣].

بالإضافة إلى أن ظروف نشأة الرأسمالية المصرية وارتباطها بالوجود الأجنبى كان له تأثير سلبى على طبيعة وشكل نشاطها الاستثمارى.

ومما يوضح ذلك أن الهدف من استثمار الرأسمالية المصرية فى الشركات

(1) Tignor R., State Private Enterprise and Economic Change in Egypt (1918-1952), op.cit., p. 184.

(2) Zaalouk M., Power, Class, and Foreign Capital in Egypt (the Rise of the New Bourgeoise), op.cit., p. 18.

(٣) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)، مراجعة وتقديم جديد، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٣، ص ١٨٧.

التجارية والصناعية لم يكن تطوير الانتاج وزيادته وإنما كان الهدف الأساسي يتمثل في شراء الأسهم والمضاربة عليها.[1].

وهكذا لم تستطع الرأسمالية المصرية بسبب الظروف السابقة أن تفيد بما حققته من أرباح وتراكمات مالية، وحرية في العمل لتواصل انطلاقها في مجال الصناعة بصفة عامة، بل يؤكد ذلك سيطرة الطابع الطفيلي على بعض عناصر هذه الرأسمالية بالإضافة إلى عدم قدرة الرأسمالية المصرية على التخلص من تبعيتها للرأسمالية العالمية ورأس المال الأوروبي مما جعلهم غير قادرين على الاستمرار في هذا الطريق الصناعي الوطني المتطور، وهذا ما أدى إلى ضرورة قيام قيادة ثورية واعية تعمل على تولى زمام المبادرة وتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية وطنية وأكثر قدرة على التخلص من التبعية والاستعمار الأجنبي.

---

(١) د. عبد الباسط عبد المعطى، دراسات في التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر، الدراسات المحلية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٨، ص ٥٩.

رابعاً ـ أهم مجالات الاستثمار الرئيسية فى تلك الفترة

إن التحليل السابق لجذور الرأسمالية التقليدية فى مصر بروافدها الاجتماعية الثلاثة، الأرستقراطية الزراعية، والبرجوازية الصناعية والتجارية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يكشف عن أثر التطورات والتغيرات الاجتماعية التى حدثت فيما بين عامى (١٨٠٥ ـ ١٩٥٢) فى تشكيل الروافد الاجتماعية للرأسمالية، وتمحور أنشطتها فى كل مرحلة بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة السائدة مما أدى بالتالى إلى تعدد مجالات الاستثمار بالرغم من حدوث مزاوجة بين رأس المال الزراعى (المستثمر فى الأرض) ورأس المال الصناعى والتجارى، ولكن قبل توضيح أهم هذه المجالات يعن للباحث تحديد المقصود بالمستثمر فى تلك الفترة بأنه «الشخص الذى يستخدم أو يوظف رأس المال أو الفائض المتراكم من الدخل فى أى مجال أو نشاط انتاجى أو غير انتاجى بغرض تحقيق عائد أو منفعة مربحة سواء مادية أو معنوية».

هذا وقد تمثلت أهم القنوات الرئيسية للاستثمار فيما يلى:

المجال الأول: يتمثل فى شراء الأرض الزراعية والمضاربة عليها باعتبارها رمزاً للمكانة الاجتماعية ووسيلة للقوة السياسية، وباعتبار أن البدايات الجنينية الأولى للرأسمالية المصرية ممتدة من أصول زراعية فقد نشأ التراكم الرأسمالى فى الزراعة، وفى شراء المزيد من الأرض الزراعية، لذا فقد كان هناك ترابط عضوى بين الرأسمالية الزراعية وبين طبقة كبار الملاك، لهذا فقد تمثل المجال الاستثمار فى شراء المزيد من الأرض الزراعية لزيادة الملكية الزراعية حيناً، ولأغراض المضاربات البحتة فى أحيان كثيرة، وقد أمضت هذه العملية إلى ارتفاع أثمان الأرض الزراعية ارتفاعاً فاحشاً غير مألوف، هذا بالإضافة إلى أن المدخرات التى استخدمت فى شراء الأرض الزراعية أدت إلى تخضم أسعارها على نحو أكبر من زيادة الدخل الحقيقى للأرض المنزرعة. والواقع أن المضاربة على الأرض انتهت إلى استعمال المدخرات فى زيادة السيطرة على الأرض دون أن تترك شيئاً يذكر لكى يستثمر فى رفع انتاجية الأرض الزراعية فيما وراء الحد الذى تستخدم فيه الأسمدة والآلات الزراعية، وكذلك تسببت المضاربة فى استحواذ

كبار الملاك على الأرض الزراعية وإبعاد المزارعين الحقيقيين عنها بشرائها منهم واستخدامها فى المضاربات المتواصلة، وإذا علمنا أن كثيراً من كبار الملاك لم يكن يقيم بالقرب من ممتلكاته فى قريته بل كان يقيم فى العاصمة وغيرها من المدن الرئيسية، ويأتيه إيراد الأرض حتى بيته أمكننا أن ندرك الخسارة الفادحة التى تعرضت لها الزراعة فى مصر بسبب الاقطاع، وما لم يكن يستثمر فى الأرض كان يوجه إلى مجالات تتصل اتصالات مباشراً بالزراعة باعتبارها تتلائم مع طبيعة نشأة الرأسمالية التقيليدية وبخاصة تلك الرأسمالية التى كانت تدير زراعتها بالأسلوب الرأسمالى، فاتجهت إلى الشركات العقارية، والمقاولات والأراضى، وكذلك الدافع وراء امتلاك المزيد من الأراضى وشرائها ليس فقط تحقيق أوضاع اقتصادية واجتماعية متميزة أو ضم المزيد من أراضى الدولة والأفراد إلى ممتلكاتهم ولكن رغبتهم فى تحقيق نفوذ سياسى يمكنهم من احتلال مواقع القوة المؤثرة فى المجتمع، ومما شجعهم على المغالاة فى هذا الاتجاه أن دستور عام ١٩٢٣م وقانون الانتخاب الذى صدر فى أبريل ١٩٢٣ م كانا يشترطان أن يكون من بين أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين أو المعينين أفراد من طبقات الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً فى هذا العام[1].

ومن هنا كان سعى كبار الملاك إلى امتلاك مزيد من الأرض الزراعية. وهذا يعنى من الناحية الاجتماعية أن ملكية الأرض تمثل تعبيراً عن القوة الاقتصادية. فضلا على أن القوة المستمدة من ملكية الأرض تؤدى بالتالى إلى القوة السياسية، لكن ظهور القوة الاقتصادية ـ عند ماكس فيبر قد يكون نتاجاً لقوة تنبع من أسس ومعايير أخرى، إذ قد تكون القوة الاجتماعية أو الهيبة أساساً للقوة السياسية [2] لكن كان هذا الشرط فى حد ذاته ميزة لهم بقدر ما كان قيداً على كثير من الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى، وبهذا ازدادت رغبة كبار الملاك فى تحقيق نفوذ سياسى عن طريق السيطرة على مقاليد

---

(١) د. السيد عبد الحليم الزيات ، البناء الطبقى والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى (دراسة سوسيوتاريخية ١٨٠٥-١٩٥٢)، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧.

(١) د. إسماعيل علي سعد، محاضرات فى بناء القوة فى المجتمعات النامية (تحليل اجتماعى تاريخى)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣، ص ٤٠.

الحكم وبخاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية سواء على المستوى القومى أو المحلى للمشاركة فى صنع السياسة العامة للدولة، وكان من الطبيعى أن تكون التشريعات الصادرة مؤكدة لصالح الرأسمالية المصرية.

المجال الثانى: وهو يتعلق باتجاه معظم الاستثمارات فى شراء المنازل والعقارات المبنية فى المدن الأمر الذى ساهم فى النمو الكبير بهذا القطاع فى الفترة التالية على الحرب العالمية الأولى، وفترة الحرب العالمية الثانية والفترة التالية عليها فلقد بلغت استثمارات الرأسمالية المصرية فى مجالات الإسكان والمبانى بين عام ١٩٤٥ ـ ١٩٥٣م حوالى ٩٠٠ مليون جنيه، وكانت الدوافع وراء شراء المنازل والعقارات فى المدن هو زيادة الطلب على الإسكان الحضرى نتيجة الهجرة الكبيرة إلى المدن، وكذلك لترسخ العادات الاجتماعية فى اقتناء المساكن باعتبارها رمزاً للمكانة الاجتماعية المتميزة بالإضافة إلى عدم ضمان المخاطرة فى مجال الاستثمار غير العقارى، وفوق ذلك ضمان ريع مضمون وثابت لا يتغير ولا يخضع للتقلبات والظروف سواء من الناحية الاقتصادية أم احتمال وضع قيود عليها.

وهكذا بددت الطبقة شبه الاقطاعية فى مصر مبالغ طائلة على الاستثمارات غير الانتاجية وذلك بدلا من أن تتجه، كما فعلت زميلاتها فى الدول الأوروبية فى بدء تقدمها إلى الاستثمارات الصناعية التى تساهم فى بناء الجهاز الانتاجى للاقتصاد المصرى، أى أنها اهتمت بالصناعات الطفيلية الصغيرة ولم تهتم بالصناعات الثقيلة أو بناء مجتمع صناعى.

المجال الثالث: وهو استخدام الرأسمالية المصـــرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بعض مدخراتهم فى مجال الاستثمار التجارى والصناعى وهو المجال الأصغر حجماً، وكان تفضيلهم الظاهر للنشاط التجارى بصورة أكثر، ولم يوجهوا غاية كبيرة للانتاج الصناعى، نتيجة أن نشأة الرأسمالية المصرية فى أحضان الرأسمالية اللأجنبية، فقد انعكست تلك النشأة على طبيعة نشاطها مما أثر ذلك على انخفاض النشاط الاستثمارى، وبالتالى انخفاض رأس المال الانتاجى مما أقحم الدولة فى الدخول فى دائرة الفقر المفرغة التى تتمثل فى أن انخفاض الدخل يستلزم انخفاض القدرة على الادخار وبالتالى انخفاض الاستثمار، ومن ثم عدم كفاية رأس المال الانتاجى، وبالتالى قلة الدخول وانخفاض مستوى

المعيشة[1]. لكن مما تجدر الإشارة إليه أن هناك عناصر وطنية من الرأسمالية المصرية اتجهت إلى الصناعة من خلال شراء الأسهم والأوراق المالية وعن طريق العضوية في مجالس إدارة الشركات الصناعية والتجارية، وللاستثمار التجارى عن خلال تجارة الأقطان والتجارة الخارجية ولكن ظل دور الرأسمالية المصرية محدوداً في الاستثمار الصناعى بالنسبة لقدر الفائض الاقتصادى المتاح بصفة عامة والفائض الزراعى بصفة خاصة.

(1) Goldthrope J.E., The Sociology of the Third World, (Disparity, and Involvement). Cambridge Univ. Press. London, 1975, p. 92.

خامساً ـ الخاتمـــة

إن التطورات الاجتماعية التى حدثت خلال تلك الفترة الممتدة من (١٨٠٥ ـ ١٩٥٢) تبين أن محمد علي كان أول من قام بعملية تغيير شاملة على أسس حديثة بالإضافة إلى أن تجربته فى الإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى مصر تعتبر محاولة جادة ومتميزة فى الإحياء الثقافى والاقتصادى، ولكن كان هدفها الأساسي عسكرياً وشخصياً لتحقيق طموحاته الداخلية والخارجية وليس بهدف قومى أو وطنى، وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه تالكوت بارسونز من أن القرارات الاقتصادية تقوم على الذاتية والمعايير الشخصية.

لذلك وجهت أولى محاولاته إلى الجيش، ومن الجيش انطلقت اهتمامات التغيير فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع ذلك قامت تجربته من خلال الاحتكار ورأسمالية الدولة القائمين على التخطيط الفوقى المحكم بلا مشاركة شعبية أنها انتهت بانتهاء الحاكم، لأن الدول المتقدمة لعبت أدواراً متآمرة لإجهاض تجربة محمد علي والقضاء عليها[١].

علاوة على ذلك فإن تلك الفترة كانت مثالا واضحاً على التكوين الطبقى وتشكيل الدولة التابعة داخل النسق الرأسمالى العالمى، فلقد نتجت عن محاولات محمد علي فى إقامة نهضة حضارية حديثة وتغير فى طبقات المجتمع السائدة فى عهده تتجه لمساهمته فى بناء طبقة جديدة من الأرستقراطية الزراعية، وطبقة من الصناع ـ من الفنيين والحرفيين المهرة ـ للمشاركة فى الصناعات التى أنشأها محمد علي.

وأن التغيرات التى حدثت فى شكل الدولة أدت إلى تغير البناء الاجتماعى والاقتصادى للدولة، وهذا بالتالى أدى إلى حدوث تغير فى الأسلوب الاستثمارى، فلقد كان المجال الاستثمارى للطبقة الرأسمالية التقليدية

---

(١) لمزيد من التوضيح انظر للمصدر التالى:

Amin G.H., External Factors in the Reorientation of Egypt's Economic Policy, Rich and Poor States in the Middle East, Egypt, A.U. Press, 1982, pp. 287-289.

متمركزاً فى الأنشطة الخدمية والترفيهية والصناعات الاستهلاكية الخفيفة سريعة الربح بالرغم من خوض معركة الاستثمار الصناعى التى قامت بها الرأسمالية الوطنية بقيادة طلعت حرب، ودعت إلى نشأة صناعات وطنية وتفضيل المصنوعات الوطنية على الأجنبية ثم لعب البنك دوراً مهماً فى تحويل الرأسمالية الزراعية تدريجياً نحو تشغيل أموالهم فى المشروعات الصناعية والتجارية الواسعة وشجع على تكوين عادة الادخار التى لم تكن منتشرة من قبل نتيجة الخوف من التعامل بالربا أو الاحتفاظ بها فى البيت (تحت البلاطة) ولكن إنشاء البنك شجع كثيراً من المصريين على التعامل مع البنوك، وتشجيع عادة التوفير، وشهدت هذه الفترة نمو الرأسمالية الوطنية وتصديها للحركة التنموية الوطنية إلا أن الرأسمالية الوطنية تعرضت لمحاولات صعبة، خصوصاً بعد محاولة اقصاء طلعت حرب فى أزمة ١٩٣٩م.

وهذا يبين أن الرأسمالية العالمية حاولت احتواء الرأسمالية المصرية، من خلال التشابك والتداخل بين الجانبين فى المجالين التجارى والصناعى، مما ضاعف من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية لمصر حتى وصلت ذروتها بالاحتلال الانجليزى لمصر، لذلك فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم تقم ليس فقط لتشجيع الاستثمار الصناعى وتوسعه وإنما عملت على إدخال أشكال جديدة لتدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية، وخلق رأسمالية جديدة تكون عوضاً عن الرأسمالية التقليدية التى أثرت التعامل فى الأنشطة ذات العائد السريع والمربح خصوصاً فى مجالات المراهنة والبيع والسمسرة وكان تعاملها وإقدامها على الاستثمار فى المجال الصناعى مرهوناً بتقديم ضمانات وتنازلات ومعونات وامتيازات مالية من قبل الحكومة بالإضافة إلى أن الرأسمالية التقليدية من منطلق الحرص على مصالحها قد لعبت دوراً بارزاً فى تعميق التبعية للرأسمالية العالمية ولا سيما فى علاقتها مع الرأسمالية الأجنبية، كما استطاعت هذه الرأسمالية أن تحافظ على بقاءها واستمراريتها ليس فقط قبل الثورة بل وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وهذا ما سوف نوضحه فى الفصل القادم.

الفصل الرابع

ظهور رأسمالية الدولة وتقلصها

(١٩٥٢-١٩٧٠)

الفصل الثالث

التنمية الشاملة والروافد الاجتماعية للثورة
(١٩٥٢ ـ ١٩٧٠)

مدخــــل:

قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة جماعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم مجموعة الضباط الأحرار، واستطاعت تلك الجماعة إزاحة الملك فاروق الذى ينحدر من سلالة أسرة محمد علي، ونجحت فى تحرير البلاد من الاحتلال الإنجليزى لمصر وكان شغل هذه الجماعة الأساسى ينصب على القضية الكبرى وهى تحقيق الاستقلال، وتحقيق سياسة تصنيعية سليمة، والحاجة لبناء جيش قوى وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال برنامج إصلاح شامل لذلك كان من الطبيعى استمرار القوة فى أيدى رجال الثورة لتحقيق هذه التغيرات، لهذا ازداد تدخل الدولة فى التخطيط الاقتصادى، وفى خلال السنوات الأولى للثورة تم حلّ الأحزاب السياسية، وإدخال نظام الحزب الواحد، وصدار قانون الإصلاح الزراعى وتأميم الأعمال والشركات الأجنبية، ثم نادت بضرورة النضال ضد الإمبريالية العالمية، لذلك كان النظام الجديد فى حاجة شديدة للإسراع بعملية التنمية المستقلة، ولكن الرأسمالية التقليدية بروافدها الاجتماعية الثلاثة ـ الزراعية والصناعية والتجارية ـ لم تساعدها فى تحقيق ذلك، لاستمرارها فى الاستثمار فى المجال العقارى والمضاربة على الأرض والمقاولات والسمسرة والتخزين والوساطة.

لذلك قامت حكومة الثورة بإصدار سياسات جديدة تساعد على تطوير رأسمالية الدولة لقيادة عملية التنمية والاستثمار الانتاجى.

لذا فإن هذا الفصل سوف يتناول طبيعة وتطور أشكال الاستثمار العام والخاص ودور مختلف الطبقات الاجتماعية فى عملية الاستثمار وبخاصة تلك الطبقات الاجتماعية الجديدة التى خلقتها الثورة. وأهم مجالات الاستثمار فى

تلك الفترة، والقوى الاجتماعية المتخذة لقرارات الاستثمار ثم تقييم قانون الإصلاح الزراعى وأثره فى خلق طبقة اجتماعية جديدة من أغنياء الفلاحين، وتشكيلها قوة جديدة فى الريف المصري، وسياسات الدولة فى البناء الصناعى وتطور بيروقراطية الدولة، وكيف تحولت هذه الطبقة الجديدة إلى ركيزة للنظام الاجتماعى والاقتصادى للثورة وأخيراً سوف نختم الفصل بتقييم تجربة الثورة فى تحقيق تجربة رأسمالية الدولة ومدى نجاحها أو إخفاقها فى تحقيق ذلك.

أولا ـ الأصول الاجتماعية لرجال الثورة

وفي الحقيقة إن الاهتمام بتناول الأصول الاجتماعية للضباط الأحرار يرجع إلى الكشف عن الدور الحيوى الذى تلعبه الجذور الاجتماعية والطبقية لهذه الفئة الاجتماعية الجديدة باعتبار أنها أصبحت النخبة الحاكمة فيما بعد، مما جعلها الموجه الأساسى للحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى، بالإضافة إلى أهمية هذه الطبقة فى تحديد معدل التغير الاجتماعى والسياسى فى حقبة الثورة. وبناءً على ذلك سوف نتناول الأصول الاجتماعية لتلك الفئة المتمثلة فى مجموعة الضباط الأحرار. ومما هو جدير بالذكر أن تنظيم الضباط الأحرار هو جماعة عسكرية قومية تنحدر من أصول برجوازية صغيرة، وكان غالبيتهم من أصول اجتماعية شعبية، كما أن صلتهم بالريف لا تبعد عن جيل الآباء والأجداد وأن غالبيتهم ولدوا فى سنة ١٩١٨، وقلة ولدوا بعد ذلك[١].

ومما يوضح ذلك أن مجموعة الضباط الأحرار كانت من الجيل الأول الذين التحقوا بالكلية الحربية، إذ نصت المعاهدة على السماح لأبناء الطبقات الوسطى والصغيرة من البرجوازية المصرية، الالتحاق بالجيش بعد أن كان ذلك مقصوراً على أبناء الطبقات شبه الاقطاعية والأرستقراطية العليا.

وكذلك أن غالبيتهم من جيل الشباب الذين تخرجوا فى أواخر الثلاثينيات وفى الأربعينيات والذين كانوا يحملون طابع النضال الوطنى التى تجلت فى نفوسهم بصفة خاصة بعد أزمة فلسطين، فكما يقول زعيم الثورة «جمال عبد الناصر» أن طلائع الوعى العربى والنضال القومى بدت تتسلل إلى تفكيرى حينما أصبحت طالباً فى الكلية الحربية أدرس تاريخ حملات فلسطين بصفة خاصة، وأدرس بصفة عامة تاريخ المنطقة وظروفها التى جعلت منها فى القرن الأخير فريسة تتخطفها أنياب الدول الاستعمارية[٢]. ولكن مما تجدر

---

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ـ١٩٥٢)، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٣، ص٤٥٦.

(١) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة، وزارة الإرشاد القومى، مصلحة الاستعلامات، ص ٥٤.

الإشارة إليه أن الحديث عن جماعة الضباط الأحرار ليس حديثاً عن طبقة وإنما عن جماعة اجتماعية تضم فيما بينها شرائح اجتماعية متباينة طبقياً استطاعوا الوصول إلى السلطة والانفراد بها، حتى أصبحت مراكز القيادة برمتها، والمواقع المهمة داخل المجتمع فى أيديهم، واتخذوا من قمم السلطة مقراً لهم، لذلك فكان الجيش هو العنصر الحاسم فى ثورة يوليو ١٩٥٢م، وكان مهندسو الثورة هم قوى الدفع الثورى والقوى الاجتماعى التى شكلت الطبقة الحاكمة الجديدة فيما بعد [١].

ولقد استطاع اليزر بيرى أن يقدم مصادر تاريخية واجتماعية واضحة عن الأصول الاجتماعية لثلاثة وخمسين من الضباط الأحرار على أساس الوضع العائلى وأقاربهم ومهنهم. وهذا ما سوف يتم توضيحه من خلال الجدول التالى:

جدول رقم(٤)

الأصول الاجتماعية والأوضاع العائلية لمجموعة الضباط الأحرار

(١٩٤٨ـ١٩٤٩)[٢]

م	أصول جماعة الضباط الأحرار	عدد الأقارب	عدد الضباط	النسبة (٥٢)
١	من صغار الموظفين ومتوسطيهم (الكتاب، والتجار والمدرسين)	١٠٤	٥٣	٪١٠٠
٢	ضباط الجيش والبوليس	٦٧	٢٨	٪٥٢,٨
٣	الأكاديميون والمحامون والأطباء	٢٩	٢٩	٪٥٤,٧
٤	من أصحاب الألقاب (البشوية والبكوية)	٢٩	١٩	٪٣٥,٩
٥	من صغار موظفى الحكومة	٢٧	٢٠	٪٣٧,٧
٦	من التجار والمقاولين	٢٧	١١	٪٣٢,١
٧	من أعيان الريف (العمد والمشايخ)	٢٤	١٧	٪٠٩,٤
٨	من أصحاب العقارات الكبيرة	٨	٥	٪٠٧,٥
٩	من رجال الدين الموظفين	٥	٤	٪٠٠٧

(١) د. شحاته صيام، العسكريون وبيروقراطية الدولة فى مصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠)، مقال منشور فى مجلة المنار، السنة السادسة، العدد ٦٨، أغسطس ١٩٩٠، ص ٥٢-٦٢.

(2) Beeri, E., Social Oirgin and Family Background of the Egyptian Army Officer Class, Asian and African Studies 1-2, 1966, pp. 19-21.

ومن هذا الجدول السابق يتضح أن غالبية جماعة الضباط الأحرار ينحدرون من أصول اجتماعية متوسطة منهم من أبناء وأقارب موظفين من ضباط الجيش والبوليس وأصحاب المهن الحرة والمقاولين والتجار وبعضهم الآخر ينحدرون من أصول ريفية موثرة من العمد والمشايخ والأعيان وهم يمثلون حوالى ٩٤,٤٪ بينما ينحدر ثلث العينة من الضباط الأحرار من أصول اجتماعية أرستقراطية. وهذا يبين أن غالبية الضباط ينحدرون من أصول اجتماعية شعبية ومتوسطة لكن لم يكن لدى رجال الثورة فلسفة محددة وواضحة.

ولكن تحليل الأصول الفكرية لمجموعة الضباط الأحرار تبين أنهم ينتمون إلى تيارات فكرية متباينة ومتعارضة إلا أنه يتضح سيطرة تيارين فكريين رئيسيين على مجموعة الضباط الأحرار وهما:

التيار الأول: وهو الرافض لفكرة الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب والمؤمن بقدرة النظام العسكرى القائم على حكومة عادلة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين الاستقرار السياسى.

التيار الثانى: وهو التيار المؤمن بفكر الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب بالاعتماد على حزب الوفد القديم[1].

ويمكن القول بأن هذا التيار الأخير كان أضعف من التيار الأول فى تنظيم الضباط الأحرار، ولكن كما يقول «أنور السادات» فى كتابه «أسرار الثورة المصرية» رغم وجود الاختلافات السياسية فى مشارب أعضاء الضباط الأحرار فقد جمع بينهم رباطهم الوظيفى كضباط ذوى وضع خاص يعملون فى مؤسسة ذات طبيعة وظيفية خاصة وأسلوب خاص وهى المؤسسة العسكرية، كما جمعت بينهم ارتباطاتهم الشخصية، ولكن كان الجامع الأساسى العام هو الهدف الوطنى والاتجاه ضد الاستعمار والفساد، والملك، ومن أجل مفهوم غير محدد عن العدالة الاجتماعية بين فئات ومختلف طبقات الشعب المصرى[2].

---

(١) د. جمال مجدى حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨، ص ٧٣-٧٤.

(٢) أنور السادات، أسرار الثورة المصرية، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٥، ص ٦٦.

لذا فقد اتجه النظام الجديد فى تحقيق أسس النظام الاجتماعى والاقتصادى الوليد بالاعتماد على قوة جهاز الدولة الأساسى وهو الجيش لأنه كان هناك إيمان راسخ من الناحية السياسية والاجتماعية بالدولة ودورها بامكانية الحكم من أعلى بقوة القرارات والقوانين بأفضلية تغيير المجتمع بقوة الدولة[١]، لحل مشاكل التخلف فى مصر من خلال المبادئ الآتية:

أ - سيطرة الشعب على أدوات الانتاج.

ب - التخطيط القومى الشامل لكل قطاعات المجتمع.

جـ - توزيع عائد الانتاج على أساس عادل.

د - السلطة لتحالف قوى الشعب العامل.

ولكن كان لرجال الثورة فكرهم الخاص عن الوضع الطبقى السائد وذلك عن طريق تمييزهم الزائف بين أصحاب الملكيات الكبيرة المنحدرين من أصول الارستقراطية الزراعية (المهيمنين على السلطة السياسية) والبرجوازية الرأسمالية التى انبثقت من أصول زراعية والتى استطاعت تحقيق خبرة صناعية (المهيمنين على القوة الاقتصادية).

ومن الملاحظ أن رجال الثورة لم يدركوا تماماً حقيقة أن كلا منهم جزء من الطبقة نفسها، ولم يدركوا أن القوة الاقتصادية لم تنفصل كلية عن القوة السياسية[٢].

لهذا فقد عجزت الثورة عن حل مشكلة الصراع الطبقى فى السنوات الأولى من الثورة ولكنها انحازت على الأقل من حيث المبدأ لطبقات الشعب العاملة، ومع ذلك رأى رجال الثورة ضرورة حل مشكلة الصراع الطبقى القائم على أساس التناقضات الأساسية بين مصالح كبار الرأسماليين وملاك الأراضى الزراعيين وبين مصالح العمال وفقراء الفلاحين من خلال تصفية الطبقات المستغلة أى تصفية الملكية المستغلة[٣].

---

(١) د. فؤاد مرسى، ثورة يوليو والديموقراطية (مفهوم الدولة فى ظل الثورة والثورة المضادة)، مجلة المنار، السنة السادسة، العدد ٢٦٨، أغسطس ١٩٩٠، ص ٤٠-٥١.

(2) Zaalouk M., Power, Class and Foreign Capital in Egypt, The Rise of the New Bourgeoisie, op.cit., p. 25.

(٣) عبد الغفار شكرى، عبد الناصر وتفاعل الفكر والتجربة، مجلة الثقافة الوطنية، العدد ٥٥، مارس ١٩٩٠، ص ٢٩.

وهذا ما دفع حكومة الثورة إلى إزالة هذا التناقض من جانبها عن طريق إبقاء السلطة فى يديها والاستمرار فى الحكم وقيادة الدولة قيادة سلمية وهذا الوضع الجديد جعل من العسكريين يشكلون طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة[1]. لأنهم أدركوا فى النهاية أن الثروة هى قاعدة السلطة وأنه طالما أن الثروة بين هذه الطبقة المستغلة فإنها تكون قادرة على السيطرة على الحكم ومواصلة الصراع الطبقى إذا تعرضت مصالحها للخطر، لهذا فلابد من تجريد الطبقات المستغلة من سلاح السلطة ومن سلاح المال لضمان سلمية الصراع الطبقى والاهتمام بتحقيق التنمية الشمالة.

(١) د. عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية ١٩٥٤، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٩، ص ١١٩-١٢٠.

ثانياً ـ الثورة وتشجيع المشروعات الحرة
(٥٢ـ١٩٥٦)

لقد جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتعبر عن طبيعة المرحلة الجديدة من أجل تحقيق الانتقال والتحرر، والبناء الوطنى وتصفية القوى السياسية التقليدية، مما ترتب عليه عدم الدخول فى سياسات اقتصادية من شأنها إحداث تغيير جذرى فى النظام الاقتصادى والاجتماعى بعيداً عن مجال ملكية الأرض الزراعية، ولكن كشفت الثورة فى سنواتها الأولى عن أهدافها التقدمية فيما يتعلق بإلغاء الألقاب وإصدار قانون الإصلاح الزراعى وتعديل أهم قوانين العمل الأساسية ومد نطاق تطبيقها على عمال الزراعة لأول مرة كنتيجة طبيعية لسقوط احتكار النظام شبه الإقطاعى[١]. وبالرغم من ذلك لم تكن لدى رجال الثورة كصفوة حاكمة مذهبية اقتصادية واضحة كما لم تكن لديهم أية آراء عامة حول موضوع التنظيم الاقتصادى يضاف إلى هذا أن البيانات التى أصدروها عن العلاقة بين الدولة والمشروعات الحرة فى السنوات الأولى للثورة، كانت تهدف فى الغالب لتبديد أية شكوك من المحتمل أن تكون قد راودت رجال الأعمال عن حقيقة العهد الجديد[٢].

لهذا يمكننا أن نسوق ثلاثة أسباب رئيسية لاتجاه الدولة لتشجيع المشروعات الحرة والاقتصاد الرأسمالى الحر فى السنوات الأولى من الثورة كما يلى:

١ ـ الاهتمام بتحقيق الوحدة الوطنية ضد قوى الاستعمار كانت أكثر أهمية من اختيار طريق جديد للتطور الاقتصادى فى ذلك الوقت.

٢ ـ عدم وجود الخبرة الكافية لدى الضباط الأحرار فى وضع حلول واضحة للسياسات الاقتصادية الجديدة التى يجب أن تتبع فى هذا المجال الاقتصادى المهم.

---

(١) عبد الغنى سعيد، أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن، القاهرة، كتاب الحرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٢٧٤.

(٢) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الحرة إلى الاشتراكية، ترجمة : خيرى حماد، القاهرة، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، ١٩٧٠ ص ٩٤.

٣ ـ سيطرة الأفكار الرأسمالية على كافة أجهزة الدولة القديمة ورجال الأعمال وتأثيرها الكامل على المفكرين والكتاب وأهل العلم والثقافة فى ذلك الوقت[١]. لذا فإننا سوف نتناول هذه المرحلة من الثورة (٥٢ ـ ١٩٥٦) من خلال محورين مهمين:

أ ـ الدولة والإصلاح الزراعى

ب ـ الدولة والقطاع الخاص.

وذلك للكشف عن مدى إمكانية تحقيق التنمية بالاعتماد على الاستثمارات الحرة المصرية والأجنبية أو مدى عجزها عن تحقيق طموحات الثورة فى قيادة عملية التنمية وزيادة عملية الاستثمار.

---

(١) د. جمال مجدى حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى، مرجع سابق، ص ٨١.

(أ) الدولة والإصلاح الزراعى

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت فى السنوات الأولى للثورة اقتضت اتخاذ خطوات تشريعية لإصلاح الكيان الاقتصادى السائد، فصدر قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢م على أساس وضع حد أقصى للملكية الزراعية وكان من أثر ذلك أن تحول حوالى المليون من المواطنين الأجراء إلى ملاك زراعيين، وزيادة الرقعة الزراعية إلى حوالى مليون فدان من أجل مضاعفة الدخل القومى.(١) لهذا يعتبر قانون الإصلاح الزراعى أهم خطوة للتغير الاجتماعى لأنه عمل على تغيير النظام الذى يمكن أن نطلق عليه شبه إقطاعى الذى كانت تسود فيه مظاهر قوية من القهر الاجتماعى واساءة استعمال السلطة وزيادة درجات الظلم الاجتماعى. ولأنه يمس مصالح أساسية لسكان السياق الريفى بغض النظر عن إيجابية أو سلبية التأثير بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية (٢). لذا فقد أدى هذا القانون إلى تصفية النفوذ السياسى والاجتماعى لكبار ملاك الأراضى الزراعية وساعد على الارتفاع بمستوى الملايين من فقراء الفلاحين بالإضافة إلى أحد أهدافها الأساسية كما تنص مذكرته التفسيرية «هو انتقال رؤوس الأموال من الزراعة إلى الصناعة، وهذا ما أكده الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، فى خطابه ١٩٥٤م «بأن الحكومة ليس لديها المال الكافى للقيام بنهضة صناعية، وعلى هذا فيجب تشجيع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد بها البلاد» (٣).

علاوة على تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان الريفيين من الأجراء والمعدمين من خلال إحداث عملية توزيع كبرى للثروة والدخل والسلطة الاجتماعية والسياسية فى الريف المصرى(٤). ولكن كان الهدف بعيد المدى

(١) محمد عبد الحميد مرعى، الإصلاح الزراعى وتنمية المجتمع، القاهرة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ٤٥-٤٦.

(٢) د. على ليلة، الإصلاح الزراعى فى مصر والآثار الاقتصادية والاجتماعية، مقال منشور فى كتاب دراسات فى علم الاجتماع الاقتصادى والتنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١، ص ١٦٥.

(٣) جمال عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الثالث، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، خطاب عبد الناصر فى ١٦ أبريل عام ١٩٥٤.

(4) El Issawi C., Egypt in Revolution (An Economic Analysis) , Oxford Univ. Press, London, 1963, pp. 126-163.

للإصلاح الزراعى هو تحطيم العوائق الأساسية التى تحول دون إقامة علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة فى الريف المصرى، لذا فقد لاقت إجراءآت الإصلاح الزراعى ترحيباً من العناصر الرأسمالية المستنيرة فى مصر كاجراءات ضرورية وملحة للمساهمة فى توجيه الاستثمارات الخاصة نحو المجالات المطلوبة والصناعة الوطنية.

وهذا يوضح بالتالى أن الثورة فى تلك المرحلة لم تكن تقصد بمشروع الإصلاح الزراعى تصفية الكيان الاقتصادى للرأسمالية الزراعية الكبيرة وإنما الغرض تحطيم نفوذها السياسى وتحرير الفلاحين من سيطرتها السياسية مع تحويل ثروتها فى الأنشطة الخدمية إلى المجالات التى تتطلبها الدولة فى المرحلة الراهنة [1]. ولكن هل نجح الإصلاح الزراعى فى توجيه الاستثمارات إلى المجالات المطلوبة؟

وفى الحقيقة إنه لم يحدث ما كان متوقعاً من صدور قانون الإصلاح الزراعى أى انتقال رؤوس الأموال فى الزراعة إلى الصناعة بل انتقلت الثروة إلى الاستثمار فى العقارات السكنية من عام ١٩٥٢م حتى صدور قانون الإسكان فى عام ١٩٦٠ بخفض القيمة الايجارية بمعدل ٥٠ ٪ والمشروعات التجارية إلى تحقيق ربح مضمون بعيد عن المخاطرة مما ترتب على انخفاض معدل النمو الصناعى فى تلك الفترة إلى ٦,٥ ٪ سنوياً فقط، ووربما كان ذلك نتيجة قلق الرأسمالية المصرية من التغيرات التى أحدثتها حكومة الثورة فى القطاع الزراعى والتوجس والريبة من اتجاهات النظام الجديد نحو بناء التنظيم الاقتصادى والاجتماعى، ولكن فى الواقع استطاع الإصلاح الزراعى تحقيق تحسينات واضحة على توزيع الثروة واستفاد منه الجزء الأكبر من ذوى الدخل المنخفض علاوة على أن ملكية الأرض الزراعية تخلق حوافز اقتصادية جديدة، فالاطمئنان الذى يشعر به المستأجر بعد أن يصبح مالكاً للأرض يشجعه على مزيد من الاستثمار وزيادة الانتاج الزراعى ويساعد على اتباع دورات زراعية أطول لأنه فى وضع أفضل يمكنه من تبنى وجهة نظر مستقبلية بعيد المدى[2].

(١) د. محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (٥٢-١٩٧٠) دراسة فى تطور المسألة الزراعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ١٧.

(١) روبرت مابرو، الاقتصاد المصرى (٥٢-١٩٧٢)، ترجمة : د. صليب بطرس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ١١٢-١١٨.

هذا بالإضافة إلى التطورات الإيجابية التى حدثت بفعل قوانين الإصلاح الزراعى وهى تلك العلاقة الجديدة بين الفلاح المصرى وبين الطفوة السياسية فى مرحلة الستينيات والجهاز الإدارى للدولة وبشكل خاص فى نطاق مجتمعات الإصلاح الزراعى بحيث حلت علاقات الفهم والتعاون المتبادل محل علاقة الخوف والريبة والشك التى ميزت بناء مجتمع ما قبل الثورة (١).

وبالرغم من أن الإصلاح الزراعى قد نجح إلى حد كبير فى تحقيق إعادة توزيع ملكية الأرض الزراعية إلا أن النتائج التى حققها فى هذا الشأن قد جاء أضعف بكثير مما كان يمكن أن يحققها وذلك لسببين مهمين :

السبب الأول: ارتفاع الحد الأقصى لملكية الأراضى الزراعية بدرجة لا تتفق مع فكرة تحقيق العدالة فى توزيع ملكية الأراضى الزراعية خاصة فى ظل ما هو معروف من ضيق المساحة الزراعية وضخامة عدد المشتغلين فى القطاع الزراعى.

السبب الثانى: السماح للملاك الخاضعين لقانون الاصلاح الزراعى الأول بالتصرف بطريق البيع الشخصى فى الأراضى الزائدة لديهم عن الحد الأقصى.

ولاشك أن السببين السابقين كانا من أكبر العيوب الرئيسية للإصلاح الزراعى لأن معظم الأراضى التى تم بيعها ذهبت لأصحاب الملكيات المتوسطة التى كانت قادرة على شراء المزيد من الأراضى الزراعية فأدى ذلك إلى حرمان القسم الأعظم من صغار المزارعين والفلاحين المعدمين، لهذا فقد كان تأثير الإصلاح الزراعى فى حل مشكلة الفقر فى الريف المصرى تأثيراً محدوداً للغاية (٢).

فى الوقت الذى أتاح قانون الإصلاح الزراعى الفرصة فى خلق طبقة اجتماعية جديدة من أغنياء الفلاحين التى أصبحت طبقة قوية سياسياً واجتماعياً، لذلك فبينما تم تقويض طبقة أصحاب الملكيات الكبيرة، فلقد

(١) د. علي ليلة، الإصلاح الزراعى فى مصر ـ الآثار الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(١) مصطفى خلف عبد الجواد، الفقر ووفيات الرضع فى الريف المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة بقسم الاجتماع جامعة المنيا، تحت إشراف أ.د. عبد الهادي الجوهرى ود. سيجونو شارسلى، ١٩٨٩، ص ٤٤.

ظهرت طبقة اجتماعية جديدة من أغنياء الفلاحين من ذوى الملكيات المتوسطة التى تتراوح ملكياتهم ما بين ٢٠ ـ ٥٠ فداناً زراعياً، وهكذا يتضح أن نشأة هذه الطبقة الجديدة تدعم بفضل التحولات الاجتماعية التى أحدثها الإصلاح الزراعى فى مصر وأصبحت هذه الفئات الأكثر تمركزاً على المستويين الاقتصادى والاجتماعى فى الهيكل الزراعى الجديد، ثم تطورت نتيجة لتفاعل عوامل كثيرة كان أهمها التحولات الثورية التى طرأت على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للإصلاح الزراعى والتأميم وكذلك للخصوصية التاريخية التى تميزت بها ثورة يوليو ١٩٥٢[١].

وبذلك أصبحت هذه الطبقة الجديدة تعوق تنفيذ سياسات الإصلاح الزراعى والتعاون الزراعى فى الريف المصرى، ولتوضيح مدى استئثار طبقة أغنياء الفلاحين بشراء الأراضى الزراعية الموزعة طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى، فذلك يتضح من خلال مقارنة توزيع ملكية الأراضى الزراعية بين عامى (١٩٥٢ ـ ١٩٦١) حيث يتضح أن هذه الفترة شهدت تزايداً فى مساحة الأراضى المملوكة لأغنياء الفلاحين من ١,٢٩ مليون فدان فى عام ١٩٥٢ إلى ١,٤٦ مليون فدان عام ١٩٦١[٢].

ومعنى هذا أن التحول الاجتماعى الذى تم فى الزراعة المصرية يتجه نحو زيادة الحجم الأكبر من الفلاحين الفقراء والمعدمين وانخفاض نصيبهم من الأراضى الزراعية لصالح الفئات والشرائح الاجتماعية الأعلى[٣].

وهذا ما أكده ريتشارد آلان من هيمنة أغنياء الفلاحين على الفوائد الرئيسية للتحولات التى حدثت أثناء الحقبة الناصرية عن طريق استغلال ثغرات

---

(١) عادل غنيم، حول قضية الطبقة الجديدة ف مصر، مجلة الطليعة، المجلد الأول، العدد الثانى، فبراير ١٩٦٨، ص ٨٢-٩٣.

(٢) د. أحمد حسن إبراهيم، جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد خمس وعشرين سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢ فى كتاب «الاقتصاد المصرى فى ربع قرن (٥٢-١٩٧٧)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٢٥٠-٢٥١.

(3) Zoyton M.A., Income Distribution in Egyptian Agriculture and its Main Determinants . Homles and Meier Publisher, N.Y., 1982, p. 279.

قوانين الإصلاح الزراعى والجمعيات التعاونية الزراعية والحصول على أفضل المدخرات الزراعية واستخلاص فائض الانتاج الزراعى من صغار الفلاحين [١].

وهذا هو أحد المظاهر المصاحبة للتطور الرأسمالى فى الزراعة الذى يؤدى إلى غنى الأغنياء وفقر الفقراء ، لأن هذا التطور يؤدى تدريجياً إلى القضاء على صغار الفلاحين وتحويلهم إلى عمال أجراء ومعدمين فكما توضح البيانات الرسمية أن الأسر الريفية التى استفادت من الإصلاح الزراعى حوالى ١٠,٣ ٪ من سكان الريف المشتغلين بالزراعة بالفعل، وبقى حوالى ٨٩,٧٪ منهم لم يمسهم هذا القانون[٢] . وهذا يبين خطأ تعميم بعض الباحثين أن الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكية استفاد منه جميع صغار الفلاحين والمعدمين. وهذا يؤكد أن الثورة كما يقول «منتجوى» قد حققت نجاحاً كبيراً فى تحرير الاقتصاد الزراعى من طابعه الاقطاعى الاحتكارى، ولكنها قد ساهمت بشكل أساسى على تدعيم الطبقة الوسطى من الفلاحين أكثر من سعيها لتحسين أحوال صغار الفلاحين المعدمين[٣] .

لهذا حاول قانون الإصلاح الزراعى علاج مشكلة صغار الفلاحين من خلال نظام التعاون الزراعى بهدف تعبئة الفائض الزراعى عن طريق تقديم كافة الخدمات الزراعية لصغار المزارعين من قروض وسلف ومبيدات وأسمدة كيماوية وبذور منتقاة، وبيع المحاصيل الزراعية (التسويق التعاونى) وكان الهدف الأساسى من وراء تعميم نظام التعاون الزراعى أن يكون وسيلة لنقل الوظائف التقليدية لكبار الملاك فى مجالات اقراض الفلاحين وتسويق المحاصيل الزراعية للدولة[٤] . ولكن هل ساعد نظام التعاون على الاستثمار الزراعى أم لا ؟

---

(1) Richard A., Egypt's Agricultural Development Technological and Social Change (1800-1980), Wistview Press, Colorado, (1981, p. 205).

(٢) د. محمد صلاح بسيونى، مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر (دراسة نقدية)، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠، ص ٥٣.

(٣) آلان منتجوى، التصنيع فى الدول النامية، ترجمة : د. السيد الحسينى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، ص ٢٤٣-٢٤٤

(٤) د. محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، القاهرة، معهد الإنماء العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ٢٧

فى الحقيقة لقد تزايد تدخل الدولة فى توجيه الانتاج الزراعى من خلال الجمعيات الزراعية، والتى قامت بالهيمنة على أسعار السلع الزراعية والتدخل فى توزيع المساحة الزراعية، لذا فقد اعتبر نظام التعاون الزراعى مدخلا لسيطرة الدولة على تحديد الاستثمار والانتاج والتوزيع بل والتحكم فى تحديد حجم الفائض الاقتصادى الذى يخلفه الفلاحون المنتفعون لعملهم وتقرير أسلوب التصرف فى هذا الفائض [١].

مما أدى ذلك إلى ابتعاد أغنياء الفلاحين عن زراعة المحاصيل الزراعية الأساسية والتقليدية، والاتجاه نحو زراعة المحاصيل الأكثر ربحية وغير الضرورية لأغلبية الشعب والبعد كل البعد عن تدخل الجمعيات الزراعية، بينما بقيت الغالبية العظمى من صغار الفلاحين أسرى زراعة المحاصيل التقليدية ذات العائد غير المجزى، مما جعل هذا الوضع يؤدى إلى أن غالبية صغار وفقراء الحائزين غير قادرين على زيادة الانتاج الزراعى لإهمالهم زراعة الأرض نتيجة ارتفاع تكلفة الانتاج، وعدم تحقيق فائض زراعى معقول يساعدهم على مزيد من الاستثمار بينما أدى هذا الخلل فى التوجه لصالح أغنياء الريف على حساب فقرائه إلى زيادة حدة التمايز الاجتماعى بين صغار الفلاحين وكبار الحائزين من منظور سوء توزيع الدخل[٢].

لهذا يمكن أن نطلق على تلك الفترة «مرحلة التعاون مع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الفردى». وذلك لأن هذه الفترة تطلبت تشجيع الدولة لرأس المال الفردى من أجل تعبئة جزء من الفائض الزراعى فى تراكم رأس المال الصناعى مما استلزم ذلك تقديم عوامل مشجعة لجذب الاستثمار الخاص إلى المجالات التى تتطلبها القطاعات الانتاجية والصناعات المختلفة[٣].

---

(١) د. علي ليلة، القانون والتغير الاجتماعى (دراسة لحالة قانون الإصلاح الزراعى فى المجتمع المصرى)، القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ١٨، يناير ١٩٨١، ص ٣٦.

(٢) د. عبد الباسط عبد المعطى وآخرون، الدولة والقرية المصرية : دراسة فى إعادة انتاج التمايزات الاجتماعية، القاهرة، مجلة قضايا فكرية، الكتاب الأول، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٥، ص١٠٤.

(٣) د. علي الجريتلى، التاريخ الاقتصادى للثورة (٥٢-١٩٦٦)، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤، ص٤٩-٥٠.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ليس عيباً على الإطلاق، فلقد ازداد تدخل كثير من الدول فى الحياة الاقتصادية حتى فى الدول الرأسمالية من أجل علاج سوء توزيع الدخل وتأمين سلامة وحماية الفئات الضعيفة من الاستغلال، وكذلك لمواجهة الاحتكار حتى لا يحدث تعارض بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، لأن رأس المال الخاص لا يمكن أن يقود الانطلاق الاقتصادى إلا فى ظل سيطرة الدولة لأن رأس المال الخاص لا يحركه فى الأساس غير دافع الربح الأنانى والمصلحة الخاصة.

لذا فإن الأمر يتطلب تجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها فى المجالات والقطاعات الأساسية للاقتصاد الوطنى، ووضع تخطيط شامل لعملية الانتاج.

٢ - الدولة والقطاع الخاص

فى الواقع لقد حاولت الثورة خلال السنوات الأولى أن تجرى تنمية رأسمالية ذات طبيعة وطنية مستقلة، لذلك اتجهت حكومة الثورة على تشجيع رأس المال الخاص والمشروعات الحرة من خلال تقديم حوافز عديدة لرأس المال الأجنبى والمحلى للاستثمار فى الصناعة، فلقد أشار «باتريك أوبريان» أن تقرير حكومة الثورة الذى أصدره المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى قال «إن حجر الزاوية فى مخططات العهد الجديد التأكيد على أهمية التعاون بين الجهود الخاصة وجهود الدولة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة» (١).

لذلك فقد أصدرت الحكومة القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣م لتشجيع الاستثمار الرأسمالى فى مصر. (٢).

ولعل الدلالة الاجتماعية التى توخاها المشرع من وراء هذا القانون هو محاولة خلق جو ملائم ومشجع للاستثمار من جانب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وإزالة كافة الشكوك التى قد تكون راودت رجال الأعمال والمستثمرين عن طبيعة المرحلة الجديدة. علاوة على ذلك حاول النظام الجديد تشجيع الاستثمار الخاص من خلال إنشاء المجلس الدائم للانتاج القومى بهدف تنمية الانتاج القومى فى النواحى الزراعية والتجارية وتحسين البنية الأساسية للدولة، من أجل جذب رأس المال المحلى والأجنبى لمزيد من الاستثمار والمشاركة فى خطط التنمية، لذلك ركزت الدولة على استعدادها لتقديم كافة الحوافز بصورة ميسرة للاستثمارات الخاصة لا يداع مدخراتها فى المؤسسات الصناعية من خلال تقديم القروض الميسرة والإعفاء من الرسوم

---

(١) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢) وينص هذا القانون على ما يلى:

أ - يجوز تحويل الربح الناتج عن الاستثمار الأجنبى فى مصر إلى الخارج بما لا يتجاوز ١٠٪ من القيمة المسجلة بها العملة الأجنبية.

ب - تكوين لجنة مستقلة بوزارة الصناعة لتسهيل مهام المشروعات المستثمرة وتقديم كافة المعلومات التى تتطلبها الهيئآت الراغبة فى الاستثمار.

الجمركية بالإضافة إلى معالجة المشكلات التي تعوق نمو الصناعة المصرية[1].

بالإضافة إلى ذلك قامت الدولة ابتداء من يوليو ١٩٥٣م بتقديم برامج للاستثمار في ميادين يحجم عن تمويلها رأس المال الخاص خوفاً من المخاطرة وكانت أغلب هذه الاستثمارات في البنية الأساسية التي تساعد على تشجيع الاستثمارات الخاصة وفي الوقت ذاته أنشيء «مجلس تنمية الانتاج القومي» كمستشار فني للرأسمالية المصرية ليدرس المشروعات الاستثمارية ويقدمها صالحة التنفيذ للرأسمالية المصرية[2].

ومع ذلك ظلت الرأسمالية المصرية متحصنة في خندقها نتيجة خوفها من نوايا العهد الجديد لحكومة الثورة باعتبار أن الثورات في الدول النامية هي وسيلة لإحداث تغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية لها آثارها الواضحة على الطبقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك أن نشأة الرأسمالية المصرية ساعدت على وجود نوعين أساسيين من الرأسمالية المصرية وهما:

النوع الأول: الرأسمالية التقليدية التي انبثقت من بين أحضان الاستعمار ومن بين الأجانب المتمصرين والمقيمين في مصر والتي تمتد جذورها من عهد محمد علي وعهد سعيد وإسماعيل والتي اختلطت عناصرها بأصول أجنبية وأصول مصرية خالصة.

النوع الثاني: الرأسمالية الحديثة التي تمتد جذورها الاجتماعية من أصول زراعية وأخذت تتطلع لوراثة النشاط الاقتصادي المتمركز في ميدان الصناعة والتجارة[3].

وهكذا يتبين لنا من ظروف نشأة الرأسمالية المصرية اختلاف جذورها الاجتماعية عن نشأة البرجوازية الأوروبية، فلقد نشأت البرجوازية المصرية من بين أحسن الطبقات حالا في المجتمع المصري، ولم تنشأ كطبقة تجارية،

(1) Hansen B. and Marzouk G.A., Development and Economic the U.A.R. (Egypt), North Holland Publishing Co., Amesterdam, 1965, pp. 155-156.

(٢) د. فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤، ص ٢٥-٣٦.

(3) Zaalouk M., Power, Class and Foreign Capital in Egypt (The Rise of the New Bourgeoise), op.cit., p. 22.

وصناعية، وإنما نشأت من رحم طبقة الملاك الزراعيين كطبقة زراعية، وهذا بالتالى أثر على اتجاهاتها نحو الأنشطة الاقتصادية والمجالات الاستثمارية غير الانتاجية لأنه بالرغم من كل التيسيرات والحوافز التى قدمتها حكومة الثورة للرأسمالية المصرية إلا أنها ظلت عازفة عن الاستثمارات الانتاجية، والاتجاه نحو الأنشطة العقارية والمالية والتجارية، فلقد كانت معظم استثمارات القطاع الخاص غالباً ما تستثمر فى قطاع الإسكان ونسبة ضئيلة تستثمر فى الصناعة، ففى عامى ١٩٥٥/٥٤م كانت استثمارات القطاع الخاص فى الصناعة حوالى ١٧ مليون جنيه فقط، بينما بلغت استثمارات قطاع الاسكان حوالى ٨٣ مليون جنيه[1]. علاوة على ذلك كان معدل الاستثمارات فى السنوات الأولى للثورة ضعيفاً وضئيلاً للغاية، وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٦)

توزيع الاستثمار الإجمالى الثابت للقطاعين العام والخاص

بين عامى (١٩٥٠ ـ ١٩٥٦) بالمليون [2]

قطاع الاستثمار	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
القطاع الخاص	١٢٢	١١٥	٨٧	٧٠	٧٢	٩٤	٧٢
القطاع العام	١٩	٢٦	٢٨	٣٥	٤٤	٥٧	٤٩
الاجمالى	١٤١	١٤١	١١٥	١٠٥	١١٦	١٥١	١٢١

---

(١) د. عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى (١٤-١٩٥٢)، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٠.

(2) Watorbury J., The Egypt of Nasser and Sadat (The Political Economy of Two regimes), Priceton Univ. Press, 1983, p. 165.

ومن خلال هذا الجدول السابق يتضح أن استثمارات القطاع الخاص أخذت تتضاءل بشكل ملحوظ مع بداية السنوات الأولى للثورة. رغم صدور قانون الشركات المساهمة الذى منح خمس سنوات إعفاء لكل المشروعات الصناعية الجديدة من الضرائب وكذلك يتضح أن معدل الاستثمار العام يبدو وئيداً أيضاً بسبب انشغال حكومة الثورة بالكفاح الداخلى والخارجى ولم يقتصر الأمر على ضآلة حجم الاستثمارات الخاصة فى تلك الفترة بل انخفض نصيب الاستثمارات الانتاجية أيضاً. فلقد كانت الاستثمارات فى القطاع الصناعى متضائلة للغاية، ففى أعوام ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦م كانت الاستثمارات الخاصة فى القطاع الصناعى حوالى ٦,٩، ٧,٩، ٢٦,٢ مليون جنيه مصرى على التوالى. فى حين بلغ حجم الاستثمار الذى توجه نحو المبانى السكنية حوالى ٧٠٪ من إجمالى الاستثمارات الخاصة[١]. بينما بلغ حجم الاستثمار الأجنبى فى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٠م حوالى (٨٧٠) ألف جنيه فقط ذهب ثلثا هذا المبلغ إلى قطاع البترول والباقى لمشروعات غذائية وسياحية[٢].

وكذلك لم يجذب ذلك رأس المال الأجنبى للتدفق فى مصر فى غضون السنوات الأولى للثورة لعدم استقرار الأوضاع السياسية وعدم مشاركة القطاع الخاص المصرى للاستثمارات لذلك أخذ الاستثمار الأجنبى دور المراقب حتى تستطيع فهم طبيعة النظام الجديد علاوة على أن الاستثمار الأجنبى لا يأتى إلا فى حمى الاستثمار المحلى لذلك اتجهت الدولة نحو مرحلة جديدة تتمثل فى توجيه الرأسمالية الخاصة نحو مجالات جديدة للاستثمار، التى يمكن تسميتها بمرحلة «الرأسمالية الموجهة» التى تتفق وطبيعة تلك المرحلة والاجراءآت التى حدثت فيها.

(١) د. محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، مرجع سابق، ص ٤٣٧.

(2) Botross, Development Planning with Special Reference to Egypt (1950-1970), Cairo, G.E. B.O., 1977, pp. 219-220.

ثالثاً ـ الرأسمالية الموجهة
(١٩٥٦ ـ ١٩٦٠)

إن النظام الثورى قرر التخلى عن وهم التنمية التى تعتمد على الاستثمارات الأجنبية فى تلك المرحلة، لذلك بدأت الدولة القيام بإجراءات تمصير المصالح والمنشآت الأجنبية مع ترك الحرية لممثلى الحكومة فى إدارة المنشآت الاقتصادية الممصرة بالطرق الرأسمالية التقليدية، والعمل على توجيه الرأسمالية المصرية بما يتمشى وطبيعة المرحلة السائدة، وكان المغزى الاجتماعى لذلك القضاء على الاحتكار والرأسمالية المستغلة وتخفيف حدة التفاوت فى توزيع الثروة وتوزيعها توزيعاً عادلا على كافة الفئات الاجتماعية والتركيز على ضرورة تحقيق التعاون بين جميع فئات الشعب من أصحاب الأعمال والعمال ومن الملاك والفلاحين لخدمة أهداف التنمية وتحقيق مصالح الجميع. ولكن بدأ الصراع بين النظام الجديد والبرجوازية القديمة بشقيها الزراعى والصناعى بعد فترة حرب السويس وتأميم القناة.

ومن ثم أطلق النظام الجديد حملات شرسة ضد العناصر المستغلة داخل الرأسمالية المصرية التى أثبتت أنها غير موجودة بالتصديق أثناء حرب السويس عام ١٩٥٦م لأنها مرتبطة مع الرأسمالية العالمية فى المجتمع الغربى.

لذا فإننا سوف نتعرض على المستثمر الحقيقى فى تلك الفترة، وأهم المجالات الرئيسية للاستثمار، وأهم الانجازات التى تحققت فى هذه الفترة من خلال محورين أساسيين:

المحور الأول: الدولة والمجال الصناعى.

المحور الثانى: الدولة والمجال الزراعى.

باعتبار أن هذين القطاعين كانا محور اهتمام النظام الجديد فى تلك المرحلة من أجل مواجهة الأعباء الاجتماعية والاقتصادية والتحديات السياسية المتزايدة، وتحسين مستويات المعيشة للغالبية العظمى من الشعب المصرى.

١ ـ الدولة والصناعة

لقد أدرك النظام الجديد أنه يستحيل للدولة تحقيق تنمية مستقلة بالتركيبة الطبقية نفسها التى أسهمت فى الماضى فى ربط مصيرها بالاستعمار واتساقها مع الاستغلال والاحتكار والهيمنة على فائض النشاط الاقتصادى، لذلك فإن ترك الحرية لرأس المال الخاص باعتباره يؤدى إلى طريق التقدم يعتبر خطأ فادحاً فى ظل الاعتقاد السائد[١].

لهذا لم يعد القطاع الخاص هو المستثمر الوحيد فى هذه المرحلة بل مع مشاركة الدولة فى عملية الاستثمار وتوجيهها فى المجالات المطلوبة، لذا بدأت الدولة تعمل على تجميع رأس المال الوطنى ليس فقط بالمشاركة مع القطاع الخاص ولكن أيضاً للقيام بالمشروعات الصناعية المستقلة، ثم بدأت حكومة الثورة تؤكد على ضرورة وضع خطة قومية شاملة وتمشياً مع ضرورة تدخل الدولة فى هذه المرحلة ثم التمصير للمصارف وشركات التأمين الأجنبية من أجل مساعدة قطاع الدولة فى إدارة عملية التنمية وكذلك لإنهاء تبعية الاقتصاد القومى للاقتصاد الرأسمالى المتطور، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، لأن رأس المال الأجنبى فى مصر كان يتلقى تعليماته من الخارج ويحول مبالغ ضخمة سنوياً إلى الخارج فى شكل أرباح وسندات مالية[٢].

وكان الهدف الاجتماعى لذلك واضحاً من أجل إعداد النظام الاجتماعى الجديد ليصبح المالك الرئيسى لغالبية وسائل الانتاج وقيادة عملية التنمية المستقلة. لكن مع كل خطوة نحو المزيد من التغيير الاجتماعى، كانت تزداد مقاومة الطبقات المالكة الجديدة، وتزداد المقاومة الكامنة لدى الطبقات الاجتماعية القديمة لذلك أخذت الدولة فى هذه المرحلة فى إعداد خطة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تضمن حشد كافة الجهود العامة والخاصة. ومن ثم بدأ على الفور فى إعداد خطة مؤقتة للاستثمار العام لعامى (١٩٥٧ ـ ١٩٥٩) ولقد هدفت هذه الخطة إلى زيادة المعدل السنوى لنمو

---

(١) د. محمود الإمام، رؤية ناصرية فى المسألة الاقتصادية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٩، ص ١٠٠.

(2) Baraway R., Economic Development in the U.A.R. of (Egypt), Cairo, 1972, p. 64.

الانتاج الصناعى من نحو ٦ ٪ وهو المعدل الذى كان قائماً فى السنوات الخمس الماضية إلى نحو ١٦ ٪ فى المدة الزمنية للخطة.

وتؤدى هذه الزيادة بدورها إلى ارتفاع القطاع الصناعى فى الدخل القومى من ١١ ٪ إلى ١٩ ٪ فى غضون خمس سنوات [١].

ولقد اعتمدت الخطة فى تحقيق أهدافها على اجتذاب رؤوس الأموال إلى الصناعة والتعاون مع رجال الأعمال.

ومما تجدر الإشارة إليه كذلك تطور القطاع الصناعى فى مصر مع تزايد المنح والقروض السوفيتية عام ١٩٥٨ حيث ارتفع عدد الشركات المساهمة الصناعية من ١٨٤ شركة إلى حوالى ٢٥٩ شركة صناعية أى ارتفعت بمعدل يزيد عن ٥٠ ٪ فى تلك الفترة [٢].

ولم تقتصر هذه المشروعات على الصناعات القائمة فقط بل استحدثت صناعات ذات تكنولوجيا متقدمة منها الحديد والصلب والألومنيوم ومنتجاتها، وصناعات إطارات السيارات وآلات الديزل وتجميع السيارات، والسلع المنزلية المعمرة والأسمدة الكيماوية الحديثة وذلك لبناء صرح صناعى متقدم، ولإعداد كوادر فنية من العمال والمديرين والفنيين [٣]. ولقد قدر مجموع استثمارات الصناعة فى الخطة الصناعية الأولى (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠) بحوالى ١١٤ مليون جنيه مصرى يخص منه الحكومة حوالى ٢٤ مليون جنيه مصرى، ولقد تم توزيع هذه الاستثمارات على مختلف الصناعات كما يلى:

---

(١) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات العامة إلى الاشتراكية، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٧.

(2) El Issawi C., Egypt in Revolution (An Economic Analysis), op.cit., p.161.

(٣) روبرت مابرو وسمير رضوان، التصنيع فى مصر (٣٩-١٩٧٣) السياسة والأداء، ترجمة : د. صليب بطرس، مرجع سابق، ص ٩٦.

جدول رقم (٧)

توزيع الاستثمارات حسب الصناعات فى الخطة الصناعية الأولى

(١٩٥٧) ـ ١٩٦٠) بالمليون

م	أنواع الصناعات المحلية	استثمارات حسب الخطة	نصيب الحكومة
١	الصناعات الغذائية	٧,٩	٪٩,٥
٢	الصناعات الكيماوية	٤٢,٥	
٣	والورق والمطاط والمنتجات غير الغذائية		
	صناعات المنسوجات	٢٢,٧	
٤	الصناعات الهندسية (وتشمل المعادن الأساسية		
	وجميع المنتجات المعدنية وآلات النقل)	٤١,٢	٪١٥
	المجموع الكلى	١١٤,٢	٪٢٤,٥

المصـــدر : روبرت مابر وسمير رضوان، التصنيع فى مصر (٣٩-١٩٧٣) السياسة والأداء، ترجمة د. صليب بطرس، مرجع سابق، ص ٩٧.

ومن خلال هذا الجدول يتضح أن معظم استثمارات الخطة التى بدأت بين منتصف ١٩٥٧م وانتهت فى عام ١٩٦٠ وجهت إلى الصناعات التحويلية، فلقد بلغت حوالى ٩٠ مليون جنيه مصرى بنسبة ٪٧٧,٧، وكذلك يتضح أن نسبة الاستثمارات الحكومية ليست كبيرة فى الخطة، ولكن النسبة العظمى اعتمدت على المشروعات المشتركة التى درسها المجلس القومى للانتاج كذلك يتضح أنه برغم شمول الخطة على عدد كبير من المشروعات ولكنها تضمنت أيضاً عدداً من المشروعات غير الاقتصادية والتى لا تستطيع أن تحقق زيادة جوهرية فى المجتمع الصناعى. وبرغم أن هدف الاستثمار لتلك الخطة قد تم انجازه بل وتجاوزه بحوالى عشرة ملايين من الجنيهات، برغم الإنهاء المبكر لخطة السنوات الخمس الصناعية بعد ثلاث سنوات من بدء العمل بها، إلا أنها غلب عليها طابع الكم على الكيف وأصبح زيادة عدد المصانع هو الهدف الأسمى، ورفع شعار مصنع كل يوم، وكان هناك تفضيل للصناعات التى تتطلب استثمارات ضخمة بطبيعتها رغم أن الحجم الذى تقرر لا يحقق

وفورات الانتاج الكبير على الوجه الأمثل(١).

ولاشك أن النتائج الاجتماعية المترتبة على هذه الخطة كانت ايجابية من خلال أثرها الواضح على النهوض بالمجتمع المصرى بصفة عامة والبرجوازية المصرية بصفة خاصة وذلك عن طريق مساعدتها لارتياد مشروعات صناعية متقدمة وحديثة، وهذا بالطبع كان نتيجة التعاون بين قطاع الدولة والقطاع الخاص، ولكن يؤخذ على الخطة عدم الدقة فى اختيار المشروعات حسب الأولويات علاوة على أن القطاع الخاص لم يشترك فى إعداد الخطة ووضعها.

لذلك انعقد العزم على إنشاء المؤسسة الاقتصادية وعهد إليها بإدارة الشركات الحكومية القائمة والمؤسسات التى آلت إليها بعد تأميم الشركات البريطانية والفرنسية والبلجيكية بالإضافة إلى ذلك عملت المؤسسات الاقتصادية على تحقيق هدفين أساسين :

أ ـ توجيه المشروعات العامة بما يتمشى مع الصالح العام وتنظيم المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

ب ـ توجيه السياسات الاستثمارية للدولة تاركة للشركات التابعة لها الحرية الكاملة فى الإدارة(٢).

وبذلك فقد زاد تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية بعد زيادة دور الموسسة الاقتصادية فى توجيه المشروعات الاستثمارية، ولكن بدأ نفوذ المؤسسة الاقتصادية فى التقلص نتيجة صعوبة إشراف الموسسة على كل الوحدات الاقتصادية التى تملكها الدولة خاصة بعد ضم عدد من المشروعات الكبيرة التابعة لبنك مصر وإمبراطورية عبود(٣).

إلا أن جهاز الدولة لم يستطع إقامة نظام اقتصادى مختلط يجمع بين قطاعين اقتصاديين متباينين هما:

---

(١) د. على الجريتلى، خمسة وعشرون عاماً: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (٥٢-١٩٧٧)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٩٩.

(2) Baraway R., Economic Development in the M.A.R. of Egypt, op.cit., pp. 66-67.

(٣) د. محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

القطاع الخاص الرأسـ ي والقطاع العام (المؤسسة الاقتصادية) وذلك لعجز النظم السائدة عن ... قوى الانتاجية للمجتمع واستمرار التناقضات الاقتصادية [1]. علاوة على ذلك تعرضت المؤسسة الاقتصادية للنهب والسلب والسرقة والاستغلال من قبل القائمين على إدارتها، الذين سعوا لتحقيق مكاسب مادية لهم من خلال استغلال مناصبهم وسلطاتهم فى تحقيق مآرب شخصية، وثروات ضخمة، خصوصاً وأن القائمين على إدارة المؤسسة الاقتصادية كانوا من ... الأعمال السابقين، ومن أهل الثقة وليسوا من أهل الخبرة والمعرفة.

لذلك فإننا نتفق مع ما ذهب إليه ـ السيد يس ـ من أن الدولة قد طورت إدراكها للصراع الاجتماعى من خلال الممارسة والواقع وليس من خلال فكر أيديولوجى مسبق، لذا فقد سادت فى هذه المرحلة (٥٦ـ ١٩٦٠) نظرية التوازن بين رأس المال الخاص والعام فى إطار الوحدة الوطنية [2]. ومع ذلك فقد اتجه النظام الجديد لاتخاذ خطوات حاسمة لتحقيق التنمية المستقلة من خلال إشراف الدولة إشرافاً شاملا على وسائل الانتاج وضرورة تحقيق التخطيط القومى الشامل لكل قطاعات الانتاج ومجالات الاستثمار المختلفة.

---

(١) د. جمال مجدى حسنين ... لعبة التوازن الطبقى، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٢) السيد يس، التوازن الطبقى ... النخبة السياسية بين الإدراك والممارسة فى مصر، مقال منشور فى كتاب «مصر فى ربع ... معهد الانماء العربى، ١٩٨١، ص ١٨٥

٢ ـ الدولة والزراعة

لم يختلف اتجاه الدولة نحو القطاع الزراعى كثيراً عن القطاع الصناعى، ولكن باعتبار أن العلاقات الرأسمالية مازالت تحكم معظم القطاع الزراعى فإن تدخل الدولة اتخذ صورة إصدار التشريعات والسياسات الزراعية بادئة بالربط بين الانتفاع بأرض الاستصلاح الزراعى وضرورة الانضمام إلى الجمعيات التعاونية الزراعية مروراً بالتوسع الكبير فى جمعيات الائتمان الزراعى منذ عام ١٩٥٧م وكانت أهم المشروعات التى تقدمها الجمعيات التعاونية الزراعية تعميم البذور المنتقاة والمبيدات الحشرية والتوسع فى استخدام السماد وبيعه للمزارعين بأسعار تقل كثيراً عن التكلفة وتقديم السلف بفائدة رمزية ونشر الوعى السمادى حتى أصبحت مصر ثانى دولة فى العالم من حيث استهلاك السماد الكيماوى فى كل فدان[١].

ولاشك أن المغزى الاجتماعى لتدخل الدولة كان يهدف توجيه الاستثمار الزراعى لخدمة قطاع كبير فى المجتمع وتطوير القوى الانتاجية من أهم قطاعات المجتمع وهو القطاع الريفى والعمل على رفع المستوى المعيشى للغالبية العظمى من الأفراد ذوى الملكيات الصغيرة.

لذا فقد ازداد دور الدولة فى الاستثمار الزراعى من خلال استصلاح الدولة للأراضى البور والأراضى الصحراوية، ولقد أولت الدولة برامج استصلاح الأراضى عناية كبيرة بهدف اتساع قاعدة الاستثمار الزراعى وخلق طاقة انتاجية جديدة تسهم فى زيادة الانتاج الزراعى وتنويعه لمواجهة تزايد السكان وقصور الرقعة الزراعية عن مواجهة متطلبات التقنية، لذا فقد قامت الدولة بتأسيس شركات ومؤسسات متخصصة فى استصلاح الأراضى، وقد تم فى هذه الفترة استصلاح حوالى ٨٠ ألف فدان، يقع حوالى ٧٤,٥ ألف فدان فى الوادى الجديد، ٤,٥ ألف فدان فى الصحراء الغربية[٢].

(١) د. علي الجريتلى، خمسة وعشرون عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣.

(٢) د. سعد هجرس، التنمية الريفية والتخطيط لها على المستوى القومى والإقليمى والمحلى فى كتاب التخطيط للتنمية الريفية، الإسكندرية، المنظمة الأسيوية للإنعاش الريفى، الحلقة الدراسية العربية، مايو ١٩٧٠، ص ١٤٣.

وهذا يبين أن الدولة فى هذه الفترة كانت المستثمر الحقيقى فى القطاع الزراعى بصفة عامة والاستصلاح بصفة خاصة.

ولاشك أن أكثر المشروعات نجاحاً فى إستصلاح الأراضى الزراعية مشروع مديرية التحرير الشهير الذى استصلح نحو ٢٥ ألف فدان فى غرب الدلتا بتكلفة تتراوح ما بين ٢٥ ـ ٣٠ مليون جنيه، ولكن دخل المشروع فى صعوبات متلاحقة بسبب الصعوبات الفنية والمالية ونقص دراسات الجدوى التمهيدية(١).

وهذا يعكس أن عمليات الاستصلاح فى تلك الفترة تمت على يد الدولة بواقع عشرة آلاف فدان فى السنة، وليس كما يدعى أنها تمت على يد النشاط الفردى، ولكن اتجه الاستثمار الفردى فى تلك الفترة إلى أشكال ومجالات أخرى متنوعة بين مختلف الفئات الاجتماعية السائدة فى الريف فلقد كانت استثمارات فئة أغنياء الفلاحين الذين يحوزون من (٢٠ ـ ٥٠ فداناً) والذين ينبثقون من أصول اجتماعية ريفية متوسطة، ولكن استطاعوا تحقيق ملكيات كبيرة من خلال استغلال الثغرات الموجودة فى قانون الإصلاح الزراعى، أى أنهم نشأوا وتطوروا مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م حتى أخذت الرأسمالية الريفية تنمو قدماً على حساب منجزات الثورة للفلاحين (٢). ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن استثمارات أغنياء الفلاحين كانت مرتفعة فى تلك الفترة فى تحديث الزراعة والدخول فى مجالات جديدة للاستثمار مثل إقامة المزارع المتخصصة لتربية الماشية ومنتجات الألبان وإقامة مزارع للشتلات ومعامل التفريخ البلدى والصناعى وعصارات القصب لصناعة العسل(٣).

وهذا يشير إلى تحول الشريحة إلى «فئة رأسمالية زراعية» بالمعنى الشامل للكلمة باعتبارهم اتخذوا شكل أنشطة اقتصادية رأسمالية متخصصة تأخذ طابع

---

(1) El Issawi C., Egypt in Revolution (An Economic Analysis), op.cit., p. 131.

(٢) د. فؤاد مرسى، ثورة يوليو والديموقراطية، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣) د. محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (٥٢-١٩٧٠) دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٥٦.

التكامل الرأسى بينما اتخذ الاستثمار عند أصحاب الطبقة الوسطى فى المجتمع الريفى شكل الإقبال على تعليم أبنائهم ثم زراعة محاصيل تقليدية وأكثر ربحية (كالمحاصيل النقدية والخضروات) من أجل السوق وغالباً ما ارتبط أصحاب هذه الشريحة بأنشطة مربحة أخرى، كالتجارة وإقراض صغار الفلاحين وإن كانت بعض العادات الاستهلاكية تنتشر بين أفراد هذه الفئة الاجتماعية للتأثير تدريجياً بالعادات الغربية علاوة على تميز بعض أفراد هذه الفئة الاجتماعية بالميل للمحافظة على القديم وحب العمل والميل إلى الادخار[1] ومن أجل توضيح مدى اتجاهات الفئات الاجتماعية المؤثرة والمتوسطة نحو زراعة المحاصيل النقدية المربحة سوف نعرض للجدول التالى:

جدول رقم(٨)

توزيع الفئات الاجتماعية من خلال فئات الحيازة حسب زراعة المحاصيل النقدية[2]

م	فئات الحيازة	التوزيع النسبى لمساحة الفاكهة المثمرة		التوزيع النسبى لمساحة قصب السكر	
		١٩٥٠	١٩٦١	١٩٥٠	١٩٦١
١	أقل من فدانين	٪٠٥	٪٠٧	٪٠٢	٪٠٩
٢	٢ ـ أقل من ٥ أفدنة	٪١٠	٪١٠	٪١٥	٪٢٤
٣	٥ ـ ٢٠ فـــدان	٪٢٠	٪١٧	٪٢٥	٪٣١
٤	٢٠ ـ ٥٠ فـــدان	٪١٤	٪١٥	٪١٣	٪١٤
٥	٥٠ فـــمـــافـــوق	٪٥١	٪٥١	٪٤٥	٪٢٢
	المجموع الكلى	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

(١) د. محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) بيانات التعداد الزراعى الرابع، الجزء الأول، القسم الثانى، جدول رقم ٢٧، ١٩٦١، ص٢٧٥.

وهكذا تدل البيانات الموسعة فى الجدول السابق أن أصحاب الحيازات الكبيرة والمتوسطة هم أكثر الفئات الاجتماعية زراعة للمحاصيل النقدية (الفاكهة وقصب السكر) بينما تنخفض نسبة زراعتها عند أصحاب الملكيات الصغيرة لأن زراعة هذه المحاصيل تحتاج إلى قدرة مالية كبيرة لبدء زراعتها وحتى جنيها، علاوة على أن انتاجها يستغرق فترات طويلة فيما بين زراعتها وبداية تدفق عائدها الاستثمارى.

والطبقة الأخيرة التى تتكون من صغار الفلاحين، ومن الأجراء الزراعيين فى الريف وتشكل حوالى ٢٥٪ من مجموع الحائزين للأرض، وتسود العائلة فى هذه المجموعة كوحدة للانتاج حيث يتم الاعتماد على أفراد العائلة للقيام بأعمال الزراعة دون الاحتياج إلى عمال أجراء، وفى أغلب الأحوال تكفى الزراعة لتلبية معظم احتياجات الأسرة، ولذا فإن هذه الشريحة من الفلاحين تتمتع بقدر أكبر من الاكتفاء الذاتى، ومعدلات بسيطة من الاستثمار وربما يرجع ذلك لسبب ضآلة دخولهم وعدم ثباتها وإن كانت تنحصر أساليب الاستثمار فى مجالات ترتبط بالنشاط الزراعى كتربية الماشية والأغنام من أجل القيام بالعمليات الزراعية الأساسية وتوفير احتياجاتهم من اللبن والجبن والسمن[١].

وبشكل عام يمكن القول بأن سياسات تدخل الدولة فى القطاع الزراعى ساعدت على إحداث تغيير كبير فى البناء الاجتماعى للقطاع الزراعى من خلال تحقيق وضع أفضل وأكثر استقراراً لفئات اجتماعية عريضة من الزراع، والمستأجرين من خلال تحرير قوى الانتاج من الريف المصرى مما ساعد كذلك على زيادة القدرة على تحقيق الاستثمار الزراعى المنتج. وإن كانت الرأسمالية المتوسطة وأغنياء الريف استطاعت الهروب من زراعة المحاصيل التقليدية المنخفضة العائد إلى زراعة الفاكهة والخضروات وتربية الماشية لانتاج الألبان واللحوم، والاستفادة فى توسيع هذه الأنشطة بالتمويل الميسر الذى أتاحته الجمعيات التعاونية الزراعية، مما ساعدهم ذلك على زيادة التراكم الرأسمالى

---

(١) د. محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (٥٢-١٩٧٠) دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر، مرجع سابق، ص ٥٥.

وتدعيم مركزهم الاقتصادى والسياسى من الريف المصرى[1].

وبذلك يمكن القول فى هذا الصدد أن السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة فى هذه المرحلة قامت على أساس التخطيط الجزئي لبعض القطاعات، وبمشاركة الاستثمار الفردى، وكانت هذه الاستراتيجية ضرورية فى هذه المرحلة ولكنها ليست شرطاً ضرورياً لدولة نامية كحالة مصر[2].

وبهذا يمكن وصف السنوات المنحصرة بين عامى ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠ بأنها سنوات تخطيط جزئي باعتبار أن الحكومة أخذ تشارك فى بناء صناعات جديدة، وكانت علامة لا تخطيء على مولد القطاع العام.

وهكذا يتبين أن توجيه المسار الاقتصادى والواقع التنموى فى تلك المرحلة كان نتيجة فشل القطاع الخاص للاستجابة لبرامج التنمية، والاستثمارات المطلوبة مما حتم على حكومة الثورة من ضرورة التدخل وإحداث التغير الشامل فى المرحلة القادمة.

---

(١) د. إبراهيم سعد الدين، التغيرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر (٥٢-١٩٧٠) مقال منشور فى سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، أغسطس أكتوبر ١٩٨٦، ص ٤٨-٤٩.

(2) Boiros S., Development Planning with Special Reference to Egypt (1950-1970), op.cit., pp. 74-75.

رابعاً ـ رأسمالية الدولة
(١٩٦٠ ـ ١٩٧٠)

اتخذ الاستثمار شكلا جديداً فى هذه الفترة لأن الدولة أخذت تتوسع فى ملكية وسائل الانتاج وتوزيعه من خلال إصدار سلسلة من القوانين الخاصة بالتأميم والمصادرة وإنشاء قاعدة اقتصادية مستقلة عن الرأسمالية التقليدية مما أبرز أن السياق العام سوف يشهد تحولا نحو تطبيق نظام رأسمالية الدولة والذى لا يعنى الملكية العامة فى مواجهة الملكية الخاصة ولكن نظام رأسمالية الدولة عملية مركبة تشمل توسيع قاعدة الملكية العامة، كما فى حالة الأرض وتحديد حد أعلى للملكية فى رأس المال فى معظم القطاعات وإعطاء الدولة حق الملكية المطلقة فى قطاعات معينة كالمالية والتأمين، والمساواة كلما أمكن فى توزيع الدخل عن طريق قاعدة الملكية وسياسة الضرائب[١].

لكن نظام رأسمالية الدولة كما حدث فى مصر خلال تلك الفترة تمثل فى قيام الدولة بدور مباشر فى الاقتصاد لا بغرض تكميل ودعم الرأسمالية التقليدية وإنما بالإحلال محلها فى مجال الإنتاج الحديث، وقد حتم هذا الدور تحطيم قطاع هام من البرجوازية الخاصة الكبيرة، وبالتالى فقد نشأ من خلال هذا النموذج نظام انتاج رأسمالية الدولة كنظام متميز عن أسلوب الانتاج الرأسمالى التقليدى[٢].

وبناءً على ذلك فإننا سوف نتناول هذه المرحلة من خلال التركيز على أهم مجالات الاستثمار الحكومى، من خلال نظام رأسمالية الدولة، والاستثمار الفردى، فى ظل قيادة القطاع العام. والعائد الاجتماعى لذلك، وكذلك الكشف عن أهم الفئات والشرائح الاجتماعية التى ظهرت فى تلك المرحلة، وكيف تطورت طبقة بيروقراطية الدولة التى انبثقت من بين أعطاف القطاع العام. وإلى أى مدى مهدت هذه الطبقة لمرحلة جديدة سميت فيما بعد بمرحلة الانفتاح الاقتصادى.

(1) Sayighy A., The Economies of the Arab World Development Since 1945, Stmartenrs Press, N.Y., 1978, p. 369.

(٢) محمد أحمد السعيد، مساهمة فى فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية فى مصر، سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، أغسطس ـ أكتوبر، ١٩٨٦، ص ١٨٠.

(١) نشأة القطاع العام

بعد أن تبين للقيادة الثورية فى تلك المرحلة أن القطاع الخاص لن يكون هو العجلة المحركة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مجال الصناعة، بدأ الصراع السلمى معه، لذا فقد بدأت قرارات يوليو عام ١٩٦١م ليس بهدف القضاء على القطاع الخاص وإنما استهدفت أساساً تحقيق هدفين:

أ - تحقيق سيطرة قوى الشعب على المسارات الاقتصادية بالعدل المشروع، والمساهمة فى تذويب الفوارق بين الطبقات والقضاء على احتكار القلة على حساب الكثرة.

ب - تحقيق الحاجات الأساسية للجماهير من خلال زيادة كفاءة القطاع الاقتصادى الذى يملكه الشعب ويعزز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وقيادة عملية التنمية[١].

ولعل من نافلة القول أن الدوافع وراء صدور قرارات التأميم كانت نتاجاً لظروف تاريخية متعلقة بصعوبات تتعلق بضبط وتوجيه وتعبئة المدخرات القومية اللازمة لتمويل استثمارات الخطة، علاوة على ذلك أن مصر قد دخلت السنة الثانية فى الاتحاد مع سوريا وأصبح لمصر وزن كبير فى المنطقة العربية، ولكى تصبح مصر أكثر نفوذاً فى المنطقة يتطلب ذلك إخضاع وسائل الانتاج لإشراف الدولة من أجل تحقيق الأهداف السياسية للدولة[٢].

ويقابل هذا التفسير وجهة نظر أخرى ترى أن القضية الأساسية التى دفعت للتأميمات الكبرى لم تكن ضبط المدخرات وتوجيهها وإنما هى كيفية استخدام هذه المدخرات وتوزيعها على مختلف الاستثمارات الانتاجية[٣].

وهذا التفسير أكده كل من «بنت هانس» و«جرجس مرزوق» فى أن فلسفة التأميم كانت تهدف إلى ضبط وتوجيه الاستثمارات المحلية أو بالأحرى

---

(١) د. محمود الإمام، رؤية ناصرية فى المسألة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٣-١٦.

(2) Waterbury J., Egypt Burdens of the Past-options for Future. Indina Univ. Press, London, 1978, p. 284.

(٣) د. محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٨٩.

توزيع المدخرات القومية فى خطوط الانتاج المرغوب فيها من وجهة نظر احتياجات المجتمع الفعلية دون التقيد باعتبارات الربح، فلقد أوضح الباحثان أن الخلاف الذى حدث بين بنك مصر وحكومة الثورة يرجع أساساً إلى سياسات الاستثمار حيث كان بنك مصر يرى توجيه استثماراته فى المجال التقليدى لصناعة الغزل والنسيج بينما كانت حكومة الثورة ترى توجيه الاستثمارات لفروع أخرى من الانتاج الصناعى[1].

وبطبيعة الحال فقد تمخض عن عمليات التأميم الكبرى مولد القطاع العام وتطوره، وأصبح هو القطاع المسئول عن تحقيق برامج التنمية، ويشهد نماذج ناجحة وبارزة لنموذج رأسمالية الدولة فى قطاعات انتاجية مهمة مثل شركات الصناعة والتجارة والمقاولات المختلفة وأصبح يحقق حوالى ٩٠٪ من حجم الاستثمار، ويمتلك حوالى ٩٥٪ من عمليات الاستيراد والتصدير[٢].

ونتيجة لذلك فقد أتاح القطاع العام الفرصة للدولة لكى تسيطر على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية فى المجتمع مما كان له أكبر الأثر اجتماعياً فى ضرب نفوذ رجال الأعمال الكبار وأصحاب رؤوس الأموال الكبار لصالح الأغلبية الساحقة.

وهكذا يتضح ظهور بناء اقتصادى وطنى قوى ومستقل ومتحرر من تمركز ونمو الاحتكارات الأجنبية المستغلة وقائم على نظام اقتصادى مشترك منقسم إلى طريقتين هما:

- قطاع عام يقوم على قيادة عملية التنمية فى كل المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية لخطة التنمية.
- وقطاع خاص غير مستغل يشارك فى داخل الإطار العام للخطة الخمسية الشاملة.

لكن توسيع القطاع العام كان ضرورة من أجل توجيه الاقتصاد القومى توجيهاً مؤثراً وفعالا فى خدمة برامج التنمية، وفى تلك المرحلة تفاعلت

(1) Hanson B., and Marzouk G.A., Development and Economic inthe M.A.R. (of Egypt), op.cit., p. 171.

(٢) د. فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤، ص ٣٠.

مجموعة من العوامل يعزز كل منهما الآخر على نحو متبادل فى توسيع قاعدة القطاع العام:

العامل الأول:

يتمثل فى التمصير الذى انتهجته حكومة الثورة بعد عام ١٩٥٦م بعد فشل التدخل العسكرى الأجنبى فى حرب السويس وحركة التأميم الكبرى فى عام ١٩٦١م.

العامل الثانى:

كان فى الاتجاه الشديد نحو التنمية المخططة التى اقتضت تنفيذ برامج التنمية مع قدر كبير ومتزايد من الاستثمار العام مما حتم زيادة تدخل الحكومة فى الاقتصاد القومى.

العامل الثالث:

زيادة تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية وتوسيع قاعدة القطاع العام من أجل امتداد نشاطاته المختلفة وسط نفوذه فى توجيه المدخرات المحلية(١).

ثم اتجهت سياسات النظام الناصرى لتأميم الصناعات ذات الحجم الكبير والفعالية الانتاجية بينما تركت الصناعات الصغيرة فى أيدى القطاع الخاص، وكان الهدف من وراء ذلك هو هيمنة الدولة على المشروعات الانتاجية الكبيرة التى تتحكم فى القطاع الانتاجى، وكذلك العمل على جذب المهارات الفنية والقوة البشرية المدربة والمتعلمة للعمل فى القطاع العام (٢) من أجل تمكن القطاع العام من قيادة عملية التنمية لخدمة أفراد الشعب المصرى، والقضاء على الاستغلال الرأسمالى المحلى وشريكه من أصحاب المصالح الخارجية فى نهب ثروة الشعب وجهده (٣).

---

(١) روبرت مابر، الاقتصاد المصرى (١٩٥٢-١٩٧٢)، ترجمة : د. صليب بطرس، مرجع سابق، ص ١٩٧-١٩٨.

(2) Cooper M.N., State Capitalism, Class Stracture and Social Transformation Third World, The Case of Egypt, The Middle East Studies, M.S.A., 1983, p. 458.

(٣) جمال عبد الناصر، التحول العظيم، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، العدد ٢٨٥، ص٣٢.

لكن من الملاحظ أن علاقات الانتاج التى نشأت فى القطاعات التى تحولت إلى ملكية الدولة واتخذت شكل قطاع عام إنها كانت علاقات اشتراكية شكلا ورأسمالية مضموناً، فهى اشتراكية من حيث الشكل لأن علاقات الانتاج اتخذت من الملكية العامة لوسائل الانتاج الأساسية والتخطيط ومشاركة العمال فى الإدارة والانتاج وهى عناصر ضرورية للاشتراكية وهى رأسمالية من حيث المضمون لأن السيطرة الفعلية للمنتجين المباشرين، ولأن السلطة السياسية كانت بيد عناصر يفصل بينها وبين الجماهير الشعبية الكادحة «بون ساسع من حيث المستوى الاقتصادى والاجتماعى» [١].

ولا شك أن هذه السياسة أثرت على استثمارات القطاع الخاص بل وعزوفها عن إقامة المشاريع الانتاجية الكبيرة، وكذلك أدت إلى هروب المدخرات المحلية للخارج وزيادة عملية الاكتناز وبعد المدخرات عن الأوعية الادخاريةالوطنية.

ومما هو جدير بالذكر أن القطاع العام قد اعتمد فى إدارته على جهاز بيروقراطى جديد لإدارة وسائل الانتاج التى تمتلكها الدولة، فأدى ذلك إلى عدم تحقيق سيطرة الشعب على هذه الوسائل وإلى سيادة فئة اجتماعية جديدة تمتد جذورها الاجتماعية من أصول إدارية (من الموظفين والبيروقراطيين) وتكوين فئة برجوازية صاعدة من الفنيين والإداريين، ففى غضون عشر سنوات زادت أعداد موظفى الدولة أربع مرات تقريباً [٢].

مما أدى إلى تطور طبقة البيروقراطية المنبثقة من رحم القطاع العام مقابل الطبقة المالكة ملكية خاصة، واحتلت هذه الطبقة الاجتماعية الجديدة سواء المدنية أو العسكرية مركزاً متميزاً داخل البناء الاجتماعى على أساس علاقتهم الوظيفية فى النظام الجديد وحصولهم على امتيازات خاصة من خلال مراكزهم الوظيفية [٣].

(١) د. إبراهيم العيسوى، التحول إلى الانفتاح، مقال منشور فى كتاب «الانفتاح الاقتصادى ـ الجذور والحصاد والمستقبل، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ٧٥.

(٢) د. محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(3) Cooper N.M. State Capitalism, Class Structure and Social Transformation in the Third World, op.cit., p. 459.

ومن المفارقات التاريخية أن هذه الطبقة الوليدة من رحم القطاع العام أصبحت هى الأم الرؤوم لطبقة الانفتاح الاقتصادى، وهذا يتطلب تحليل كيفية تطور هذه الطبقة وكيفية هيمنتها على وسائل الانتاج.

فى البداية أخذت هذه الطبقة الجديدة تتطور مع انتشار حرية التعليم ومجانيته لأبناء البرجوازية الصغيرة، فلقد ارتفع عدد التلاميذ والطلاب فى مراحل التعليم المختلفة إلى ٦ ملايين بدلا من ٢ مليون فى بداية الحقبة الناصرية أى بزيادة قدرها ٣٠٠٪ مما فتح هذا النمو الهائل قنوات الحراك الاجتماعى والسيولة الطبقية أمام فئات عديدة من المستويات الشعبية الدنيا[١] علاوة على ذلك ازدادت فرص الالتحاق بالجامعات وبتنوع التخصصات المختلفة فى المجالات العلمية والفنية، علاوة على التزام الدولة بسياسة تعيين الخريجين وبهذا أصبحت الطبقة البيروقراطية قوة اجتماعية جديدة ذات وزن خطير فى تقرير شكل ومضمون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد، بل أصبحت هى صاحبة القرارات والمتخذة لسياسات الاستثمار فى تلك الفترة. لا باعتبارها صاحبة الملكية التقليدية لوسائل الانتاج بل باعتبارها المتحكمة فى القرارات الأساسية المتعلقة بتوجيه وسائل الا ـاج والتصرف فى الفائض الاقتصادى المتولد فى المجتمع وكذلك كانت مصادر الدخل لهذه الطبقة تتمثل فى المرتبات والبدلات والمكافآت ثم الدخول غير الرسمية والسمسرة والرشاوى وكافة مظاهر الفساد والانحراف والانحلال فى مواقع السلطة من خلال توظيف ثرواتهم فى القطاع الخاص التجارى والصناعى[٢].

وكذلك تراكم ثروات البيروقراطية عن طريق العمولات التى كانت تتم مع القطاع الخاص من خلال التعاقد من الباطن مع القطاع العام، وكذلك باستخدام مشاركة بعض فئات البيروقراطية لتجار ومقاولى القطاع الخاص بصورة مقنعة هذا بالإضافة إلى زيادة ثروات طبقة البيروقراطية من خلال تواطؤ مديرى وقيادات القطاع العام مع مقاولى الباطن مما أفضى إلى استنزاف المال العام بصورة هائلة[٣] وهذا ما يوضح أن البيروقراطيين أداروا القطاع العام فى

(١) د. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٣، ص ٢٤٣.

(٢) د. فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٣) روبرت مابرو وسمير رضوان، التصنيع فى مصر (١٩٣٩-١٩٧٤)، السياسة والأداء، ترجمة: د. صليب بطرس، مرجع سابق، ص ١٣٤-١٣٥.

كثير من الأحيان لصالح القطاع الخاص وعملوا على استنزافه من الداخل. وهكذا أصبحت الطبقة البيروقراطية تجمع ما بين الثروة والسلطة معاً، ولكن التحليل السوسيولوجي لذلك يوضح أن السلطة بعد قيام الثورة أصبحت تؤدى إلى الثروة والمال على عكس ما كانت الثروة تؤدى إلى السلطة فى الفترة السابقة.

ولاشك أن ذلك يثبت لنا أن قضية الأصول الاجتماعية تمثل العامل الحاسم فى إدراك أن الثروة هى أساس السلطة باعتبار أن الطبقات الرأسمالية قبل الثورة، وبعدها حرصت على أن تكون الثروة فى يدها لأنها تمثل سلاحها الرئيسى فى الاتجاه نحو النمو والازدهار. وهكذا تبلورت البيروقراطية على السطح بعدما توارت داخل جهاز الدولة والقطاع العام، ومع ذلك بدأت تبحث عن إجراءآت سياسية لتحقيق وزنها الاقتصادى والاجتماعى وتمثل ذلك فى تغيير فلسفة النظام الاشتراكى وتوجهاته[١].

بل وطالبت بعض هذه الفئات الاجتماعية الجديدة بحل القطاع العام وإطلاق حرية رأس المال الخاص وتغير شكل الاستثمار من خلال تطبيق سياسة الاقتصاد الحر، وكذلك طالبت طبقات أغنياء الفلاحين ـ التى انبثقت من جذور اجتماعية متوسطة وصغيرة ثم استطاعت تطوير نفسها من خلال استغلال قوانين الإصلاح الزراعى وشرائها لمزيد من الأرض الزراعية بثمن زهيد ـ بضرورة تقليل هيمنة الدولة على الأسعار الزراعية وترك الحرية لتسويق المحاصيل الزراعية وتجارة التصدير، ولكن أهدافهم لم تذهب أبعد من ذلك [٢].

وهذا ما يوضح أن نشأة القطاع العام ساعدت على وجود قوى اجتماعية ذات جذور اجتماعية مختلفة عن التركيبة الاجتماعية السابقة للثورة، هذا بالإضافة إلى احتلالها مراكز مهمة فى خريطة التركيب الاجتماعى عن طريق سيطرتها الفعلية على وسائل الانتاج واستغلالها لوظائفها ومراكزها المختلفة،

---

(١) السيد زهرة، الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، القاهرة، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ٢٠.

(2) Water Bury J., The Egypt of Nasser and Sadat (The Political Economy of Two Regimes), op.cit., p. 161.

ومع ذلك فإن نشأة القطاع العام وتطوره وغلبة الملكية الوطنية كانت تعتبر مدخلا أساسيًا لقطع علاقات التبعية وتحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على أسلوب التخطيط القومى الشامل.

ب ـ الخطة الخمسية الأولى

لعل الغرض الأساسى من تناول الخطة الخمسية الأولى فى هذا السياق يرجع فى المقام الأول إلى أن الخطة الخمسية تمثل مرحلة فاصلة بين الركود والتنمية المستقلة، هذا بالإضافة إلى أن سنوات الخطة شهدت تجربة التخطيط الشامل لأول مرة مع الاهتمام بالتوازن بين كافة قطاعات المجتمعات فى برامج التنمية وتحقيق معدلات من الاستثمار بالاعتماد على العوامل الداخلية وسيطرة الدولة على وسائل الانتاج، وتوضيح تجربة الاستثمار من خلال التخطيط علاوة على ذلك أنها تمت وسط نجاح باهر من تحييد الضغوط الخارجية إلى حد كبير.

وفى البداية، كان الاهتمام أمام النظام الجديد ضرورة إحداث تنمية شاملة تعتمد على التخطيط المنسق من خلال تحديد الأهداف التفصيلية لكل من القطاعين العام والخاص خصوصاً وأنه عند بداية تنفيذ الخطة الخمسية الأولى فى عام ١٩٦٠م كان القطاع الخاص يسير على الاقتصاد القومى، إذ كان يمتلك أكثر من ٩٥ ٪ من الانتاج الزراعى ويسيطر على ٩٠ ٪ من الانتاج الصناعى، وكان قطاع المقاولات والتشييد بأكمله، وقطاع التجارة الخارجية بأكمله فى أيدى القطاع الخاص، بينما كان القطاع العام الانتاجى يمثل حوالى ١٥ ٪ فقط من الدخل القومى[١].

لذلك كانت الخطة فى ذلك الوقت تعلق أمالها على القطاع الخاص كى يتولى تمويل حوالى ٤٠ ٪ من مجموع استثمارات الخطة، لكن كشف التطبيق العملى من العام الأول للخطة عن استحالة السير بالخطة فى تحقيق أهدافها مع استمرار خضوع أغلبية وسائل الانتاج فى أيدى القطاع الخاص، لذلك عندما حلّ عام ١٩٦٠م كان التوسع الكبير فى قاعدة الملكية العامة وإنشاء القطاع العام[٢] وتوسيع الرقابة الإدارية على الزراعة والمشروعات

(١) د. فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٨.
(٢) ل. كارانجيا، كيف نجح عبد الناصر، ترجمة خيرى حماد، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٤، ص١١٤-١١٨.

الصغيرة باعتبار أن ذلك يمثل الخطوة المنطقية لدولة التزمت بالتخطيط الشامل من أجل تنفيذ أهداف الخطة الخمسية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) الرئيسية وهي:

أ - مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات، وهذا يتطلب زيادة المعدل السنوى للنمو إلى حوالى ٧,٢٪، وتحقيق درجة كبيرة من تكافؤ الفرص والتنسيق بين الأسس الاقتصادية وبين السياسة العاملة للدولة من حيث تحقيق التوازن بين الريف والمدنية فى مشروعات التصنيع بقصد تحقيق الرفاهية وتوزيعها توزيعاً عادلا.

ب - توسيع فرص التوظيف والعمالة، مع التزام الدولة بتوفير فرص العل والالتزام بسياسة تعيين الخريجيين فى القطاعين العام والخاص(١). وهكذا يتبين التأكيد على أهمية العائد الاجتماعى لأهداف الخطة الخمسية الأولى وذلك لعدم تحميلها للأجيال اللاحقة بتضحيات كبيرة، بالإضافة إلى اهتمام الخطة بضرورة الاعتماد على القدرات الذاتية فى تحقيق أهداف الخطة فقد واجهتها مجموعة من الصعوبات تتمثل فى أن استثمارات القطاع الخاص كانت تتجه فى بعض المجالات التى لا تدفع عجلة التنمية مثل اقتناء الأراضى وبناء العمارات العقارية، وانتاج السلع الكمالية والمشروعات الصغيرة سريعة العائد والربح. لذلك قامت حكومة الثورة بالسيطرة على القطاع الصناعى برمته، وانتقلت إليها بالتبعية مسئولية الاستثمار الجديد، ولم يكن من ذلك مفر لأن القلق والتخوف من المستقبل فى محيط المال والأعمال بعد عدة سنوات من الثورة أدى إلى الحد من الرغبة فى الاستثمار والقدرة على زيادة النزعة إلى تهريب الأموال إلى الخارج، بالإضافة إلى مقاومة الرأسمالية للمشاركة فى عملية التنمية بل والعمل على تخريبها، لذلك كان الأمل الوحيد معلقاً على تدخل الدولة عن طريق القطاع العام، وإزاء عزوف القطاع الخاص عن المشاركة فى برامج التنمية والمساهمة فى تمويل استثمارات الخطة اتجهت الثورة لتوسيع قاعدة الملكية العامة من أجل توفير مناخ أفضل للنمو فى خلال تجهيز الاقتصاد بالهياكل الأساسية والمشروعات الكبرى التى

(1) Hansen B. and Marzouk G., Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), op.cit., p. 295.

يعجز عن القيام بها القطاع الخاص، لذلك فلم تكن سياسة التأميم لمشروعات القطاع الخاص مستهدفة من البداية، ولم تكن اختياراً أيديولوجياً ولكن الضربة التى وجهت للقطاع الخاص كانت نتيجة الخوف من تهديد النظام الجديد مثلما فعل القطاع الخاص السورى بالوحدة[1].

وهذا يعكس أن التأميمات تمت لأهداف وطنية وليست لأهداف اشتراكية كما هو مزعوم. وبهذا يمكن القول بصفة عامة أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت فى بداية الستينيات كانت بداية لتغيرات عميقة فى وظائف الدولة، حيث تزايد تدخل الدولة فى العلاقات الاقتصادية وسيطرتها على جزء مهم من الناحية الاقتصادية حتى أصبح للدولة قاعدة اقتصادية مستقلة عن الرأسمالية الخاصة على أساس تحقيق استثمارات صناعية محلية قائمة على مبدأ يقوم على إحلال الانتاج المحلى محل الواردات الأجنبية[2].

بينما انحصرت نشاطات القطاع الخاص فى حقبة الستينيات فى مجالين أساسيين هما:

المجال الأول:

القيام بنشاطات تجارية عن طريق استغلال سياسة التوجه الاقتصادى للأسعار، وافتعال أزمات فى السوق والتحكم فى الأسعار.

المجال الآخر:

تمثل فى قطاع المقاولات والإنشاءات، فلقد نفذ مقاولو القطاع الخاص حوالى ٥٠٪ من فى الاستثمارات فى مجال الإسكان خلال سنوات الخطة[3].

لكن من الأمور الجديرة بالملاحظة أن الخطة الخمسية الأولى شهدت

---

(١) د. أمانى قنديل، صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر (١٩٧٤-١٩٨١)، القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادى، يونيه ١٩٨٩، ص ١٢.

(٢) د. محمد دويدار، الاقتصاد بين التخلف والتطوير، مرجع سابق، ص ٤٨٧.

(1) Zaalouk M., Power, Class and Foreign Capitalism in Egypt, op.cit., pp. 41-42.

أكثر فترات النمو الاقتصادى فى مصر انغلاقاً على العالم الخارجى طوال الربع قرن الماضى على الأقل، ففرضت قيود شديدة على الواردات غير الضرورية ولكن اعتمد فى تمويل الخطة على المعلومات الاجتماعية الأجنبية حيث مولت نحو ربع استثمارات الخطة [١].

هذا بالإضافة إلى أن الاهتمام بالتخطيط أصبح مؤشراً مهماً على تزايد الاهتمام بالعمليات التنموية فى الخطة الخمسية الأولى على الرغم من أن هذه العملية بدأت دون دليل أو نهج نظرى واضح ولكنها استهدفت تنمية الدخل القومى فى مصر، وزيادة معدلات التراكم الرأسمالى للانطلاق نحو تحقيق مضاعفة الدخل القومى [٢].

لهذا فلقد بلغت استثمارات القطاع العام المستهدفة حوالى ٨١٪ من مجموع الاستثمارات فى السنة الأولى ١٩٦١/٦٠ وحوالى ٨٢,٦٪ فى السنة الثانية للخطة أى كان مقدراً منذ البداية أن إسهام القطاع الخاص محدوداً للغاية من إجمالى الاستثمار الفعلى [٣].

وهذا ما يوضح أن الدولة كانت تتوقع عدم مساهمة القطاع الخاص بصورة فعالة فى استثمارات الخطة لأن رجال الأعمال لم يساهموا فى أى مشروع جديد خلال سنوات الخطة الأولى نتيجة الخوف من نوايا الدولة فى ذلك الوقت، لكن من الملاحظ أن الدولة بقيادة القطاع العام الوليد استطاعت زيادة معدلات الاستثمار والنمو (خصوصاً أثناء الخطة الخمسية الأولى) فلقد حققت الخطة معدل استثمار قدره ١٥١٣ مليون من الجنيهات بنسبة تنفيذ قدرها ٩٥,٩٪ من الاستثمار المستهدف وبمتوسط سنوى قدره ٣٠٢,٦ مليون، ويمثل هذا المبلغ معدلاً متوسطاً قدره حوالى ١٩٪ من الدخل المحلى خلال سنوات الخطة.

وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

---

(1) Amin A.G., Some Economic and Culture aspects of Economic Libralization in Egypt, Social Problems, Vol.28, No. 4,

(٢) د. فهمية شمس الدين، استراتيجية التنمية فى الأيديولوجيا القومية العربية ومفهوم الوحدة، بيروت، معهد الإنماء العربى، ١٩٨٥، ص ٩٥.

(٣) عادل حسين، تجربة مصر المستقلة فى التنمية (التقدم والتراجع)، مرجع سابق، ص ١٢١.

جدول رقم (٩)

توزيع الاستثمارات خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ونسبة كل قطاع ونسبة المتحقق من المستهدف

م	القطاعات الانتاجية الرئيسية	الاستثمار الاجمالي بالمليون	نسبة الاستثمار المتحقق من المستهدف	نسبة الاستثمار لكل قطاع انتاجي
١	الزراعة	١١٨,٤	٪١٠١,١	٪٧,٨
٢	الرى والصرف	١٣٨,٠	٪٠٧٥,٤	٪٩,١
٣	السد العالى	٠٩٨,٦	٪٢٠٨,٥	٪٦,٥
٤	الصناعة	٤٠٣,٩	٪٠٩٠,٨	٪٢٦,٧
٥	الكهرباء	١١٢,٦	٪٠٧٨,١	٪٧,٤
٦	التشييد	٠١٣,٢	٪٠٦٤	٪,٩
	مجموع القطاعات السلعية	٨٨٤,٧	٪٠٩٤	٪٥٨,٤
٧	النقل والمواصلات	٢٧٠,٨	٪١,١	٪١٧,٩
٨	قناة السويس	٠٢٣,٤	٪٠٦٦,٩	٪١,٦
٩	التجارة والمال	٠١٩,٥	٪٣٩٠	٪١,٣
١٠	المبانى السكنية	١٦١,٥	٪٠٨١	٪١٠,٧
١١	المرافق العامة	٠٥٠,٥	٪١٠٠	٪٣,٣
١٢	الخدمات الأخرى	١٠٢,٦	٪٠٩١,٤	٪٦,٨
	مجموع قطاع الخدمات العامة	٦٢٨,٣	٪١٠٦,٧	٪٤١,٦
	المجموع الكلى	١٥١٣	٪٠٩٥,٩	٪١٠٠

المصدر : تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤) الجزء الأول، القاهرة، وزارة التخطيط، فبراير ١٩٦٦، ص ٩٠-٩٣.

ومن خلال هذا الجدول السابق يتضح أن الجزء الأكبر من إجمالى الاستثمار ذهب إلى قطاع الصناعة والكهرباء بنسبة ٣٤,١٪ من مجموع استثمارات الخطة، ثم يلى ذلك قطاع الزراعة والرى والصرف التى بلغت نسبة الاستثمار فيها حوالى ٢٤,٣٪ وبذلك يبلغ مجموع القطاعات السلعية حوالى ٥٨,٤٪ بينما يحتل قطاع الخدمات حوالى ٤١,٦٪، وهذا يوضح أن النمط القطاعى للاستثمار كما هو وارد بالخطة يكشف عن الأولويات ومجالات الاهتمام الخاص، وأن هناك توازن بين القطاعات المختلفة، فعلى عكس الرأى الشائع فإن الزراعة لم تهمل لصالح الصناعة، وكذلك يتضح أن المستوى الإجمالى للخطة ارتفع إذا ما قورن بمعدل الاستثمار الفعلى الذى يبلغ حوالى ١٤٪ تقريباً فى عام ٥٩/١٩٦٠م[١].

ومع ذلك يرى أحد الباحثين أن الصناعة أصبحت هى القطاع القائد فى الاقتصاد المصرى، بحيث يرتفع معدل نمو الاقتصاد المصرى إذا توسعت الصناعة، وتهبط معدلات نموه إذا انكمشت الصناعة[٢].

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن المصدر الأساسى لتمويل الصناعات الناشئة والاستثمارات الجديدة يقع على عاتق الحكومة والقطاع العام، وهذا يبين أن الدولة هى القوى الاجتماعية الأساسية المتخذة لقرارات الاستثمار فى تلك الفترة باعتبارها المتحكمة فى وسائل الانتاج الرئيسية وتنفيذ غالبية برامج الاستثمار. وهذا ما أدى إلى عجز المدخرات المحلية عن تحقيق المستهدف المطلوب فى الخطة بسبب الزيادة المرتفعة فى معدل الاستهلاك العام بصورة كبيرة[٣].

علاوة على ذلك أن معدلات الزيادة فى الاستهلاك للفئات الاجتماعية المختلفة قد تجاوزت بدرجات متفاوتة كل الإمكانات المتاحة أى لم تتناسب مع

---

(١) روبرت مابرو، الاقتصاد المصرى (٥٢-١٩٧٢)، ترجمة: د. صليب بطرس، مرجع سابق، ص ١٨٢-١٨٦.

(٢) عادل حسين، نحو فكر عربى جديد، الناصرية والتنمية والديموقراطية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥، ص ١٦٣.

(3) Saker A., Development Alternatives in Egypt in 1964-1965, Michigan State Univ., 1970, pp. 58-59.

معدلات زيادة الدخل، ولم تتناسب مع معدلات زيادة الانتاجية، وكان هذا على حساب مستويات الادخار القومي المحققة مما صاحب ذلك العجز عن تحقيق التوازن بين الادخار والاستهلاك[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن الخطة كانت محصورة فى نطاق استبدال السلع الانتاجية، المنتجة محلياً، ولذلك فقد أفرط المخطط المصرى فى التأكيد فى هذا الاستبدال ولم يولوا الكثير من العناية لاحتمالات تشجيع التصدير[2]. ومع ذلك فقد استطاعت حكومة الثورة خلال تلك الفترة تحقيق «تنمية مستقلة» بمعدلات عالية، وكذلك تحرير القرار الاقتصادى من تأثير قوى الضغط الداخلية والخارجية، وتحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة بالإضافة إلى أنها أنجزت تحولات ثورياً فى النسق الاقتصادى والاجتماعى مع الزيادة المستمرة فى أداء النمو الاقتصادى، علاوة على ذلك فقد تمكنت من تحقيق مشروع السد العالى، ذلك المشروع الذى اعتبر بحق أهم عناصر الاستثمار الزراعى الذى نفذ خلال سنوات الخطة، هذا وينطوى هذا المشروع على تحقيق هدفين أساسيين، هدف اقتصادى يتمثل فى توسيع مساحة الأرض المنزرعة والمساهمة فى إمداد الصناعة بالطاقة الكهربائية، والهدف الثانى اجتماعى يتمثل فى تحقيق إرادة الشعب المصرى وتحويل حلمه الطموح إلى واقع حقيقى[3].

هذا بالإضافة إلى أنه ساعد على استصلاح حوالى ٦٥٠ ألف فدان زراعى بين سنتى (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) فضلا عن تحويل نصف مليون فدان من رى الحياض إلى الرى الدائم والوقاية الكاملة من أخطار الفيضانات العالية وسنوات الجفاف[4].

هذا وقد قامت الدولة بتوزيع الأراضى المستصلحة على العاملين فى العمل الزراعى وأصحاب الملكيات الصغيرة وعلى الخريجين من كليات

(١) عادل حسين، تجربة مصر المستقلة فى التنمية (التقدم والتراجع عن التجربة)، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٢) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادى من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، مرجع سابق، ص٣٣١.

(٣) ل. كارنجيا، كيف نجح عبد الناصر، ترجمة خيرى حماد، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٥.

(٤) د. علي الجريتلي، خمسة وعشرون عاماً : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (٥٢-١٩٧٧)، مرجع سابق، ص ٢٨-٣٠.

الزراعة، باعتبار أن الحل السليم لمشكلة الملكية الزراعية لا يتمثل فى تحويل الأراضى الزراعية للملكية العامة، ولكن الأفضل هو توسيع قاعدة الملكية الخاصة لأكبر عدد ممكن من جماهير الفلاحين الذين حرموا من التمتع بهذا الحق لفترات طويلة فى ظل النظام الاقطاعى لأن ذلك يساعد على تحقيق الانتماء للأرض الزراعية ويعمل على تحسين الانتاج الزراعى وتطويره لأنه يعود بالفائدة مباشرة على صاحبه[1].

ومع ذلك فإن التحليل السابق للخطة الخمسية الأولى يكشف أنها استطاعت أن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدرجة كبيرة بالاعتماد على الامكانيات الذاتية وكذلك إمكانية نجاح التخطيط الشامل فى مصر إلا أن الخطة قد تعرضت لبعض الانتقادات الآتية:

أ ـ أن برنامج الخطة فى الاستثمار والانتاج لم يستطع تحقيق إتاحة الفرصة لتحويل الاقتصاد المصرى من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة تستطيع أن تحقق التوازن بين الانتاج والطلب المحلى.

ب ـ عجز الخطة عن تحقيق التوازن بين الادخار والاستهلاك مما أثر ذلك سلبياً على هيكل الاستثمار الانتاجى فعلى سبيل المثال، فلقد تجاوز التنفيذ فى قطاعات الخدمات (وبخاصة الخدمات غير الانتاجية) المعدلات المستهدفة، بينما تخلف التنفيذ عن تحقيق المستهدف فى القطاع السلعى.

جـ ـ أما النقد الأخير فكان يتعلق بغياب المشاركة الشعبية الايجابية أثناء تنفيذ الخطة، مما أدى إلى ترك كافة المسئوليات على عاتق القطاع العام وحده، علاوة على انفراد الدولة كمستثمر رئيسى فى عملية الاستثمار، وغياب الاستثمار الفردى فى تنفيذ برامج الخطة الخمسية لذلك فإن الدولة لم تستطع أن تحقق التفاعل الايجابى من الجماهير العريضة وذلك لغياب البيروقراطية الحقيقية التى تعتبر أهم عنصر من عناصر التنمية الحقيقية، ولقد عكست التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال تلك الفترة ثلاث ظواهر أساسية:

(1) Water Bury J. , Egypt Burdens the Past Opitions for the Future , Indiana Univ. Press, London, 1978, p, 279.

الظاهرة الأولى:

اتساع ونمو الرأسمالية وبخاصة فى قطاعى تجارة الجملة والتشييد (مقاولى الباطن) وقد ارتبط بتنفيذ إستثمارات قطاع الإسكان ظهور الفساد وانتشار الرأسمالية الطفيلية التى نشأت من خلال التحولات الاجتماعية والسياسية فى حقبة الستينيات، ثم تضخمت من خلال استخدام وسائل غير مشروعة من الرشاوى والعمولات والاختلاسات وغير ذلك من ألوان الفساد مقابل «تسهيل الأمور» لمقاولى القطاع الخاص فى قطاع الإسكان وحصولهم على مواد البناء المدعمة وبيعها فى السوق السوداء بأعلى الأسعار وتحقيق ثروات طائلة من وراء ذلك وتوظيفها فى مشروعات الإسكان الفاخر وليس الإسكان الشعبى.

الظاهرة الثانية:

النمو الملحوظ للشرائح الاجتماعية المتوسطة من الفلاحين والعمال وأبناء الطبقات الوسطى أى تلك الفئات الاجتماعية التى استفادت فائدة قصوى من ممارسات النظام الناصرى خلال سنوات الخطة وتحقيق حراك اجتماعى لتلك الفئات إلى أعلى من خلال التوسع فى التعليم والتصنيع والعمالة والخدمات، ومن خلال آليات إعادة توزيع الثروة بالإصلاح الزراعى وتحديد إيجارات المساكن والتأميم[١].

الظاهرة الثالثة:

انتشار العناصر الفاسدة للطبقة البرجوازية البيروقراطية داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام مستغلة وظائفها ومناصبها ومراكزها، وعلاقتها الشخصية فى تحقيق مصالحها الخاصة. هذا بالإضافة إلى محاولة الرأسمالية القديمة استغلال هذا النظام الجديد من خلال الزج بأبنائها فى جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية الجديدة[٢]. وبرغم

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٣، ص٢٣٥-٢٦.

(٢) د. أحمد زايد، البناء السياسى فى الريف المصرى (تحليل الجماعات الصفوة القديمة والجديدة)، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١، ص ١٨٣.

بعض الظواهر السلبية والانتقادات التى صاحبت الخطة الخمسية الأولى فإنه لا يتوقع أحد كما يقول «هانس ومرزوق» من الخطة الأولى لدولة نامية أن تكون نموذجاً. ومع ذلك فإن معظم الانجازات الناصرية فى المجال الاقتصادى إنما يعود إلى هذه الفترة، فهذه هى سنوات التنمية بالغة الطموح والارتفاع الملحوظ فى معدلات الاستثمار العام، وفى متوسط الدخل، على الرغم من الزيادة السريعة فى السكان والتغير الواضح فى هيكل الاقتصاد ومعدل التصنيع وهى أيضاً الفترة التى شهدت تجربة مصر الرائدة والوحيدة فى التخطيط الشامل وفى التدخل الجدى لإعادة توزيع الدخل، ففى هذه الفترة حقق الاقتصاد القومى نمواً حقيقياً زاد على حوالى ٦ ٪، وارتفع مستوى الدخل الحقيقى للفرد بأكثر من ٣ ٪ سنوياً[١].

ولكن بدأت التجربة التنموية المخططة والمستقلة تتعثر فى منتصف الستينيات نتيجة لزيادة الضغوط الخارجية وزيادة الأعباء الداخلية بالإضافة إلى الصعوبات التى واجهت القطاع العام نتيجة حداثة التجربة والاستعانة بأهل الثقة فى معرض الخوف من أهل الخبرة علاوة على زيادة الاستهلاك العام على حساب اعتمادات التنمية والاستثمار الانتاجي مما جعل الباحث الأمريكى الشهير ووتر بيرى يصف مصر فى تلك الفترة بأنها دولة متساهلة من خلال التساهل فى أمور الاستهلاك العام والخاص مع الحرص الدؤوب على استمرار معدلات التنمية المستقلة[٢].

لأن الدولة لم تستطع مساعدة المواطنين على تنمية القدرة على الإدخار للمساهمة فى تحقيق النمو الذاتى كلما أمكن مما أدى إلى دخول الاقتصاد المصرى فى مرحلة صعبة وحرجة وهى مرحلة النكسة التى سوف نتناولها فى الصفحات القادمة.

---

(١) د. جلال أحمد أمين، قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، القاهرة، دار مختار للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ٥٤.

(2) Water Bury J. The Soft State and the Open-door (Egypt's Experienc with Economic Literalization , 1974-1984), Comparative Politices , Vol. 18, No. 1, Oct. 1985, pp. 65-66.

٣ ـ النكسة وتزايد الأعباء الداخلية
(١٩٦٥ ـ ١٩٧٠)

بدأت مسيرة التنمية المخططة والمستقلة تتعثر نتيجة لمجموعة من الضغوط الخارجية والداخلية ولفشل النظام الناصرى فى حل تناقضاته الداخلية داخل الطبقة الحاكمة.

وهذا ما يؤكد أن تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى عبر القرنين الماضيين يبين أنه كلما أتيحت لمصر محاولات تحقيق التنمية المستقلة بالاعتماد على القدرات الذاتية وممارسة إرادتها السياسية بحرية، فإن هذه المحاولات لم يكتب لها الاستمرار إلا لفترات قصيرة جداً، كما يتضح ذلك من خلال المقارنة بين تجربتى (محمد علي) فى النصف الأول من القرن الماضى والتى استمرت حوالى عقدين فقط، والتجربة (الناصرية) فى فترة الخمسينيات ومنتصف الستينيات والتى استمرت حوالى عشرة سنوات.

وفى الحقيقة إن انحسار هذه المحاولات وفشلها يرجع إلى أسباب لا تتعلق بتغيراتها الداخلية بقدر ما تتعلق بظروف العالم المحيطة بها[١].

ومما يؤكد ذلك ما ذهب إليه بعض الباحثين فى معرض تقييمه لأسباب انهيار تجربة التنمية المستقلة، أنها تمت بفعل عوامل خارجية من خلال قيام الدولة الرأسمالية بمحاصرة التجربة الناصرية وفرض التحديات عليها حتى وصلت ذروتها بحدوث هزيمة يونية ١٩٦٧ التى نكست التجربة بأكملها[٢].

ومن المعروف أن اقتصاد الحرب يتطلب أن تمسك الدولة بالمفاتيح الرئيسية للاقتصاد الوطنى حتى تتيسر لها السيطرة على الموارد وفرض التقشف وتحقيق أقصى درجات التعبئة للموارد وأعلى درجات الاكتفاء الذاتى وخصوصاً فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية[٣]. ومع ذلك فقد شهدت هذه

---

(١) عادل حسين، نحو فكر عربى جديد : الناصرية والتنمية والديمقراطية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥، ص ١٧١.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(٣) د. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح (دراسات نقدية فى الأزمة الاقتصادية)، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٨٩، ص ٩٠.

الفترة (٦٥ ـ ١٩٧٠) تراجع معدلات التنمية المخططة بصورة واضحة وكذلك بدأ معدل التراكم الرأسمالى يتقلص أو أخذ الاستثمار العام ينكمش بدرجة كبيرة، لذلك أصبحت مظاهر الاستثمار العام غير قادرة على تحقيق معدلات النمو فى الدخل القومى الحقيقى بنسبة تتعادل مع الاستهلاك العام والخاص، أضف إلى ذلك ما ترتب على هزيمة يونيو ١٩٦٧ من انخفاض شديد فى الاستثمار وموارد مصر الذاتية من العملات الأجنبية، الأمر الذى جعل الاستمرار فى تحقيق معدل مرتفع للتنمية مع تحمل أعباء الانفاق العسكرى لحرب جديدة أمراً غاية فى الصعوبة، فأدى ذلك إلى ظهور تحالف اجتماعى بين البرجوازية البيروقراطية المنبثقة من رحم القطاع العام والبرجوازية الوطنية من أجل الضغط على النظام السائد فى تغيير الاستراتيجية الاقتصادية السائدة، ومما ساعد على ذلك نجاح الضغوط الخارجية فى إفقاد وزن مصر فى المنطقة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعسكرياً مما أدى إلى وقوع مصر فريسة لرأس المال الدولى ولآليات التبعية الرأسمالية[١]. وهذا ما يؤكد صحة تنبؤ «فارسون» بأن تحالف رأسمالية الدولة مع البرجوازية المحلية سوف يؤدى إلى تحطيم الأهداف الثورية لمحاولتهم التخلص من الأعمال الثورية وانجازاتها والتكامل مع الإمبريالية العالمية[٢]. وفى إطار ذلك فقد جرى تمويل الزيادة فى المشروعات والإنفاق العسكرى على حساب معدل الاستثمار ـ فضلا عن الخسائر فى رصيد رأس المال التى نتجت عن العمليات العسكرية، لذلك لم يتمكن الاقتصاد المصرى من المحافظة على معدل الاستثمار اللازم لتحقيق زيادة مستمرة فى النمو وأخذت معدلات النمو من الدخل القومى فى التباطؤ وانخفض المستوى السنوى للفترة ككل إلى ٢,٥٪ بل وصل عام ١٩٦٩/٦٨ إلى معدل سالب[٣].

وفى هذا الصدد من الخطأ الاعتقاد أن انتكاسة الاقتصاد المصرى منذ منتصف الستينيات كانت فى الأساس بسبب توقف المعونات الأمريكية وتضاؤل

---

(١) د. محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، مرجع سابق، ص ٥١٩.

(2) Zaalouk M., Power, Class and Foreign Capital in Egypt (the Rise of the New Bourgoise), op.cit., p. 55.

(٣) مريم أحمد مصطفى، قضايا التنظير فى دول العالم الثالث : مع تحليل تاريخى للتنمية فى المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

المساعدات الغربية بوجه عام ـ فكان باستطاعة مصر التغلب على ذلك ـ وإنما كان في الأساس بسبب حرب يونيو ١٩٦٧ وما ترتب عليها من فقد مصر لآبار البترول في سيناء وتخريب معامل تكرير البترول وإغلاق قناة السويس فضلا عن الإنفاق الذى فرضه تهجير نحو مليون شخص من سكان مدن القناة، والإنخفاض الكبير فى إيرادات السياحة التى كانت تدر نحو مائة مليون دولار سنوياً فى المتوسط خلال السنوات السبع السابقة على الحرب[١].

ولا شك أن الآثار الاجتماعية لذلك كانت بالغة الأثر على مختلف فئات الشعب المصرى لزيادة الأعباء وتراكم الضغوط على محدودى الدخل، وافتقاد الثقة الشعبية، وتفسخ النسيج الاجتماعى وتخلخل البناء القيمى فى تلك المرحلة نتيجة تقاعس رجال الثورة عن تحقيق نظام ديموقراطى يسمح للقوى الاجتماعية العريضة التى استفادت من منجزات الثورة المشاركة فى صنع القرار المصرى، علاوة على ذلك شهدت هذه الفترة سيطرة فئة اجتماعية من التكنوقراطيين، والبيروقراطيين على وسائل الانتاج الأمر الذى أبعد الشعب عن تملك ثروة بلاده ووسائل الانتاج الأساسية فيها، بعد انتزاعها من أيدى حفنة قليلة من الرأسماليين وترك الأمر كله لهذه الفئة الصاعدة من الفنيين والإدرابين والتى لم تكن تملك أى نفوذ اقتصادى يعتد به قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م. مما ترك ذلك بصمات سيئة على خصائص التجربة نفسها، لأن أهداف هذه التجربة تحددت بما يتلاءم مع أوضاع هذه الفئات الاجتماعية الصاعدة بصفة أساسية[٢] وفى إطار هذا المناخ العام والروح الانهزامية استمرت حالة الركود الاقتصادية حتى أواخر الستينيات نتيجة تراجع معدل الاستثمارات الاجمالية فى تلك المرحلة، فلقد انخفض معدل الاستثمار تدريجياً من ١٩,٧٪ عام ١٩٦٤/٦٣ إلى ١٤,٥٪ فى عام ١٩٦٧/٦٦ بينما بقى معدل الاستهلاك العام ثابتاً تقريباً بنسبة ٢٠٪ من الناتج المحلى مما أدى إلى هبوط معدل المدخرات المحلية بصورة مذهلة[٣].

---

(١) د. جلال أحمد أمين، قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٢) عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٩، ص ١١٩.

(٣) روبرت مابرو، الاقتصاد المصرى من (١٩٥٢-١٩٧٢)، ترجمة : د. صليب بطرس، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

وهذا أدى بالتالى إلى حدوث خلل كبير فى التوازن بين معدل الادخار والاستثمار لكن من المسلم به اقتصادياً ضرورة إحداث التوازن الاقتصادى فى الدولة من خلال خفض معدل الاستهلاك العام عن معدل المدخرات حتى يمكن توفير نسبة معقولة لتمويل الاستثمارات الانتاجية، ولكن مما زاد الوضع الاقتصادى فى مصر تدهوراً قلة مشاركة رأس المال الخاص المحلى والأجنبى وذلك نتيجة الخوف من إجراءات التمصير والتأميم والمصادرة التى حدثت لرأس المال المحلى والأجنبى فى بداية الستينيات[١].

مما ترتب على ذلك انخفاض معدل التنمية إلى درجة تقل عن معدل نمو السكان، وتدهور المرافق العامة والبنية الأساسية بسبب قلة التجديد والإحلال لأن المناخ العام لم يكن ملائماً للقيام بعمليات إصلاحية جديدة فى البناء الاجتماعى، ونتيجة لذلك بدأت الفئات الاجتماعية الصاعدة ترفض أسلوب التنمية المخططة الشاملة وصاحب ذلك هجوم حاد على القطاع العام وتزيين طريق التطور الرأسمالى والاقتصادى الحر والنشاط الخاص، ثم اعتبرت الرأسمالية المصرية أن الهزيمة العسكرية هى هزيمة الأمل الاشتراكى نفسه، لذلك بدأت محاولات تنازل من جانب الحكومة لقطاعات معينة للرأسمالية الوطنية فى صورة رفع مستمر لأسعار بعض الحاصلات الزراعية الرئيسية وإباحة الاستيراد بدون تحويل عملة، ووقف الانتقال التدريجى لقطاعى تجارة الجملة والمقاولات إلى القطاع العام[٢].

ولذا بدأ القطاع الخاص ينشط بدرجة كبيرة فى الاستثمار فى مجالات التجارة والأعمال والمقاولات والاستيراد والتصدير بالإضافة إلى زيادة نفوذ وثروات بعض عناصر البيروقراطية المنبثقة من رحم القطاع العام التى استغلت نفوذها فى مضاعفة ما لديها من أموال وثروات، وبدأت تهدد بالفعل التجربة التنموية التى تعرضت فى أواخر الستينيات، واستمرت تضغط على ضرورة

---

(1) Abdalh N., The Role of Foreign Capital in Egypt's Economic Development (1960-1974), The Middle East Studies, V. 4, 1982, p. 90.

(٢) د. فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤، ص ١٢٩-١٣٠.

اطلاق حرية رأس المال وتشجيع القطاع الخاص، وتقليص دور القطاع العام، ومما ساعدها على ذلك أن القطاع العام أخذ يعانى فى النصف الثانى من الستينيات من مشاكل أساسية تتعلق بالقطاعات الخاسرة والطاقات الانتاجية العاطلة وضعف انتاجية العمل والخلل الهيكلى فى تمويل رأس المال وضعف كفاءة الإدارة وأساليبها(١). ولما كانت شركات القطاع العام قد عانت من القيود البيروقراطية التى كانت تعرقل حرية المديرين فى تطوير إدارة القطاع العام، ومن القيود المفروضة على حرية الاستثمار والانتاجية فإن ذلك كان يحمل بين طياته خسائر اقتصادية واجتماعية بالغة على الاقتصاد القومى مثل تدهور الانتاجية وقلة العائد وتزايد البطالة، والعجز عن إشباع الحاجات الإجتماعية الأساسية لغالبية جماهير الشعب الكادحة وذلك لأن قدرة المديرين التنظيمية لم تستغل استغلالاً كاملاً(٢).

لأنه أصبح من الأمور الثابتة اقتصادياً أن جمود القرارات المتعلقة بالاستثمار والانتاج والتوزيع لا تحقق التوازن الاقتصادى والعدالة الاجتماعية، لذلك لابد من توفير المرونة والحيوية اللازمة لهذه القرارات لكفالة التوازن الديناميكى ولتجنب اختلالات العرض والطلب وما ينجم عنها من سوق سوداء ودخول طفيلية يحرم منها الجماهير العريضة لصالح فئة محددة لم تسهم إسهاماً فعالا فى زيادة الناتج القومى. وتبعاً لذلك فإنه يلزم فى نظام التخطيط لتوفير المرونة اللازمة لتحرك وحدات القطاع العام نحو تحقيق هذه الأهداف بالتدريج فى مستويات الأهداف الاقتصادية على المستوى المركزى المرتبط بالأهداف والسياسات القومية إلى المستوى القطاع ثم مستوى الوحدات الاقتصادية(٣).

لذلك بدأ النظام فى عام ١٩٦٨ يعطى مزيداً من الحرية وطرح ما يعرف بـ «الاشتراكية الديمقراطية» التى بدأت تزيل كافة المعوقات التى تحول دون

---

(١) د. محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٢) روبرت مابرو، الاقتصاد المصرى (٥٢-١٩٧٢)، ترجمة: د. صليب بطرس، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٣) د. أحمد سالم حسن، الدولة والقطاع العام، القاهرة، جماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا، الكتاب السابع عشر، ١٩٨٥، ص ٢٦.

حرية الاستثمار، والتعاون بين رأس المال المحلى والأجنبى، وإطلاق حرية رأس المال الفردى، والربح المرتفع مع تأمين أرباب الأعمال والقطاع الخاص ضد إجراءآت استثنائية مثل المصادرة والحراسة والتمصير والتأميم دون تعويض عادل، ومن ثم بدأ القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً فى التنمية، وبدأت الدعوة تنادى بسياسة الانفتاح الاقتصادى بصورة أوضح من خلال القوى الرأسمالية الداخلية،م ومن المنطلقات البرجوازية البيروقراطية المنبثقة من رحم القطاع العام، بل نادت ببيع القطاع العام للقطاع الخاص بدعوى إصلاح المسار الاشتراكى، لأن القطاع الخاص يستطيع جذب المدخرات الوطنية وتحقيق تجمعات رأسمالية عملاقة يمكن توجيهها نحو صناعات ومشروعات انتاجية كثيرة[1].

وباختصار فإن الفترة من ١٩٦٦/٦٥ حتى عام ١٩٧٠م تعتبر مرحلة فاصلة فى التطور لاستراتيجية التنمية المخططة والمستقلة إذ انهارت فيها تجربة التنمية المستقلة وتعثر فيها تنفيذ الخطة الخمسية الثانية بسبب حرب يونيو ١٩٦٧م التى فرضت على مصر فرضاً لإعادتها إلى حظيرة التبعية الاستعمارية والامبريالية من جديد، ومن ثم وجدت القيادة السياسية نفسها فى مفترق الطرق التى يتعين عليها أن تتخذ موقفاً محدداً، ولكنها لم تلزم نفسها فى ذلك الوقت بأى اتجاه محدد سوى إعادة بناء القوات المسلحة وتكريس كافة الجهود الوطنية للمجهود الحربى، وزيادة الأحكام العرفية ولذا بدأ الخوف يحول دون التعبير والمشاركة فى وضع حلول بديلة من قبل الفئات المثقفة والمتخصصة[2].

لذلك لم توجد فى هذه الفترة مشاركة شعبية تشارك وتساهم فى استكمال المسيرة التنموية نتيجة لغياب التنظيم السياسى الشعبى والرؤية الاستراتيجية والإدارة القومية الواعية والانتماء الوطنى الحقيقى لذا فإن عناصر البرجوازية البيروقراطية بروافدها الاجتماعية الأساسية وهى:

---

(١) د. محمود عبد الفضيل، ندوة حول الدعوة إلى النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص فى الوطن العربى، مجلة المستقبل العربى، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس ١٩٨٩، ص ١٤٣.

(2) Waterbury J.. Egypt Burdens of the Past Opitions of the Future, op.cit.. p. 285.

أ ــ الجناح المدنى من البيروقراطية القديمة.
ب ــ الجناح البيروقراطى العسكرى.
جـ ــ قيادات القطاع الخاص والشركات المؤسسة.
د ــ التكنوقراط من أساتذة الجامعات والمهنيين والفنيين.

استطاعت أن تعيد فرض سيطرتها تدريجياً على القطاع العام وأجهزة الدولة وتفرغ مسيرة رأسمالية الدولة ــ من الإنجازات الكبرى التى حققتها إلى الطريق الرأسمالى الحر الذى تتيح لها فرصة النمو والانطلاق.

خامساً ـ الخاتمة

استطاعت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م خلال الحقبة الناصرية أن تحقق انجازات تنموية ناجحة بكل المقاييس ولكن إيجابيات المرحلة الثورية لم تمنع من وجود سلبيات لها لأن الثورة قامت من خلال مجموعة من الضباط الأحرار التى انشغلت بتأمين الثورة أكبر من تأمين المجتمع، بالإضافة إلى أن تجربة التنمية المستقلة التى خاضتها مصر فى الحقبة الناصرية، كانت تحت سيطرة مجموعة الضباط الأحرار التى تنحدر من أصول برجوازية صغيرة إلا أن الروافد الفكرية بينهم كانت خليط من التيارات الفكرية والأحزاب السياسية السائدة، ومن ثم لم يكن لديهم برنامج اقتصادى محدد. ولكن كان يجمع بينهم النقد اللاذع للنظام الملكى القائم، وتحرير بلدهم من الاستعمار الإنجليزى وإقامة نظام اجتماعى واقتصادى مستقل قادر على تحقيق التنمية الشاملة القائمة على التخطيط والملكية لوسائل الانتاج تحت سيطرة رأسمالية الدولة التى سيطرت على السياسات العامة للاستثمار والانتاج والاستهلاك والادخار، مما جعل الدولة هى المصدر الأساسى للتراكم الرأسمالى فى هذه الفترة، ولكن من الملاحظ أن تجربة الناصرية استطاعت تحقيق انجازات تنموية عملاقة كإقامة صرح صناعى ضخم وبناء السد العالى وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال قانون الإصلاح الزراعى بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، علاوة على أن التجربة الثورية أثبتت إمكانية نجاح التخطيط فى مصر وتحقيق الأهداف التنموية الطموحة بالاعتماد على القدرات الذاتية وتعبئة المدخرات المحلية واستقلالية صنع القرار، وبالرغم من هذه الانجازات الكبيرة إلا أنها انجازات مبعثرة ومرحلية وافتقدت التكامل وعدم وضوح الرؤية لذلك فقد شاب التطبيق العملى لمرحلة رأسمالية الدولة كثير من أوجه القصور والخلل ولاشك أن هذه التغيرات الاقتصادية التى حدثت خلال الحقبة الناصرية تؤكد ما ذهب إليه بارسونز فى لا معقولية الاقتصاد وذاتيته وتدحض رأى بارتيو فى أن الاقتصاد علم عقلانى وموضوعى على أساس أن القرارات الاقتصادية التى صدرت خلال حقبة الثورة جاء فى معظمها بطريقة فوقية وذاتية ودون دراسات علمية مسبقة، لذلك فقد صاحبها غياب المشاركة الشعبية، ثم اقتصرت إدارة

التنمية على أهل الثقة من الرأسماليين الذين أداروا القطاع العام بالأساليب الرأسمالية وتحالفوا مع أبناء طبقاتهم من ممثلى القطاع الخاص ضد مصالح القطاع العام، علاوة على تميزهم بعدم المعرفة بأسلوب التخطيط وعدم الكفاءة والفساد لهذا لم يكن غريباً أن تطالب هذه العناصر التى كانت وليدة الحقبة الناصرية بهجر نظام رأسمالية الدولة، والاندماج مع رأس المال الخاص، والمطالبة بحرية الاستثمار على الصعيدين المحلى والأجنبى، ولكن لم تلق الدعوة للاستثمار الأجنبى صدى يذكر فى تلك المرحلة فبدأت الدولة تغدق التسهيلات على رأس المال الخاص المحلى والأجنبى لزيادة معدلات الاستثمارات، ولكن من المعروف أن رأس المال الأجنبى لن يأتى إلا فى حمى رأس المال المحلى والمشاركة معه، ومن هنا فإن الدعوة للاستثمار الأجنبى وحرية الاستثمار فى مصر إنما هى فى الواقع الحقيقى دعوة لحرية الاستثمار المحلى أساساً وهذا ما سوف يتم توضيحه تحت عنوان الانفتاح الاقتصادى وسياسة الاستثمار.

الفصل الخامس
أصول الرأسمالية الحضرية الجديدة
(واقعها وتطورها)

محتويات الفصل

الأصول الاجتماعية للرأسمالية الحضرية الجديدة فى مصر
دراسة وصفية فى مدينتى طنطا والمحلة الكبرى

المقــدمة :

أصبحت قضية الأصول الاجتماعية للرأسماليــة مـن أهـم القضايـا المعاصرة المطروحة على بساط البحث الآن . وخاصة وأن العالم الآن أخــذ يتجه بشكل واضـح نحـو الخصخصـة والاتجـاه نحـو زيـادة دور القطـاع الخاص فى عمليات التنمية . وتنشيط وتوسيع نطـاق المنافسـة فـى إنتـاج وتسويق كافة السلع والخدمات والاعتماد على آليات السوق الحرة [١].

والعصر الذى نعيش فيه الآن هو عصر بروز الرأسمالية بكــل مـا تحمله هذه العبارة من معان . لذا فقد أصبح الاهتمـام يـتزايد بدراسـة أصـول هـذه الرأسماليـة وتحليـل بدايتـها وتطـور أشـكالها ، وأنماطـها وروافدها عبر المراحل التاريخية المختلفة ، وينعكس ذلك فى النظريـات الحديثة التى تعالج هذا الموضــوع مـن أبعـاد متعـددة ، وبـالتطبيق علـى مستثمرين ينتمون إلى مدينتــين مصريتـين (طنطـا والمحلـة الكـبرى). ويهدف هذا البحث إلى تحقيق فهم متكامل لأصول هـذه الرأسماليـة فـى هذين المجتمعين مــن خـلال الدراسـة الاجتماعيـة الوصفيـة، والمحــور الأساسى الذى ترتكز عليه هذه الدراسة يدور حول فهم تشـكيل الطبقـة الرأسمالية الحضرية فـى مصـر . أثنـاء حقبـة الانفتـاح الاقتصـادى مـن

خلال التعرف على نشأة هذه الرأسمالية بروافدها الاجتماعية المختلفة.
وما هى معالم هذه الطبقة وخصائصها البنائية ، وما هى أوجه نشاطاها وصور استثماراتها الأساسية . وما هى آرائهم حول قضايا التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية؟ على أساس أن التحليل المتأنى لتراث العلوم الاجتماعية بشكل عام أو علم الاجتماع الاقتصادى بشكل خاص يؤكد التفاعل والتأثير المتبادل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية . ومدى الارتباط الوثيق بينهما . ولقد أوضح هذا الارتباط رواد مدرسة الاقتصاد الاجتماعى باعتبار أن الحياة الاجتماعية كما يقول – روشر – تكون كلاً تتصل أجزائه اتصالا وثيقاً فيما بينها ، فلكى نفهم جزءاً من هذه الأجزاء فهما علمياً يجب أن نعرض الإطار الاجتماعى الشامل [٢].

أولاً : الإطار التصورى للبحث :

من الملائم ونحن نتناول موضوع الطبقة الرأسمالية الحضرية فى مصر أن نتناوله فى سياقه الأكثر اتساعا ودون انتزاعه من الإطار الاجتماعى الشامل لها . ووفقا لهذه الرؤية يقتضى التناول التعرض للسياق التاريخى الذى تشكلت فيه الرأسمالية كظاهرة اجتماعية عالمية بشكل عام . والرأسمالية المصرية بشكل خاص ، وما هى الجوانب البنائية التى تتصف بها هذه الرأسمالية فى الوقت الراهن . وما طبيعة مجالاتها الاستثمارية . وتقتضى هذه الدراسة الوعى بالجوانب المختلفة

التى تشكلت فى إطارها نشأة الرأسمالية الحضرية ، كما يقتضى البحث التنقيب داخل روافدها الاجتماعية المختلفة لرصد ملامحها وأشكالها الجديدة والتى تتشكل دائماً فى ضوء المؤثرات سواء عبر مراحل التاريخ المختلفة أو فى الوقت الحالى .

١-ملامح الرأسمالية كظاهرة اجتماعية عالمية :

إن ظاهرة الرأسمالية كنظام اجتماعى ظاهرة قديمة فى المجتمعات الأوربية ومما يدعو إلى ذلك ما يقوله " هنرى باين " بأن أغلب الصفات الأساسية للرأسمالية كوجود المشاريع الفردية ، المنافسة الحرة ، الأرباح الاقتصادية ، ورؤوس الأموال الاقتصادية كانت متوفرة وشائعة منذ القرن الثانى عشر ، ثم أكد على ذلك أيضاً العالم الألمانى " ماكس فيبر وسمبارت " حينما رأوا أن العناصر والصفات الرأسمالية كانت موجودة فى معظم المجتمعات التاريخية لكنها فى أوروبا الغربية خصوصاً بعد الثورة الصناعية تعمقت المزايا المعقدة للرأسمالية وأصبحت أيديولوجية حياتية لهذه المجتمعات (٣) لكن فى الواقع ظهر النظام الرأسمالى واستمر النمو فى رحم الأنظمة السابقة على الرأسمالية خاصة فى أحشاء النظام الاقطاعى فى أوربا الغربية خصوصاً عندما حدثت الأزمة الكبرى للنظام الإقطاعى خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، وهذا ما ساعد على مولد عصر الرأسمالية على حد تعبير كارل ماركس [٤] ثم انتشر هذا النظام نتيجة لتوافر عدد من الظروف

التاريخية كـان أهمـها تطـور أدوات الإنتـاج . وتطـور الآلات الحديثـة وانتشارها . وما ترتب على ذلك من انفصـال بـين العمـل وملكيـة أدوات الإنتاج وتحول قوة العمل إلى سلعة تبـاع وتشـترى . واتسـاع الأسـواق . وإمكان تحقيـق تراكـم أولى ضخـم نتيجـة لنـهب المسـتعمرات وقـد أدت دينامية نمط الإنتاج الجيد إلى سرعة انتشاره وهيمنته فى عدد من الدول تدريجياً وقيام الثورات البرجوازية التى كانت ضرورية لاقتلاع العقبات التى كانت تواجه استمرار نمـط الإنتاج الجديـد ، وذلـك للانتقـال مـن التشكيلة الإقطاعيـة إلى التشـكيلة الرأسماليـة . ولإتمـام هيمنـة النظـام الرأسمالى على أسـاليب الإنتـاج الأخـرى . هـذا ولقـد مـرت الرأسماليـة بمراحـل تطوريـة مختلفـة اعتمـدت فـى كـل مرحلـة علـى التوسـع الاستعمارى الذى ساعدها على النمو والازدهار ففى المرحلـة الرأسماليـة التجاريـة شـكلت المسـتعمرات المصـدر الأساسـى للـتراكم البدائـى للرأسماليـة. واصطحـب ذلـك بعمليـات سـلب ونـهب للبلـدان التـى تم اكتشافها ، أما فى المرحلة الرأسمالية الصناعية حينما سيطر رأس المـال الصناعى ، قامت مستعمرات اسـتيطانية وارتبطت الرأسماليـة الظـافرة بالبحث عن مصادر الخامات اللازمة لصناعتها بالإضافة إلى البحـث عـن منافذ التسويق أما فى مرحلة الرأسمالية المالية اتجهت الرأسمالية نحـو الاستثمارات الخارجية الخاصـة وظـهور مـا يسـمى بالشـركات متعـددة الجنسيات [٥].

ولقد حدد ماركس بصورة واضحة الطبيعة الاستغلالية لهذا النسق الاقتصادى كما ظهر فى بداية العالم الحديث وذلك من خلال نظريته عن نمط الإنتاج Mode Of Production الرأسمالى ، لذا فقد كان اهتمام علماء الاجتماع ينصب حول أصول الرأسمالية وعلاقتها بالإمبريالية وحالة الطبقات المختلفة داخل المجتمعات الرأسمالية ، وإمكانية تحول الرأسمالية إلى شئ أفضل (٦).

ولعل هذا يوضح أن النظام الرأسمالى قد تأسس على تطور داخلى خاص به ، هذا إلى جانب مساعدة عوامل خارجية أخرى من خلال الهيمنة الخارجية على العوامل الأخرى إن إغراءاً واستبداداً وقصراً ، بحيث أسهمت فى مجموعها فى إكساب هذا النظام ملامحه المميزة ، وأيضاً فى امتلاكه لأسباب القوة والتفوق (٧).

غير أن الملاحظة التاريخية الهامة تؤكد أنه بعد استكمال هذا النظام الرأسمالى لملامحه المميزة ، فإنه اندفع فى علاقته بالعالم المتخلف فى اتجاهين متقابلين حيث حاول من خلال الاتجاه الأول الاستمرار فى سلب ونقل خامات وفوائض العالم الثالث إليه ، وفى الاتجاه المقابل حاول نقل نماذج النظام الرأسمالى إلى خريطة العالم الثالث أملاً فى رسملة العالم النامى وفق تصور خاص (٨).

ولقد قام هارى ماجدوف H . Magdoff اعطاء صورة واضحة لهذه العملية حينما قال أن تخلف البلدان النامية وانتكاس التجارب التنموية فيها يرجع فى الأساس إلى التجربة الرأسمالية العالمية

وممارستها المختلفة [٩] وأيضاً أوضح ذلك كل من والرشتين فى كتابه " النسق العالمى الحديث عام ١٩٧٤ م " ، وجون آندر فرانك فى كتابه " الرأسمالية والتخلف فى أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٧ م " .

بيد أن الرأسمالية لم تكن أول نظام اجتماعى سعى للتوسع الخارجى ، ففى كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية كان النظام السائد اجتماعياً يحاول أن يمد وجوده إلى خارجه ولذلك فقد كان لكل نظام اجتماعى عرفته البشرية مستعمراته الخارجية ، وإنما تغيرت طبيعة وأساليب التوسع الاستعمارى بحسب النظم الاجتماعية المختلفة ، وبالرغم من ذلك فإن الذى يحدد الشخصية المميزة تاريخيا للرأسمالية كما يقول إيمانويل والرشتين هو سعيها الدائم لفرض تقسيم اجتماعى واحد على النطاق العالمى والإزالة التدريجية لكل الأنظمة التى عرفتها البشرية [١٠].

وبناء على ذلك تسعى الرأسمالية العالمية باستمرار إلى نقل أسلوبها الإنتاجى خارج حدودها ، فى الوقت الذى كانت تسعى إلى الحصول على مصادر الخامات والموارد وأسواق التصريف والاستثمار فى الخارج هذه الرأسمالية التى أحدثت عند حدوثها ثورة هائلة – فى تنمية قوى الإنتاج – تمثلت فى الثورة الصناعية – تسعى بصورة دائبة لإدماج العالم كله فى سوق رأسمالية واحدة من أجل التحول التدريجى لجعل الرأسمالية كنظام كونى شامل [١١].

وها نحن اليوم نشهد نمو الرأسمالية وقد أصبحت نظاماً اجتماعياً عالمياً مهيمناً بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، تسعى إلى تدويل الاقتصاد العالمى وتنميط العالم وهيكلته اقتصاديا واجتماعيا وثقافياً وقيمياً واستهلاكياً وتكنولوجياً ، تحت سيطرة شركاتها المتعددة الجنسيات ووفقاً لمصالحها الاستغلالية القهرية ، حتى تتمكن من فرض نظامها وتجاوز أزماتها المزمنة أو تصدرها للدول النامية .

وثمة تساؤل يطرح نفسه فى هذا السياق . ما هى السمات الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالى العالمى ، حيث أن الإجابة على هذا التساؤل تساعدنا فى الكشف عن طبيعة هذا النظام ، والتعرف على التطورات التى لحقت به وجعلته نظاماً عالمياً ، وفى إطار ذلك يمكن حصر أهم السمات المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالى على النحو التالى :

(١) الإنتاج الرأسمالى ، إنتاج سلعى بمعنى أنه إنتاج من أجل البيع وليس من أجل إشباع الحاجات المباشرة للمنتجين .

(٢)تحدد المشروعات الرأسمالية ما تنتجه من سلع استجابة لما تتوقعه من تغيرات فى الأسواق واستجابة لتغيرات الأثمان ، ويحدد كل مشروع إنتاجه فى استقلال عما تفعله المشروعات الأخرى . رغم أنه قد يأخذ فى الحسبان توقعاته عن إنتاج المشروعات الأخرى .

(٣) تعتبر قوة العمل فى النظام الرأسمالى سلعة تباع وتشترى فى الأسواق كأى سلعة أخرى ، ويحدد ثمنها على ضوء العرض

والطلب والقدرة على المساومة بين العاملين من جانب . وبين أصحاب رؤوس الأموال من جانب آخر .

(٤) يسود فى النظام الرأسمالى النشاط الصناعى المتقدم . وأن الصناعة هى القطاع الإنتاجى الرائد بما يتيحه من تقدم تكنولوجى وإمكانية لارتفاع الكفاية الإنتاجية عن طريق زيادة درجة تقسيم العمل الاجتماعى والتخصص .

(٥) إن النظام الرأسمالى يتميز بوجود أسواق خارجية لذا فإنه لا يتصور الوصول إلى مرحلة معينة من تطور الإنتاج الرأسمالى ، كما أنه لا يمكن تصور أسواق خارجية دون سيطرة سياسية واقتصادية لدول الرأسمالية على هذه الأسواق وحمايتها [١٢] ، وهكذا يتبين أن النظام الرأسمالى نظام دينامى قادر على إخضاع البلاد النامية لمتطلبات التطور الرأسمالى فى بلاد المركز ، لأن الرأسمالية كما يقول سمير أمين – تمثل نظاما عالميا منذ أوائل صدوره ، ومعنى ذلك أن هذا النظام لو أنه لم يشمل فى الواقع العالم كله منذ بدئه بل ضم تدريجيا مختلف أنحاء الكرة الأرضية ، لذا فإن هذا النظام لا يفهم إلا إذا اعتبرت التغيرات التى حدثت فى مراكزه مرتبطة أشد الارتباط بالتغيرات التى لازمتها فى مناطق الأطراف التابعة لها [١٣].

لأن أهم ما يميز الرأسمالية فى كل زمان ومكان هو النمو المتفاوت

أو غير المتكافئ . فالنظام الرأسمالى ظهر باعتباره نسقاً مركزياً يستغل نسقاً أدنى من التوابع .وهذه التوابع هى الأخرى تستغل نسقاً أدنى . وعلى المستوى الداخلى أيضاً هناك نسق يعبر عن الاستغلال الداخلى - مثل المدينة أو القرية - ورغم أنه نسق داخلى إلا أنه يرتبط بنسق الاستغلال الخارجى (١٤) ولعل هذا يوضح بجلاء أن الرأسمالية كظاهرة اجتماعية عالمية تقوم على إدماج العالم كله فى سوق رأسمالية واحدة .

وإن عملية الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى تتطلب تكوين طبقة برجوازية داخلية تتولى عملية التغير الداخلى وتساعد فى عملية نقل الفوائض من الداخل إلى الخارج ، وإن هذه الطبقة تؤمن بتحقيق الربح المادى بأى وسيلة كانت ، وكذلك فإن قيمة النجاح المادى لديها لا يرتبط بمشروعات تنموية حقيقية وإنما يرتبط بمشروعات طفيلية غير إنتاجية سريعة العائد ، بينما تعانى الجماهير العريضة فى التوابع من عمليات إفقار مستمر وهى أشد الناس تأثراً بنتائج التبعية وتتكون هذه الجماهير فى جانب كبير منها من فلاحين صغار . وعمال زراعيين وفقراء حضريين وحرفيين أو خضعت لمتطلبات السوق العالمية . ويعانى هؤلاء أشد المعاناة من بؤس ظاهر ،وبجانب البؤس يعانى هؤلاء من أزمة نفسية ناتجة عن تفكك الروابط التقليدية التى كانوا يعيشون فى إطارها، وكانت تحقق لهم قدراً من الحماية والأمن (١٥).

وهكذا يتضح أن النظام الرأسمالى العالمى قد أثر بشكل كبير على

البنـاء الطبقـى للشعوب الناميـة ، والمجتمـع المصـرى شـأنه شـأن كـل المجتمعات النامية قد تعرض بنائه الطبقـى لتأثير الرأسماليـة العاليـة ولكن تزايد هذا التأثير منـذ الأخـذ بفلسـفة الانفتـاح الاقتصـاد وتدعيـم سياسة بسياسة الخصخصة مما جعل روافد هذا التأثير الرأسمالى تتسـلل إلى كافـة أرجـاء المجتمـع المصـرى بقطاعاتـه الإنتاجيـة المختلفـة – وإن تفاوتت هذه الاستجابة فـى درجاتـها – ممـا أنعكـس ذلـك علـى ملامـح التغيير فى الأنشطة الاقتصادية ، وفى نمط الحياة ، وفـى هيكـل البنـاء الطبقى للمجتمـع المصـرى بشـكل عـام ، والطبقـة الرأسماليـة الحضريـة بشكل خاص .

وعلـى هـذا سـوف نحـاول فـى النقطـة القادمـة توضيـح الأصـول الاجتماعية للطبقة الرأسمالية الجديدة وتحديد الخصائص البنائيـة لهـا والتعرف على صور الاستثمار التى تفضلها .

٣ – الأصول الاجتماعية للطبقة الرأسمالية الحضرية الجديدة:

فى معرض توضيـح الأصـول الاجتماعيـة للرأسماليـة الحضاريـة الجديدة يعن لنا فى البداية أن نطرح تساؤلاً هاما وهو : هـل تمثـل هـذه الرأسمالية الجديدة امتداداً للماضى أم هو وليدة الحاضر أو بمعنـى آخـر هل تتشكل هذه الرأسمالية من أصل اجتماعى واحد أم من أصـول وروافـد اجتماعية متنوعة ؟

فى الحقيقة أن التحليل العلمى لنشـأة الرأسماليـة وتطـورهـا .

يؤكد أنها تنحدر من روافد وأصول اجتماعية متعددة [١٦].

فبعضها يعود إلى حقبة ما قبل الثورة وهى ما تسمى بالرأسمالية التقليدية والبعض الثانى تمخض خلال فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت بعد الثورة وبخاصة منذ بداية الستينات وهى ما تسمى بالبرجوازية البيروقراطية . والبعض الآخر أنبثق من رحم حقبة السبعينات وهو الرافد الحديث الثراء ذو الطابع الطفيلى غير المنتج الذى يتجه بمعظم رأسماله نحو ميدان التجارة والسمسرة .

ولتوضيح هذه التشكيلة الاجتماعية لرأسمالية الانفتاح نعرض لهذه الروافد المكونة لها بشىء من التفصيل :

أولاً : الروافد التقليدى :

ويتكون هذا الرافد التقليدى من بقايا الرأسمالية الكبيرة الذى نشأ قبل الثورة والذى استطاع جمع أرباحاً طائلة ، نتيجة الاستثمار فى سوق الصناعات الخفيفة للاستهلاك ، ونتيجة البيع بأعلى الأسعار فى السوق المحلية . كما اشتغلت بالمضاربات وبشراء الأراضى الزراعية وبناء العقارات . وباقتناء الأوراق المالية . وكل هذا يكشف عن استشراء الطابع الطفيلى فى بعض عناصرها [١٧].

تلك العناصر التى لم تأت من أصل اجتماعى واحد بل هى مركب من عدة أصول تجمعها سويا مصالحها الخاصة . وتتمثل هذه المركبات

فى بقايا الرأسمالية الوطنية التى كانت قائمة عشية ثورة ١٩٥٢ م ، والتى أتيحت لها فرص البقاء المشروط بعدها ، وبقايا الطبقة الإقطاعية التى حاصرتها قوانين الإصلاح الزراعى وعوضها بأصول مالية نقدية أو فى شكل سندات أو أسهم ، والتى استمرت أثناء حقبة الثورة واستثمرت بعض مدخراها فى بعض المجالات التى تركت للقطاع الخاص كالمقاولات ، والإنشاءات وقطاع تجار الجملة والتى أخذت فى النمو سريعاً فى أعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧م [١٨].

وبطبيعة الحال كانت سياسة الانفتاح الاقتصادى تمثل فرصة حقيقة لها باعتبارها محاولة لاسترداد كافة أشكال نفوذها من جهة ولاسترداد ما سلبته منها حكومة الثورة من جهة أخرى ، وذلك لأن عناصر هذه الرأسمالية كانت ولازالت تئن من جراح الماضى وشبح التأميم ومن ثم فإن استدعاء هذه العناصر ومنحها كافة الضمانات وتعويضها عما أصابها من أضرار التأميم والتمصير كان من شأنه أن يحفزها لأن تستأنف دورها مرة ثانية على المسرح الاقتصادى المصرى خاصة بعد أن تم إتاحة الفرصة لها مرة أخرى لمشاركة رأس المال الأجنبى [١٩].

فالمحقق يجد أن عناصر الرأسمالية التقليدية قد ساهمت فى تأسيس الشركات المساهمة التى تكونت فى بداية سنوات الانفتاح ، فمن بين (٢٢) شركة مساهمة تأسست عام ١٩٧٥م ، تأسست (٦) شركات تضم عناصر رأسمالية قديمة ، هذا فضلاً عن أن الرأسمالية التقليدية رجعت نفس تحالفاتها وتشابكاتها القديمة لتزاول نشاطها من جديد ،

فهى أحيانا تشكل تمركـزاً وتمحـوراً لعناصرهـا وخاصـة فـى البنـوك ، وأحيانا أخرى تميل إلى توزيع شراكتها بين رأس المال المحلى والخـاص تارة ، ورأس المال العربى والأجنبى تارة أخرى [٢٠].

وبهذا فقد أخذت الرأسمالية التقليديـة ، تشـكل بـالفعل عنصـراً هاماً وفاعلاً فى إطار النسيج الاجتماعى للرأسمالية الجديدة بـل وتشـكل أهم العناصر المكونة لها باعتبارهـا كـانت بمثابـة الجبهـة الاجتماعيـة الحقيقية للأخذ بسياسة الانفتاح ووضعها موضع التنفيذ.

ثانيا: الرافد البيروقراطى :

لم تأت هذه الجماعة الطبقية من أصل واحد بـل هـى مركـب مـن عدة أصول تجمعها سوياً مصالحها ، فمنها أبنـاء البرجوازيـة ، ومنـها أبناء طبقات دنيا نتيجة لما أحدثه التعليم خلال سنوات الثورة ، هذا من حيث نشأتها الطبقية أما من حيث نشأتها المهنية فهى تضم علـى الأقـل فى الحكومة والقطاع العام عدداً من ضباط الجيش ، والبوليـس السـابقين وبعض أساتذة الجامعات بجانب من ترقوا فى السلم الوظيفى حتى وصلوا إلى مواقع الإدارة العليا [٢١].

هذا وقد تكونت هذه الطبقة داخل المجال المباشـر لنظـام الدولـة State System ومما يؤكد ذلك ما قاله أحد الباحثين من أن الرأسمالية تمثل الصوبـه الزجاجيـة التـى نبتـت وترعرعـت داخلـها هـذه النبتـة الجديدة . ويستنتج من ذلك أن هذه الطبقة لا تستطيع أن تعيـش وجـوداً

مستقلاً دون صورة أو أخرى من النفوذ المستديم على جهاز الدولة والسيطرة على وسائل الإنتاج التى تمت تحت إشراف الدولة [٢٢].

وقد شهدت هذه الطبقة من حيث نموها زيادة كبيرة واضحة خلال حقبة الثورة نتيجة التوسع فى هيكل الدولة فى الستينات إلى توسع حجم العاملين من ذوى الكادرات الخاصة بها . ففى غضون عشر سنوات تمت مضاعفة أعداد موظفى الدولة المشمولين بمزايا خاصة . وهم الذين يمثلون النخبة فى مجال الوظائف العامة إلى حوالى أربع مرات تقريباً [٢٣].

ويدلل على ذلك النمو أن فئة المديرين فى تعداد ١٩٦٠ م . كانوا ٥٦,٩٣٩ ووصلت فى عام ١٩٧٦م إلى ١٣١,٨٩٩ هذا فضلاً عن الزيادات الكمية فى مجال الإدارة الوسطى وإعداد الموظفين الحكوميين بصفة عامة والذين زادوا من ٨٢٢,٢٠٨ عام ١٩٦٠ ليصلوا إلى ٤٦٨,٩٧٩ عام ١٩٧٦م [٢٤].

و بذا يمكن القول أن فترة الثورة كانت بمثابة عهد النمو السرطانى البيروقراطى لكن هذه العناصر البرجوازية بدأت تضغط على النظام الجديد من أجل تغيير النظام الاقتصادى السائد وفتح المجال للاستثمار الخاص المباشر وتحجيم دور القطاع العام وتقليم أظافره بدعوى ترشيد القطاع العام إلا أن هذه الدعوة كما يقول – جمال حمدان – كانت دعوة مدفوعة بالاعتبارات المصلحية والنظرة الآنية الضيقة .

تسعى من وراء ذلك إلى حرية أوسع وزيادة نصيبـها الاجتماعى للتطلع إلى تضخيم ثرواتها الخاصة (٢٥).

بما أفضى ذلك إلى تشكيل الرافد الثانى للرأسمالية الجديدة .

ثالثاً: الرافد الرأسمالى الطفيلى (الريعى) :

لقد تزايد الحديث عن ما يسمى بالرأسمالية الطفيلية (الريعية) فـى الآونـة الأخـيرة منـذ تزامـن التطبيـق الفعلـى لسياسـة الانفتـاح الاقتصادى على لسان الجميع ، ثم انتشـر هـذا الاصطـلاح علـى السـاحة الاقتصادية والاجتماعية ، وكأنـه وليـد تلـك الحقبـة الراهنـة لكـن فـى الواقع أن هذا المفهوم مطروح منذ القدم فى التراث الاقتصادى الكلاسيكى والحديث ، فلقد تحدث ماركس عن هذا المفهوم فى كتابه " رأس المـال " حينما وصف رأس المال المرابى فى نهاية عصر الإقطاع على أنه له سمات طفيلية بارزة إذ أنه يلتصق بنمط الإنتاج كطفيلى يمتص دمه ؟، ويحطـم أعصابـه ، كمـا أنـه يشـكل القـوى المنتجـة . بـدلاً مـن أن يطورهـا ويجددها(٢٦)، وهذا ما يبين أن النشاط الطفيلى للرأسمالية ليس بدعة مـن ابتداع مفكرى اليسار المصرى بل هو اصطلاح اقتصادى يحمـل فـى طياتـه خصـائص علميـة ومنهجيـة ، ولكـن إزاء هلاميـة هـذا اللفـظ وشـيوعه تعـددت الآراء حـول تحديـد معنـاه ، فثمـة رأى يـرى أن الرأسماليـة الطفيلية هى التـى تمـارس أنشـطة غـير إنتاجيـة لا تسـاهم فـى تدعيـم الهيكل الإنتاجى ، ورأى آخر يرى أن الأنشطة الطفيلية هى التـى تقـوم على استغلال الغير وحرمانه من فرص الترقى والنمو ، ورأى ثالث يرى

أن الأنشطة الطفيلية هى التى تقوم بنقل وتراكم الثروة لدى بعض العناصر بشكل لا يتناسب وطبيعة العملية الإنتاجية السائدة ودون إسهام حقيقى فى تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومى [٢٧].

واستخلاصا مما سبق فإن الرأسمالية الطفيلية هى تلك الرأسمالية التى يغلب عليها الطابع الطفيلى والريعى والتى تهرب من النشاط الإنتاجى السلعى إلى نشاطات الربا ، والمضاربة والسمسرة والتهريب . والوساطة ونشاط السوق السوداء حيث دورة رأس المال أسرع والأرباح ذات الطبيعة الريعية أعلى . ويجدر بالمحلل العلمى هنا أن يطرح سؤالاً هاماً مفاده ، هل أفضت إجراءات حقبة الانفتاح إلى زيادة هذا النمط من الرأسمالية ؟

ولكى نتهيأ للإجابة على هذا التساؤل فلابد من توضيح أصول هذه الطبقة فى البداية .

فى الواقع تكاد تتفق معظم التحليلات التى شغلت بأمر البناء الطبقى فى مصر على أن عناصر هذه الطبقة تنحدر من عدة طبقات اجتماعية فمنها أبناء الطبقة الإقطاعية التى كانت قائمة عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ومنها أبناء البرجوازية التى ظلت قائمة فى مرحلة الثورة أو ما تسمى بالطبقة الجديدة التى نمت خلال ما أتيح لها من فرص فى القطاع العام ، فضلاً عن بعض جماعات البرجوازية الزراعية وفى طليعتها الملاك الغائبون الذين يحولون الفائض الزراعى من الريف للمدن لتوظيفها فى التجارة والمقاولات وما يرتبط بها من نشاطات

مساعدة ، هذا بالإضافة إلى تجار الشنطة الذين واصلوا تحركاتهم من خلال تهريب البضائع المستوردة وزيادة عدد البوتيكات [٢٨].

هذا ولقد ساعد الإيقاع العام لمناخ الانفتاح على نمو و تضخم عناصر هذا الرافد الطفيلى ، فنتيجة سيادة مناخ انفتاحى مشوه ولا ضابط له ولا قيود نشأت عناصر اجتماعية بطريقة غير شرعية وغير معروفة ارتبطت أنشطته فى كثير من الأحيان بالتهريب وتجارة العملة والمخدرات والاتجاه نحو ممارسة أنشطة السمسرة والوساطة والأنشطة الخدمية سريعة الربح ، فضلاً عن ممارسة أعمال السلب والنهب التى أفضت ليس فقط إلى تراجع الأنشطة بل تجريف الهيكل الإنتاجى الذى يمثل الركيزة الأساسية لأية انطلاقة تنموية حقيقية [٢٩].

بل واستطاعت عناصر هذا الرافد من خلال أساليبها الملتوية وعلاقتها غير الشرعية بجهاز الدولة وكبار العاملين به من تسخير الجهاز لخدمتها وتحقيق مصالحها الخاصة وهذا ما أشار إليه محمد حسنين هيكل – فى مؤلفه " خريف الغضب " من سيادة قضايا النهب والاغتصاب والتهليب التى حدثت خلال تلك الفترة تحت علم ومعرفة قمة السلطة آنذاك ، مثل قضية البوينج وصفقة الأتوبيسات الإيرانى التى أثير فيها اتهام بعض المسؤولين بتقاضى عملات وسمسرة [٣٠].

وهذا ما يبين أن هذا النوع من الرأسمالية (الطفيلية) لا يقوم على تطوير الإنتاج المادى بقدر ما يقوم على الأنشطة غير المشروعة وغير الإنتاجية . وأنها غير معنية بالأساس بتطوير الاقتصاد القومى و تأمين

التحولات الاجتماعية الضرورية فضلاً على أنها ضعيفة الجذور القومية، قوية الوشائج الخارجية بالإضافة إلى ذلك فإن تلك العناصر لعبت دوراً لا يستهان به فى إحداث وتأصيل ميكانزمات الانحراف الاجتماعى .

وهذا ما انعكس على تهتك النسيج الاجتماعى - عل حد تعبير إميل دور كايم - فى المجتمع المصرى ، بل وساعدت على نشر قيم استهلاكية ترفيهية انتهازية تهتم بتغليب المصالح الذاتية على المصالح الجمعية ، قيم تمجد الثراء السريع على حساب العمل المنتج الشريف .

وهذا ما أكدته دراسة اجتماعية حديثة استطاعت أن تحدد أهم القيم التى تؤمن بها تلك الطبقة على النحو التالى :

١- إن قيم الكسب السريع تفوق عندها العمل المنتج وبذل الجهد .

٢- الاهتمام باللحظة الراهنة وليس الاهتمام بالمستقبل والتخطيط له

٣- الاهتمام بالمنتجات الأجنبية المستوردة .

٤- إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة العامة .

٥- الأخذ بلا العطاء .

٦- اللامبالاة والسلبية وليس لها قدرة على الابتكار .

٧- اقتناء الأشياء ، وعدم الاهتمام بتنمية المواهب والقدرات .

٨- الفهلوة والنفاق ومجاراة المواقف.

٩- الخوف الشديد والجبن اللذان يتضحان من خلال مجالات استثمارية غير إنتاجية .

١٠- تحث على الفساد الخلقى بجميع صوره فالغاية تبرر الوسيلة [٣١].

تلك القيم السلبية التى ساعدت على إحلال القيم الفردية محل القيم الجمعية وأصبحت تدعم قيم الثراء السريع والسهل على حساب العمل المنتج الخلاق حتى أصبح استغلال الآخرين هو القيم المثلى ، بل ولعل أخطر ما فى التوجهات القيمية لهذه العناصر هو سيطرة القيم النفعية واحتقارها للعمل المتقن الشريف .

وهكذا يتضح أن الرأسمالية الجديدة التى أفرزتها حقبة الانفتاح هى رأسمالية مهجنة إن صح هذا التعبير لأنها تنحدر من روافد وأصول اجتماعية متباينة ولم تأت من أصل اجتماعى واحد ، بل هى مركب من أصول اجتماعية تجمعها سويا مصالحها الخاصة ، وفى سبيل تحقيق هذه المصالح استخدمت هذه الطبقة كل قوتها والفرص المتاحة لها كى تحم الصراع الاجتماعى لصالحها ، لذا فقد انتهجت هذه الطبقة أساليب جديدة تتراوح بين المشروع وغير المشروع وبين الوطنى وضده ، ولجأت إلى التحالفات والتكتلات بل وأحيانا افتعلت الأزمات لتحقيق مآربها الشخصية .

فضلاً عن أنها تنتمى إلى أحقاب تاريخية مختلفة فهى تضم عناصر رأسمالية قديمة نشأت قبل الثورة وعناصر بيروقراطية تمخضت عن حقبة الستينات . وعناصر طفيلية ريعية أفرزتها حقبة السبعينات،

حتى شكلت فيما بينـها تشكيلة اجتماعيـة واحـدة تسمى بالرأسماليـة الجديدة ، هذا عن أصول هذه الطبقة لكن ما هى أهم السمات المميزة لها.

ثانيا : الخصائص العامة للطبقة الرأسمالية الجديدة :

لقد أوضح التحليل السالف لأصول الرأسمالية المصرية الجديدة . على أنها رأسمالية ذات طبيعة طفيلية أو ريعية ، أو كمـا وصفـها آنـدر فرانـك بالرأسماليـة الرثـة[٣٢] ووصفـها سمير أمين بأنـها برجوازيـة كمبرادورية[٣٣] تلك الرأسمالية التى تعمل على نشـر أنماطاً خاصـة مـن القيم تسير فى الاتجاه المعاكس لعملية التنمية ، وبذلك تعمق من مظاهر التخلف فى المجتمـع وذلـك مـن خـلال توجيهـها إلى الخـارج لمشاركة البرجوازية العالميـة فـى استغلال محليتـها ، وعلـى هـذا النحـو تفتـح الشركات متعددة الجنسيات الباب مواربا لمشـاركة الرأسماليـة المحليـة كى يكونوا شركاء أقزام فى بعض المجالات الاستثمارية بهذه الشـركات العملاقة ، وترتيباً علـى ذلـك تندمج العنـاصر العليـا مـن البرجوازيـة المحلية مع الرأسمالية العالمية وتنفصل عن الاقتصاد القومـى ، وهـذا مـا اسماه "سونكل" الاندماج الرأسمالى عبر الشـركات متعـددة الجنسـيات ، وانفصام الاقتصاد القومى [٣٤].

ومع ذلك لا ينبغى الاعتقاد بأن هذه الشركات العالمية هى العامل الوحيـد لربـط اندمـاج اقتصاديـات ومجتمعـات البلـدان الناميـة بالسـوق الرأسمالية العالميـة ، وإن كـانت فـى الواقـع هـى أكـثر العوامـل فاعليـة وديناميـة فى تحقيق هذا الاندماج وتعميق أواصر التبعية [٣٥].

كما تؤكد بعض الدراسات أن معظم عناصر هذه الرأسمالية تحاول التشبه دائماً بالطبقات الغربية الثرية . حيث تجد لديها نزعة استهلاكية بذخية تسرف في إطارها وتشيع البذخ فى المجتمع كله . وهذا الوضع ساعد على تبديد الموارد ، وزيادة معدلات التضخم مما أدى ذلك إلى تخلى هذه الطبقة ليس فقط عن أى دور إنتاجى ، بل عملت على تفريغ الاقتصاد المصرى من القوى الإنتاجية فيه ، ومن العناصر الدينامية فى قوته العاملة . واكتفت بالوساطة لرأس المال الأجنبى . وتركيز اهتمامها حول الحصول على الفائض الاقتصادى من دخول تعتمد على رأس المال الدولى(٣٦) متجاهلة أن التقشف كان سمة المجتمعات الرأسمالية فى مراحل التنمية الأولى بما فى ذلك الرأسماليين أنفسهم ، بل كان استهلاك الطبقة الرأسمالية الغربية يتجه نحو تنمية الإنتاج المحلى ، بينما نجد الرأسمالية المحلية فى مصر كانت تتجه إلى تبديد الموارد وتحويل جزءاً أساسياً من الفائض الاقتصادى المحلى إلى الخارج لاستيراد السلع والخدمات الاستهلاكية(٣٧) ولا شك أن توسيع نمط الاستهلاك البذخى بهذه الصورة يقوى من ريعية القطاع الإنتاجى ويؤكد الاندماج الاجتماعى والثقافى والأيديولوجى والسياسي للطبقات الرأسمالية فيما بينها (٣٨).

وما يهمنا فى هذا السياق العام هو الوقوف على أهم الخصائص البنيوية التى تتسم بها الطبقة الرأسمالية المصرية الجديدة والتى تؤثر

فى نموها ، وحركتها التوسعية حالياً ومستقبلاً والتى منها إجمالاً لا حصراً ما يلى :

(١)العمل فى مجال الأنشطة الهامشية والطفيلية :

يتميز النشاط الأساسى لهذه العناصر ليس فقط بالعمل فى مجال الأنشطة الطفيلية كالوساطة والسمسرة ، والمضاربة والمغامرة واستغلال التوكيلات والترويج لسلع أو خدمات مقابل مكافآت سخية بل تمارس أنشطة غير مشروعة مثل الاستيلاء على أرض الدولة والمغامرة فى أسواق المال والمتاجرة فى السوق السوداء سواء فى النقد الأجنبى أو السلع النادرة أو المشروعات الوهمية واحتكار بعض السلع ، وافتعال الأزمات فيها ، ولا شك أن تشكيل الملامح العامة للاقتصاد القومى بالصيغة الطفيلية أو الهامشية لا تقف عند مستوى الظواهر الكلية التى تؤثر على حركة الإنتاج والتصدير والاستيراد السلعى وأنماط الاستهلاك وتخصيص الموارد – ولكنه يمتد وهذا هو الأدهى إلى طبع سلوك ومفاهيم وقيم الأفراد بقيم جديدة قائمة على الكسب السزيع والحصول على أجر دون عمل ، وهلى أرباح دون إنتاج حقيقى ، والسعى نحو نمط الاستهلاك والإنفاق لا يسانده أساس رسخ للإنتاج والكسب الحلال[٣٩] ولعل ما تعلن عنه من سلع عبر أجهزة الإعلام خاصة التليفزيون لمستحضرات التجميل والعطور والأثاث الفاخر والمشروبات الغازية والعصائر والجبن المستوردة

والمبيدات الحشرية والسلع غير المعمرة ، المستوردة وغير المستوردة – لتبين لنا مدى التوجهات الاستهلاكية والهامشية لهذه الطبقة [٤٠].

(٣) الثراء السريع وتراكم الثروات :

تتسم غالبية عناصر الرأسمالية الجديدة بالاتجاه الصريح نحو الربح والثراء السريع بغض النظر عن وسائله ومشروعيتها أو عدم مشروعيتها فى عدد محدود من السنوات وبشكل غير مألوف نتيجة عمليات النهب والابتزاز والتهريب وفرض العمولات والإتاوات واحتكار منافذ التوزيع والاتجار فى السوق السوداء ، ومما يؤكد ذلك ما جاء فى حكم محكمة القيم العليا " أن ثروة أحد الموظفين حتى عام ١٩٧٦م ، كانت نصف مليون جنيه ثم قفزت إلى نحو ٦٨ مليون جنيه حسب المركز المالى فى عام ١٩٨٢م ، أى زادت ثروته بمقدار ٦٧,٥ مليون جنيه على مدى ست سنوات " كذلك فإن البيانات الأولية للجان الجرد التى شكلها جهاز المدعى الاشتراكى تشير إلى أن ممتلكات عصمت السادات وزوجاته وأبنائه لا تقل قيمتها عنة (١٨٠) مليون جنيه[٤١].

وهذا ما يبين أن الرأسمالية الجديدة تتجه نحو الربح والكسب غير المشروع ، لذا فإن هذه الرأسمالية – كما يقول أحد الباحثين – تجمع بين نمط السلوك الفهلوى والسلوك البدوى . باعتبار أن الفهلوى يبحث عن أقصر الطرق ، وأقل الجهد وأقصى المغانم والبدوى – فى أحد

جوانبه على الأقل – هو أسلوب الإغارة والاقتناص والسلب . فقد جمعت الرأسمالية المعاصرة بين النمطين معا (٤٢).

(٣) السمة العائلية الضيقة لمشروعات الرأسمالية الجديدة :

يغلب على معظم شركات هذا النوع من الرأسمالية شركات ذات طبيعة عائلية بحتة ، إذ تدار عن طريق أفراد العائلة وتقوم على العصبية وعلاقات الدم والمصاهرة ، فشركات " رشاد عثمان " أسسها ويديرها رشاد عثمان وزوجته وأبنائه الستة ، وشركات " توفيق عبد الحى " يديرها توفيق عبد الحى وزوجته وصهره وشركات " عصمت السادات " بقوم على إدارتها وتسيير شئونها هو وزوجته وأبنائه الخمس عشر (٤٣).

هذا ولقد لازمت هذه الصيغة العائلية أصحاب شركات توظيف الأموال الذين نشأوا من بين أعطاف حقبة الانفتاح فى السبعينات من خلال الأعمال فى أنشطة طفيلية مشروعة وغير مشروعة ، شركات الريان لتوظيف الأموال أسسها ويديرها عبد الفتاح الريان وأخواته كذلك شركات الهدى مصر للاستثمار وتوظيف الأموال أسسها طارق أبو حسين عام ١٩٨٤م ، بالاشتراك مع أخواته وزوجته (٤٤).

هذا يؤكد أن الوشائج والتداخلات العائلية فى مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع وإدارة الأعمال أحد الوسائل العامة لتقوية الصلة بين العناصر الرأسمالية بعضها وبعض حتى لا تأخذ قضاياها بعدا

اقتصاديا فقط بل بعدا اجتماعيا وعائليا . بالإضافة إلى ذلك يؤكد تأصيل هذه الطبيعة فى كل مراحل الرأسمالية المصرية .

(٤) الاحتماء بفاسد أداة الحكم والسلطة :

من الملاحظ كذلك أن عناصر هذه الرأسمالية الجديدة تتسم بالالتجاء إلى أساليب ملتوية للتغلغل فى جهاز الدولة من أجل تسهيل أنشطتهم وأعمالهم بطريقة غير مشروعة ؟ بل أن تواطؤ جهاز الإدارة شكل الركن الأساسى لنمو نجوم هذه الرأسمالية على ساحة المجتمع المصرى ، ويكفى أن ندلل على ذلك من خلال ما جاء فى حيثيات محكمة القيم العليا حول ثروة أحد رجال الأعمال ، إذ جاء فيها أن تدرج ثروته ليس طبيعيا ولا مشروعا ، ولكنه كان وليد تصرفات غير مشروعة واستغلال علاقته ، مع بعض الوزراء والتى لم يقتصر استغلالها على تحقيق مكاسب مالية بل استخدمها فى ألتنكيل بخصومه وأبعاد من يتصدى له من الموظفين العموميين [٤٥].

وكذلك كشفت محاكمة تاجر عملة شهير أنه استطاع أن يسيطر على ثلثى عائدات المصريين العاملين فى الكويت ، وكان يتعامل يوميا فى تسعة ملايين دولار ، وأنه كان يحصل على تسهيلات ائتمانية كبيرة فى بعض البنوك ليستخدمها فى تمويل تجارة العملة وذلك فى مقابل رشاوى لكبار المسئولين فى البنوك والدولة [٤٦].

وهذا مـا يبـين أن هـذه العنـاصر مـن الطفيليـة نمـت وتضخمـت ثرواتها عـن طريـق استغلالها لغيـاب أى نـوع مـن الرقابـة الشعبية . وحرية العمل السياسى فأصبحت مواتية لها لشراء الذمم ودفع الرشـاوى وتوظيف بعض المسئولين واستخدامهم لتحقيـق مصالحـهم علـى حساب حقوق الجماهير العريضة حتى تحول جهاز الدولة إلى أداة لتـهيل عمـل هذه القوى الاجتماعية الصاعدة ونهب ثـروات الشعب والقفـز فـوق كـل القوانين لتحقيـق مصالحـها الخاصـة [٤٧] ممـا انعكـس ذلـك علـى شيوع أسلوب الاستسهال والنـهب محـل العمـل الجـاد ، وانتشـار هـذا المنـاخ كمظـهر سـلوكى وقيمـى يـؤدى إلى القناعـة بالآنيـة وغيـاب النظـرة المستقبلية،وقبول الحلول السهلة المطروحة مما يصـاحب ذلـك مـن آثـار اجتماعية بالغة تتمثل فـى إشـاعة السـلبية وإصابـة الأشـخاص بـالعجز وفقدان الثقة لا فى الإنسان وقدراتـه فقـط ، وإنمـا فـى المجتمـع ونظمـه ومعاييره وقيمه[٤٨] نخلص من ذلك أن الرأسمالية الطفيلية التى أفرزتـها حقبة الانفتاح تتشابه من حيث طبيعة النشأة ومن حيث أساليب الصعود والارتقاء فى دنيا العمل وتتجانس من حيـث شـكل السـلوك والممارسـات الاجتماعية والاقتصادية والقيمية . لكن هل تتشابه مـن حيـث سـلوكها الاستثمارى هذا ما سوف نوضحه فى النقطة القادمة .

ثالثا : أهم مجالات الاستثمار للطبقة الرأسمالية الجديدة :

لقد اتجهت استثمارات الطبقة الرأسمالية الجديدة – كما تشير الدراسات العلمية – إلى المجالات والأنشطة التجارية الهامشية التى تدر عليها عائدا كبيرا وربحا سريعا من خلال اتباع أسلوب تعدد وتنوع الأنشطة والمجالات الاستثمارية على أساس أن هذا التنوع يساعدها على تحقيق مزيد من التراكم الرأسمالى السريع ومواجهة الأزمات التى يمكن أن تقابلها حينما تحدث خسارة فى إحدى الجوانب الاستثمارية الأخرى ، ففى دراسة علمية حديثة أوضحت أن عدد الشركات المساهمة التى نشأت فيما بين عامى (١٩٧٤ – ١٩٨٢) بلغت (٥٣٤) مشروعا استثماريا لكن غالبيه نشاطات هذه الشركات تعمل فى القطاع الهامشى ويرتكز غالبية استثماراتها فى الأنشطة الاستهلاكية السريعة العائد ومن النوع الذى لا يستغرق فى إعداده والبدء فى إنتاجه فترة كبيرة ، فعلى سبيل المثال فإن عدد الشركات التى نشأت فى مجال الخدمات تفوق عدد الشركات المستثمرة فى قطاع الإنتاج الأساسى وهما قطاعى الزراعة والصناعة معا [٤٩].

فلقد بلغت المشروعات المستثمرة فى الأنشطة التجارية و الخدمية حوالى (٢٠٦) مشروعا بنسبة (٣٨,٥٪) من إجمالى الاستثمارات فى تلك الفترة بينما احتلت الاستثمارات فى قطاع الإنتاج السلعى (الصناعة والزراعة حوالى " ٣٤,٥٪ ") [٥٠].

ولعل ذلك يعكس تحيز استثمارات هذه الطبقة الجديدة لصالح الأنشطة الخدمية وغير الإنتاجية وحتى ما اتجه منها نحو مجال الأنشطة الزراعية والصناعية كان لا يتعلق بصميم العملية الإنتاجية . ففى مجال الصناعة أما صناعية استهلاكية وإما صناعات وسيطة تخدم الصناعات الاستهلاكية ، وفى مجال الزراعة تتركز استثماراتها نحو الزراعات الرأسمالية ، وشركات الأمن الغذائى ، هذا بالإضافة إلى أن قطاع عريض من هذه الطبقة الرأسمالية الجديدة ذهب يستثمر أمواله ومدخراته فى ظل نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ذى التيسيرات العديدة فى قطاعات هامشية ومرتبطة أشد الارتباط برأس المال الأجنبى أو بالقطاع المستحدث من الاقتصاد المصرى الذى يرتبط بأشكال مباشرة وغير مباشرة برأس المال الأجنبى فهى تعمل فى المشروعات الاقتصادية الآتية حسب أهميتها :

١) التصدير والاستيراد .

٢) الصناعات الخفيفة بالاشتراك مع رأس المال الأجنبى .

٣) المقاولات والإنشاءات .

٤) مراكز الصيانة و إصلاح الأجهزة المصنعة من الخارج .

٥) المكاتب الاستثمارية .

٦) مشروعات زراعية رأسمالية مثل زراعة نبات العطور و الخضراوات للتصدير وتربية الدواجن .

٧) مشروعات سياحية مثل إدارة وملكية مشروعات سياحة وفنادق .

٨) أعمال الوكالة والتجارة الداخلية [٥١].

من خلال ذلك يتضح أن هذه المشروعات استهلاكية وتجارية وغير إنتاجية ومرتبطة بشكل أو بآخر بالرأسمالية العالمية والاستثمار الأجنبى ومعتمدة على هيمنة التكنولوجيا الغربية ، وتبعد عن كل نمط إنتاجي وطنى محلى .

رابعا : قضايا ختامية :

لعلنا نستطيع بعد هذا التحليل النظرى أن نطور بعض القضايا النظرية التى ينطلق منها بحثنا عن الأصول الاجتماعية للرأسمالية الحضرية الجديدة فى المجتمع المصرى ، التى تساهم فى الكشف عن طبيعة الظروف الخاصة بالرأسمالية العالمية بشكل عام والرأسمالية المصرية بشكل خاص وما يمكن أن يرتبط بهذه الظروف من دلالات فيما يتصل بتحول البناء الاجتماعى ، وأنماط القيم داخله ، فبالرغم من عمومية أشكال التحول العالمى نحو النظام الرأسمالى بعد انهيار الكتلة الشرقية إلا أن التجسيد الفعلى لهذا التحول يكشف عن خصوصيات ترتبط بظروف مجموعة معينة من المجتمعات ، ومهمة هذه المجموعة من القضايا النظرية أن نميط اللثام عن طبيعة الرأسمالية المصرية وتطور أشكالها المختلفة فى المجتمع المصرى ، ووفقا لذلك يمكن الإشارة إلى أهم هذه القضايا التى تحتاج إلى اختبار على النحو التالى :

(١) أن ثمة إجماع على أن المجتمع المصرى شهد مرحلة تغير أو تحول سريعة منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى والاتجاه إلى تدعيم

دور القطاع الخاص فى عملية التنمية ، وقد تجلت آثار هذا التحول فى ظهور طبقة رأسمالية جديدة . وفى تقلص دور الدولة على المستويين الاقتصادى والاجتماعى ، وبالرغم من أن هناك إجماع على أن الانفتاح الاقتصادى هو المحرك الأساسى لهذا التحول إلا أنه فى الواقع ليس إلا عامل من عوامل التحول ، فقد كانت رياح التغير التى أصابت معظم أنحاء العالم ستصيب المجتمع المصرى حتى ولو لم يتبن المجتمع المصرى هذه السياسة ولذلك جاء الانفتاح ليعجل بالتغيرات لا ليخلقها .

(٢) أن الرأسمالية المصرية ، رأسمالية مهجنة ، لأنها تنحدر من أصول وروافد اجتماعية متباينة ، ولم تأت من أصل اجتماعى واحد ، بل هى مركب من عدة أصول اجتماعية ، فبعضها ينحدر من عناصر رأسمالية نشأت قبل الثورة وهى الرأسمالية التقليدية ، والبعض الآخر جاء من بين أعطاف حقبة الستينات وهو الرافد البيروقراطى، والبعض الثالث جاء من رحم حقبة السبعينات وهى الرأسمالية الطفيلية الجديدة ، حتى شكلت فيما بينها تشكيلة اجتماعية واحدة هى الرأسمالية الجديدة .

(٣) أن الرأسمالية الحضرية الجديدة التى أفرزتها حقبة الانفتاح تتشابه من حيث النشأة ، ومن حيث أساليب الصعود والارتقاء فى دنيا المال والأعمال ، وتتجانس من حيث الشكل والممارسات

الاجتماعية والاقتصادية والقيمية . لذلك فقد انتهجت هذه الطبقة أساليب وطرق تتراوح بين المشروع وغير المشروع . أو بين الوطنى وضده ،ولجأت إلى التحالفات والتكتلات وأحيانا افتعلت الأزمات من أجل تحقيق مآربها الشخصية .

(٤) وفى ظل التغيرات المتلاحقة يميل نسق القيم إلى أن يصبح نسقا مفتوحا أمام تيارات عديدة قد لا تكون متناغمة فى الكثير من الأحيان ، ومن ثم فإنه يميل إلى أن يصبح نسقا مرنا يجمع خصائص مختلفة ومتناقضة . وبل أنه أصبح يعانى ضروبا من الخلل نتيجة انتشار بعض القيم المضادة لقيم الإنجاز والالتزام . وتفشى قيم الاستهلاك الترفى ، وانتشار القيم الذاتية والمادية وإلى تراجع القيم المعنوية والجمعية وتدهور أخلاقيات العمل وضعف الشعور بالانتماء.

(٥) أن القضية الاقتصادية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الجوانب الاجتماعية بصفة عامة ، والقضية الوطنية بصفة خاصة ، حيث أن المسألة الاقتصادية جزأ لا يجزأ من مسألة أعم وأشمل هى المسألة المجتمعية .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

(١) مشكلة البحث :

أضحت نقطة الانطلاق الأساسية لفهم أصول الرأسمالية المصرية وتطورها عامة والرأسمالية الوطنية خاصة تبدأ من فهم حقيقة تاريخية

لابد من الوعى بها وهى تلك المرتبطة بعلاقتها بالرأسمالية العالمية . تلك العلاقة التى سارت فيها عملية التراكم الرأسمالى تتوجه مباشرة نحو الخارج وفى أنشطة استهلاكية سريعة العائد . بدءا من المرحلة الجنينة للرأسمالية المصرية فى عهد محمد على ووصولا إلى مرحلة فتوتها وشبابها فى منتصف السبعينات وفى هذا السياق تنطلق مشكلة البحث من قضية أساسية :

(أن حقبة الانفتاح الاقتصادى قد شهدت ظهور نمط جديد و حديث الثراء من الرأسمالية المصرية ويتكون من روافد اجتماعية متباينة وينتمى إلى أصول طبقية عديدة ويتميز بأنماط استثمارية خاصة).

وفى ضوء هذه القضية العامة تمت صياغة التساؤلات النوعية التى تغطى الموضوعات الرئيسية التى تشتمل عليها الدراسة :

(١) ما هى الأصول الاجتماعية والطبقية التى ينتمى إليها المستثمرون فى المجتمع الحضرى .

(٢) ما هى أهم الروافد الاجتماعية التى تشكل الرأسمالية الحضرية الجديدة ؟

(٣) ما هى صور الاستثمار ومجالاته لدى أصحاب المشروعات الاستثمارية من القطاع الحضرى ؟

(٤) ما هى اتجاهات المستثمرين نحو قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى ظهرت فى حقبة الانفتاح الاقتصادى ؟

(٣) المنهج والأدوات :

هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفى من أجل التعرف على طبيعة التركيبة الاجتماعية للرأسمالية المصرية الجديدة التى ظهرت خلال حقبة الانفتاح الاقتصادى وتوضيح روافدها الاجتماعية المختلفة من خلال استخدام دليل المقابلة المتعمقة فى جمع البيانات والآراء المختلفة حول تساؤلات البحث وقضاياه الأساسية ويشتمل الدليل على الأقسام الأربعة التالية :

أ- الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمستثمرين فى المجتمع الحضرى .

ب - بيانات خاصة بالمشروع الاستثمارى .

جـ - اتجاهات المستثمرين نحو قضايا مرتبطة بتنمية الاقتصاد والمجتمع فى مصر .

د - موضوعات أخرى متنوعة .

وأيضا اشتمل الدليل على بيانات أولية عن المستثمر ، مع إرفاق الدليل ببعض التعليمات المدونة التى يجب أن يراعيها الباحث أثناء تطبيق المقابلة ، ولقد روعى فى صياغة أسئلة الدليل وموضوعاته أن تتصف بقدر من المرونة والحرية التى تتيح للباحث حذف أو إضافة ما يجده ضروريا لاستكمال المقابلة .

(٣) عينة الدراسة :

على ضوء الخصائص العامة لأصحاب المشروعات الاستثمارية ، وعلى ضوء المواصفات المطلوب توافرها من مفردات البحث ، وهى أن يكون المستثمر من بين أفراد المجتمع الحضرى ، ويملك مشروعا استثماريا أو شريك فى مشروع استثمارى ، جرى اختيار (٥٠) حالة من الكشوف المسجل بها أصحاب المشروعات الاستثمارية فى الغرفة التجارية بمحافظة الغربية البالغ عددهم (٨٦٠) مستثمرا بواقع ٦٪ من مجتمع البحث . وقد تم سحب عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة من قوائم الكشوف المسجل بها أسماء المستثمرين وفقا لمؤشرين أساسيين هما :

١- أن تكون الحالات المختارة ممثلة لأصحاب المشروعات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة .

٢- أن تكون الحالات المختارة موزعة بالتساوى بين مدينتى طنطا والمحلة الكبرى .

هذا ولقد قوبلت عملية الحصول على بيانات تتوافر فيها الخصائص المطلوبة بصعوبة بالغة ، وكانت هذه العملية أكبر تحد واجهته تلك الدراسة حيث أن الإفصاح عن بيانات تتعلق بنشأة المستثمر وخلفيته الاجتماعية أو بيانات خاصة عن مشروعاته ورأسماله ومدخراته ليست بالأمر الهين السهل .

ووفقا لذلك جاءت العينة المختارة فى خصائصها من حيث السن ومحل الميلاد ، والحالة التعليمية ، والمهنية الحالية والسابقة على النحو التالى :

(١) **السن** :

يمثل متغير السن أهمية خاصة فى هذا البحث لما له من دلالة اجتماعية هامة تتمثل فى معرفة الفروق الأساسية التى تحدث بين الأجيال المختلفة فى نطاق النشاط الاستثمارى ، فضلا عما يكشف عنه تقدم العمر من تغير الآراء والاتجاهات وتعميق الخبرة الإنسانية ، وفى ضوء ذلك كشفت النتائج أن الفئة العمرية (٤٠ -) قد حققت أعلى المعدلات حيث بلغت نسبتها (٥٠٪) يليها فئة (٥٠ -)التى حققت (٣٤٪) ثم فئة ٦٠ فما فوق وقد حققت ١٢٪ أما اقل الفئات حجما فكانت فئة (٣٠ -) وكانت نسبتها (٤٪) فقط ، ومعنى هذا أن الغالبية العظمى تقع فى فئات العمر الأكثر من أربعين عاما (٩٦٪) وهى الفئات التى تعكس درجة عالية من الخبرة الإنسانية والنضج الفكرى والوعى بعالم الاستثمار والمال والتجارة .

(٢) **محل الميلاد** :

يفيد الوقوف على محل الميلاد الأصلى لأفراد العينة من استخلاص بعض المؤشرات الاجتماعية الخاص بأصول المستثمر المقيم فى المدينة وخلفيته الثقافية ، وقد تبين أن الغالبية العظمى من المبحوثين ينحدرون من أصول حضرية وذلك بنسبة (٧٦٪) فى مقابل (٢٤٪)

ينحدرون من أصول ريفية وربما يرجع ذلك إلى أن غالبية حالات العينة مأخوذة بأكملها من المدينة فضلا عن أن المدينة تمثل منطقة جذب لكل مستثمر نظرا لما تتمتع به من مميزات جغرافية ، واقتصادية ، وخدمية بالمقارنة بالمجتمعات الريفية .

(٣) الحالة التعليمية :

كذلك يحتل متغير التعليم أهمية بالغة فى مجال البحوث الاجتماعية بصفة عامة ويحتل فى هذا البحث أهمية خاصة نظرا لأن الوقوف على معدلات التعليم يساعد على توضيح مدى وعى المتعلمين بقضايا التنمية والاستثمار وقضايا مجتمعهم ووجهات نظرهم فى مواجهتها .

ولتوضيح الحالة التعليمية للمستثمرين فقد جاء موضوع الجدول رقم (١) :

الحالة التعليمية	التكرارات	النسبة
أمى	١	٢
يجيد القراءة والكتابة	٥	١٠
مؤهل أقل من متوسط	٨	١٦
مؤهل متوسط	١٥	٣٠
مؤهل فوق المتوسط	٥	١٠
مؤهل جامعى	١٦	٣٢
المجموع	٥٠	١٠٠

وتوضح البيانات المبينة بهذا الجدول أن غالبية أفراد العينة من المتعلمين ومن ذوى المؤهلات العليا ، والمتوسطة حيث بلغت (٧٢٪) فى حين حققت فئة المؤهلات الأقل من المتوسطة حوالى (١٦٪) تليها فئة من يقرءون ويكتبون وتمثل (١٠٪) وأخيرا فئة الأميين وقد مثلت (٢٪) بواقع حالة وحدة فقط . وهذا ما بين ارتفاع نسبة المتعلمين فى مجتمع البحث وربما يرجع ذلك إلى أن فئة المستثمرين يمثلون نوعية خاصة من الناس وتتميز بسمات معينة . فضلا عن انتماء العينة إلى المجتمع الحضرى .

(٤) **الحالة المهنية الحالية :**

كما تأتى الحالة المهنية كمتغير أساسى فى هذه الدراسة تمثل هى الأخرى أهمية بالغة ، وذلك لمساعدتنا فى توضيح مدى وجود علاقة بين المهنة وممارسة النشاط الاستثمارى ، وقد تبين أن غالبية أفراد العينة من أصحاب الشركات بنسبة (٦٤٪) تليها فئة أصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير وتبلغ (١٦٪) وقد توزعت الحالات الباقية على الفئات المهنية الأخرى وذلك بنسبة (٨٪) لفئة أصحاب المحلات . (٦٪) للتجارة ، (٤٪) للمقاولين ، (٢٪) لرجال الأعمال من إجمالى أفراد العينة ككل .

(٥) **الحالة المهنية السابقة :**

وقد كشفت الدراسة أن مهنة الوظيفة مثلت أعلى النسب حيث بلغت (٤٦٪) فى حين بلغت مهنة التجارة (١٨٪) وتأتى مهنة الحرفيين فى الترتيب الثالث بنسبة (٨٪) ثم فئة العمال (٦٪)

والمحاسب الحر نفس النسبة السابقة ، ثم المهندس (٤٪) ثم أصحاب الشركة ، ورجال الأعمال والمزارعين بنفس المعدلات السابقة ، ومعنى ذلك أن غالبية المبحوثين من فئة الموظفين وأصحاب العمل الحر .

(٦) **المستثمرون وعضوية مؤسسات المجتمع المدني :**

كشفت الدراسة أن الغالبية من أفراد العينة تحرص على أن تنتسب إلى عضوية الاتحادات والغرف التجارية والصناعية ، حيث مثلت نسبة هؤلاء (٥٨٪) ثم يليها بفارق نسبى كبير عضوية النقابات وذلك بنسبة (١٥٪) بينما ذكر (١٠٪) بأنهم لا ينضمون إلى أى جهة من جهات المجتمع المدنى ، ولعل النسبة ذات الدلالة هنا هى الخاصة بعضوية الاتحادات والغرف التجارية وهى بدورها تفسر الدور الهام الذى تلعبه مؤسسات القطاع المدنى فى عالم الاستثمار والتجارة والمال .

هذه هى الخصائص الأساسية لعينة الدراسة من حيث السن ، ومحل الميلاد ، والحالة التعليمية ،والمهنية الحالية والسابقة ، وعضوية المجتمع المدنى ، وفيما يلى عرض ومناقشة للنتائج التى تم التوصل إليها للإجابة على تساؤلات البحث :

أولا : الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمستثمرين :

رغم أن محاولة التعرف على الجذور الطبقية للمستثمرين تكون دائما محفوظة بالمخاطر النظرية والمنهجية لصعوبة تحديد الانتماء الطبقى فى الواقع وتداخل مؤشرات التقسيم الطبقى فى المجتمع المصرى وحدوث ما يسمى بالسيولة الطبقية بين فئات المجتمع ومع ذلك فقد

حاولنا أن نلتمس بعض المؤشرات الدالة على الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمستثمرين من خلال متغير الحالة التعليمية والمهنية لآباء المستثمرين ، والحالة التعليمية والمهنية لأمهاتهم ، وأسلوب الحياة كما يعبر عنه ممتلكات الأسرة وقت النشأة ونحاول فيما يلى عرض هذه المؤشرات على النحو التالى :

(١) بالنسبة للتعليم اتضح أن آباء المستثمرين يتوزعون توزيعا متفاوتا على فئات التعليم المختلفة ، فتستطيع أن نميز بين أربعة فئات اجتماعية رئيسية :

أ- الحاصلون على المؤهلات العليا والمتوسطة وقد بلغ عددهم (٨) فردا بنسبة (١٦٪) من إجمالى العينة

ب - الحاصلون على مؤهلات أقل من متوسطة وبلغت نسبتهم (١٦٪) .

جـ - ثم الذين يجيدون مبادئ القراءة والكتابة وقد بلغت نسبتهم حوالى (٤٦٪) من إجمالى العينة .

د - فى حين حققت فئة الأميين (٢٢٪) من إجمالى المستثمرين ككل .

ومن خلال هذا التوزيع على مؤشر التعليم يتضح أن هناك فارق من الناحية الاجتماعية والدلالة على أن عينة البحث تنحدر من أصول اجتماعية متباينة .

(٢)بالنسبة لمهنة الآباء اتضح أن أفراد العينة يتوزعون توزيعا شبه اعتدالى على فئات المهن المختلفة ، فنستطيع أن نميز بين أربعة فئات اجتماعية على النحو التالى :

أ- فئة أصحاب المهن التجارية والحرة والمقاولين وقد بلغ عددهم فى العينة (٢٣) فرداً بنسبة (٤٦٪) من إجمالى أفراد العينة .

ب – فئة أصحاب المهن الزراعية ويمثلون (٢٤٪) من العينة ككل .

جـ – فئة أصحاب الوظائف الحكومية والقطاع العام وبلغت نسبتهم (١٨٪) .

د- فى حين بلغت نسبة أصحاب المهن الحرفية والعمال (١٢٪) فقط.

وهذا التوزيع المهنى لآباء المستثمرين يدل على التباين الاجتماعى والاقتصادى بين أفراد العينة الأمر الذى يكشف عن تباين الأصول الاجتماعية للمستثمرين فى المجتمع الحضرى .

أما الحالة التعليمية للأم فقد انقسمت العينة إلى ثلاث فئات رئيسية هى :

أ- فئة الأمهات الأميات والذين يعرفون بعض مبادئ القراءة والكتابة وقد بلغت نسبتهم (٥٨٪) من إجمالى أفراد العينة

ب – فئة الأمهات الحاصلات على شهادات متوسطة و جامعية وبلغ عددهم (١٣) بنسبة (٢٦٪) .

جـ – فئة الأمهات الحاصلات على مؤهلات أقل من متوسطة وتبلغ نسبتهم (١٦٪) من إجمالى العينة ككل .

ولا شك أن هذا التوزيع عل متغير التعليم لجيل الأمهات يؤكد على التباين والتفاوت الاجتماعى والاقتصادى لعينة البحث .

(٤) أما الحالة المهنية لجيل الأمهات فقد انقسمت أيضا إلى ثلاث فئات اجتماعية أساسية هى :

أ– فئة الأمهات غير العاملات (من أرباب الأسر) وبلغت نسبتهم (٥٦٪) من إجمالى أفراد العينة ككل .

ب – فئة الأمهات العاملات فى الوظائف الحكومية والقطاع العام وبلغت نسبتهم (٣٠٪) من إجمالى العينة .

جـ – فئة الأمهات العاملات فى مهن حرة كالتجارة وقد بلغت نسبتهم (١٤٪) من إجمالى العينة .

رغم أن هذا التوزيع يبدو وكأنه فارق من الناحية الاقتصادية إلا أننا نميل إلى استخدام هذا المؤشر للدلالة على المستوى الاجتماعى لأن فرص عمل جيل الأمهات العاملات فى ذلك الوقت كانت محدودة للغاية، كما أن الفروق بين الأمهات العاملات وغير العاملات لا تكشف عن التباينات فى المستوى الاقتصادى بشكل كبير .

(٥) أما عن ممتلكات الأسرة وقت النشأة .فقد اتضح أن أفراد العينة يتفاوتون من حيث أسلوب الحياة على النحو التالى :

الفئة الاجتماعية الأولى :وهم أصحاب العقارات والأراضى الزراعية والذين ينحدرون من أصول اجتماعية موسرة وهؤلاء يمثلون (٤٠٪) من إجمالى المستثمرون ككُل .

الفئة الاجتماعية الثانية : وهم من أصحاب المحلات التجارية الصغيرة ويمثلون (٢٨٪) من إجمالى عدد المستثمرين .

الفئة الاجتماعية الثالثة : وهؤلاء كانوا يمتلكون بعض الآلات كالجرار الزراعى ـ وعربة نقل ويمثلون (٢٨٪) .

وأخيرا الفئة الاجتماعية الرابعة : وهؤلاء من المعدمين الذين كانوا لا يمتلكون أى شئ ويمثلون (٨٪) من أفراد العينة .

وهكذا يتضح أن متغير الملكية كمؤشر يعبر عن أسلوب الحياة وقت نشأة المستثمرين يبرز التباين الاجتماعى والاقتصادى بين المستثمرين دون أن نجزم بأهميته فقط فى تباين الجذور الاجتماعية لهم. ويمكن أن نفترض بناء على ما سبق أن العينة التى تتكون من المستثمرين فى المجتمع الحضرى تنحدر من أصول اجتماعية متباينة حيث أوضحت البيانات الميدانية فى أن هناك تباين واضح فى المستوى التعليمى والمهنى والاقتصادى ، مما يوضح أن هناك تباين فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى بين المستثمرين يتباين بين الفئات الاجتماعية الموسرة التى تمثل الرافد الرأسمالى التقليدى وهم أصحاب العقارات والأراضى التى ترتفع معدلات التعليم فيما بينهم . ثم المستثمرون الذين ينحدرون من أصول اجتماعية متوسطة وهؤلاء من أصحاب المهن الحرة

والموظفين وأصحاب المحلات التجارية الصغيرة ويمثلون الرافد البيروقراطى وأخيرا المستثمرون الذين ينحدرون من أصول اجتماعية شعبية حيث ترتفع بينهم معدلات الأمية و تنعدم لديهم الممتلكات وقت نشأتهم الرأسمالية الجديدة التى ظهرت فى حقبة السبعينات .

ثانيا : أهم مجالات الاستثمار وصوره :

واستكمالا لما سبق سوف نتقدم خطوة أخرى للتعرف على أهم اتجاهات المبحوثين حول قضايا الاستثمار ، سواء كان هذا الاستثمار فرديا أو اجتماعيا ، داخليا أو خارجيا ، مقصودا أو تلقائيا ، باعتبار أن مصطلح الاستثمار فى التحليل الاقتصادى يشير إلى استخدام الأموال فى الإنتاج كما يحدث فى شراء الإنتاج أو اقتناء الأسهم والسندات أو المصروفات المنفقة على السلع الرأسمالية والوسيطة ومجموع ما ينتج عن ذلك يسمى مجمل الاستثمار [٥٢].

ولا شك أن هذه القضية تمثل دلالة هامة للمجتمع المصرى بعد أن اصبح الاستثمار أهم عناصر التنمية والتحدى الأساسى لها بكل معانى الكلمة ، ومن هنا حاولت الدراسة تسليط الضوء على طبيعة المشروع الاستثمارى ، ونوع ملكيته ، وطبيعة النشاط الإنتاجى ، وتاريخ بدء الإنتاج ، وحجم الإنتاج . وعدد العاملين فى المشروع ، ونسبة الإنتاج الموجه لسوق المحلى والعالمى . وفيما يلى عرض هذه النقاط على النحو التالى :

(أ) حجم رأس المال المشروع وفئة النشأة :

فقد أوضحت البيانات الميدانية أن المشروعات الاستثمارية تتـوزع بشكل متفاوت من حيث الحجم وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢) :

حجم رأس المال المشروع	التكرارات	النسبة	فئات الحجم
أقل من ٥ آلاف جنيه	٢	٤	الحجم الصغير ١٠
من٥ آلاف إلى ٥٠ ألف جنيه	٨	١٦	
٥٠ ألف إلى ٢٥٠ ألف	٢٥	٥٠	الحجم المتوسط ٢٥
٢٥٠ ألف فأكثر	١٥	٣٠	الحجم الكبير١٥
المجموع الكلى	٥٠	١٠٠	٥٠

ونستطيع أن نميز بين ثلاثة أحجام من المشـروعات الاسـتثمارية كما هى موضحة فى الجدول السابق :

أ- أصحاب المشروعات الصغيرة التى يبلغ حجم رأسمالها أقل مـن ٥٠ ألف جنيه وتمثل (٢٠٪) من إجمالى هذه المشروعات .

ب – أصحاب المشروعات المتوسطة والتـى يبلـغ حجـم رأسمالهـا (٥٠ ألفا إلى ٢٥٠ ألـــف) وتمثـل (٥٠٪) مـن إجمـالى المشـروعات الاستثمارية .

جـ - أصحاب المشروعات الكبيرة وهى التى يبلغ رأسمالها (٢٥٠ ألف) فأكثر وتمثل (٣٠٪) من حجم أفراد العينة مع وجود حالتين منها أكثر من مليون جنيه .

وتطرح هذه المعدلات السابقة تنوع أحجام المشاريع الاستثمارية فى مجتمع البحث ، وإن كانت المشروعات ذات الحجم المتوسط تمثل السمة الغالبة .

(٢) نوع الملكية :

وفى هذه الفقرة تحاول الدراسة التعرف على نمط الملكية السائدة للمشروعات الاستثمارية فتبين أن نمط الملكية الغالب هو الملكية الخاصة المشتركة بين الأقارب ومثلت (٣٦٪) من إجمالى المشروعات ، يليها نمط الملكية الخاصة الفردية وقد بلغت (٢٦٪) ثم الشركات ذات الملكية التضامنية وذلك بنسبة (١٨٪) ثم الشركات ذات التوصية البسيطة ومثلت (٤٪) ،ولعل هذا يوضح أن النسبة الغالبة هى المشروعات الرأسمالية المشتركة بين الأقارب وهذا ما يؤكد صدق التحليل النظرى للبحث من غلبة الطابع العائلى على نشأة الرأسمالية المصرية الجديدة وعمق الروابط والوشائج الاجتماعية بينهم .

(٣) طبيعة النشاط الإنتاجى :

ونظراً لأهمية النشاط الانتاجى وارتباطه بحركة التنمية ومسيرتها فى زيادة الإنتاج الوطنى لما لذلك من عائد إيجابى على الفرد

والمجتمع ويمثل الاهتمـام بالنشـاط الاسـتثمارى ذو الطبيعـة الإنتاجيـة أحد الوسائل الهامة لتطوير وتحديث ورفع كفـاءة العمليـة الاسـتثمارية ومضاعفة الفائدة المرجوة منها . لذا فقد حـاولت الدراسـة التعـرف علـى طبيعة هذا النشاط الاستثمارى وما إذا كان إنتاجى أم استهلاكى طفيلى .

وكشفت الدراسة أن النمط الغـالب هـو النشـاط التجـارى غـير الإنتـاجى حيـث بـرزت أنشـطة الاسـتيراد والتصديـر والأعمـال التجاريـة بنسـبة (٣٤٪) يلى ذلك بفارق نسبى صناعة الغزل والنسيج والتى بلغت (١٨٪) وربما يرجع ذلك إلى وقوع أكثر من نصف عينة البحث فـى إحـدى قـلاع هذه الصناعة فى مصر وهى مدينـة المحلـة الكـبرى . ثـم تـأتى صناعـة وتجارة الآلات الزراعية وقطع غيارها فى الترتيب الثالث بنسبة (١٦٪) ونفس النسبة لصناعـة المـواد الغذائيـة ثـم مجـال المقـاولات والإنشـاءات بنسبة (٨٪) وأخيراً الأنشطة السياحية والتى مثلت (٤٪) ونفس النسبة لصناعة الأثـاث ، ولعـل الأرقـام ذات الدلالـة هنـا هـى الخاصـة بغلبـة الأنشطة التجارية غير الإنتاجية ، وهـى بدورهـا تفسـر الاتجـاه العـام للرأسمالية المصرية نحو العمل فى الأنشطة الاستهلاكية والهامشية التى تدر عائداً سريعاً ومرتفعاً .

(٤) تاريخ بدء النشاط الاستثمارى :

وفى هذه النقطـة حاولنـا وبشـكل مباشـر التعـرف علـى بدايـات مزاولة النشاط الاستثمارى فى مجتمع البحث وذلك لمعرفة مـا إذا كـانت

هناك علاقـة بـين ممارسـة النشاط الاسـتثمارى وبدايـة حقبـة الانفتـاح الاقتصادى ولمعرفة ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٣)

تاريخ بدء نشاط المشروع	التكرارات	النسبة
فيما قبل ثورة ١٩٥٢	٣	٦
٥٢ – ٧٣	٦	١٢
٧٤ – حتى الآن	٤١	٨٢
المجموع	٥٠	١٠٠

وتوضح الإجابات المبينة في هـذا الجـدول أن غالبيـة المشـروعات بدأت منذ السبعينات وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٧٤ م وتطور الأخـذ بسياسة الاقتصاد الحر وفتح المجـالات الاسـتثمارية للقطـاعين الخـاص والأجنبى وذلك بنسبة (٨٢٪) ثـم يلـى ذلـك ولكـن بفـارق نسـبى كبـير المشروعات التى أنشئت خلال حقبة الثورة (٥٢ – ١٩٧٣) والتـى بلغـت نسبتها (١٢٪) ثم تأتى المشروعات التى أنشئت فى فترة مـا قبـل الثـورة فى الترتيب الثالث بنسبة (٦٪) فقط وهذا ما يوضح أن سياسـة الانفتـاح سـاهمت بشـكل أو بـآخر فـى جـذب الاسـتثمارات المحليـة للعمـل فـى مجالات الاستثمار المختلفة لما أتاحته من فرص خلق جـو مـن الاطمئنـان والثقة لتشجيع هذه الاستثمارات على مزاولة أنشطتها الاستثمارية .

(٥) حجم الإنتاج :

فى هـذه الفـترة تحـاول الدراسـة الراهنـة الوقـوف علـى حجـم الإنتاج بالنسبة للمشروعات الاستثمارية . لكن الذى تجدر الإشارة إليه

أن الإفصاح عن حجم الإنتاج السنوى أو الشهرى الحقيقى يعتبر مصدراً غير دقيق خاصة فى مجتمعات مازالت تشهد بعض الرواسب الثقافية المتعلقة بحقيقة الإدلاء بهذا الحجم فضلاً عن خوف المستثمر من الضرائب أو التأميم أو شبح المصادرة ، لذلك فقد واجه الباحث صعوبة كبيرة فى الحصول على بيانات تتعلق بحجم المنتج الحقيقى . ومع ذلك فقد اتضح أن أكثر الفئات حجماً (٣٦٪) وهى التى يصل حجم المنتج لها أكثر من المليون وهناك بعض الحالات التى يبلغ حجم إنتاجها أكثر من ثلاثة ملايين جنيه ، يليها الفئة الأدنى مباشرة وهم أصحاب الإنتاج المتوسط (من ١ / ٤ مليون إلى مليون) ويمثلون حوالى (٣٤٪) وأخيراً أدنى الفئات وهى أقل من ٢٥٠ ألف جنيه وقد بلغت (٣٠٪) من إجمالى العينة ، هذا ونميل إلى الاعتقاد بأن حجم الإنتاج الحقيقى أعلى بكثير مما اتضح من استجابات المستثمرين ، ومع ذلك فإن الفروق النسبية بين الفئات تظل ملائمة للقياس .

(٦) عدد العاملين فى المشروع الاستثمارى :

ومن حيث عدد العاملين فى المشروع الاستثمارى فقد تبين أن المشروعات التى تضم (من ١٠ عمال إلى أقل من ٥٠ عامل) هو النمط الغالب حيث مثلت (٤٦٪) من إجمالى عدد المشروعات . يليها المشروعات التى تضم (٥٠ – ١٠٠ عامل) ومثلت حوالى (١٠٪) وأخيراً المشروعات التى تضم (١٠٠ – ٣٠٠) عامل ومثلت (٨٪) وهؤلاء يوجدون فى المشروعات الخاصة بالغزل والنسيج . ومن ثم نستطيع أن نستخلص

أن زيادة عدد العمال يرتبط بحجم المشروعات ونوعه ، لكن الذى تجدر الإشارة إليه أن تشجيع المناخ لحرية الاستثمار يساهم بشكل كبير فى حل مشكلة البطالة بين الشباب ومساعدتهم على إيجاد فرص العمل المناسبة .

(٧) نسبة الإنتاج الموجه للسوق المحلى والعالمى :

أصبح الاتجاه نحو تصدير المنتج المحلى فى مختلف فروع الإنتاج إلى السوق العالمى هو سمة التقدم الحديث ، وأحد المقاييس الهامة لدرجة التقدم أو التخلف إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، من هذا المنطلق أصبحت قضية التصدير من أهم القضايا التى تحظى باهتمام بالغ من كافة دول العالم سواء المتقدم منها أو النامى نظراً لما تمثله من زيادة نسبة العملة الصعبة من حصيلة هذه الصادرات والعمل على توظيفها فى خلق مجالات إنتاجية جديدة ، أو التوسع فى المشروعات الاستثمارية ، وبناء على ذلك نحاول التعرف على نسبة الإنتاج الموجه للسوق المحلى والسوق العالمى وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٤):

نسبة الإنتاج الموجه للسوق المحلى والعالمى	التكرارات	النسبة
السوق المحلى	٢٥	٥٠
السوق العالمى	١٠	٢٠
الاثنين معاً	١٤	٢٨
لم يبين	١	٢
المجموع	٥٠	١٠٠

وتوضح البيانات المبينـة فـى هـذا الجـدول أن نصـف المشـروعات الاستثمارية توجه إنتاجها للسوق المحلى فقط ، فـى حـين ذكـر (٢٨٪) بأن إنتاجها يوجه للسـوق المحلـى والعـالمى معـاً بينمـا لم يوضـح أشـار (٢٠٪) بأن جميع منتجاتهم توجـه للسـوق العـالمى بينمـا موقفـهم علـى وجه التحديد . ومن خـلال ذلـك يتضـح أن هنـاك اتجاهـاً إيجابيـاً نحـو التصدير فى السوق العالمى من جانب الرأسمالية الخاصة وبخاصة السـوق العربيـة ودول غـرب أوروبـا ، لكـن يوجـد انحيـاز واضـح مـن جـانب الرأسمالية الجديدة نحو السوق الرأسمالى دون السوق الاشتراكى ، وهـذا ما يفرض ضرورة التعامل مع السوق العالمى بشكل أكثر وعياً ومن مظـاهر هذا الوعى ضرورة تنوع مصادر التصدير للتفاوض من أجل أسعار أفضل .

ثالثا : المستثمرون والوعى بالقضايا المرتبطة بتنمية الاقتصاد والمجتمع فى مصر :

ونحـاول فـى هـذا الجـزء مـن الدراسـة الميدانيـة التعـرف علـى اتجاهـات المستثمرين حـول بعـض القضايـا الاقتصاديـة التنمويـة ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية . خاصة وأن الدراسات التنموية سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى قد أكدت علـى أن التنميـة ليسـت مسألة موارد اقتصادية ورأس مال فحسـب . ولكنـها مسـألة ذات أبعـاد

اجتماعية وثقافية الدرجة الأولى فهى ترتبط بنوع التراث الثقافى وتاريخ المجتمع ونوعية القيم والاتجاهات ونموذج الشخصية ، وحجم ونوعية التعليم ، وطبيعة القيادات العامة والمتخصصة السائدة فى المجتمع ، وطبيعة التنظيم الاجتماعى القائم [٥٣] .

من هذا المنطلق سوف نتعرف على آراء المستثمرين واتجاهاتهم نحو قضايا الانفتاح ، والتعليم ، وسوق العمل والشباب ، والمرأة ، ومتطلبات التنمية ومستقبلها ، ودور الأحزاب السياسية وغيرها من القضايا الأخرى .

(١) الانفتاح الاقتصادى (سياسة وتطبيقاً):

إذا تأملنا المعانى التى طرحتها عينة البحث للانفتاح كسياسة نجد أن المعنى الاستثمارى هو المعنى الأساسى باعتبار أن سياسة الانفتاح هى زيادة دور القطاع الخاص فى الإنتاج والاستثمار وذلك بنسبة (٥٠٪) يلى ذلك التأكيد على معنى الانفتاح بأنه هو حرية دخول رأس المال الأجنبى وزيادة نسبة التصدير والاستيراد ويمثلون (٣٠٪) فى حين رأى (٢٠٪) أن الانفتاح هو العمل فى التجارة والسمسرة ، وأكد الجميع على ضرورة هذه السياسة للاقتصاد الوطنى لزيادة الإنتاج وفتح مجالات جديدة للإنتاج والتصدير هذا من وجهة نظر المستثمرين فى الانفتاح كسياسة ، أما عن آرائهم فى الانفتاح كواقع تطبيقى فيمكن حصره فى فريقين أساسيين :

الفريق الأول : وهو الأغلبية يرى أن الانفتاح كواقع ساعد على جذب رؤوس الأموال المهربة من الخارج وساهم في دعم دور القطاع الخاص في عملية التنمية وزيادة المشروعات الاستثمارية الخاصة.

والفريق الآخر : وهو الأقلية فيرى أن الانفتاح الذى حدث هو انفتاح استهلاكي وغير إنتاجي اهتم بالتجارة والمقاولات والسمسرة وزيادة لمشروعات الكمالية والوهمية .

(٣) التعليم :

نظراً لأن الدراسات الحديثة تتخذ من مخرجات التعليم ونوعيته، والأموال التى توظف فى ميادين البحث العلمى إلى جانب درجة الاستثمار فى الموارد الطبيعية كمؤشرات على التغير الاجتماعى والتقدم، لذا يعد التعليم محدداً أساسياً للتنمية البشرية ، وهو أمر أكدته التجارب التنموية الحديثة ، وساعد على هذا نمو نسق القيم المرتبطة بالعمل ، كمكون حضارى أساسى ، يقدس العمل المتقن ويعتبر العمل وسيلة لتحقيق الذات وهو أمر يتطلب اكتساب معارف ومهارات لازمة تتوافر عن طريق التعليم وما يسهم بدوره فى زيادة الإنتاج فى ضوء ذلك فقد حاولت الدراسة التعرف على واقع التعليم الحالى من وجهة نظر المستثمرين ، فقد أوضحت نتاج المقابلات أن أفراد العينة يتوزعون كالتالى :

حيث أجمع (٤٠٪) على أن التعليم الحالى يواجه تحديات كثيرة أهمها عدم ربط سياسات التعليم بسوق العمل . وتفشى ظاهرة الدروس الخصوصية والاختلال الواضح بين التعليم النظرى والتعليم التطبيقى .

فى حين رأى (٢٥٪) أن القضية التى تواجه التعليم هو عزوف الشباب عن التعليم الفنى والمهنى ثم أشار (٢٠٪) أن أخطر العقبات التى تواجه مصر هو انتشار التعليم الأجنبى القائم على مدارس اللغات والذى يحتاج إلى مبالغ ومصاريف مرتفعة لكن يرى (١٥٪) أن مشاكل التعليم فى المرحلة الجامعية ترجع إلى عدم إفساح المجال للتعليم الخاص فى هذه المرحلة .

ولا شك أن هذه القضايا التى طرحتها عينة البحث تكشف عن أن التعليم الحالى يواجه خللاً واضحاً سواء فيما يتعلق بمحتوى التعليم وبرامجه أو فيما يتعلق بمخرجات التعليم وكفاءته الخارجية .

(٣) سوق العمل :

لقد ازداد الاهتمام فى الآونة الأخيرة بتنمية القوى العاملة الماهرة وبخاصة فى المجالات التقنية والفنية التى تتطلبها سوق العمل الحالى ، فالقدرة الإنسانية وليس رأس المال هو العنصر الأساسى لتحقيق أهداف التنمية بشقيها والاقتصادى ، وعلى هذا فإن سوق العمل تحتاج بصورة مستمرة لتحسين أداء القوى العاملة وزيادة إنتاجياتها . والاهتمام بتطويرها المستقبلى والعمل على تصحيح مسيرتها والتنسيق بينها وبين برامج التنمية الشاملة . وفى ضوء ذلك فقد حاولت الدراسة

التعرف على واقع سوق العمل ومشاكله من وجهة نظر المستثمرين . وهنا توضح الدراسة الميدانية أن الغالبية ترى أن سوق العمل يعانى من مشاكل عديدة أهمها أن مخرجات النظام التعليمى لم توفق فى تلبية احتياجات سوق العمل ، وخاصة من حيث النوعية والكفاءة العلمية التى تتطلبها معظم مشروعات القطاع الخاص بالإضافة إلى عزوف الشباب عن ممارسة العمل المهنى والحرفى ثم أضاف البعض أن سوق العمل يعانى من بعض القيود التى تفرضها قوانين العمل على أصحاب المشروعات الاستثمارية فيما يتعلق بالتأمينات ، وساعات التشغيل ، وتحديد الأجور ثم حظر القانون أن يجمع الفرد بين وظيفتين فى آن واحد وهذا ما يوضح أن مستقبل سوق العمل فى مصر مرهون بتركه لآليات العرض والطلب ، والاهتمام بتنمية كفاءة القوى العاملة الماهرة التى تتطلبها سوق العمل وهذا ما يتطلب ضرورة تغيير محتوى سياسات التعليم ومؤسساته وتوجهاته وفقاً لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل الحالية .

(٤) الشباب :

يمثل الشباب فى أى مجتمع قطاعا حيويا وهاما باعتبارهم أكثر الفئات العمرية دينامية ، وقدره على العمل والنشاط . فضلاً عن ما يتسم به الشباب من طموح وإقبال على الحياة، واستعداد للعطاء والإنتاج من هنا حاولت الدراسة تسليط الضوء على الشباب من خلال التعرف على آراء المستثمرين تجاه تلك الشريحة الهامة فى المجتمع وهم الشباب

ووضعهم داخل المجتمع ، وهنا أوضحت نتائج المقابلات الفردية أن وجهة النظر إلى الشباب تنقسم إلى فريقين أساسيين :

الفريق الأول : وهم المتفائلون الذى ينظرون إلى الشباب المصرى بأنهم بخير وأنهم أداة البناء الأساسية للمجتمع إذا ما أحسن استثمارها وتوجيهها بصورة أفضل ولذلك يرون أنه لابد من الاهتمام بتنمية الدور الاجتماعى للشباب وزيادة مشاركته فى عملية التنمية وإعطاء الثقة له .

فى حين يرى **الفريق الثانى** :وهم المتشائمون أن الشباب المصرى يعانى من أزمة حقيقية ومن مشاكل عديدة أهمها عدم توفر فرص العمل وبالتالى الخوف من شبح البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم القدرة على الزواج وتكوين أسرة لفقدان الأمل فى الحصول على مسكن ملائم ، ولاشك أن محصلة هذه المشكلة وفقدان الأمل فى حلها جعل الشباب يلجأون إلى الانحراف والعنف والتطرف .

(٥) المرأة :

من المعروف أن المرأة نصف المجتمع نوعاً إذ بدونها لا يوجد النوع الآخر ، وهى بدون النوع الآخر كذلك لا يكون لها وجود ، فبالنوعين معاً تستمر الحياة وتتقدم ، ولذا فقد أكدت الدراسات والبحوث التنموية المهتمة بالمرأة على ضرورة دمج المرأة فى عملية التنمية الشاملة وتعزيز مكانتها وقدرتها بما يتيح لها أن تسهم إسهاماً فعالاً فى عملية التنمية والتطوير الاقتصادى والاجتماعى والحضارى للمجتمع ، وعلى هذا فقد حرصت الدراسة على أن تتعرف على

اتجاهات المستثمرين نحو المرأة ودورها فى المجتمع ، فهناك من يرى أن مكان المرأة الطبيعى هو البيت لرعاية الأولاد والزوج وإفساح مجال العمل للرجال ، فى حين يرى آخرون ضرورة مشاركة المرأة فى العمل وإدماجها فى التنمية لتحقيق تنمية ذاتية قائمة على تعبئة كافة الجهود البشرية وهؤلاء يمثلون ثلث أفراد العينة ، لكن يرى البعض الآخر أن إعطاء المرأة الحق فى التعليم لا يعطيها الحق فى مزاحمة الرجل فى ميدان العمل ، لأن العمل خاص بطبيعة الرجل وليس المرأة ، وأخيرا يرى فريق رابع إعطاء الحرية لتعليم المرأة وإتاحة الفرصة للعمل فى بعض القطاعات التى تتناسب مع طبيعة المرأة دون القطاعات الأخرى، ولعل ذلك التباين فى النظرة إلى المرأة ودروها فى المجتمع يرجع إلى الثنائية المزدوجة لوضع كل من المرأة والرجل فى ثقافتنا العربية حيث يحظى الرجل بالمضامين الإيجابية بينما تحظى المرأة بالمضامين السلبية أو فى أحسن الأحوال تلك الأقل أهمية وتقديرا من وجهة نظر الرجل[٥٤].

(٦) التنمية (متطلباتها ومستقبلها) فى مصر :

نحاول فى هذا الجزء من الدراسة الميدانية أن نعرض لأهم متطلبات التنمية من وجهة نظر المستثمرين أنفسهم باعتبار أن استثارة الوعى بإدراك الشروط المطلوبة لعملية التنمية على المستوى الواقعى والوعى بمجالات اهتماماتهم تمثل الخطوة الأساسية فى تكوين الاتجاه الإيجابى نحو المشاركة فى إقامة المشروعات الإنتاجية والعمل على

زيادة الإنتاج القومى . وهنا أوضحت نتائج المقابلات الفردية أن هناك اتجاه قوى بين أفراد العينة بضرورة تشجيع الاستثمارات الخاصة وتقديم منح وقروض لصغار المستثمرين وقد أيد هذا ما يقرب من ربع عدد المستثمرين ، وقد احتل عامل الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال إعادة النظر فى برامج التعليم ومحتواها أهم خطوة على طريق التنمية الصحيح وأكد على ذلك ما يقرب من (٢٠٪) كما أجاب (١٨٪) بأن أهم عامل هو عدم تدخل الدولة فى الإنتاج وفتح منافذ التصدير الخارجى فى حين رأى (١٥٪) أهمية تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة ونفس النسبة لإلغاء القوانين المعوقة للإنتاج ، والاهتمام بالكادرات الإدارية ذات الكفاءة العالية وتعطينا هذه النتائج مؤشراً هاما يتمثل فى أن المستثمر الحضرى أصبح يريد اقتصاداً حراً مفتوحاً يرفض أسلوب تدخل الدولة فى التنمية ورفض الواقع الاقتصادى و الاجتماعى الجامد القائم على تدخل الدولة فى كل شئ .

أما عن مستقبل التنمية فى المجتمع المصرى فقد انقسم أفراد العينة إلى فريقين أساسيين .

الفريق الأول: يرى أن سير الاقتصاد المصرى فى اتجاه المشروعات الخاصة والإصلاح الاقتصادى سوف ينقل المجتمع المصرى إلى مرحلة التقدم الاقتصادى وتطوير قوى الإنتاج .

بينما يرى الفريق الآخر :أن مستقبل التنمية فى مصر مازال يسير بخطوات وئيدة ومعدلات نمو متدنى بالمقارنة بالمعدلات العالمية . لكثرة القرارات وتضارب القوانين وانتشار الروتين وفساد الإدارة وبالتالى قتل روح المستثمر فى اقتحام مجالات إنتاجية جديدة .

(٧) التجارب التنموية الممكن الاستفادة منها :

أصبحت مسألة التجارب التنموية الناجحة التى حققتها بعض المجتمعات دون الأخرى من أهم المسائل التى لفتت أنظار كثير من العلماء و الدراسين بل وحظيت باهتمام بالغ من جانب كافة دول العالم على اعتبار أن الاستفادة من هذه التجارب تمثل أحد الوسائل المطروحة والممكنة أمام الدول النامية لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لصعوبة إعادة تجربة الثورة الصناعية التى تحققت فى الدول المتقدمة وفى الدول النامية فى الوقت الحالى ، وعلى هذا فقد حاولنا أن نعرف اتجاهات المبحوثين نحو أهم تجارب التنمية التى يمكن الاستفادة منها ، وهنا أوضحت نتائج المقابلات الفردية أن دول جنوب شرق آسيا تأتى فى المقدمة بنسبة (٣٥٪) ثم اليابان (٢٥٪) ثم أمريكا (٢٠٪) وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية (١٢٪) ثم الصين (٨٪) ومن هذا يتبين أن تجارب دول النمور الخمسة واليابان التى احتلت مكان الصدارة ، وربما يرجع ذلك لحداثة هذه التجارب وتشابه الظروف الجغرافية والاقتصادية فضلاً عن أنها استطاعت أن تحقق

نهضتها بالاعتماد على القدرات الذاتية مع الاستفادة من التكنولوجيا الغربية المتقدمة .

(٨) المثل الأعلى للمستثمرين فى عالم المال والتجارة والاقتصاد :

ومن حيث المثل الأعلى للمستثمرين فى عالم المال والتجارة والاقتصاد أوضحت المعدلات الإحصائية أن رائد الرأسمالية الوطنية (طلعت حرب) يحتل المقام الأول بنسبة (٣٦٪) ثم يأتى (المهندس عثمان أحمد عثمان) صاحب شركات المقاولات فى المرتبة الثانية بنسبة (٢٨٪) ثم يأتى الدكتور (عبد العزيز حجازى) رئيس الوزراء الأسبق فى الترتيب الثالث بنسبة (١٠٪) ثم تأتى أسماء أخرى (كعبود باشا)، و (فرغلى باشا) ، و (سيد مرعى) ،و (سامى علــى حسن) ، و(سيدنا عثمان بن عفان) ، لكن بنسب ضئيلة فى عينة البحث ، ولعل الأرقام ذات الدلالة هنا هى الخاصة برائد الرأسمالية الوطنية (طلعت حرب) الذى نشأ بالقاهرة بقصر الشوق بحى الجمالية، وكان أبواه من الشرقية، ووالده موظف صغير فى مصلحة السكة الحديد ، وقد حصل (طلعت حرب) على ليسانس حقوق ١٨٨٩ م ، وعين مترجما فى قلم الدائرة السنية قبل أن يصبح مديراً لها ، وهو أول من دعا إلى إنشاء بنك مصر . واستطاع أن يؤسس بنك مصر ويستثمر مدخراته فى مجالات إنتاجية رائدة ولعل هذه الخلفية الاجتماعية جعلت من هذا الرجل مثلاً يحتذى

به مما يؤكد أن المسألة الاقتصادية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الجوانب الاجتماعية بصفة عامة ، والقضية الوطنية بصفة خاصة .

(٩) الانتماء الحزبى للمستثمرين :

أما من حيث الانتماء الحزبى للمستثمرين فقد أوضحت الدراسة أن (٤٨٪) من المستثمرين غير منتمين إلى أى حزب سياسى معين فى حين أشار (٣٢٪) بأنهم ينتمون إلى الحزب الوطنى الديموقراطى ثم حزب الوفد (١٢٪) ثم حزب العمل (٢٪) وأجاب (٦٪) بأنهم مستقلين وهذه النتائج توضح مدى الضعف الحاد فى المشاركة السياسية للمستثمرين والانصراف الواضح عن الأحزاب السياسية وهى فى نفس الوقت تعكس لنا إهمال مختلف الأحزاب السياسية لشريحة هامة وحيوية هى شريحة الصفوة الاقتصادية فى المجتمع الحضرى وربما يرجع ذلك إلى اعتقاد المستثمرين أن السياسة مضيعة للوقت وغير مجدية لرجال الأعمال .

خاتمة البحث :

يمكن تصنيف البحث الراهن ضمن ثلة البحوث التى تهتم بالقضايا الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافة ، وتبدو أهمية هذا البحث فى تعرضه بالدراسة والتحليل لأصول الرأسمالية الوطنية وتطورها خلال حقبة الانفتاح الاقتصادى بروافدها الاجتماعية المختلفة.

والموضوع كما يبدو شائك يثار حوله جدل علمى واسع . وتهتم به تخصصات علمية متنوعة كعلم الاجتماع ، والاقتصاد والسياسة ومن ثم يمثل البحث الراهن خطوة على طريق طويل نرى ضرورة بلوغ منتهاه من جانب الباحثين المهتمين بدراسة قضايا الاستثمار والتنمية ، ولذلك فقد طرح عدد من التساؤلات التى يسعى البحث الإجابة عليها على النحو التالى :

التساؤل الأول :

ما هى الأصول الاجتماعية التى ينتمى إليها المستثمرون فى المجتمع الحضرى وما هى روافدهم الاجتماعية ؟

من خلال الاستعانة بدليل المقابلة المتعمقة لعينة عشوائية مؤلفة من (٥٠) مستثمراً خلصت الدراسة الراهنة إلى أن الرأسمالية الحضرية تنحدر من أصول اجتماعية متباينة حيث تبين أن هناك تباين فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى بين أفراد العينة يتراوح بين الفئات الاجتماعية التى تنحدر من مرحلة رأسمالية ما قبل الثورة وهى التى تمثل الشرائح الاجتماعية العليا وهى الروافد التى بدأت نشاطها الاجتماعى قبل الثورة وتمارس نشاطها الاستثمارى فى صناعة الغزل والنسيج ، ثم الرأسمالية البيروقراطية التى تنحدر من بين أعطاف حقبة الستينات وهى إلى تمثل الشرائح الاجتماعية المتوسطة والدنيا ،وهذا ما يؤكد أن رأسمالية السبعينات رأسمالية مهجنة ذات

جذور وروافد اجتماعية متباينة على نحو ما ذهب إليه ذلك الإطار النظرى للدراسة .

التساؤل الثانى :

ما هى مجالات الاستثمار وصوره لدى المستثمرين فى المجتمع الحضرى؟

فقد أوضحت البيانات المتعلقة بالمشروعات التى أقامها المستثمرون فى مجتمع البحث أن النمط الغالب هو إقامة المشروعات التجارية والاستيراد والتصدير ثم صناعة الغزل والنسيج ثم صناعة المواد الغذائية ثم مجال المقاولات والإنشاءات وأخيراً الأنشطة السياحية وصناعة الأثاث ولعل اتجاه عينة البحث نحو إقامة المشروعات التجارية وغير الإنتاجية يرجع إلى سرعة دوران رأس المال بهذه المجالات فضلاً عما تدره من عائد مادى سريع ومرتفع فى حين أن الاتجاه الذى ظهر نحو صناعة الغزل والنسيج ربما يرجع إلى وقوع نصف عينة البحث فى أحد قلاع هذه الصناعة وهى مدينة المحلة الكبرى .

التساؤل الثالث :

ما هى اتجاهات المستثمرين نحو القضايا المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

وهنا نستطيع أن نستخلص بإيجاز من التحليل السابق للنتائج التالية:

أ) أن ثمة فروق واضحة بين المستثمرين فيما يتصل بالانفتاح كمدلول نظرى وإن كان المعنى الأساسى له هو حرية الاستثمار لكل من القطاعين الخاص والمحلى والأجنبى .

كما انقسم المستثمرون نحو الانفتاح كواقع تطبيقى إلى فريقين ، الفريق الأول الذى يرى أن الانفتاح ساعد على جذب رؤوس الأموال من الخارج والمدخرات المحلية وساهم فى المشروعات الاستثمارية، بينما يرى الفريق الثانى أن الانفتاح الذى حدث استهلاكى وغير إنتاجى .

(ب) أن هذا التباين تجلى أيضاً فى عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، كالتعليم ، وسوق العمل ، والشباب ووضعهم فى المجتمع ، ودور المرأة فى المجتمع ومتطلبات التنمية، والتجارب الممكن الاستفادة منها والمثل الأعلى للمستثمرين والانتماء الحزبى ، وربما يرجع هذا التباين إلى تباين المستوى الاجتماعى والاقتصادى فضلاً عن تباين الرؤى الفكرية والثقافية لانحدارهم من روافد اجتماعية متباينة .

الهوامش :

١- صديق محمد عفيفى ، التخصصية لماذا - وكيف ؟ كتاب الأهرام الاقتصادى، القاهرة ، العدد (٦٠) ، فبراير ١٩٩٣م ، ص ٥ .

٢- السيد محمد بدوى ، علم الاجتماع الاقتصادى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٠م ، ص .

٣- دينكن ميشيل . معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة للطبع والنشر . بيروت ، ١٩٨١م . ص ٣٩ .

٤- نيكوس بولانتزاس . السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية . ترجمة عادل غنيم ، دار ابن خلدون ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص ١٨٨ .

٥- فؤاد مرسى ، التخلف والتنمية (دراسة فى التطور الاقتصادى) . دار المستقبل العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ص ٤٥١-٥٢.

٦- ميشيل مان ، موسوعة العلوم الاجتماعية ، ترجمة عادل الهوارى وسعيد مصلوح ، مكتبة فلاح ، العين ، ١٩٩٤م ، ص ٨٧ .

٧- انظر:-

Thornto, A; Imperialism In the twentieth century Macmillan co. 1978. pp. 231-270

٨- على ليلة ، العالم الثالث ، قضايا ومشكلات ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥م ، ص ٨ .

9- Magdoff , H, Imperialism: Historical Survey in (Sociology of Developing Societies "ED") Macmillan co. press London 1982 , p.13.

١٠- ايمانويل والرشتين ، الأنماط والتوقعات للاقتصاد الرأسمالى العالمى، فى كتاب "الاقتصاد والمجتمع" ، ترجمة حازم توفيق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،١٩٨٩ ، ص ٤٦ .

١١- فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها "عالم المعرفة" الكويت، مارس ١٩٩٠م، ص ص ١٠٥-١٠٦.

١٢- انظر ما يلى :

- إبراهيم سعد الدين ، الأنظمة الاقتصادية (الاشتراكية والرأسمالية والإسلامية) حوار حول وجود أو عدم وجود نظام إسلامى فى كتاب "الدين والاقتصاد" سينا للنشر ، القاهرة. ١٩٩٠م، ص ٨-٩

- عبد الباسط عبد المعطى وعادل الهوارى ، علم الاجتماع والتنمية ، (دراسات وقضايا) دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،١٩٨٥ ، ص ١٣٣.

١٣- سمير أمين ، أزمة المجتمع العربى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٦٩ .

١٤- السيد الحسينى ، التنمية والتخلف، (دراسة تاريخية بنائية ، دار المعارف) القاهرة ، ١٩٨٢م، ص ١٣٣ وما بعدها .

١٥- اعتماد علام وأحمد زايد وآخرون . التحولات الاجتماعية وقيم العمل فى المجتمع القطرى . مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر ،الدوحة، ١٩٩٥م، ص ١٣٣-١٤٤.

١٦-انظر فى هذا الصدد : محمد ياسر الخواجة الأصول الاجتماعية للمستثمرين فى الريف خلال حقبة الانفتاح الاقتصادى ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٥م.

١٧- فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٤م، ص ٢٢-٢٤ .

١٨- إبراهيم العيسوى ، التحول إلى الانفتاح فى كتاب "الانفتاح" (الجذور الحصاد المستقبل) المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٨٠ .

١٩- رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ،١٩٨٣، ص ٢٥٢ .

٢٠- سامية سعيد إمام ، من يملك مصر (دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى المصرى) ١٩٧٤م - ١٩٨٠، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٧٣-٧٧.

٢١- عبد الباسط عبد المعطى، الانفتاح الاقتصادى والبناء الطبقى ، فى كتاب علم الاجتماع الاقتصادى ، تأليف غريب سيد أحمد وآخرون، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،١٩٨٧م، ص ٣٩٦.

٢٢- محمد أحمد السعيد ، مساهمة فى فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية ، مقال منشور فى كتاب قضايا فكرية (الكتاب الثالث والرابع) ١٩٨٦، ص ١٧٦.

٢٣- محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، معهد الإنماء العربى، بيروت ١٩٨٠م، ص ٢١٧.

٢٤- عبد الباسط عبد المعطى، الانفتاح الاقتصادى والبناء الطبقى ، مرجع سابق، ص ٣٩٧.

٢٥- جمال حمدان، شخصية مصر (دراسة فى عبقرية الزمان والمكان) عالم الكتب، القاهرة ،١٩٨٤م، ص ص ١٤٢-١٤٣ .

٢٦- محمود عبد الفضيل ، حول الطبيعة الطفيلية والريعية للرأسمالية المصرية المعاصرة ، (بعض الملاحظات النقدية) سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع ، ١٩٨٤، ص ١٩٤ .

٢٧- إبراهيم العيسوى ، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح ، القاهرة ، كتاب الأهالى، ١٩٨٤م، ص ١٩٤.

٢٨- عبد الباسط عبد المعطى ، الانفتاح الاقتصادى والبناء الطبقى ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠.

٢٩- سامية سعيد إمام ، بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينات، سلسلة قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع، ١٩٨٦م، ص ص ٥٦-٦٩.

٣٠- محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب (قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات) شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ١٩٨٥م، ص ص ٣٩٣-٤٢٣ .

٣١- سمير نعيم أحمد ، أثـر التغيرات البنائيـة فـى المجتمع المصـرى خلال حقبة السبعينات علـى أنسـاق القيـم الاجتماعيـة ومسـتقبل التنمية ، فى كتاب الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى ، القاهرة. مكتبة سعيد رأفت ،١٩٨٦، ص ص ٤٢ -٤٤ .

٣٢- جون آندر فرانك ، البرجوازية الرثة والتطور الرث ، دار العودة، بيروت ١٩٧٣م.

33- Amin, s., accumulation on a worldscate N. y. monthly review press 1974 .

٣٤- إسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، دراسة فى قضايا التنمية ، والتحـرر الاقتصـادى ، والعلاقـات الدوليـة ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦م، ص ١٦٨ .

٣٥- محمد السيد سعيد ، الشـركات عـابرة القوميـة ومسـتقبل الظـاهرة القومية ، سلسـلة عـالم المعرفـة ، الكويـت، نوفمـبر ١٩٨٦م، ص ٢٨١ .

٣٦- محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للدولة فـى مصـر ،سلسـلة قضايـا فكرية ، الكتاب الثانى ، يناير ١٩٨٦م، ص ص ١٠٠-١١٨ .

٣٧- على ليلة ، مرجع سابق ، ص ١٣١.

٣٨- سمـير أمـين ، التطــور اللامتكـافئ، (دراسـة فـى التشـكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة) ، ترجمة برهـان غليـون ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٥، ص ١٥٢ .

٣٩- أحمد بديع بيج . قضية التنمية فى مصر ، تاريخيا منذ القرن التاسع عشر، مستقبليا فى التكتل الاقتصادى العربى . منشأة المعارف ، الإسكندرية. بدون تاريخ النشر ، ص ١١٥ .

٤٠- انظر دراسة هامة فى هذا الصدد : أشرف فرج أحمد . الإعلان التليفزيونى وعلاقته بالقيم فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٨٨م.

٤١- محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربى ، بيروت ١٩٨٣م ، ص ٦١ .

٤٢- سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣م، ص ص ٤٧-٤٨.

٤٣- محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، مرجع سابق ص ٦٢ .

٤٤- آلان روسيون ، شركات توظيف الأموال والانفتاح الاقتصادى ، ترجمة عزة أبو النصر . كتاب الأهرام الاقتصادى ، القاهرة ، العدد (٢٢٧) ، ١٩٩٥م) ص ص ١٤-١٧ .

٤٥- محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

٤٦- محمد أبو الإسعاد ، الفساد السياسى فى مصر المعاصرة ، (١٩٧٤ - ١٩٨٦) ، القاهرة ، ١٩٨٩م، ص ٦٢ .

٤٧- بدر عقل ، توظيف الفساد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨م، ص ٥٩-٦٠.

٤٨- عبد الباسط عبد المعطى، التوظيف الاجتماعى للنفط وديناميات الشخصية العربية ، فى كتاب علم الاجتماع الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٣٠١-٣٠٢ .

49- Fahmy , K.M., legislating infitah investment currency and foreign trade,Cairo papers in social science, au c, 1988 , p.23.

٥٠- محمد ياسر الخواجة ، مرجع سابق، ص ١٦٨ .

٥١- ملك زعلوك ، تراكم رأس المال فى مصر والرأسمالية التجارية، سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثانى ، يناير ١٩٨٦م، ص ٧٤ .

٥٢- معجم العلوم الاجتماعية،إعداد نخبة من الأساتذة ، أشرف إبراهيم بيومى مدكور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب |، القاهرة ١٩٧٥م، ص ٣٢ .

٥٣- نبيل السمالوطى ، قضايا التنمية والتحديث فى علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠م، ص ١٢٠ .

٥٤- حامد عمار، فى بناء الإنسان العربى (دراسات فى التوظيف القومى للفكر الاجتماعى والتربوى) دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٧م، ص ٣٠٠ .

الفصل السادس

أزمة التعليم فى مصر .... أزمة مجتمع

(تحليل سوسيولوجى)

مقدمة

ترتبط مسيرة التعليم بمسيرة المجتمع وأن أزمته في الدول النامية مرتبطة بأزمة مجتمعاته فدائما يسير التعليم خلف المجتمع ويعيد إنتاج الحياة فيه كما أنتجته وشكلته وبالتالي فالتعليم يتجانس مع مجتمعه تقدما وتخلفا فكرا وسلوكا حاجة وطلبا ، وعلي هذا يجب أن تكون العلاقة بين التعليم والمجتمع علاقة تناغم وانسجام لا علاقة تنافر وتنابز فلا يبدوان شيئا غريبا زرع في جسد غريب لذا فان السياسة التعليمية تعكس أهداف وأولويات المجتمع كما تعكس أيديولوجية نخبته الحاكمة وفي هذا السياق أصبحت الدعوة إلي تحقيق فرص التعليم للجميع من أهم القضايا المطروحة علي ساحة الجدل السياسي والاجتماعي وخاصة في ظل توجهات الدولة وسياسات التعليم الحالية والتي تشجع علي زيادة التعليم الخاص بجانب التعليم العام ، ولا شك أن استمرار هذه السياسات سوف يترتب عليها مزيدا من المحرومين من التعليم وحرمان الكثير من المتعلمين من فرص متساوية في التعليم ومما يزيد من أهمية هذا الموضوع أن التعليم أصبح حقا لكل فرد بل هو أهم الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها المواطن المصري لأنه المفتاح لبقية الحقوق وللتمتع بها والاستفادة منها بصورة مرضية فإذا ضمن الفرد حقه في التعليم المناسب فان هذا التعليم من شانه أن يمكنه من التمتع بحرية اكبر في الاختيار والحركة والتصرف ويزيد من فرص حصوله علي العمل المناسب ومن فرص مشاركته في حياة وشؤون مجتمعه ويزيد من كفاءته الإنتاجية ويحسن من وضعه الاقتصادي ومركزه الاجتماعي ويمنحه حقا أوسع في المعاملة العادلة في مجتمعه ككل لذا فان موضوع دور التعليم - كأحد الآليات - في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية من الموضوعات العلمية التي تحظى في الوقت الحاضر باهتمام كبير في المحافل الدولية والدوائر العلمية الاجتماعية والتربوية وينعكس ذلك في النظريات الحديثة التي تعالج ذلك الموضوع من أبعاده متعددة والتي تؤكد جميعها علي ضرورة أن تتاح لكل فرد حرية الاختيار لنوع التعليم الذي يتمشي مع استعداداته وقدراته وميوله وطموحاته وتطلعاته المستقبلية وظروفه واحتياجاته .

لذا فان هذه الدراسة هي محاولة لدراسة دور التعليم في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي وتوسيع هوة التمايزات الاجتماعية ليس فقط بين المتعلمين وغير المتعلمين وإنما بين المتعلمين أنفسهم . وسوف تركز هذه الدراسة علي مدرستين أحدهما حكومية والأخرى لغات بمدينة طنطا كنموذج حي لقياس تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أظهرت الدراسات أن لها تأثيرا في إحداث هذا التمايز الاجتماعي للتعليم في كثير من الدول النامية والمتقدمة غير أننا نؤكد هنا علي أن

التعليم لا يمثل سوي مجرد حلقة من السلسلة المؤدية إلى هذا التفاوت كتوزيع صيانة الأصول الإنتاجية والتقسيم الاجتماعي للعمل وغيرها. كذلك ينبغي أن نؤكد اختلاف دور التعليم وآثاره الطبقية باختلاف الزمان والمكان وبالنسبة لمختلف الطبقات الاجتماعية في كل الأحوال وعلي هذا فان النظام التعليمي قد يسهم في التمايزات الاجتماعية سلبا أو إيجابا بمعني انه قد يعيد إنتاجها بتوسيع حدة هذه التمايزات الاجتماعية أو التخفيف من حدتها .

أهميـــة الدراســـة :

يكتسب هذا البحث أهميته النظرية و المنهجية من مبادرته من تجاوز الاهتمام التقليدي بالنظر إلى التعليم باعتباره عاملا مهما في إحداث النقلة الاجتماعية وزيادة فرص الحراك الاجتماعي في المجتمع إلي الاهتمام البحثي باعتبار التعليم أداة للتمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة في الآونة الأخيرة فضلا عن أن هناك اعتبارات أخرى هامة تضفي علي هذا الموضوع البحثي أهمية خاصة يأتي في مقدمتها ما يلي :

١) أن التعليم أصبح قضية تهم المجتمع كله وليس فئة معينة منه مما جعل القيادة السياسية تعتبر التعليم قضية سياسية في المقام الأول . وتهتم بجعل قضية تطوير التعليم والنهوض به قضية مستقبل المجتمع كله .

٢) تعرض التعليم لتحديات ومشكلات عديدة مما دفع بقضية التعليم بان تكون من بين هموم المجتمع كله بأفراده وجماعاته بل اصبح محلا لاهتمام الأحزاب السياسية من جانب والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من جانب آخر .

٣) بروز الدعوة المجتمعية بأهمية تحقيق ديموقراطية التعليم بمفهومها الحقيقي الذي يجعل لكل فرد حقه في التعليم بشكل متساوي بين الجميع وذلك حتى لا يوجد داخل المجتمع فئات محرومة من حقها الطبيعي في الحصول علي فرص متكافئة مع غيرها بالإضافة الي المساواة بين المتعلمين أنفسهم وبالتالي فان المساواة في التعليم بين أفراد المجتمع أصبحت قضية ملحة ومطلوبة ولذا فان إدراك طبيعة التمايزات الاجتماعية في التعليم سوف يكون لها اثر إيجابى للتخطيط السليم لسياسات التعليم في المستقبل لتحقيق ديموقراطية التعليم بشكلها العادل وسد الفجوات التي تؤدي الي الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية الذي نسعي إلى تحقيقه دون التمييز بين فئة وأخري .

هــدف الدراســة وتساؤلاتهـــا :

تدل الدراسات الاجتماعية والتربوية علي أن المؤسسات التعليمية تسهم في إحداث التمايزات الاجتماعية داخل المجتمع باعتبار أن التعليم منحاز إلى مصالح القوي الاجتماعية المهيمنة اجتماعيا وسياسيا وهو يقوم بذلك من خلال إعادة الإنتاج Reproduction لهذه التمايزات للحفاظ علي مصالح وثقافة تلك القوي الاجتماعية لذا فان أهم أهداف هذا البحث هو معرفة دور التعليم العام والخاص في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية وتدعيم البناء الطبقي في المجتمع وعلي هذا ينطلق هذا البحث من تساؤل أساسي هو "هل نظام التعليم الحالي بشقيه العام والخاص يساهم في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية بين فئات المتعلمين ليس فقط أثناء الدراسة بل بعد تخرجهم أيضاً ؟

ومن أجل أن نجعل هذا التساؤل العام اكثر وضوحا فانه يمكن تقسيم هذا التساؤل إلى عدة تساؤلات فرعية هي :-

١) ما هو الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر التي ينحدر منها طلاب المدرسة الحكومية والخاصة لغات ؟

٢) ما هي أهم العوامل التي تؤدي إلى التحاق الطلاب بالمدارس الخاصة لغات ؟

٣) كيف تساهم المدرسة في زيادة التباين في الفرص التعليمية بين طلاب المدارس الحكومية واللغات ؟

٤) ما هي الكيفية التي تساهم بها أساليب التدريس في نظام التعليم العام والخاص في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية والمعرفية بين طلاب التعليم الحكومي واللغات من ناحية وبين المعلمين والطلاب من ناحية أخرى ؟

٥) هل يتميز خريجو مدارس اللغات بالمهارات وفرص العمل والدخول العالية عن خريجي المدارس الحكومية ؟

الدراســات السابقــة

سارت الدراسات التقليدية في تناول قضايا التعليم من حيث الاهتمام بقياس كفاءته ودوره الاستثماري والتنموي والسياسي والاتجاه إلى تحليل واقعه وتقييم مسيرته وتفحص مشكلاته وتحدياته وإسهاماته وتأثيراته . ومع هذا ظل الاعتقاد المسيطر علي الباحثين والدارسين ردحا طويلا ان التعليم نشاط محايد يساعد علي تحقيق تكافؤ الفرص في داخله وفي فرص العمل خارجه وبالتالي

مساهمته في إحداث حراك اجتماعي صاعد في المجتمع ولم تبرز في أذهانهم دور التعليم في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي إلا في مرحلة متأخرة .

لذا فقد بادر باولو فرايرى (١٩٧٩) إلي تشخيص العلاقة بين التعليم والبنية الاجتماعية من خلال بعد العملية التعليمية بين الطالب والمعلم حيث أوضح فرايري إلى أن التعليم القائم علي التلقين الذي تحدد فيه دور الطالب كمستقبل للمعلومات يملأ بها رأسه ويخزنها دون وعي هو تعليم استغلالي . فالمعلم هو المهيمن علي الطلاب الذين يستقبلون منه المعرفة لحفظها واسترجاعها وهو يري ان هذا الأسلوب البنكي في العملية التعليمية يعتبر من فلسفة القهر التي تجرد التعليم من عملية البحث المستمر من اجل اكتساب الحرية ومن هنا يؤكد فرايري أهمية أسلوب التعليم الحواري القائم علي طرح المشكلات للمناقشة والحوار المجدي حيث أن هذا الأسلوب يساعد علي التفكير النقدي وتوليد الإبداع وهو القادر علي حل التناقض بين الطالب والمعلم لأنه يجعلهما مشاركين في عملية واحدة [١]

وقد عملت هذه الدراسة الرائدة علي استثارة بحوث ودراسات أخرى ومن هذه الدراسات تلك الدراسة التي قدمها هوسن Husen (١٩٨٧) والتي ذهبت إلى ان المساواة في التعليم الإلزامي لكل الأطفال الذين في سن التعليم لا تكفي علي الإطلاق فهي ليست مرادفة للمساواة في تحقيق النجاح والاستمرار في التعليم حيث يلاحظ أن الطلاب المنحدرون من أصول ريفية وبيئات فقيرة يجدون صعوبة في مواصلة تعليمهم كما أكدت نتائج الدراسة إلى أن الفروق بين أداء الطلاب وتحصيلهم الدراسي تنتج عن الخلفية الاجتماعية والأسرية لهم . إذ أن تقدم الطلاب في المدارس والجامعات إنما يحققه بشكل واضح الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للأسرة [٢] وقد سار كول Cole(١٩٩٩) علي الخط نفسه من خلال محاولة معرفة ظاهرة التمييز الجنسي في مدارس التعليم العالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبولندا ولقد شمل التحليل الفترة من نهاية القرن التاسع عشر إلى الثلاثينيات من القرن العشرين ، ولقد تبين ان المستويات العالية من التمييز الجنسي في مدارس التعليم العالي الأمريكي يرتبط بتطور النظام الرأسمالي والديموقراطي حيث كان هذا النظام يدعم التفاوت أو التمايز بين الرجال والنساء في المراحل المبكرة لها في التعليم ، كما أشارت النتائج إلى أن نظام الطبقات المفتوحة يساهم في فتح مجال المنافسة سواء فيما يتعلق بالتعليم أو الوظائف المرغوب فيها بينما تأتي عوامل انخفاض معدلات التنمية وقلة ازدهار الديموقراطية وغياب نظام الطبقات المفتوحة باعتبارهما اكثر الشروط الأساسية للتمايز الجنسي في المجتمع البولندي[٣] وضمن هذا

الاتجاه قدم احمد اليوسف (٢٠٠٠) دراسة عن علاقة التربية بالمجتمع وتحديد ملامحها النوعية من خلال تحليل نظري يسعى إلى تحديد أسباب الوضعيـة المأزقيـة للتعليـم في المجتمـع العربـي . وتجاوزه إلى آفاق تغييريه إيجابية ممكنة وفي هذا السياق تذهب الدراسـة إلى شيوع ملامح التربيـة التلقينية والتطبيعية والقولبة لشخصية المتعلم في المجتمع العربـي . وجعـل مـا يتعلمـه الطـالب في المدرسة او الجامعة إنما هو حقائق ثابتة مما يجعل التربية بعيدة كل البعـد عـن كونـها أداة لتحريـر الإنسان . وإنما جاءت متسقة مع نزعة الهيمنة والسيطرة .وبالتالي لم يساعد التعليـم النـاس علـي ان يتخطوا الترتيب الهرمي القائم في المجتمع . وإنما عمل علي تطويعهم لحاجات هذه الهرمية . وبدلا من أن يقوم التعليم بتنمية الديموقراطية والفكر النـاقد لعـب التعليـم دوره في إسـكات النـاس والرضـا ببنية القوة من غير اعتراض[٤] .

بينما اهتمت دراسات أخرى بالتركيز علي العلاقـة بـين الوضـع الطبقـي للأسـرة مـن ناحيـة والتحصيل الدراسي للأبناء من ناحية أخرى مثل دراسـة ريسـت Rist (٢٠٠٠) والتي أوضحت أن الإنجاز الأكاديمي يرتبط بالطبقة الاجتماعية ، ولكن دراسات قليلة هي التي ذهبت إلى تفسير كيفيـة أن المدرسة تساعد علي تدعيم البناء الطبقي للمجتمع ، فقد أوضح د. ريست من خلال ملاحظاته لأحـد الفصول الدراسية من أطفال الجيتو في روضة الأطفال في السنوات الأولى والثانية ، أن المدرسين يضعـون الأطفال في مجموعات تعليمية تعكس بنية الوضع الطبقي لهم وقد لاحظ أن هـذه الطريقـة الـتي نفذهـا الدارسـون نحـو المجموعـات التعليميـة للأطفـال أصبحـت مؤثـرة للغايـة علـي إنجـازهم الدراسـي وتحصيلهم المعرفي [٥]وفي إطار هذا الاتجاه أيضا قدم تاراسوف Tarasov (٢٠٠٠) دراسة توضيح أن نوع ومقدار التعليم أصبح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالطبقـة الاجتماعيـة حيـث ان التباينـات الاقتصاديـة والاجتماعية المرتبطة بالوضع الطبقي للطلاب يظل لها فعلها وتأثيراتها في عملية التعلم وفي نواتجها، كما أكدت نتائج الدراسة ان الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأسر الطلاب لهـا دور فعـال في مسـتوي تحصيل الطلاب لدرجة ان المعرفة المتميزة أصبحت تقدم للطلاب القادرين [٦] كما تشير نتـائج دراسـة هامة عن التعليم غير العادل ونشأة التقسيم الاجتماعي للعمل إلى أن انتشار التعليم في أمريكـا وغيرهـا من البلدان الأوروبية كان نتيجة التباينات الواضحة وعدم المساواة بين الطبقات.

كما أوضحت أن المدارس تلعب دورا مهما في النهوض واضفاء الشرعية للإطار الحديـث للبنـاء الطبقي ، كما تبين النتائج أن الأطفال الذين تلقي آبائهم تعليما عاليا يفوق أدائهم بدرجة كبيرة هؤلاء الذين تلقي آبائهم قسطا اقل من التعليم . فقد دلت النتائج انه من بين طـلاب المدارس العليـا البيـض

ممن تلقي آبائهم قسطا كبيرا من التعليم كانوا في المتوسط علي مستوي عال اكثر من هؤلاء الذين يقبع آبائهم في مصاف هؤلاء الذين لم تتح لهم فرصا تعليمية كبيرة ، وذلك علي الصفوف الثلاثة الأولى . ويرجع هذا التباين كنتاج للتعامل غير العادل في المدرسة وعدم المساواة في الموارد التعليمية . كما يرجع أيضا إلى التباينات في الفترة الأولى من مراحل التنشئة الاجتماعية وبالبيئة المنزلية للطفل .

كما حاول tett(٢٠٠٠) فحص الخبرات المعرفية بين الجنسين لمجموعة صغيرة من الطبقة العاملة من المشاركين في مدارس التعليم العالي وذلك من خلال تحليل بيانات المقابلة التي تم جمعها من الطلاب الجامعيين لمعرفة خبراتهم حول الموضوعات الأربع التالية :-

خبراتهم المدرسية وخبراتهم التعليمية اللاحقة وآراؤهم حول التعليم العالي واتجاهاتهم نحو وضع الطبقة العاملة . وقد أوضحت النتائج أن طريقة هؤلاء الطلاب في وصف خبراتهم تعكس الأساليب التي تعلموها من خلال هويتهم الذكورية أو الأنثوية والتي هي ليست ثابتة ولكنها مستمرة زمانيا ومكانيا بل ومتطورة ، كما تبين أن الطبقة والجنس هما الإطار الأساسي لأساليب التفكير وخبراتهم التعليمية المكتسبة [٨] وفي دراسة قام بها ماركس Marks (٢٠٠٠) توصلت إلى أن نقص مشاركة الشباب البالغين الذين ينحدرون من الطبقة العاملة في مدارس التعليم العالى يرجع إلى اهتمامهم بالكسب المبكر للرزق اكثر من الاهتمام بمواصلة مراحل التعليم العالى مما يؤدى إلى حدوث تمايز اجتماعى بين أفراد المجتمع . لهذا تفترض الدراسة أهمية أن ترتبط الجامعة بالبيئة المحيطة ، وأن تعمل على جذب الشباب من الطبقة العاملة للالتحاق بها والارتباط بعملية التعليم المستمر l ife long learing. [٩] كما توجد بعض الدراسات التى أجريت على المجتمع المصرى والتى من أهمها تلك الدراسة التى قام بها كل من مهنى غنايم وهادية أبو كليلة (١٩٩٤) عن تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين والتى أشارت إلى أثر الأوضاع العالمية والمحلية فى صنع التباينات الصارخة في الفرص التعليمية بين الدول النامية والمتقدمة عامة ثم على مستوى الدول العربية والمجتمع المصرى خاصة . كما تؤكد النتائج أن عدداً كبيراً من أطفال العالم محرومون من التعليم وأن أكثرهم من الإناث والغالبية العظمى منهم في الدول النامية ، كما أن هناك عدم تكافؤ في فرص التعليم بين أطفال الريف والحضر . وبين الذكور والإناث في الدول النامية . ثم حددت الدراسة أهم فئات المحرومين من التعليم في مصر . وهم السكان خارج سن التعليم والأميون المحرومون ، والمعاقون المهملون . أما حرمان المتعلمين فيقصد به الحرمان بعد التخرج من الحصول على فرصة عمل مناسبة . وتؤكد الدراسة ان عدد المتعطلين من المتعلمين يفوق عدد المتعطلين من الأميين .[١٠]

أما دراسة دينا جمال الدين (١٩٩٥) وموضوعها دور التعليم العالى في التمايز الاجتماعى في مصر . والتى أجْرِيت على طلاب الجامعة الأمريكية ، وكليات الصيدلة . والعلوم السياسيّة والآداب . والتربية .للكشف عن مدى ما يقوم به التعليم العالى من دور هام في أحداث التمايز الاجتماعى بين طلاب وخريجي هذه الكليات . وقد خلصت الدراسة إلى أن التعليم الجامعى يمثل نوعاً من الاستثمار وبخاصة بين الأفراد الذين ينتمون إلى مستويات عالية من التعليم المتميز كطلاب الجامعة الأمريكية . وكلية الصيدلة وحتى أقسام اللغات الأجنبية . [١١]

وفي دراسة قام بها محمد نوفل (١٩٩٥) والتى حاولت أن ترصد أثر التغيرات الهيكلية على ظاهرة التعليم في مصر . فقد أوضحت أن سياسة التعليم التى تقوم على الانتشار الواسع للتعليم في حقبة السبعينيات قد نجحت في أحداث تغيرات في هيكل الخصائص التعليمية للسكان في مصر ، لكن معظم الفئات الاجتماعية للسكان في المجتمع المصرى لا تملك فرصاً متساوية في الحصول على الفرص التعليمية ، وأن الفئات ذات الدخول المتوسطة والعليا هى التى تستمتع بهذه الفرص اكثر من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمتدنية بالإضافة إلى حرمان قسط من الفقراء من الأطفال الذين هم في سن التعليم [١٢] .

وفي دراسة مراد زيدان (١٩٩٩) عن الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية للتعليم الخاص . وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التطور التاريخى للمدارس الخاصة في مصر عامة والواقع الحالى للتعليم الخاص في محافظة الفيوم خاصة ، وقد خلصت الدراسة إلى أن التعليم الخاص أصبح ضرورة تفرضها ظروف المجتمع المصرى لعدم قدرة الحكومة على قيام مدارس تكفى التلاميذ الذين في سن الإلزام ، وتدنى مستوى التعليم في بعض المدارس الحكومية وازدحام الفصول بها ، لكن المدارس الخاصة غالباً ما تقدم تعليماً ناجحاً للطلاب بالرغم من وجود بعض القصور في الإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ برامجها التربوية بصورة مرضية ، كما أوضحت الدراسة أن غالبية الطلاب الذين يدرسون في مدارس اللغات ينحدرون من شرائح اجتماعية مرتفعة . وأن أولياء أمورهم من المتعلمين الذين يتولون وظائف عليا . أما المدارس الخاصة عربى فينحدر طلابها من الشرائح الاجتماعية المتوسطة والمرتفعة [١٣] وفي دراسة أخرى قام بها كل من ناهد رمزى وعادل سلطان (٢٠٠٠)وموضوعها " التفاوتات الإقليمية ، والفجوة النوعية في التعليم " وتهدف إلى الكشف عن مدى وجود فجوة نوعية في بعض المتغيرات التعليمية كنسب الأمية . والقيد والنجاح بين كل من الذكور والإناث في مرحلة التعليم قبل الجامعى . وتنميط المحافظات في مصر وفقاً لهذه المتغيرات .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود فجوة نوعية واضحة وتبدو تلك الفجوة لصالح الذكور تارة ولصالح الفتيات تارة أخرى حيث تنخفض نسبة الأمية بينهم ، وارتفاعها بين الفتيات . وكذلك تبدو فجوة أخرى في نسبة القيد ، حيث ترتفع نسبة القيد للذكور في التعليم الابتدائى بنسبة تفوق الفتيات ، وتبدو النسبة معاكسة فى معدلات النجاح حيث نجد أن الفجوة النوعية أصبحت لصالح الفتيات اكثر من الذكور . كذلك كشفت الدراسة أن هناك فجوة نوعية بين المحافظات سواء في نسب القيد أو النجاح أو نسب الأمية .(١٤)

في ضوء العرض السابق للدراسات السابقة على المستويين الأجنبى والعربى يمكن ان نستخلص مجموعة من القضايا أو الملامح الرئيسية عن قضايا التعليم ودوره في إعادة إنتاج التمايز الاجتماعي على النحو التالى :-

(١) أن النظام التعليمي يعكس قيم ومبادئ النظام السياسى ويستجيب لصالح ورغبات الطبقات الاجتماعية الصاعدة والقوى الاجتماعية الحديثة المؤثرة في المجتمع ، فقد ظهرت إلى جانب المدارس الحكومية ، مدارس متنوعة لتلبية رغبة أبناء الطبقات العليا في المجتمع إلى نوع متميز من التعليم بأنواعه المختلفة .

(٢) تلعب الخلفيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأسر الأبناء دوراً مهماً في عدم المساواة في الفرص المتاحة للالتحاق بالتعليم وفى مستوى التحصيل المعرفى والإنجاز الأكاديمى للأبناء بدرجة كبيرة .

(٣) أن عدم تكافؤ الفرص التعليمية ليس مجرد التوسع في التعليم بمراحله المختلفة أو حتى تكافؤ فرص القبول فيه وإنما أصبحت تعنى التكافؤ والمساواة في فرص الاستثمار في التعليم بنجاح . وإيجاد أساليب جديدة للتعليم تلائم كل فرد وتتناسب مع قدراته وترتفع فوق التمايز .

(٤) أن التعليم الخاص بشقية العربى واللغات أصبح مجرد آداه للتمايز في الأداء المعرفى بين الطلاب اكثر ما يكون أداة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بينهم ، وبالتالى فنحن بحاجة إلى بحوث اجتماعية تحليلية بمداخل تفسيرية تحاول أن تستقرئ الواقع التعليمى من منظور نقدى بحيث تجعل التعليم آداه لتحرير المتعلم نفسه ، وتنمية العقل الناقد لديه والإرادة الفاعلة حتى يمكن الإقلاع عن التفكير إلى الحث عليه . وحتى يستطيع أن يستوعب الحاضر ويصنع المستقبل ويشكله ويعبئ الطاقات ويفرز القدرات وتحويل الطاعة والمسايرة إلى التجديد وإطلاق قدرات الإبداع .

الإطار النظرى للبحث :

تستند هذه الدراسة في معالجة قضايا التعليم إلى إطار نظرى تدعمه بعض العلوم المهتمة بالدور الأيديولوجى للتعليم مثل علم اجتماع المعرفة . وعلم الاجتماع التربوى . وهذا الإطار ينطلق من المسلمات التى أكدت عليها النظرية النقدية لدور التعليم ورسالته واعتباره نظاماً غير محايد . وتأكيد منظورها حول تبعية النظام التعليمى لمتطلبات القوى السياسية والاقتصادية المهيمنة . لذا يرى جامس كارير . واليف بانكس في إطار تحليلهما للنظام التعليمى . بأن التعليم يلعب أدوار سياسية واجتماعية متباينة من بينها المحافظة على الأوضاع المجتمعية القائمة وتكريس التمايزات الطبقية وإعادة إنتاجها . (١٥) وأن فهم هذا الدور يتطلب الوعى بقضيتين أساسيتين هما :-

الأولى : إن التعليم هو قضية سياسية اجتماعية في المقام الأول . وبالتالى فإن هناك تفاعل بين النظام التعليمى والنظام السياسى المجتمعى بمختلف مؤسساته وقواه الاجتماعية .

الثانية : إن فهم النظام التعليمى يجب أن يتم في إطار المنظور البنائى الكلى وليس المنظور الجزئى وذلك لمحاولة فهم هذا النظام في إطار علاقته بغيره من النظم الأخرى والعمل على تحرير النظام التعليمى مما يقيده من المفاهيم والممارسات السائدة ، انطلاقا إلى تحرير المتعلم نفسه . (١٦)

وهذه النظرية (النقدية) تقف قوية أمام النظريات الأخرى كالنظريات الوظيفية والبرجماتيه (المثالية) التى تحاول تفسير النظام التعليمى باعتباره نسقا مغلقا يساهم في تحقيق التساند الوظيفى للنظام الاجتماعى العام ، كما تفترض هذه النظريات أن مسيرة التعليم خبرة بطبيعتها تنشر المعرفة والنور ، وتؤدى إلى الاستنارة ، وبالتالى فإن أهم وظيفة للتعليم هو تمكين الفرد والمجتمع من حل المشكلات بطريقة علمية لا يحكمها تصور أو مواقف أيديولوجية . (١٧)

أما المدرسة النقدية التى ظهرت في ألمانيا . وأوربا . والولايات المتحد الأمريكية متأثرة بآراء مفكرى اليسار في العلوم الاجتماعية . ومتأثرة بالتطورات التى حدثت في الواقع الأوربى نتيجة للحركات الاجتماعية التى حدثت في تلك المجتمعات والتى أبرزها حركات تحرير المرأة ، وحركات الملونين وحركات الشباب عام ١٩٦٨ . فقد تطورت هذه النظرية على يد كل من تيودرا آدورنو Adorno وماكس هوركهايمر Horkheimer ، وهربرت ماركوزه Marcuse ويورجين هابرماس Habermas وباولو فرايرى Freire والذين أكدوا على فكرة أساسية وهى هيمنة المجتمع على قدرات الفرد وخياراته . وربطوا بين نوع العلم المسيطر ونمط الهيمنة لذلك المجتمع . كما وجهوا الاهتمام في أعمالهم إلى تلك

العلاقة الجدلية بين نظم المعرفة الأيديولوجية والتعليمية ومؤسساتها من ناحية . وبين النظام السياسي الاقتصادي والبنية الاجتماعية من ناحية أخرى . وبالتالي يرون أن نظام التعليم هو انعكاس لبنية النظام السياسي والقوة الاجتماعية المهيمنة . كما ذهب منظرو النظرية النقدية إلى أن المجتمعات اليوم الشرقية منها والغربية هي وحدات كلية شاملة أزاحت كل معارضة حقيقية أمامها . مما يعني أن فكرة الكل لم تعد مرتبطة بتحرير الإنسان . بل مرتبطة بقهره. و أصبحت محاولة اكتساب المعرفة الكلية (الشاملة) هي بالضبط أهداف المجتمع الشمولي [١٨] .

كما استطاعت النظرية النقدية ان تكشف عن أوجه الزيف القائمة في العلوم التقليدي من ناحية وعن التناقضات التي يحتويها الواقع الاجتماعي من ناحية أخرى وكذلك عن أساليب الهيمنة التي تمارسها السلطة القائمة على الأفراد والمؤسسات في المجتمع . ولذا رأى – فرايرى – أن تعليم المقهورين كممارسة إنسانية من أجل الحرية لابد أن يمر بمرحلتين متمايزتين :–

المرحلة الأولى وفيها يستجلي المقهورون عالم القهر ثم يناضلون لتغيير واقعهم .

وفي المرحلة الثانية بعد أن تتضح حقيقة القهر لا يصبح التعليم من أجل المقهورين فقط بل يصبح من أجل الجميع لأجل تحقيق حريتهم الدائمة . أي أن التعليم هو أداه نقدية يكتشف فيها المقهورين حقيقة أنفسهم وحقيقة قاهرهم كضحايا للنزعات الإنسانية .[١٩]وهذا ما دفع منظرو النظرية النقدية للدعوة إلى تحرير العلم ، وتحرير المجتمع . وتحرير الإنسان بذكاء وعية وتفجير طاقاته وقدراته الإبداعية . الخلاقة . لذا ذهب هابرماس إلى أن الحداثة يجب أن تقوم على فكرة وجود مجتمع ديمقراطي بحق ، يكون فيه للجميع فرص متكافئة في التعليم . ويقوم على منهج الحوار المشترك أو كما أسماه فرايرى منهج طرح المشكلات ومناقشتها ، وأن هذا الحوار المشترك بدوره يشجع على الحوار عن المطالب الشرعية للإنسان والتي تشجع بدورها على تحقيق الإبداع المعرفي والثقافي . [٢٠]

كما حاول منظرو هذه النظرية ربط الحياة اليومية بالتفسير البنيوي من أجل إتاحة الفرصة أمام المعلم المستنير لممارسة أفعال تؤدي إلى تحرير عقل الدارسين والطلاب من الهيمنة الثقافية والعمل على تذكية وعيهم . فالتعليم الحق - كما يقول فرايرى - هو ذلك الذي يعمد إلى حل التناقض بين المعلم والمتعلم ويعمل على أيجاد نوع من المصالحة بحيث يصبح الطرفان فيها أساتذة وطلاباً في نفس الوقت . وفي ظل هذا الأسلوب فإن السلطة تكون للحرية .وفي ظله أيضا لا يوجد واحد يدرس وآخر يتعلم وإنما الجميع يتبادلون المعرفة حيث يتوسطهم العالم في هذه الممارسة [٢١] .

كما أكد منظرو المدرسة النقدية بجميع فصائلها المختلفة أن نظام التعليم ليس نظاما حياديا بالنسبة لجميع الفئات والطبقات الاجتماعية وليس هو حياديا بالنسبة لمن يلتحق به ويحظى بمنافعه أو لا يلحق به . أو يتسرب منه . وليس هو حياديا كذلك فيما يكون من ولاء وانتماء وثقة بالنفس وأخيرا فانه ليس حياديا في وظيفته التوزيعية التي يتم بواسطتها أسس توزيع الأفراد على مواقع العمل والإنتاج أو على مجالات العمل اليدوي والعمل الذهني (٢٢)

ومن هذه الافتراضات أسهمت النظرية النقدية في توضيح كيفية توظيف السلطة المهيمنة في توجيه المؤسسات والعمليات التعليمية نحو إنتاج أو إعادة إنتاج الأفراد للحياة بما يتمشى مع مصالحها وما يرتبط بها من تحديد لمواقع السلطة والثروة ، والجدير بالذكر هنا أن النظرية النقدية ليست كما يتصور البعض مولعة بالنقد للنظم التربوية ، ولا تنكر بعض الوظائف التجديدية للتعليم في كل المناخات السياسية ، وإنما هي تسعى إلى إبراز ما يتجسد على أرض الواقع في الأغلب الأعم ، وإلى ما قد يخفى على كثيرين من أمور التعليم التي تغلفها أحيانا النظرة المثالية للتعليم التي ترى أن " العلم نور " وهذه النظرة قد أدت إلى تعويق العلم وتزييف الوعي بالواقع . لكن الرؤية النقدية تساعد على اختراق الواقع التعليمي والتعمق في فهم ظواهره ومحاولة تجاوزه إلى ما هو أفضل سعيا إلى تكوين الإنسان الواعي بذاته ، وبما حوله ومن حوله والعمل على تحرير عقله من الغوائل والقيود التي تحد من قدراته على التفكير النقدي وتحقيق الإرادة الفاعلة .

سياسات التعليم وواقع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر

شهد المجتمع المصري تغيرات عديدة في السنوات الأخيرة ، نتيجة عوامل كثيرة من أهمها تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الخصخصة privatization تلك السياسات التي كان لها آثارها الخطيرة ليس فقط على الجوانب الاقتصادية التي تم فيها التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بل امتدت آثارها في مختلف بنية المجتمع المصري . (٢٣) وفي مختلف نظمه الاجتماعية . والتي من بينهما النظام التعليمي حيث أن النظام التعليمي يتأثر بجملة ما يطرأ على بنية المجتمع في حاضره وفي سياقه التاريخي . ومن ثم صياغته على نحو أدى إلى كثير من التغيرات في سير العملية التعليمية ، بحيث أصبح يتجه في كثير من الأحيان بعيدا عن المبادئ الأساسية التي خاض الشعب من أجلها كفاحا طويلا للحصول على المجانية وتكافؤ الفرص التعليمية . وذلك عن طريق حصول بعض الفئات على امتيازات تعليمية لأبنائهم اعتمادا على القدرة المالية . بصرف النظر عن استعدادات أبناءهم العقلية أو العلمية . (٢٤)وفي ظل هذه التوجهات الجديدة حدثت عملية فرز

وانتقاء طبقى فيما يتعلق بتزايد انتشار التعليم الخاص ومدارس اللغات وإنشاء الجامعات الأهلية . والذى يتمتع بتقديم خدمات تعليمية وتربوية ، بصورة أفضل . حيث استقطبت مدارس اللغات أبناء الطبقات الاجتماعية الأكثر غنا وثراء بينما لجأ أبناء الطبقة الوسطى إلى التعليم الخاص نظرا لارتفاع تكاليف النوع الأول بشكل لا يقدرون على مجاراته. هذا ولم يبق أمام أبناء الطبقات المحدودة الدخل والفقيرة من العمال والفلاحين وصغار الموظفين إلا التعليم الرسمى العام الذى تفاقمت مشاكله وتدهور وضعه بشكل ملحوظ في ظل المنافسة غير التكافئة مع التعليم الأجنبى والخاص . (٢٥)

ومع هذا ظلت الدولة عاجزة حتى الآن عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال الذين هم في سن الإلزام ، وعدم القدرة على القضاء على الأمية ، فكما تشير إحدى الدراسات أن نسبة الاستيعاب للتلاميذ الذين هم في سن التعليم قد بلغت في عامى ٩٢/٩١ حوالى (٩٢٪) ومعنى هذا أن حوالى (٨٪) ممن هم في سن التعليم تفوتهم فرص التعليم الابتدائى في حينها مما يعنى زيادة نسبة المحرومين من التعليم (٢٦) كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ عن أن نسبة القيد في التعليم كله تبلغ (٣٩٪) للإناث ، (٥٠,٦ ٪) للذكور . وأن معدل القراءة والكتابة بين البالغين من الذكور بلغت (٦١,٨ ٪) مقابل (٣٦,١٪) للإناث . (٢٧) وهذا ما يعنى وجود فجوة واضحة بين الجنسيين حيث لا يزال حظ الإناث من التعليم دون المستوى الموجود لدى الذكور .

ولكن آثار الحرمان لا تتوقف عند حدود قصور إمكانيات الاستيعاب في التعليم وإنما ارتبط المستوى الإقتصادى والاجتماعى بالحظوظ التعليمية وسياسات التكيف الهيكلى. حيث يشير تقرير البنك الدولى في مصر عن وجود ارتباط قوى بين الفقر والمستويات المنخفضة من التعليم ، فالبرغم من نمو معدل الالتحاق السنوى بمعدل ٥,١٪ من التعليم الابتدائى مقابل (٩.١٪) للتعليم الثانوى . إلا أن نسبة الاستيعاب تبين قصور الاستيعاب في التعليم عن ضم جميع الأطفال . خاصة في المجتمع الريفى . حيث ترتفع نسبة الأميين إلى (٦٢,٢٪) من سكان الريف مقابل (٣٥.٣٪) من الأميين من سكان الحضر وهم ينتسبون إلى الفئات الأشد فقرا . كما تبدو العلاقة بين الفقر وانخفاض مستويات التعليم في آلية أخرى وهى ظاهرة التسرب . والذى تبلغ نسبته في الخمس سنوات الأخيرة ما قبل عام ١٩٨٩ بما يتراوح ما بين (١٠٪) ، (١٥٪) كما أن هذا الارتباط (بين الفقر ومخرجات التعليم) يتصل بعدم قدرة الطلاب المنحدرين من أسر فقيرة على دفع تكاليف الدروس الخصوصية ، وبالتالى حرمانهم من الحصول على درجات أفضل . فلقد تبين أن (٨٠٪) من الطلاب المنحدرين من أسر فقيرة

يحصلون على درجات منخفضة في امتحان الثانوية العامة في حين أن (٥٠٪) من أبناء الأسر الغنية يحصلون في المقابل على درجات مرتفعة [٢٨] وهذا يعنى أن عملية الدروس الخصوصية أصبحت ذات تأثير حاسم في تحديد أولويات النجاح والحصول على درجات عالية. وبالتالى الفوز بالفرص التعليمية الأفضل. كما يتبدى تأثير التباين الاجتماعى الواسع في المستويات المعيشة على حظوظ أبنائهم . فقد ظهر أن نسبة أبناء رجال الأعمال الذين يلتحقون بالمرحلة الثانوية (٣٣.٥٪) وبمرحلة التعليم العالى (٣٠.٥٪) بينما لا تتجاوز نسبة أبناء العمال اليدويين (٢,٨٪) فيمن يلتحقون بالتعليم الثانوى (١.٤٪) فيمن يلتحقون بالتعليم العالى . فضلا عن تركز أعلى نسبة للتسرب خلال الثمانينيات بين الأسر الريفية حيث تصل هذه النسبة إلى (٤٥,٦٪) تليها نسبة التسرب بين أبناء العمال (٣٢,٦٪) ثم أبناء الموظفين (٦,٧٪) . فأبناء التجار (٣.٤٪) ولا يوجد حالة تسرب واحدة بين أبناء ذوى الدخل المرتفع . [٢٩] مما يعنى أن الفقر وانخفاض المستوى الاقتصادى لهما تأثيرهما على تسرب التلاميذ . لذا يستطيع المتأمل لسياسات التعليم في مرحلة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى بدأت منذ عام ١٩٩١م أن يلاحظ ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة للفئات الفقيرة حيث فاقت نسبة الزيادة في تكلفة التعليم الخاص بها (٥٨٠٪) بينما بلغت نسبة تكلفة التعليم لدى الفئات الغنية (٢٦٧,٨٪) وترجع تلك الزيادة في التكلفة المباشرة للتعليم بالنسبة للفئات الفقيرة خصوصا ليس فقط إلى فرض الرسوم على التعليم وتقنين مجموعة التقوية بالمدارس الحكومية . وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وإنما لاتساع ظاهرة الكتب الخارجية التى يقبل عليها الطلاب بل ويطلبها المدرسون لتدنى مستوى الكتب المدرسية نوعا ما ، ويؤدى ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم لدى الآسر الفقيرة إلى انخفاض الطلب على التعليم ، ومن ثم زيادة التفاوت في فرص الحصول على التعليم بمرور الوقت [٣٠] كما يلاحظ أن مرحلة الإصلاح الاقتصادى قد أدت إلى انحسار دور التعليم في إحداث النقلة الاجتماعية للشرائح المحدودة الدخل . ويلاحظ أيضا أن الاتجاه نحو التعليم قد أرتبط بالتوسع الشديد في التعليم الخاص والأجنبى في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى لصالح الرأسمالية العالمية والقوى الاجتماعية المتخلفة معها ، وبلا شك أن وجود طبقات اجتماعية متباينة ذات إمكانيات اقتصادية متفاوتة قد أدى إلى ظهور مؤسسات تعليمية مختلفة سواء في تكلفتها أو جودتها . وعليه فقط أصبح كل نمط من التعليم بمؤسساته يستقطب أبناء الطبقة المقابلة . والعكس صحيح بمعنى أن كل طبقة اجتماعية خلقت لنفسها نوع التعليم الذى يتمش مع مصالحها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية [٣١] وهذا يتفق مع ما ذهبت إليه إحدى الدراسات الهامة بأن التعليم الأساسى أصبح تعليم

للفقراء . فباستثناء نسبة (٥٪) من جملة القيدين في مرحلة التعليم الأساسى . ملتحقين بالتعليم الخاص - الذى يتقاضى مصروفات باهظة بالنسبة لقدرات الغالبية العظمى من الأسر المصرية من أبناء المتوسطين والأغنياء - يبقى حوالى (٩٥٪) من السكان من القيدين بالمدارس الحكومية وهم ينتمون إلى حوالى (٨٢٪) من السكان الفقراء ومحدودى الدخل ومتوسطى الدخل وهؤلاء الذين ينتفعون مما يتاح من فرص التعليم الحكومى الذى ارتبط بدرجة منخفضة في الأداء مما انعكس على نتائج الشهادات العامة به [٣٢] وهذا تؤكده نتائج دراسة هامة حول تقويم التعليم الأساسى في مصر من أن الدولة عاجزة حتى ألان عن تحقيق الاستيعاب الكامل . وأن هناك نسبة أقل من الإناث في مراحل التعليم الأساسى مقارنة بالذكور إلى جانب نقص في أعضاء الهيئة التدريسية فضلا عن الانفصال الحاد بين الجوانب التطبيقية والنظرية . وتدهور معدلات الأنفاق على الطالب مما أدى إلى هبوط مستواه ودرجة تحصيله بالإضافة إلى تكدس الفصول ، وتعدد فترات الدراسة ونقص المبانى . وضعف حوافز الدرسين للعمل ، وسوء المناهج وعدم ارتباطها بالبيئة التى تقدم فيها. [٣٣]وفى ظل تردى حالة التعليم الأساسى أوضحت دراسة عن التفاوتات الإقليمية في توزيع خدمة التعليم الأساسى **مجموعة من النتائج كان أهمها :-**

- أنه لم يتحقق المساواة سواء بين المحافظات أو مراكز المحافظة الواحدة في مدى تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائى بين الذكور والإناث في الحضر والريف ، كما لم تتحقق المساواة في توزيع خدمة التعليم الأساسى (بحلقتيه الابتدائية والإعدادية) على صعيد كل محافظة أو كل مركز على حده ، بين الذكور والإناث في الحضر . وبين الذكور والإناث بالريف ، وأن كان التفاوت بين الذكور والإناث جاء بوجه عام في غير صالح الإناث والتفاوت بين الحضر والريف جاء في غير صالح الريف . [٣٤] في ذات الوقت فتحت الدولة الباب على مصراعيه للتعليم الخاص حيث ازدادت أعداد المدارس الخاصة بشكل كبير في عامى ١٩٩٩/٩٨ حيث بلغت (٢٣٤٨) مدرسة خاصة بنسبة زيادة عن عامى ١٩٧٥/٧٤ (٩٠٣٪) أى أن عددها تضاعف تسع مرات خلال هذه الفترة ، مما يشير إلى الزيادة الكبيرة في الإقبال على إنشاء المدارس الخاصة من قبل المستثمرين ومن أولياء الأمور في إلحاق أبنائهم بهذا القطاع من التعليم الأساسى . [٣٥]

وقد ارتبط بالتوسع في التعليم الخاص وجود تمايزات داخل المناطق الحضرية فالمدارس الخاصة ذات المصروفات وجد بالقاهرة منها (٣٩,٢٤٪) ومن مدارس اللغات بمصروفات وجد بالقاهرة وحدها (٥٤,١٣ ٪) من أجمالى مدارس الجمهورية . هذا بالنسبة للمدارس الابتدائية. أما بالنسبة

للمدارس الإعدادية فتستأثر القـاهرة بحـوالى (٥١.٣٠٪) مـن جملـة المدارس الخاصـة بمصروفات ولغات بمصروفات .

أما محافظة مثل سوهاج فـان نسـبة التعليـم الخـاص لا تتجـاوز (١.٥٠٪) مـن جملـة مـدارس الجمهورية في التعليم الابتدائى أما بالنسبة للإعدادى فتصل هـذه النسـبة إلى (١.١٨٪) وهنـاك تمـايزا آخر بين الريف والحضر فالمدارس الإعدادية الخاصة بمصروفات ولغات بمصروفات يوجد بالحضر منها (٩٧.٩٧٪) مـن جملـة عددهـا ، بينمـا هـى في الريـف لا تتعـدى (٢.٠٣٪) فقـط علـى مسـتوى الجمهورية .[٣٦]

يضاف إلى ما سبق إلى وجود تراجع في أولويـات المكانـة للتعليـم قبـل الجـامعى فـى مواجهـة التعليم الجامعى فبرغم أن التعليم قبل الجامعى تبلغ نسبة الطلاب فيه (٩٦٪) في مقابل (٤٪) لنسـبة الطلاب في التعليم الجامعى إلا أن طلاب التعليم الجامعى يستأثرون بحوالى (٣٥٪) من الأنفاق الجارى على التعليم فى حين يخصص (٦٥٪) منه للأنفـاق علـى طـلاب التعليـم قبـل الجـامعى .[٣٧] ولا تقـف المسألة فقط عند نوع التعليم ومستوى الخدمة وجودتها من التعليم الأساسى إلى الثانوى بل تعداهـا إلى المرحلة الجامعية الذى يحظى الآن بدعم الدولة في نشأة عدد مـن الجامعـات الخاصـة لأبنـاء الطبقـات القادرة والجديدة وعلى هذا أصبح الأكثر قدرة على الوفـاء بالمتطلبـات الماديـة المختلفـة ، والمصروفـات الباهظة التكاليف على الالتحاق بهذا النوع من التعليم هو الأكثر فرصا في الحصول علـى وظـائف ذات دخول مرتفعة ، لا تتوفر أصلا لخريجى المدارس الحكومية خاصـة في ظـل تخلـى الدولـة عـن سياسـة تعيين الخريجين وتفشى معدلات البطالة . وعلى هذا أصبحت المدارس الخاصة وسيلة لتحقيـق مكانـة اقتصادية أعلى. ومعنى هذا أن مثل هذا النمط من التعليم يسهم في إعادة إنتاج التمـايزات الاجتماعيـة بين أبناء الطبقات القادرة ماليا . وقـد ارتبـط بـهذه الظـاهرة التوجـه الأيديولوجـى للمدرسـة في تلـك المرحلة، فالمتتبع لمضمون المقررات الدراسية يجد أنها خلال تلك الفترة بدأت تتغير في اتجاه تـبرير سياسـة الإصلاح الاقتصاديـة ، ودور أمريكـا الإنسـانى ، وتـبرير الصلـح مـع إسـرائيل ، وإبـراز دور العسكريين ، والتركيز على الملكية الخاصة ، والقيم الفرديـة ، وذكـر الـدولار كرمـز هـو في التحليـل السوسيولوجى عندنا تلخيص للتبعية [٣٨] وهذا ما يبين وجود تناظر بين المدرسـة والمجتمـع ، حـيث يستخدم التعليم لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عـن طريـق عملـه كجـزء مـن الجـهاز الأيديولوجى للدولة . ويميل التعليم من خلال عمليـة الضبـط الاجتمـاعى لصـالح الصفـوة - اكـثر مـن

غيرهم -إلى تثبيت امتيازاتهم على حساب الآخرين[٣٩] بالإضافة إلى تأثير المدارس الخاصة على تكوين النخب المصرية في الوقت الذى يشهد تكوين هذه النخب حالة من الاستقطاب الطبقى في مجالس العلم والعمل معا . وتأثير هذا التوجه على حدوث خلل بنيوى في نظام التعليم وفلسفته وتوجهاته بشكل تجاوز الكثير من المشكلات التى تشغل اهتمام علماء الاجتماع والتربية كمشكلة قصور بعض الإمكانيات المادية اللازمة . وجمود المناهج . ومشكلات أخرى تتعلق بمستوى الخريجين ونوعياتهم ومشكلات خاصة بالمعلم وكفاءته إلى غير ذلك من المشكلات الهامة . ولكن الأمر الأخطر والأهم ارتبط بجوهر عدالة النظام التعليمي والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، حيث تقدم الخدمة التعليمية لمن يملك وليس لصاحب الجدارة . وهو اتجاه يتسع في المجتمع المصرى خلال العقد الأخير وهذا يتفق مع ما أوضحه تقرير البنك الدولى الخاص بصيانة رأس المال البشرى ، بوجود اختلالات توزيعية في الفرص التعليمية واختلال معايير وأسس العدالة والمساواة بين مجموعات السكان ذوى الدخول المتفاوتة في المجتمع المصرى [٤٠]

وفى هذا الإطار تشير نتائج الدراسات التى أجريت في مجال علم الاجتماع التربوى المتنامية ببط في هذا المجال إلى وجود بعض العوامل والقيود المهيمنة على هذا النظام (التعليمى) والتى من أهمها [٤١] ما يلى :-

١. أن هناك تمايز اجتماعي في الخدمات التعليمية اعتمادا على القدرة المالية فقد كشفت إحدى الدراسات أنه بينما ينفق المجتمع (الحكومة) (٢٠٪) من تكاليف العملية التعليمية في المرحلة الثانوية ، فأن الأسرة تتحمل (٨٠٪) من تكاليف العملية التعليمية ، أى أن مجانية التعليم المصرى لا تتحقق إلا بواقع الخمس في المرحلة الثانوية . في حين تقع معظم الأعباء على الأسرة المصرية ، مما يشير أيضا إلى التفاوت الكبير في تحقيق العدالة الاجتماعية في فرص القبول بالجامعات بين أبناء الآسر الفقيرة والمتوسطة والغنية. حيث يؤدى هذا الواقع إلى أن الآسر الغنية هى التى تطيق التكاليف التعليمية .
٢. أن نظام التعليم ظل في مجتمعنا نشاطا محافظا يمكن أن ينطلق وينمو ويتطور بذاته ولذاته بمعزل عن السياق الاجتماعى الذى أنتجه . مما جعل التعليم غير مرتبطا بالواقع المجتمعى ولا يساهم في حل مشاكل المجتمع وهمومه .
٣. تقديم محتوى المناهج والمقررات بصورة لا تتمش مع اهتمامات الطلاب والدارسين ولا تجيب عن تساؤلاتهم ولا تساعدهم على فهم الواقع الذى يعيشون فيه فهما واعيا مستنيرا وذلك لأن

المناهج الدراسية تقدم النظام الاجتماعي و السياسي القائم كأنه معطى غير قابل للمناقشة ويعلو فوق النقد والتقييم .

٤. قيام نظام التعليم على أسلوب التدريس القائم على التلقين أو كما أسماه باولو فرايري التعليم البنكي بدلا من استخدام أسلوب التعليم الحواري الذى يقوم على المناقشة والحوار بين المتعلمين والمعلمين . والذى يغذى هذه المشاركة بالتجربة العملية كنقد الواقع ومحاولة تغييره.

٥. اعتماد نظام التعليم في تقييم الطلاب على نظام الامتحانات آخر العام ، واستمرار نظام التحصيل المعرفي والدرجات الأعلى للمفاضلة بين الطلاب مما ترتب على ذلك أن فرص الترقي في التعليم لأبناء الطبقات الأعلى أفضل من دونهم . حيث ينجم عن ذلك فروق في التحصيل بين أبناء الطبقات المختلفة .

الإجراءات المنهجية للدراسة .

(١) مجتمع الدراسة .

تقع الدراسة في محافظة الغربية وهي من المحافظات التى لها خصائص متميزة من حيث تاريخها الطويل ، وخصائصها الطبوغرافية والعمرانية والبيئية . ولها خصوصياتها في كثير من النواحي . كما أن لها مقومات عديدة للتنمية والرقى منها إمكانياتها البشرية . وأماكنها السياحية والدينية . وموقعها الجغرافي المتميز في وسط الدلتا مما جعلها مركزا لشبكة من المواصلات الحديدية والبرية تربطها بأقاليم الجمهورية بالإضافة إلى توافر الخبرات المهنية والتعليمية المتوارثة لدى سكانها فضلا عن توافر كثير من الصناعات والشركات بها ، وفي ضوء التطور التاريخي والتوزيع الجغرافي للمدارس الخاصة في محافظة الغربية والتى وصل عددها (٣٥) مدرسة عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢ فأنها تتوزع على مراكز ومدن المحافظة على النحو التالى :-

جدول رقم (١)

يوضح توزيع المدارس الخاصة بمحافظة الغربية وعددها: *(٤٢)

المنطقة	عدد المدارس الخاصة	النسبة	عدد التلاميذ	النسبة
شرق طنطا	٨	٢٢.٩	١٠١١٥	٣٦.٧
غرب طنطا	١٠	٢٨.٦	٦٩٢٨	٢٥.١
المحلة شرق	٢	٥.٧	١٩١٨	٦,٩
المحلة غرب	٣	٨.٦	٣٣٧٣	١٢.٢
السنطة	٤	١١.٤	١٠٧٦	٣.٩
زفتى	٢	٥.٧	٧٥٨	٢.٧
كفر الزيات	٣	٨,٦	١٢٠٣	٤.٤
قطور	١	٢.٨	٥٠٤	١.٨
سمنود	-	-	-	-
بسيون	٢	٥,٧	١٧٢٣	٦,٣
الإجمالى	٣٥	٪١٠٠	٢٧٥٩٨	٪١٠٠

وتوضح المعطيات المبينة في هذا الجدول أنه يوجد تمايز جغرافى في توزيع المدارس الخاصة واللغات بمحافظة الغربية حيث تستأثر مدينة طنطا عاصمة المحافظة بالغالبية العظمى من هذه المدارس بنسبة (٦١,٨٪) بإدارتى غرب وشرق طنطا ثم يليها بفارق نسبى كبير مدينة المحلة الكبرى ، إذ يوجد بها حوالى خمس المدارس الخاصة بنسبة (١٩,١ ٪) بينما تتضاءل نسبة وجود المدارس الخاصة في مراكز المحافظة الأخرى . لكن من اللفت للنظر أن هناك بعض المراكز مثل مركز سمنود لا يوجد به حتى الآن مدرسة خاصة واحدة ، كما يتضح هذا التمايز الجغرافى بصورة أكثر إذا ما قارنا نسبة مدارس التعليم الخاص في محافظة الغربية إلى التعليم الخاص على مستوى الجمهورية ،

<u>وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢)</u>

يوضح نسبة مدارس التعليم الخاص واللغات في محافظة الغربية إلى مدارس التعليم الخاص واللغات على مستوى الجمهورية . [٤٣]

العام	عدد المدارس الخاصة		النسبة
	ج.م.ع	محافظة الغربية	
١٩٩١/٩٠	١٦٧٧	٢٣	١.٤
١٩٩٦/٩٥	٢٣٢٦	٣١	١.٣
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٣٤٨	٣٥	١.٥

وتوضح البيانات المبينة في هذا الجدول أن نسبة التعليم الخاص في محافظة الغربيـة لا تزيـد عن (١.٥٪) من جملة التعليم الخاص على مستوى الجمهوريـة خـلال الفـترة مـن بدايـة التسـعينيات حتى نهاية التسعينيات وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بمحافظة القاهرة التي تصل فيها النسبة إلى ٣٩.٠٥ ٪ وهذا يدل أن التعليم الخاص بشـقية العربـى واللغـات لا يحتـــل مكانـة كبيرة كما في محافظة القاهرة . إذ أن التعليم الخاص في مصر يتركز فى المــدن
الكبرى كالقاهرة والإسكندرية .

وبناء على هذا فقد أجريت الدراسة الميدانية علـى مدرسـتين أحدهمـا حكوميـة والأخـرى خاصـة لغات وتتمثـل المدرسـة الأولى في مدرسـة الاحمديـة الثانويـة بنـين بطنطـا باعتبارهـا ممثلـة للتعليـم الحكومى فى محافظة الغربية و قد تم اختيارها على أساس أنها تمثل اقدم المدارس الثانوية واكبرهـا حيث أنشئت عـام ١٩٤٧ ، وتتكـون مـن أربـع مبـانى ، مبنـى لـلإدارة ، ومبنـى للعلـوم وبـه معـامل الكيمياء وللفيزياء والأحياء . ومبنى للطلاب ومبنى للحاسب الآلى ويبلغ عدد الطـلاب بالمدرسـة طبقـا للعام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١ حوالى ٢٢٩١ طالبا موزعين على النحو التالى :- **جدول رقم (٣)**

"يوضح عدد الطلاب والفصول بمدرسة الاحمدية الثانوية بطنطا"

الفرقة الدراسية	عدد الطلاب	عدد الفصول
أولى ثانوى	٦٤٣	١٦
ثانية ثانوى	٨٢٤	١٤
ثالثة ثانوى	٨٢٤	١٣
الإجمالى	٢٢٩١	٤٣

وبالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتضح أن توزيع الطلاب على الفرق الدراسية الثلاث يتسم بوجود خلل واضح في أعداد الطلاب حيث نلاحظ ان الطلاب المقيدون بالفرقة الأولى قد انخفض بشكل مفاجئ من (٨٢٤) طالب بالصف الثاني إلى (٦٤٣) طالب بالصف الأول ، وهذا يشير إلى اتجاه الدولة لتخفيض أعداد الطلاب المقبولين بالثانوي العام ، نظرا للحد من حجم الطلاب الذين يلتحقون بالجامعة وارتفاع نسبة البطالة بين خريجها.

أما المدرسة التي تمثل مدارس اللغات فتتمثل في مدرسة السلام الخاصة للغات ، و التي كانت تسمى بمدرسة الأمريكان قديما ، وهي مدرسة كبيرة الحجم وتقع على مساحة فدانين من الأرض ، وتتوافر بها جميع الأنشطة المدرسية والمعامل إذا يوجد بها (٣) معامل للعلوم ، (٢) للغات ، (٣) للكمبيوتر وواحد للتكنولوجيا ، كما يوجد بالمدرسة قسم خاص بالعربي وقسم آخر للغات ، ويبلغ عدد الطلاب بالمدرسة الثانوي للغات (٢٤٢) طالب موزعين على النحو التالي :-

جدول رقم (٤)

"يوضح توزيع عدد الطلاب والفصول بمدرسة السلام الخاصة لغات ."

الفرق الدراسية	عدد الطلاب	عدد الفصول
الصف الأول الثانوي	٧٠	٢
الصف الثاني	٩٠	٢
الصف الثالث	٨٢	٢
الإجمالي	٢٤٢	٦

وتوضح البيانات المبينة في هذا الجدول إلى تقارب أعداد الطلاب بالفرق الثلاث ، كما تبين انخفاض متوسط كثافة الطلاب بالفصل في مدرسة اللغات إلى (٤٠) طالب لكل فصل بالمقارنة بارتفاع كثافة الفصل في المدارس الحكومية التي تصل إلى (٥٣,٣) طالبا بمدرسة الاحمدية الثانوية للفصل الواحد .

(٢) المنهج وأدوات جمع البيانات

باعتبار أن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور التعليم بشقيه العام واللغات في إعادة إنتاج التمايزات الطبقية بين أفراد المجتمع فان الدراسة سوف تستخدم المنهج الوصفي

التحليلي ، والنهج المقارن ولا شك أن الاعتماد على هذا النموذج المنهجي يفرض علينا استخدام خطة منهجية تتضمن أدوات كمية وأخرى كيفية تتسق مع طبيعة الموضوع المدروس.

أما الأداة الأولى : فتتمثل في استمارة الاستبيان المقننة باعتبارها تتيح فرصة اكبر في التحليل الكمي والكيفي لأبعاد الظاهرة وإيجاد العلاقات والارتباطات بين متغيراتها . فضلا عن أنها تسمح بالتطبيق على عينة ذات حجم كبير تكون معبرة وممثلة لمعظم الخصائص التي يتميز بها مجتمع البحث ، ولقد روعي عند تصميم الاستمارة أن تحصر العناصر الرئيسية التي تكشف عن مدى ما يلعبه التعليم ما قبل الجامعي في تباين الفرص التعليمية وإعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية بين الطلاب والدارسين وقد ترجمت هذه العناصر إلى أسئلة وعبارات قابلة للاستجابة ، فأصبحت تمثل الاستمارة في صورتها الأولية ، وللتحقق من صلاحية الاستمارة . فقد عرضت على مجموعة من المحكمين الذين ابدوا ملاحظات عليها ، أفادت في إدخال بعض التعديلات في المضمون والشكل . ثم طبقت على ثلاثين حالة بهدف التأكد من فهم المبحوثين لها ، من حيث الصياغة والترتيب . وبعد مضي خمسة عشر يوما طبقت مرة أخرى على نفس الحالات لتقدير معدلات الصدق والثبات . [11] وقد أظهر الاختبار أن التعديلات بين الاستجابات على الاستمارة في المرة الأولى والثانية محدودة للغاية . وبذلك أمكن الاطمئنان إلى الصدق الظاهري والثبات الداخلي لأسئلة الاستمارة قبل تعميمها على المبحوث ، وعلى هذا الأساس جرى اعتماد الاستمارة في صورتها النهائية بحيث جاءت الاستمارة متضمنة (٤٠) سؤالا موزعة على خمسة **أقسام أساسية هي :-**

١- بيانات أساسية عن المبحوثين .

٢- بيانات خاصة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية لأسر المبحوثين .

٣- أسئلة عن المدرسة والتباين في الفرص التعليمية .

٤- أسئلة عن أسلوب التدريس وتكافؤ الفرص التعليمية .

٥- أسئلة عن تمايز الفرص العملية بعد التخرج .

الأداة الثانية ، المقابلات المفتوحة free interviews

وهي مقابلات فردية أجريت مع بعض الخبراء والمسئولين عن التعليم بنوعية الخاص والعام لمعرفة مدى دوره في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية بين فئات المجتمع ، وواضح أن هذه الأداة تعطينا معلومات كيفية يمكن أن تكمل التصور الذي تقدمه لنا البيانات الكمية .

(٢) العينة وطرق اختيارها

من المشاكل التى واجـهت البحث مشكلة اختيـار الأفـراد التى تصلح لأجـراء الدراسـة الميدانية المقارنة التى تكشف عن الدور الذى يلعبه التعليم فى إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعيـة فى المجتمع المصرى . وحلا لهذه المشكلة استعانت الدراسة بفئات الطلاب والطالبـات فى مرحلـة التعليم الثانوى بالمرحلتين الثانية والثالثة بالثانويـة العامـة . مـن مدرسـتين أحدهمـا حكوميـة . والأخـرى خاصة لغات . على اعتبار أن هذه الفئة أكثر الفئـات صلاحيـة للبحـث لأنـهم يمثلـون الفئـة الأكـثر تأهيلا ونضجا فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى . كما أنهم بحكم وضعهم الاجتماعى يمثلـون محـور العملية التعليمية التى تسعى إلى تحصيل العلم والمعرفة نحو تغيير وضعهم الاجتماعى إلى الأفضـل مـن خلال الانتقال من مرحلة التعليم الثانوى إلى التعليم الجـامعى ، وهـذه الخاصيـة تعتـبر ذات دلالـة هامة فى دراسة القضية التى يدور حولها البحث. ونظرا لأنه قـد وقـع الاختيـار علـى طـلاب المرحلـة الثانوية العامة فقد استخدمت الدراسة أسلوبين لدراسة مجتمع البحث :

<u>الأسلوب الأول</u> : فقد تم أجراء مسح اجتماعى شامل لكل الطلاب المقيدين بالفرقتين الثانيـة والثالثة بالمرحلة الثانوية بشقيه العلمى والأدبى بمدرسة السلام للغات والبالغ عددهـم (١٧٣) طالبـا وطالبة وذلك لانخفاض أعـداد الطـلاب المقيديـن بـهما . ومـع أن العـدد الإجمـالى (١٧٣) فانـه قـد تم استبعاد (١٣) حالة نظرا لتغيبهما عن المدرسـة وصعوبـة مقابلتـهم ، وبإسـقاط هـذه الحـالات يجعـل مجتمع البحث الذى أمكن إخضاعه للتحليل الإحصائى (١٦٠) حالة من مدرسة اللغات .

<u>الأسلوب الثانى</u> أسلوب العينة ، حيث تم سحب عينة عشوائية تبلغ (١٦٠) حالة من طلاب مدرسة الاحمدية الثانوية والبالغ عددهم (١٦٤٨) طالبا بنسبة(١٠٪) تقريبا وقد تم سـحب مفـردات العينة بالطريقة العشوائية البسيطة من واقع كشوف بأسماء الطلاب المقيدين بسجلات المدرسة .

وبذلك يكون مجموع مفردات العينة (٣٢٠) مبحوثا وبتوزيع افراد العينة حسـب فئات العمر المختلفة طبقا للخصائص العمرية لطلاب الثانوية العامة بـالمرحلتين (الثانيـة - الثالثـة) فقد تبين أن أكثر من (٩٢.٥٪) تقع فى الفئة العمرية مـن (١٦- ١٨ عامـا) ونسـبة ضئيلـة هـى التـى يزيد عمرها عن ١٨ عاما بنسبة (٧,٥٪) وهذا ما يعبر عن وجود قدر كبير مـن التجـانس فيمـا يتعلـق بالعمر فى مجتمع البحث .

وبتصنيف أفراد العينة حسب النوع (ذكور - إناث) فقد اتضح أن العينة تضم (٧٦) طالبة فقط بنسبة (٢٣،٨٪) بينما تضم من الطلبة الذكور (٢٤٤) بنسبة (٧٦،٢٪) وقد تبدو هذه النسبة أقل من معدلاتها الطبيعية في مجتمع البحث . ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الطلاب الذين يدرسون في المدرسة الحكومية (الاحمدية) من الذكور فقط دون الإناث .

كما تبين من نوع توزيع أفراد العينة على الأقسام والشعب ان هناك تنوعا في التخصصات الدراسية بين التخصصات العلمية بشعبتيها علمي علوم بنسبة (٤٣،٤٪) ثم شعبة الرياضيات بنسبة (٢٧،٢٪) وبين التخصصات الأدبية بنسبة (٢٩،٤٪) من أجمالى أفراد العينة ككل .

أما من حيث عدد مرات القيد الدراسي فقد تبين أن غالبية الطلاب مقيدين للمرة الأولى بنسبة (٦٧،٧) في مقابل (٢٣،٨٪) للطلاب المقيدين للمرة الثانية في حين تتضاءل نسبة الطلاب المقيدين لأكثر من مرتين إلى (٧،٥٪) وأن كان هناك تمايز لصالح مدرسة اللغات للطلاب المقيدين للمرة الأولى بنسبة (٨٥٪) في مقابل (٥٢،٢٪) لطلاب المدارس الحكومية المقيدين للمرة الأولى . وبتصنيف أفراد العينة حسب الديانة (مسلم ، مسيحى) فقد اتضح إن العينة تضم (٢٥٤) من الطلاب المسلمين بنسبة (٧٩،٤٪) بينما تضم من الطلبة المسيحيين (٦٦) طالبا بنسبة (٢٠،٦٪) وإن كانت نسبة المسيحيين في مدرسة اللغات تصل إلى (٣٠٪) في حين تبلغ (١١،٢٪) في المدرسة الحكومية .

عرض وتفسير نتائج الدراسة

أولا : توزيع المبحوثين حسب المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة .

من مؤشرات المستوى الاقتصادى والاجتماعي للأسرة ، موطن الإقامة ، ومهنة الوالدين ، ومستوى تعليمهما ، وإجمالى دخل الأسرة وعدد أفرادها . ولما كانت هذه المؤشرات تتداخل ، ويؤثر كل منها في الآخر ، حيث أن مهنة الوالدين تتأثر بمستوى تعليمهما ، كما يتأثر دخل الأسرة وعدد أفرادها بمستوى تعليم الوالدين .

لذا فقد حاول الباحث أن يتعرف في البداية على موطن الإقامة . وبتوزيع أفراد العينة حسب منطقة الإقامة والسكن تبين أن غالبية طلاب المدارس الحكومية يقطنون في الريف بنسبة (٤٥٪) ثم المناطق شبه الحضرية بنسبة (٢٨،٨%) ثم أخيرا المناطق الحضرية بنسبة (٢٦،٦٪) بينما يقطن غالبية طلاب المدارس الخاصة لغات في المناطق الحضرية بنسبة (٦٢،٦٪) ثم المناطق شبه

الحضرية بنسبة (٢٨,١٪) في حين تتدنى نسبة الطلاب الذين يقطنون المناطق الريفية إلى (٦,٣٪) . وهذا ما بين أن هناك تمايز اجتماعي واضح لصالح طلاب المدارس الخاصة لغات عن طلاب المدارس الحكومية .

ويرتبط بهذا التمايز الاجتماعي أيضا الوضع المهني للوالدين . فلقد أوضحت المعطيات الميدانية أن تلاميذ المدارس الخاصة لغات هم من أبناء أصحاب المهن العليا في المجتمع كأساتذة الجامعات ، والأطباء . ورجال الأعمال . وأصحاب الشركات والمهن الحرة وضباط الجيش وكبار الموظفين والتجار ، والتي تصل نسبتهم (٩٥,٧٪) وبالتالي فهذه مدارس للخاصة ، لا يلتحق بها إلا أبناء أصحاب المهن المرتفعة والذين لهم مكانة اجتماعية متميزة في حين أن معظم مهن آباء تلاميذ المدارس الحكومية من صغار الموظفين . والمزارعين ، والعمال بنسبة (٧٧,٥٪) أما أصحاب المهن المتميزة كالأطباء وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال فنادرا ما نجد مكانا لهم داخل هذا النوع من المدارس إلا بنسب ضئيلة . كما أوضحت البيانات أن غالبية أفراد العينة من تلاميذ المدارس الحكومية يأتون من أسر لا تعمل فيها الأم بنسبة (٥٦,٩٪) في مقابل (٤٣,١٪) للأمهات العاملات وغالبيتهم موظفات بنسبة (٣٥٪) . ثم فلاحات بنسبة (١٠٪) وتقع أقل نسبة بين العاملات (٠,٦ ٪) بينما ترتفع نسبة الأمهات العاملات لطلاب المدارس الخاصة لغات إلى (٦١,٢ ٪) و غالبيتهم موظفات بنسبة (٤٠,٧٪) ثم طبيبات بنسبة (١١,٢٪) و أساتذة جامعات بنسبة (٥,٦٪) ثم أصحاب الشركات و المهن الحرة بنسبة (٣,٧٪) أما توزيع أفراد العينة حسب مستوى تعليم الأب و الأم فقد تبين أن الغالبية العظمى من آباء تلاميذ المدارس الحكومية إما من الأميين أو من الذين يلمون بمبادئ القراءة و الكتابة بنسبة (٤٥,٦٪) ثم الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة (١٩,٤٪) ثم المتعلمين تعليما أقل من المتوسط بنسبة (١٥٪) و تقل النسبة عن الحاصلين على شهادات جامعية بنسبة (١٤,٤٪) و لتصل المؤهلات فوق العليا إلى (٥,٦٪) .

أما بالنسبة لمستوى تعليم الأم بين أفراد العينة من تلاميذ المدرسة الحكومية فقد تبين أن (٦٢,٥٪) من الأمهات إما أميات أو يقرأن ويكتبن ، وحوالى (١٧,٥٪) للمتعلمات تعليما أقل من المتوسط بينما لا تتجاوز نسبة من حصلن على شهادات متوسطة عن (١٢,٥٪) لتصل إلى أقل نسبة بين المؤهلات الجامعية إلى (٧,٥٪) ولم توجد أى حالة حاصلة على مؤهلات فوق الجامعية .

بينما توضح البيانات أن معظم الآباء لتلاميذ المدارس الخاصة لغات من الحاصلين على مؤهلات جامعية بنسبة (٤١,٣٪) ثم الحاصلين على مؤهلات فوق الجامعية بنسبة (٢٣,١٪) ثم

الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة (١٦,٩٪) وتقل النسبة عند المتعلمين تعليما أقل من المتوسط بنسبة (١٠٪) ثم الذين يقرأون ويكتبون بنسبة (٨,١٪) لتصل إلى نسبة (٠,٦٪) عند الآباء الأميين أما بالنسبة لمستوى تعليم الأم لتلاميذ مدارس اللغات . فقد تبين أن الغالبية منهن تحملن شهادات جامعية بنسبة (٣٧,٥٪) ثم المؤهلات فوق الجامعية . بنسبة (١٨,٧٪) ثم المؤهلات فوق الجامعية بنسبة (١٨,٧٪) ثم المؤهلات المتوسطة بنسبة (١٥,٦٪) وتقل النسبة بين الأمهات الأميات بنسبة (١٠٪) ثم للذين يلمون بمبادئ القراءة والكتابة بنسبة (٩,٤٪) لتصل إلى أقل نسبة (٨.٨٪) للمتعلمات تعنيما أقل من المتوسط.

وقبل أن نشير إلى توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهرى للآسرة . نود أن نوضح أن عملية تحديد الدخل الشهرى الحقيقى ومصادرة . يعتبر مصدرا غير دقيق . وبالغ الصعوبة بالنسبة للباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين أيضا ، ورغم هذه التحفظات فان الوقوف على حجم هذا الدخل مع المتغيرات الأخرى كالتعليم ، والمهنة ، وموطن الإقامة يفيد في التوصل إلى معرفة صادقة إلى حد كبير عن مستوى الأسرة الاجتماعى والاقتصادى ، وبتوزيع أفراد العينة من الطلاب حسب فئات الدخل المختلفة تبين أن معظم دخل الآسرة لتلاميذ المدارس الحكومية يقع في الفئة الأقل من ٢٠٠ جنية بنسبة (٢٨,١٪) وأن اكثر من الربع بقليل (٢٦,٣٪) يقع دخلهم في الفئة من (٢٠٠-٥٠٠) شهريا وأن حوالى (١٣,٧٪) يقع دخل أسرهم في الفئة من (٥٠٠-١٠٠٠) ثم تبدأ النسب في التناقص مع ارتفاع معدلات الدخل ، أما إذا نظرنا إلى دخل أفراد العينة من اسر تلاميذ المدارس الخاصة لغات فنجده يرتفع مع زيادة معدلات الدخل ، فقد تبين أن غالبيتهم يقع دخل آسرهم في الفئة الأعلى دخلا (٣٠٠٠جنيه فاكثر) بنسبة (٣٩,٤٪) وأن (٢١,٣٪) يقع دخل آسرهم في الفئة من (٢٠٠٠-٣٠٠٠) ثم تبدأ النسب في التناقص مع انخفاض معدلات الدخل الشهرى حيث توزعت فئات الدخل الأخرى بنسب متقاربة إلى حد كبير . أما مؤشر عدد أفراد الآسرة ، فكما أوضحت البحوث والدراسات الاجتماعية إلى أن حجم الآسرة يمكن أن يكون مؤشرا لمستواها الاجتماعى والاقتصادى . إذ تؤكد الدراسات السكانية أنه كلما ارتفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للآسرة . انخفض بالتالى حجم أفراد الأسرة وطبقا لهذا رأينا أهمية الوقوف على حجم الآسرة بالنسبة لأفراد العينة باعتباره يسهم في تحديد المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة . وبتوزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد أسرهم تبين أن غالبية طلاب المدارس الحكومية ينتمون إلى أسر يتراوح عدد أفرادها ما بين

(٤-٨ ابنا) بنسبة (٥٩,٣٪) وان نسبة (٢٠٪) لديها من (٢-٤ابن) . وأن نسبة (١١.٩٪) لديها أطفال اكثر من ثمانية أبناء بينما لم يتجاوز عدد الاسر التي لديها (١-٢) طفلا سوى (٧,٥٪) وتشير هذه الأرقام إلى أن معظم أفراد العينة من طلاب المدارس الحكومية ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم. وهذه سمة مميزة للطبقات الدنيا والمتوسطة سواء في الحضر أو الريف حيث تلجا الآسر في هذه الطبقات إلى كثرة الإنجاب لعوامل عديدة من أهمها إن الأبناء يشكلون مصدرا للدخل والثروة . كما أن كثرة الأبناء وبخاصة في المجتمع الريفي تشكل مصدرا للمكانة والعزوة بين أف القرية وبخاصة من الأبناء الذكور .

أما إذا نظرنا إلى عدد أفراد الآسرة من تلاميذ المدارس الخاصة لغات فنلاحظ أن غالبية أفرادها ينتمون إلى أسر صغيرة الحجم . فان نسبة تقترب من ثلثي أفراد العينة (٦٢,٥٪) لديها أبناء من (١-٤) . وأن نسبة تزيد قليلا عن الخمس (العينة) (٢١,٩٪) لديها (٤-٦ أطفال) ولم يتجاوز عدد أفراد الأسرة التي لديها (٦-٨ أبناء) سوى (١٢,٥٪) والأكثر من ثمانية (١,٢%) فقط وتشير هذه الأرقام إلى أن معظم إفراد الآسر من تلاميذ المدارس الخاصة لغات ينتمون إلى أسر صغيرة الحجم . ونستخلص من التحليل السابق في المقارنة بين أفرد العينة من تلاميذ المدارس الحكومية والخاصة لغات حسب المستوى الاقتصادى الاجتماعى للأسرة ما يلى : -

أ) أن غالبية أفراد العينة من تلاميذ المدارس الحكومية ينتمون إلى أسر من طبقات فقيرة أو أقل من المتوسطة ومؤشرات ذلك تتضح في أن غالبية أفراد العينة من أبناء العمال والفلاحين بنسبة (٤٧,٥٪) وصغار الموظفين بنسبة (٣٠٪) وينحدرون من المناطق الريفية وشبه الحضرية(المراكز) بنسبة (٧١,٢٪) وأن معظم أمهاتهم من غير العاملات بنسبة (٥٦,٩٪) وأن غالبية آبائهم وأمهاتهم إما أميون أو يقرؤون ويكتبون . وأن حوالى (١٩,٤٪) منهم يحملون شهادات متوسطة.(١٤,٤٪) حاصلون على شهادات جامعية . وأن غالبيتهم ينسبون إلى أسر كبيرة الحجم ومتوسطة الحجم بنسبة (٩١,٢٪) .

ب) أما غالبية أفراد العينة من طلاب المدارس الخاصة لغات ، ينتمون إلى أسر من طبقات اجتماعية عليا وموسرة ومؤشرات ذلك تتضح في أن معظم أفراد العينة منهم من أبناء أصحاب المهن العليا ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات والأطباء وكبار الموظفين بنسبة (٧٩,١٪) وينحدرون من المناطق الحضرية بنسبة (٦٢,٦٪) وشبه الحضرية بنسبة (٢٨,١٪) وأن معظم أمهاتهم عاملات

بنسبة (٦١,٢٪) وأن غالبية أباهم وأمهاتـهم متعلمـــون ويحملون شهادات جامعية وفوق الجامعية بنسبة (٦٤,٤٪) للآباء . (٥٦,٢٪)

للأمهات . وان غالبيتهم ينسبون إلى أسر صغيرة الحجم بنسبة (٦٢,٥٪)

ثانيا : المدرسة و التباين فى الفرص التعليمية ..

لاشك أن المدرسة كجهاز مـن أجـهزة الدولـة لا تخلـق التمايزات الاجتماعيـة في المجتمع. ولكنها تلعب دورا أساسيا مع غيرها من العوامل الأخرى لهذه التمايزات في المحافظة على التمايزات الاجتماعية وإعادة إنتاجها . من خلال التوزيع غير العادل للفرص التعليمية بين الطلاب والدارسين . ومما يؤكد ذلك ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن المدرسة تسهم في النهوض وإضفاء الشرعية للإطار الحديث للبناء الطبقي والمحافظة على الأوضاع المجتمعية القائمة .[٤٥] ومما يدعم ذلك ما ذهب أليه جون فيزى من أنه بعد التحاق أبناء الطبقات المحدودة الدخل والفقيرة بالمدرسة سرعان ما يبدأ استمرارهم في المدرسة يتقلص ، ويقل تحصيلهم الدراسي بصورة اكثر وضوحا من تحصيل أبناء الآسر الغنية بل وتعمل غالبية الأنظمة السائدة في المدارس على تعميق هذه الفوارق الطبقية .[٤٦] ووفقا لذلك حاولت الدراسة أن توضح في البداية أهم العوامل التى تدفع طلاب المدارس الخاصة لغات للالتحاق بهذه المدارس ، من خلال توجيه السؤال التالى إلى طلاب مدارس اللغات : ما هى الأسباب التى جعلتك تلتحق بهذه المدرسة ؟

ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٥)

"أسباب الالتحاق بالمدرسة الخاصة لغات "

العوامل	العدد	٪
لتوفر الأنشطة المدرسية	١٢	٥,٩
لسوء حالة المدارس الحكومية	١٧	٨,٣
لتوفر المدرسين الأكفاء	١٥	٧,٤
لقلة كثافة الفصول الدراسية	١٨	٨.٨
للحرص على تحقيق التفوق الدراسى	٥٤	٢٦,٥
لتوفر الوسائل التعليمية والأجهزة الحديثة	١٢	٥,٩
للحصول على خدمة تعليمية متطورة	٥٨	٢٨,٤
للحرص على اكتساب السلوكيات السليمة	١٨	٨.٨
المجموع	٢٠٤	١٠٠

ويتضح من المعطيات المبينـة في الجـدول السـابق أن الطـلاب يقـررون بأنفسـهم أن العـامل الرئيسـى يتمثل في الحصول على خدمة تعليمية متطورة بنسبة (٢٨,٤٪) ويليه في الأهمية الحـرص على تحقيق التفوق الدراسى بنسـبة (٢٦,٥٪) ثـم لعُوامـل خاصـة بـالحرص علـى اكتسـاب سـلوكيات سليمة بنسبة (٨,٨٪) و لقلة كثافة الفصول الدراسية بنفس النسبة السابقة . ثم لسوء حالـة المـدارس الحكومية بنسبة (٨,٣٪) ثم أخيرا لتوفر الأنشطة المدرسـية بنسـبة (٥,٩٪) ونفـس النسـبة السـابقة لتوفر الوسائل التعليمية والأجهزة الحديثة ، و مما له دلالـة فى هـذه النتـائج هـو أن معظـم طـلاب المدارس الخاصة لغات يؤكدون أن الحصول على خدمة تعليمية متطورة والحرص على تحقيـق التفـوق الدراسى هما اكثر العوامل أهمية في الالتحاق بالمدارس الخاصة . وهذا مـا يبـين أن النجـاح مـن أجـل دخول الكلية أصبح ليس هدفـا يتطلـع إليـه كـل طـالب وانمـا أصبـح الحصـول علـى المجمـوع المرتفـع والالتحاق بكليات القمة هو الهدف الاسمى الذى يتطلع إليه كل طالب . ويدعم ذلـك مـا أسـفرت عنـه نتائج المقابلات المتعمقة لخبراء التربية وبعض المسئولين عن التعليم في محافظة الغربية مـن أن الدافـع الرئيسـى للالتحاق بالمدارس الأجنبية هو حرص أولياء الأمـور علـى الحصـول علـى خدمـات تعليميـة متميزة ، وتحقيق التفوق الدراسى فضلا عن اكتساب لغة أجنبية جديـدة وإتقانـها لمسـايرة تطـورات العصر الحديث وعند مقارنة هذه النتائج الواردة ضمن مجموعة العوامـل الدافعـة للالتحـاق بـالمدارس الخاصة مع مجتمعات أخرى مغايرة ، فقـد وجـدت ايريـن فوكـس fox علـى سـبيل المثـال مـن خـلال الاستبيان الذى طبقته مع أولياء الأمور لطلاب المدارس الخاصة عن أهم العوامل التى دفعتهم لإلحـاق أبنائهم بالمدارس الخاصة ، فتبـين أنـها تتمثـل في الحصـول علـى مسـتوى تعليمـى متمـيز ، وانتقـاء المعلمين في هذه المدارس ومؤهلاتهم العلمية فضلا عن الجو التعليمـى الـذى يشـجع التنـافس والتفـوق الدراسى ، والاهتمام باكتساب السلوكيات الطيبة والخلقية . (٤٧)

وللتعرف على واقع ظاهرة الدروس الخصوصية بين طلاب المدارس الحكومية والخاصة لغات ومدى انتشارها في المجتمع المصرى ، فقد وجهنا عددا من الأسئلة حول حجم هذه الظاهرة وأسـبابها وعلاقتها بالوضع الاقتصادى للأسرة باعتبار أن ظاهرة الدروس الخصوصيـة تعتـبر عـاملا مـن عوامـل التمايز الاجتماعى بين الطلاب القادرين والطلاب غير القـادرين ، كمـا أنـها أدت إلى تسـليع التعليـم واعتباره سلعة تباع وتشترى يتمكن دو القدرات المالية من دخول سوقها . فضـلا عـن إعلائـها لقيمـة الثروة والمال على بقية القيم الذاتية والاجتماعية الأخرى لدى الطلاب ومن ثم رسخت لديـهم التطلـع إلى الحصول على قيمة المال . التى تمكنهم من شراء أى شئ في مستقبل حياتهم . وهنا تبين المعطيـات

الميدانيـة أن جميـع الطـلاب بـالمدارس الحكوميـة . والخاصـة لغـات والبـالغ عددهـم (٣٢٠) طالبـا يحصلون على دروس خصوصية في الثانوية العامة ، لكن تبين أن هناك تمـايزا بـين الطـلاب الذيـن يحصلـون علـى دروس خصوصيـة في كـل المقـررات الدراسـية وعددهـم (٢٨٨) طالبـا بنسـبة (٩٠٪) وجميعهم من مدارس اللغات في مقابل(٣٢) طالبا بنسبة (١٠٪) يحصلون علـى الـدروس الخصوصيـة في بعض المقررات الدراسية وكلهم من طلاب المدرسـة الحكومية . ولعل هذه النتـائج تؤكـد بمـا لا يـدع مجالا للشك أن ظاهرة الدروس الخصوصية غدت واقعا ملموسا داخل نظمنا التعليمية قبل الجامعية بل وانتشر نطاقها وحجمها لتشمل جميع مراحل التعليم كله ، ومن ثم تقبل أولياء الأمور معاناة الدروس الخصوصية . وتكاليفها الباهظة على مضض . ووجد فيها الطلاب وسيلة مختصرة للتعليم . والتلقين خارج المدرسة لإدخالها . بل وصل الأمر لكثير منهم إلى المباهاة بتعاطى تلك الدروس في كل المقـررات ولدى مدرسين مشهورين . ولعل تهافت الأسـرة المصرية على إعطاء أبنائها دروسا خصوصية في مراحل التعليم المختلفة - كما يقول حامد عمار - يعكس أبعـادا مختلفـة لنظـام التعليـم . والتشـكيك في دوره التعليمى المطلوب منه بل وأخطر ما فى هذه الظاهرة أنها قد أساءت إلى كل أطـراف العمليـة التعليميـة طلابا لا يعتمدون على أنفسهم ، ومدرسين تجارا في سلعة التعليم . وعمليَّة تعليمية مهدرة . وأوليـاء أمور مرهقين من تكاليف تلك الدروس ، بيد أن أهم مخاطرها المجتمعية على الإطـلاق هـو اختراقـها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليميـة ممـا جعلـها تزيـد الهـوة بـين الطـلاب القـادرين علـى تعـاطى الـدروس الخصوصية والطلاب غير القادرين مـن الفقـراء وذوى الدخـل المحـدود ممـا يـودى إلى تـرك بعضـهم الدراسة كلية . [٤٨]وباعتبار أن ظاهرة الدروس الخصوصية ظلت لفترات طويلة تعكس طـابع التربيـة الطبقية التى كان يتميز بها أبناء الصفوة والطبقـات الغنيـة في المجتمـع ، وأولئـك الذيـن ترفعـوا أن يختلط أبناؤهم بأبناء الطبقات الشعبية داخـل نظـام التعليـم الرسـمى ، وبرغـم مجانيـة التعليـم بعـد الثورة فقد استفحلت ظاهرة الدروس الخصوصية خاصة في العقود الثلاث الماضية في غمار المنافسة علـى كليات القمة ، واستمرار النظرة الطبقية للتعليم والقائمة على التمييـز التعسـفى بـين أنـواع التعليـم الفنى. والعام، النظرى، والتطبيقى ، ويمكن التأكد من هذا عند التعـرف على الأسـباب التـى أدت إلى لجـوء الطلاب للـدروس الخصوصيـة في كـلا النظامـين الحكومـى واللغـات وهـذا مـا يوضحـه الجدول رقم (٦)

" أسباب اللجوء إلى الدروس الخصوصية "

الأسباب / المدارس	حكومية		لغات		المجموع	النسبة
	العدد	٪	العدد	٪		
للحصول على مجموع مرتفع	٦٦	٤١,٣	٧٠	٤٣.٨	١٣٦	٤٢.٥
لصعوبة المناهج الدراسية	٢٥	١٥,٦	١٨	١١.٢	٤٣	١٣.٤
للتعود على أخذ الدروس	٢٧	١٦,٩	٣٠	١٨,٨	٥٧	١٧.٨
لدخول الكلية التي أرغبها	٢٦	١٦,٢	٢٤	١٥	٥٠	١٥.٦
لإجبار المدرسين على ذلك	١٦	١٠	١٨	١١,٢	٣٤	١٠.٧
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠

وتوضح المعطيات الميدانية المبينة في هذا الجدول الأسباب الحقيقة للدروس الخصوصية، حيث قرر الطلاب بأنفسهم أن السبب الرئيسي يتمثل في الحصول على مجموع مرتفع بنسبة (٤٢,٥٪) ويليه بفارق نسبي بسيط عامل التعود على أخذ الدروس الخصوصية بنسبة (١٧,٨٪) ثم لدخول الكلية التي أرغبها بنسبة (١٥,٦٪) ثم لصعوبة المناهج الدراسية بنسبة (١٣.٤٪) وأخيرا أشار (١٠,٧٪) لإجبار المدرسين على ذلك . وقد أفادت النتائج التى أسفرت عنها المقابلات المتعمقة مع بعض خبراء التربية والمسئولين عن التعليم بمحافظة الغربية أن استشراء الدروس الخصوصية في بنية النظام التعليمى ترجع إلى الرغبة الملحة لأولياء الأمور في إتاحة الفرص لأبنائهم في الحصول على مجموع مرتفع للالتحاق بإحدى كليات القمة فضلا عن عدم معرفة أولياء الأمور بكيفية متابعة أبنائهم في المناهج الدراسية إما لجهلهم بهذه المناهج أو لانشغالهم في العمل وظروف الحياة اليومية . وبرغم أهمية هذه النتائج في الكشف عن الأزمة التى يعانى منها التعليم في مصر ، والتى كشفت عنها سيل المقالات التى تعبر عن ملامح تلك الأزمة منها " الاتجار بالتعليم كالاتجار بأقوات الشعب " هذا الداء التربوى المزمن ، هاجس الدروس الخصوصية ، نزيف الدروس الخصوصية ومنها أيضا الحاجة الماسة إلى عملية جراحية لإزالة سرطان الدروس الخصوصية ، بل صدر كتابا يحمل عنوان " مدارس بلا تعنيم وتعليم بلا مدارس " لشكرى عياد" ، وهذا ما يبين أن الدروس الخصوصية أصبحت تعليما

موازيا إلى جانب التعليم الرسمى ، وزيفت واقع مجانية التعليم في المجتمع المصرى . ومع هذا فإن النتيجة التي يجدر التوقف أمامها لدلالتها الهامة التى تتعلق بتأكيد الطلاب على ضرورة الحصول على مجموع مرتفع ودخول الكلية التي يرغبونها مما يوضح خضوع الطلاب لضغوط اجتماعية ونفسية بعضها يرجع إلى الطبيعة التي تميز نظام التعليم من ناحية . والبعض الآخر يرجع إلى المعايير السائدة حول مفهوم المكانة الاجتماعية في المجتمع . تلك التي يجسدها مكتب تنسيق الجامعات عند المفاضلة بين الطلاب في الالتحاق بنوعيات تعليمية معينة على أساس المجموع في الثانوية العامة ، وليس على أساس القدرات والميول الدراسية .

أما عند البحث عن العلاقة بين الدروس الخصوصية في كل المقرارت أو بعضها والدخل الشهرى للأسرة، فقد تبين أن أعلى نسبة حصلت على دروس خصوصية في كل المقررات تقع بين أبناء من يحصل أولياء أمورهم على دخل شهرى يتراوح بين (١٠٠٠-٢٠٠٠) جنيها شهريا . حيث تصل نسبتهم (٢٥٪) ويقترب من هذه النسبة أصحاب الدخول العالية (اكثر من ٣٠٠٠جنيها) بفارق نسبى (٣,١٪) ثم يأتى في المرتبة الثالثة أبناء من يحصل أولياء أمورهم على دخل يتراوح بين (٥٠٠-١٠٠٠) جنيها شهريا ، وتستمر هذه النسبة في الانخفاض حتى تصل إلى أقل نسبة بين من يحصل أولياء أمورهم على دخل شهرى يتراوح بين (٢٠٠-٥٠٠) جنيها شهريا بنسبة (١٢,٢٪) ثم أخيرا نسبة (٤,٧٪) للذين يقل معدل دخل أولياء أمورهم عن (٢٠٠) جنيها شهريا .

وهذا ما يبين أن ظاهرة الدروس الخصوصية اكثر انتشارا بين الطبقات الميسورة وأصحاب الدخول العالية ويؤكد ذلك أنه تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠,١) بين ارتفاع معدل الدخل ومدى الإقبال على تعاطى الدروس الخصوصية في كل المقررات حيث بلغت قيمة كا^2 (١٤٦,٠١) وهذا أمر يشير إلى وجود ارتباط بين الظاهرتين .

وهذا ما يتفق مع معظم النتائج التى أسفرت عنها الدراسات التى أجريت حول ظاهرة الدروس الخصوصية على وجود علاقة بين ارتفاع دخل الأسرة وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية [١٩] لكن الأمر الجدير بالذكر هنا أن هذه النتائج تؤكد عمليا أن أبناء الطبقات الميسورة في المجتمع تستطيع أن تعلم أبنائها في المدارس الخاصة لغات وإعطائهم دروسا خصوصيا في كل المقررات بينما يتجه معظم أبناء الطبقات الدنيا والمحدودة الدخل إلى تعليم أبنائهم في المدارس الحكومية لعدم قدرتهم على الوفاء بنفقات ومستلزمات النوعية الأولى من المدارس فضلا عن أعباء الدروس

الخصوصية، وإذا وضعنا في الاعتبار الحالة السيئة التى وصلت إليها المدارس الحكومية لاتضح أن المنافسة بين النوعين من التعليم ليست في صالح الفقراء ومحدودى الدخل مما يؤدى إلى زيادة وحدة التمايز الاجتماعى لصالح الطبقات العليا . ومما يدعم ذلك ما أوضحته الشواهد الميدانية التى وضحت ارتفاع حجم الأنفاق على الدروس الخصوصية بين طلاب المدارس الخاصة لغات اكثر من طلاب المدارس الحكومية حيث تصل نسبة الذين ينفقون اكثر من (٦٠٠) جنيها شهريا بين طلاب مدارس اللغات نسبة (٥٩,٤٪) في حين تصل نسبتهم (الطلاب) في المدارس الحكومية (٣٣,٧٪) لكن بلغ حجم الإنفاق علي الدروس الخصوصية لفئة الأقل من (٢٠٠جنيها شهريا) حوالي (٤٠٪) بين طلاب المدرسة الحكومية بينما تصل نسبتهم (١,٤ ٪) فقط بين طلاب مدرسة اللغات ، ولعل هذه النتيجة تكشف عن مدي تميز طلاب مدارس اللغات بحجم ما ينفق علي الدروس الخصوصية بالمقارنة بحجم الأنفاق لدي طلاب المدرسة الحكومية هذا ما تعكسه النظرة التحليلية السريعة ، اما النظرة التحليلية الأكثر عمقا فتبين مدي حجم العبء المادي الذي يقع علي كاهل الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل سواء علي مستوي أوضاعهم الاقتصادية او علي مستوي أوضاعهم الاجتماعية التي فرضت علي أبناء هذه الطبقات طموحات وتطلعات يعجز الواقع في ظل بنائه الطبقي عن الوفاء بها . وارتباطا بما سبق حاولت الدراسة ان تتعرف علي مدي وجود أخوات للطلاب الذين يدرسون في المدرسة الخاصة لغات في المدارس الحكومية في ضوء متغير الدخل الشهري للأسرة .للكشف عن مدي وجود تميز بين أفراد الآسرة الواحدة فيما يتعلق ببعد التعليم ، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٧)

" الدخل الشهري لأولياء أمور طلاب مدارس اللغات ومدي وجود أبناء لهم يدرسون في المدارس الحكومية

فئات الدخل	مدى وجود أخوات لطلاب مدارس اللغات في المدرسة الحكومية		المجموع
	يوجد	لا يوجد	
لاقل من ٢٠٠جنيه	----	----	----
٢٠٠-٥٠٠ جنيه	١٦	١	١٧
٥٠٠-١٠٠٠ جنيه	١٢	٤	١٦
١٠٠٠-٢٠٠٠جنيه	٢٦	٢	٢٨
٢٠٠٠-٣٠٠٠ جنيه	٢	٣٢	٣٤
٣٠٠٠ فأكثر	--	٦٣	٦٣
غير مبين	---	٢	٢
المجموع	٥٦	١٠٤	١٦٠

وتوضح المعطيات الميدانيـة المبينـة في هـذا الجـدول أن حـوالى (٣٥٪) مـن طـلاب مـدارس اللغات البالغ عددهم (١٦٠) طالبا لهم أخوات يدرسون في المدارس الحكومية . وهذا مـا يعكس تفاوت حظ الاخوة داخل الأسرة الواحدة في الفرص المتسـاوية للتعليـم . وهـذا التفـاوت في التعليـم سوف يؤدى إن عاجلا أو آجلا إلى تفاوت الفرص في المكانات الاجتماعية . والعمل بين أفراد الأسرة الواحدة ، وأن كانت هذه الظاهرة ترتبط بالوضع الاقتصادى للأسرة حيث أوضحت المعالجـات انـه توجد فروق ذات دلالة معنـوى عنـد مسـتوى ٠.٠١إذ بلغـت قيمـة كـا٢(٢٣٢.٧) بـين أبنـاء الأسـرة الواحدة في التعليم حيث يحظى بعض الأبناء بالدراسة في مدارس اللغـات بينمـا يـدرس آخـرون في المدارس الحكومية .

كما تؤكد هذه الصورة التى تعبر عن الوضع التعليمى المتفاوت بين أبناء الأسـرة الواحدة تعثر تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم نتيجة موقف الوالدين من تعليم بعض الأبناء في مدارس لغـات بينما يوجد أخوات آخرون يتعلمـون في المدارس الحكوميـة وقـد كشـفت النتـائج أن معظـم هـؤلاء الأخوات من الاخوة البنات بنسبة (٦٢,٥٪) والأخوات الأكبر سنا بنسبة (٢٥٪) بينمـا لم تتعـد نسبة الأخوات الأصغر سنا عن (١٢,٥٪) مما جعـل هنـاك تبـاين في الفـرص التعليميـة بـين أبنـاء الأسرة الواحدة نظرا لما يتمتع به الأبناء الذين يلتحقون بالمدارس الخاصـة لغـات بفـرص تعليميـة أفضل ، وفرصة تعلم لغة أجنبية جديدة ، وفرصـة الحصـول على درجـات أعلـى وبتوفـر أنشـطة تعليمية متميزة في حين يحرم الأخـوات الذيـن يتعلمـون في المـدارس الحكوميـة مـن التمتـع بتلـك الفرص التعليمية نظرا لنقص المرافق ، وقلة الخدمات التعليمية ، وتعدد الفترات وكثافة الفصول، وقصر العام الدراسى ، وعدم تأهيل المعلمين وتدريبهم عمليا وتربويا مما ينعكس ذلك علـى زيـادة حدة التمايز الاجتماعى بين الأبناء داخل الأسرة الواحدة .

ثالثا : أساليب التدريس وتكافؤ الفرص التعليمية داخل المدرسة .

ونحاول في هذا الجزء أن نعرض لأسلوب التدريـس داخـل المدرسـة باعتبـاره أحـد آليـات التمـايز الاجتماعى بين التلاميذ داخل الفصل الدراسى ، من خلال مدى تقريب فجوة التمايز بـين الطـلاب والدارسين أو إعادة إنتاج التمايز بين الطلاب خاصة في ضوء الـدور الأيديولوجـى والطبقـى للتعليـم كما أشار إلى ذلك الإطار النظرى للبحث . ولذلك يتخذ مفهوم ديمقراطية التعليم ليس فقـط تحقيـق تكافؤ الفرص بين الطلاب بل لابد من تحرير أسلوب الهيمنة القائم على تلقين المعلومـات وحفظـها واسترجاعها عند الامتحان . فهذا النمـط مـن التعليـم أطلـق عليـه بـاولو فرايـرى تعليـم بنكـى أو

استغلالى ، فالمعلم هو المسيطر ، ويعرف كل شئ . ويعلم الطلبة الذين يستقبلون تلك المعرفة لحفظها ، وهو يرى أن هذا الأسلوب يؤدى إلى تغريب المتعلمين واستبعادهم ، وعلى هذا يؤكد فرايرى أهمية الأسلوب الحوارى الذى يقوم على طرح المشكلات والقضايا ومناقشتها [٥٠] .

لذا طرحنا سؤالا هاما عن الطريقة التى يتم بها أسلوب التدريس داخل الفصل الدراسى على أفراد العينة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٨) .

" أسلوب التدريس في الفصل الدراسى "

المدارس	حكومية		لغات		المجموع	٪
طريقة التدريس	العدد	٪	العدد	٪		
أسلوب الحوار والمناقشة	٢٤	١٥	٢٨	١٧,٥	٥٢	١٦,٢
أسلوب التلقين	٩٠	٥٦,٢	٨٣	٥١,٩	١٧٣	٥٤,١
الاثنين معا	٤٦	٢٨,٨	٤٩	٣٠,٦	٩٥	٢٩,٧
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠

ويتبين من البيانات الموضحة بهذا الجدول أن اكثر من نصف أفراد العينة بقليل يرون أن الأسلوب السائد في التعليم داخل الفصل هو أسلوب التلقين بنسبة (٥٤,١٪) على مستوى العينة ككل ، ومن الملاحظ أيضا أن هذا الأسلوب سائدا في كل من المدرسة الحكومية بنسبة (٥٦,٢٪) وفى المدرسة الخاصة لغات بنسبة (٥١,٩٪) في حين تتدنى نسبة الذين أشاروا إلى استخدام أسلوب المناقشة والحوار إلى (١٧,٢٪) في المدرسة الخاصة لغات ليصل إلى (١٥٪) فقط في المدرسة الحكومية . وهذا ما يبين أن التعليم عندنا مازال ينهج الخط التقليدى باعتماده على مبدأ التقليد والحفظ وتكون المحصلة وجود أجيال عادة ما يكونوا مقلدين ولا يمتلكون روح المبادرة والإبداع فيصبحون عبئا إضافيا على المجتمع ، ففضلا عن أن استخدام أسلوب التلقين فى التعليم ما قبل الجامعى أو كما أسماه "باولوفرايرى " التعليم البنكى نسبة إلى عملية إيداع المال فى حساب بنكى يسترجع عند اللزوم ، " يعكس هيمنة الأستاذ وقهرة للطلاب من أجل أن يستنبطوا المعرفة التى يلقنها لهم ، والتى لا نقاش فيها ، ولذا فهو يرى أنه يستحيل استخدام هذا الأسلوب سواء في جعل التعليم أداه لتحرير العقل الإنسانى أو في التطوير الثورى لمؤسسات المجتمع ، وإتاحة مناخ حرية الرأى والتعبير عنها عن : إلى أى حد يسمح المدرس للتلاميذ بالتفكير النقدى أو المغاير . فقد تبين أن ما يقرب من نصف أفراد العينة بنسبة

(٤٩,٤٪) يرون أن المدرسين لا يسمحون للطلاب بالتفكير النقدى أو المغاير الذى يأتى بجديد على الإطلاق . سواء في المدارس الحكومية . الخاصة بينما أشار (٣٩,٧٪) أن بعض المدرسين يسمحون بهذا الأسلوب النقدى أحيانا لكن تتدنى نسبة الذين أشاروا (١٠.٩٪) أن المدرسين يسمحون بهذا الأسلوب النقدى والمغاير . وهذا ما يبين استمرار منهج الطاعة المعرفية والاتباع داخل الفصل الدراسى سواء في المدارس الحكومية أو اللغات . ولاشك أن استمرار هذا المنهج في عصر الثورات العلمية والتكنولوجيا معناه انغلاق التفكير والقدرة على الإبداع ولا بد من تحرير التعليم لكى يكون آداه لتجديد الفكر وتطويره من خلال فهم المعلومة وتحليلها ونقدها . وصولا إلى الإبداع في تقديم البدائل المعرفية حاضرا ومستقبلا . وتحقيق أسلوب التفكير القائم على الحوار والنقد الذى يضمن الوصول إلى التلاقح الفكرى والتحاور بين المدرس وتلاميذه داخل الفصل الدراسى باعتبار أن المشاركة في النقاش تعد أحد ركائز العملية التعليمية والتربوية في النظام التعليمى الديمقراطى ، كما أنها يمكن أن تكشف عن بعض جوانب التمايز الاجتماعى بين التعليم العام والخاص ، ولتوضيح ذلك فقد جاء **موضوع الجدول رقم (٩) :**

مدى المشاركة في النقاش داخل الفصل الدراسى

المدارس	حكومية		لغات		المجموع	٪
المشاركة	العدد	٪	العدد	٪		
دائما	٢٠	١٢,٥	٤٢	٢٦,٢	٦٢	١٩,٤
أحيانا	٤٥	٢٨,١	٨٣	٥١,٩	١٢٨	٤٠,٠٠
أبدا	٩٥	٥٩,٤	٣٥	٢١,٩	١٣٠	٤٠,٦
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠

ومن القراءة السريعة للبيانات الموضحة بالجدول السابق يتضح أن هناك تماثلا إلى حد كبير بين من أجابوا بعدم المشاركة داخل الفصل الدارسى على الإطلاق والذين بلغت نسبتهم (٤٠,٦٪) وأولئك الذين يشاركون أحيانا داخل الفصل الدراسى والذين بلغت نسبتهم (٤٠٪) بينما أشار ما يقرب من خمس أفراد العينة بأنهم يشاركون بشكل دائم بنسبة (١٩,٤٪) ، ولكن اتضح أن هناك تمايزا لصالح الطلاب الذين يشاركون داخل الفصل الدراسى في مدرسة اللغات بنسبة (٥١,٩٪) للذين يشاركون فى بعض الأحيان ثم تصل إلى (٢٦.٢٪) للذين يشاركون بشكل دائم بينما تتدنى نسبة من يشاركون داخل الفصل الدراسى في المدرسة الحكومية إلى (٢٨.١٪) أحيانا ثم تنخفض إلى

(١٢،٥٪) لن يشاركون بشكل دائم، وربما يرجع ذلك إلى قلة كثافة الفصول في المدارس الخاصة والأجنبية التى تصل إلى (٤٠) طالبا لكل فصل داسي في مقابل ارتفاع كثافة الفصل في المدرسة الحكومية التى وصلت إلى (٥٣،٢ طالب) ولعل صغر عدد الطلاب داخل الفصل الدراسي بمدرسة اللغات يتيح الفرصة للطلاب أن يشاركوا بالمناقشة داخل الفصل فضلا عن حرص المدرسين على متابعة دروس التلاميذ بشكل مستمر ثم لاهتمام المدارس الخاصة من تطوير برامجها وطرقها التدريسية إلى جانب توفير الخدمات التعليمية للطلاب من معامل وورش وأنشطة تعليمية وتربوية وفنية مختلفة هذا في الوقت الذي تتزايد أزمة التعليم الرسمى العام الذى تفاقمت مشاكله وتدهور وضعه وتعدد فترات الدراسة به . وفي ظل هذا الوضع غير المتكافئ بين التعليم الحكومى واللغات يصبح نظام التعليم الحالي آداه لتكريس الأوضاع الطبقية وإعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية بين التلاميذ داخل المدرسة وخارجها . وقد سئل التلاميذ أيضا عن : هل تجدون تشجيعا وإثابة على الإنجاز والسلوك الطيب في محيط المدرسة ؟ وللإجابة على هذا التساؤل جاء :

موضوع الجدول رقم (١٠)

"مدى تشجيع التلاميذ على الإنجاز والسلوك الطيب في محيط المدرسة "

المدارس	حكومية		لغات		المجموع	٪
التشجيع على الإنجاز	العدد	٪	العدد	٪		
دائما	٢٧	١٦،٩	٥٦	٣٥	٨٣	٢٥،٩
أحيانا	٤٣	٢٦،٩	٧٢	٤٥	١١٥	٣٥،٩
أبدا	٩٠	٥٦،٢	٣٢	٢٠	١٢٢	٣٨،٢
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠

ويظهر من نتائج هذا الجدول أن هناك ارتفاعا ملحوظا لتشجيع الإنجاز والتفوق الدراسي في محيط مدرسة اللغات اكثر من المدرسة الحكومية ، حيث أبدى معظم طلاب مدرسة اللغات انهم يجدون فرصة التشجيع في محيط المدرسة على الإنجاز في كثير من الأحيان بنسبة (٤٥٪) وبشكل دائم بنسبة (٣٥٪) في حين تتضاءل نسبة الطلاب الذين أشاروا إلى عدم وجود أى تشجيع على الإنجاز إلى (٢٠٪) غير أنه لو حظ تدني نسبة الطلاب الذين يجدون تشجيعا على الإنجاز في

المدرسة الحكومية إلى (٢٦,٩٪) في بعض الأحيان وإلى (١٦,٩٪) بشكل دائم بينما أبدى اكثر من نصف طلاب المدرسة الحكومية بنسبة (٥٦٪) أنهم لم يجدوا أي تشجيع في محيط المدرسة على الإطلاق .

وتعني هذه النتائج عمليا أن هناك تمايزا اجتماعيا لصالح طلاب مدارس اللغات فيما يتعلق بالحرص على تشجيع الطلاب على الإنجاز والتفوق الدراسي اكثر من طلاب المدرسة الحكومية . كما تدل هذه النتائج أيضا أن الازدواجية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي (مدارس لغات) . مدارس خاصة عربي ، مدارس تجريبية ، مدارس حكومية ، مدارس عسكرية ، ومدارس أزهرية ومدى التفاوت الحاد بينها في الخدمات التعليمية والثقافية يجعل ليس فقط حدوث انشطار ثنائي في التعليم والثقافة كما نبهنا إلى ذلك (طه حسين) في كتابه مستقبل الثقافة في مصر عام ١٩٣٧ بل أصبح الانشطار خماسيا وسداسيا مما ينعكس ذلك على مقتضيات التفكير والانتماء ومقومات الثقافة الوطنية والقومية ، وهذا ما يجعل البعض يستبدل مصطلح تكافؤ الفرص التعليمية بمصطلح آخر هو التمايز الاجتماعي أو مصطلح التفريق الاجتماعي . [٥١] وهذا ما يتفق مع ما أسفرت عنه نتائج المقابلات المتعمقة والتي أوضحت أن وجود أنواع متعددة من التعليم داخل نظامنا التعليمي يؤدي إلى ازدواجية في الثقافة والفكر فضلا عن اختلال مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب وتعميق هوة التمايز ليس فقط أثناء الدراسة بل بعد التخرج أيضا وفي هذا الإطار سئل الطلاب عن : هل نظام المدرسة يجعل الطالب المجد هو الذي يحفظ دروسه ويحصل على أعلى الدرجات في الامتحان ؟

وهنا تبين استجابات غالبية الطلاب بأنفسهم أن النظام المدرسي مازال يؤكد على الحفظ والتلقين بدرجة كبيرة في كلا النمطين الحكومي والخاص بنسبة (٦٨,٤٪) والى حدما بنسبة (٢١,٩٪) في حين أشار (٩,٧٪) بنفي ذلك ، غير أنه لوحظ أن معظم طلاب المدرسة الحكومية يؤكدون على أن النظام المدرسي يؤكد على الحفظ بدرجة كبيرة بنسبة (٨٢,٥٪) في حين تنخفض نسبة الذين أشاروا من طلاب مدرسة اللغات إلى (٥٤,٤٪) لتأكيد ذلك وبدعم ذلك ما أسفرت عنه نتائج المقابلات المتعمقة من خبراء التعليم والمسئولين عنه في تأكيدهم بأن نظام التعليم الحالي نظام تقليدي بحت لا يقيس قدرات الطلاب وامكانتهم ومواهبهم الفعلية وبالتالي فهو لا يتيح فرصة التقييم الصحيح لانه مازال يركز على الحفظ والتلقين والاعتماد على الأسلوب النظري اكثر من التطبيقي . ولعل هذا يوضح أن واقعنا التعليمي - رغم ما حدث فيه من تطور ملحوظ - مازال أسير

ثقافة الذاكرة والحفظ وعمليات التذكر للرصيد المعرفى ، ونقله إلى الطلاب دون تفكير أو نقاش حيث لا يزال الاعتماد على المعلم والكتاب و المقرر والامتحان فيما يحفظه الطلاب وتخزنه الذاكرة وترديده هو الأسلوب الذى يعتمد عليه الطلاب في التعليم والتحصيل المعرفي . وهذا ما يجعلنا نؤكد أهمية التركيز على ثقافة الإبداع والتفكير لا الاتباع والطاعة داخل نظمنا التعليمية.

ويرتبط بهذه الثقافة (الطاعة والاتباع) عدم السماح للطلاب باختيار تخصصاتهم طبقا لنوع الدراسة والتخصص . لذا فقد حاولنا ان نعرف مدى السماح للطلاب باختيار نوع الدراسة في ضوء الحالة التعليمية للأب ، انطلاقا من أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية تؤثر على اختيار الطلاب وتوجيههم إلى تخصصات بعينها بصرف النظر عن ميولهم وقدراتهم الحقيقية . وهذا ما يوضحه :

الجدول رقم (١١)

"الحالة التعليمية للأب ومدى السماح للأبناء باختيار نوع الدراسة "

الحالة التعليمية للأب	اختيار الأبناء لنوع الدراسة			المجموع
	إلى حد كبير	إلى حد ما	أبدا	
أمي	١٤	١٨	٢	٣٤
يقرأ ويكتب	[illegible]	٢٦	١٠	٤٤
مؤهل أقل من المتوسط	٦	١٤	٢٠	٤٠
مؤهل متوسط	٢	١٦	٤٩	٦٧
مؤهل جامعي	٤	٣٥	٥٠	٨٩
مؤهل فوق الجامعي	٢	٦	٣٨	٤٦
المجموع	٣٦	١١٥	١٦٩	٣٢٠

وتبين المعطيات الميدانية الموضحة بهذا الجدول أن أكثر من نصف أفراد العينة بقليل (١٦٩) طالب (٥٢,٨٪) على مستوى العينة ككل لم يختاروا نوع الدراسة بأنفسهم على الإطلاق بينما أشار (٣٥,٩٪) أنهم اختاروا دراستهم إلى حد ما في حين تنخفض نسبة الأفراد الذين اختاروا نوع الدراسة بأنفسهم إلى حد كبير بنسبة (١١,٣٪) فقط وهذا ما يعبر عن أن اختيارات الطلاب لنوع الدراسة لا ينبع من رغبة حقيقية تعكس ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم الخاصة نتيجة لفرض رغبات الوالدين على الأبناء ، كما بين التحليل الإحصائى انه توجد علاقة بين المستوى التعليمي

والثقافي الأب ، وعدم السماح للأبناء باختيار نوع الدراسة التى يحبوها حيث بلغت قيمـة كـا٢ (٩١,٩)وهذا ما يعبر في التحليل النهائية عن تحول التعليم إلى مجـرد أداه لتحصيـل المعلومـات بشكل برجماتي (نفعى) يعكس رغبة الوالدين في الحصول على شهادات معينة اكثر مـن رغبـات الأبناء في دخول الدراسة التى يحبونها لتحقيق تطلعات الوالدين دون مرعاة لميولهم وقدراتهم .

رابعا : المبحوثون وتمايز المدارس الخاصة بالفرص الأفضل بعد التخرج .

لقد تزايد الاتجاه العام نحو التعليم الخاص والأجنبى لتلبية الطلـب الاجتمـاعى لعديـد مـن أبناء الطبقات العليا والفئات الاجتماعية الميسورة التى ظهرت في أعقـاب سياسـة الانفتـاح الاقتصـادى وتبنى برامج الخصخصة بصورها المختلفة وذلك عن طريق حصول بعض حاجات هذه الفئات على نوع متميز من التعليم لأبنائهم اعتمادا على القدرة المالية ، بصرف النظر عن استعدادات أبنائـهم العقليـة وقدراتهم الخاصة ، وقد ساعد ذلك على التوسع غير المسبوق في إنشاء العديـد مـن المدارس الخاصـة والأجنبية في جميع مراحل التعليم بمصر حتى وصل أعداد المقيديـن بـه إلى أكـثر مـن مليـون تلميـذا وتلميذه بنسبة (٦,٩٪) من جملة المقيدين في التعليم مـا قبـل الجـامعى عام ١٩٩٩/٨٩ ، وقـد ارتبـط بانتشار التعليم الخاص والأجنبى حدوث تمايز اجتماعى نتيجة اختـلاف طبيعـة الخدمـة التعليميـة ليس فقط في النوعية والكفـاءة وإنمـا فـى التوزيـع الجغرافـى حيـث تـتركز غالبيـة مـدارس اللغـات والمدارس المتميزة في المدن الكبرى دون المناطق الريفية والمحافظات الإقليميـة . (٤٢) كما ارتبـط التمـيز أيضا لدى خريجـى المـدارس الخاصـة والأجنبيـة بالكفـاءة في اللغـة ، واكتسـاب المـهارات العديـدة ، والحصول على وظائف عالية الرواتب وذات مكانة اجتماعية متميزة ، لذا حاولنا أن نعرف اتجاهـات أفراد العينة البالغ عددهم (٣٢٠) حالة عن مدى تميز طلاب المدارس الخاصة بالمـهارات العاليـة اكـثر من المدارس الحكومية ، كما يتميزون بتلبية احتياجات سوق العمل ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع :

الجدول رقم (١٢) :

اتجاهات المبحوثين نحو تميز طلاب المدارس الخاصة لغات في المهارة وتلبية سوق العمل

المدارس	الحكومية		اللغات		المجموع	النسبة
التميز بالمهارة العالية	العدد	٪	العدد	٪		
نعم	١١٠	٦٨,٧	١٠٢	٦٣,٧	٢١٢	٦٦,٣
لا	٥٠	٣١,٣	٥٨	٣٦,٢	١٠٨	٣٣,٧
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠
التميز بتلبية سوق العمل	–	–	–	–	–	–
نعم	٩٨	٦١,٢	١٠٨	٦٧,٥	٢٠٦	٦٤,٤
لا	٦٢	٣٨,٨	٥٢	٣٢,٥	١١٤	٣٥,٦
المجموع	١٦٠	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠

ويلاحظ من النتائج الميدانية بهذا الجدول أن هناك اتجاها إيجابيا عاما حول تميز خريجي مدارس اللغات بالمهارة العالية . وتلبية متطلبات سوق العمل الحالية، وقد أكد ذلك ما يقرب من ثلثي المبحوثين سواء بالنسبة للمهارة العالية بنسبة (٦٦,٣٪) أو بالنسبة لتلبية احتياجات سوق العمل بنسبة (٦٤,٤٪) وقد ساد هذا الاعتقاد لدى كل من طلاب مدارس اللغات والمدارس الحكومية وتؤكد هذه النتائج عمليا أن التعليم الخاص والأجنبي يساعد على إعادة إنتاج اللامساواة أو التمايز الاجتماعي من خلال تقديمه للخدمات التعليمية المتميزة لمن يملك ويستطيع أن يدفع اكثر وهو يطرح أسئلة ومخاوف حقيقية حول مستقبل مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم خاصة في ضوء تركيز سوق العمل حول الطلب الملح لخريجي مدارس اللغات في الوقت الذى أصبح فيه التعليم الحكومي تعليما للفقراء ومستودعا لأبناء المستويات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا والمتوسطة الدخل .

وبالتالى أصبح خريجى هذا النوع من التعليم لا يستطيعون منافسة خريجى مدارس اللغات الذين يتميزون بتعلم لغة أجنبية جديدة ، وبالمهارة العالية وبالتعامل مع الأجهزة الحديثة وثورة المعلومات المتقدمة . وهذا ما جعل خريجى التعليم الحكومى يعانون من الحرمان من تلك الفرص نتيجة انخفاض معدل الكلفة الفعلية لخريجيه وبالتالى أصبح مصدرا لجيش من المتعطلين والمحرومين. لذا فقد حرصنا أن نتعرف على اتجاهات المبحوثين نحو تميز خريجى مدارس اللغات بالوظيفة ذات الدخل الأعلى والأفضل مكانة. فقد تبين أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تؤكد على تميز خريجى مدارس اللغات بالوظيفة ذات الدخل الأعلى والأفضل مكانة بنسبة (٨٦,٣٪) مقابل (١٣,٧٪) يرون عكس ذلك ولعل النظرة التحليلية المتعمقة تعكس أن أخطر ما فى هذه النتيجة هو التفاوت الحاد الذى يترتب على حدوث تميز واضح بين أفراد المجتمع بين خريجى مدارس اللغات والمدارس الحكومية ، بل ونسفها أيضا لمبدأ العدالة الاجتماعية حيث يعاقب نسق الحوافز المجتمعى خريجى التعليم الرسمى بحرمانه من الحصول على فرصة عمل متميزة بل ذهبت التحليلات العلمية تؤكد أن اكثر معدلات البطالة تكون أعلاها بين خريجى هذا النوع من التعليم بينما تصل أدناها بين خريجى مدارس اللغات . وهذا ما يجعل النظام التعليمى بوضعه الحالى أداة فى تحقيق عدم المساواة فى الناتج النهائى بين أفراد المجتمع سواء فى فرص العمل أو الحصول على الدخل الأعلى ، وهذا ما يؤكد صدق ما ذهبت أليه افتراضات النظرية النقدية فى إدراكها أن النظام التعليمى ليس نظاما حياديا بالنسبة لجميع الشرائح الاجتماعية . ، وليس هو حياديا ليس فقط لمن يلتحق به ويحظى بمنافعه بل ليس حياديا أيضا فى وظيفته التوزيعيه التى يتم بواسطتها أساسا توزيع الأفراد على مواقع العمل والإنتاج أو على مجالات العمل المتميزة وذات الدخل الأعلى والأفضل مكانة .

وبالبحث عن الأسباب الواقعية حول تميز خريجى مدارس اللغات . فقد وضع مجموعة من الأسباب الحيادية لأفراد العينة لمعرفة مدى أهميتها فى اعتقادهم. ولتوضيح ذلك فقد جاء **موضوع :**

الجدول رقم (١٣)

" أسباب تميز خريجي مدارس اللغات في فرص العمل والدخل الأعلى "

المدارس / الأسباب	الحكومية		اللغات		العدد	٪
	العدد	٪	العدد	٪		
لمعرفة لغات أجنبية	٩٢	٥٢,٣	٨٨	٥٠,٦	١٨٠	٥١,٤
لتميزهم بمعرفة الأجهزة الحديثة	٢٨	١٥,٩	٣٠	١٧,٣	٥٨	١٦,٦
لتميزهم بالتعليم الأفضل	٢١	١١,٩	٢٢	١٢,٦	٤٣	١٢,٣
لشروط بعض الوظائف في سوق العمل	١٨	١٠,٢	٢٤	١٣,٨	٤٢	١٢
للوساطة والمحسوبية	١٧	٩,٧	١٠	٥,٧	٢٧	٧.٧
المجموع	١٧٦	١٠٠	١٧٤	١٠٠	٣٥٠	١٠٠

يلاحظ هنا أنه توجد اكثر من إجابه للمبحوثين

وهكذا يتضح من البيانات الموضحة بهذا الجدول أن الغالبية العظمى من أفراد العينة لا تتبنى سببا واحدا للاعتقاد بتميز خريجي مدارس اللغات عن خريجي المدارس الحكومية في الوظيفة الأفضل وذات الدخل الأعلى ، وإنما اعتقدت بوجود أسباب متعددة يأتي في مقدمتها معرفة لغات أجنبية بنسبة (٥١٪) يليها في الأهمية بفارق نسبي كبير بسبب تميزهم بمعرفة الأجهزة الحديثة بنسبة (١٦,٦٪) ثم بسبب التميز بالتعليم الأفضل بنسبة (١٢,٣٪) ولاعتقادهم بشروط بعض الوظائف في سوق العمل لذلك بنفس النسبة ، وأخيرا يأتي عامل الوساطة والمحسوبية بنسبة (٧.٧٪) على مستوى العينة ككل . ويدعم ذلك ما أشارت إليه نتائج المقابلات المتعمقة من أن تميز خريجي مدارس اللغات عن المدارس الحكومية يرجع إلى إتقان خريجيها لغة أجنبية إلى جانب مسايراتها لاتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة لمجاراة العصر بما فيه من تقدم علمي وتكنولوجي ، فضلا عن الشروط التي تتطلبها سوق العمل لخريجي مدارس اللغات حتى أن رئاسة مجلس الوزراء نشرت إعلانا عن طلب موظفين من خريجي مدارس اللغات ولعل هذه النتائج تدلل على انه في ظل سوق العمل الحر وآلياته .وانتشار دوائر النشاط الاستثماري الأجنبي يحظى خريجو مدارس اللغات والجامعات

الخاصة بنصيب الأسد من فرص العمل المتميزة وذات الدخل الأعلى بسبب تمايزاتهم النوعية والاجتماعية في الوقت الذى يحرم منها خريجو التعليم الرسمي والعام . ومن هنا تتولد مشاعر المرارة والسخط للإحساس بعدم تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التى كفلها الدستور لجميع أفراد المجتمع . بل يزداد التباين بين طبقات المجتمع اكثر وضوحا ، وبالتالي يصبح التعليم ليس مجرد أداة لتحقيق الحراك الاجتماعي والتقارب الطبقي داخل المجتمع كما في حقبة الستينيات. وإنما مجرد وسيلة لتكريس الفوارق الطبقية والمحافظة على الوضع الطبقي وهذا يؤكد ما ذهب إليه الإطار النظرى للبحث.

أما النتيجة التى يجدر التوقف أمامها والتأمل فيها لما لها من دلالة هامة فهي تلك النسبة من أفراد العينة الذين رأوا أن التعليم الخاص لغات يتميز بسبب اشتراط سوق العمل لخريجي مدارس اللغات ، وعلى الرغم من ضعف هذه النسبة حيث لا تتجاوز (١٢٪) إلا أنه من الأهمية بمكان البحث فيما تنطوى عليه من مؤشرات تتعلق بالإحساس بالظلم والتباين الاجتماعي في توزيع الفرص الاجتماعية نتيجة تفضيل بعض الوظائف وبخاصة في القطاعات الحكومية لخريجي تعليم اللغات ، ناهيك عن القطاع الاستثماري الذى يضع شروطا انتقائية للعمالة التى يحتاجها وهي شروطا لا تتوافر في غالبيتها لدى خريجى مدارس التعليم العام ، وهذا ما يؤدى بما لا يدع مجالا للشك إلى شيوع حالة من الاغتراب بين خريجى التعليم العام في ظل سيادة الازدواجية في المعايير الوظيفية ، وتتبدى حالة الاغتراب هذه مع استمرار النظرة الطبقية للتعليم وللعمل والقائمة على التمييز التعسفي بين أنواع التعليم العام والخاص واللغات .

الخاتمــــة

"في ضوء الأهداف والتساؤلات التى طرحتها الدراسة الراهنة والتى تنطلق من النظرية النقدية للتعرف على درو التعليم ما قبل الجامعي في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية بالتطبيق على عينة اختيرت عشوائيا من مدرستين أحدهما حكومية والأخرى خاصة لغات بمدينة طنطا . وقد استخدم في ذلك عددا من الطرق والأساليب الإحصائية والمقارنة ، ويمكن إيجاز أهم هذه النتائج التى تم التوصل إليها على النحو التالى : -

التساؤل الأول : ما هو الوضع الاجتماعي والاقتصادى للأسر التى ينحدر منها طلاب المدرسة الحكومية واللغات ؟

وقد كشفت الدراسة الراهنة أن هناك تباينا صارخا في المستوى الاجتماعي والاقتصادي بين الأسر التي ينحدر منها طلاب مدرسة اللغات والمدرسة الحكومية حيث تبين أن المستوى الاجتماعي والاقتصادي لغالبية أسر مدرسة اللغات مرتفع للغاية وينحدرون من أسر ذات وضع طبقي واجتماعي متميز سواء من تميز مهن أولياء الأمور فأغلبهم من الأطباء وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال وكبار الموظفين والقضاة أو ارتفاع مستوى الدخل الشهري والإقامة في المناطق الحضرية . بينما ينحدر معظم تلاميذ المدرسة الحكومية من اسر ذات وضع اجتماعي وطبقي متدن ومتوسط حيث أن اغلبهم من أبناء صغار الموظفين والفلاحين والعمال وأرباب الأنشطة الحرفية والمهنية الصغيرة فضلا عن انخفاض متوسط الدخل الشهري والإقامة في المناطق الريفية وشبه الحضرية .

التساؤل الثاني : **ما هي أهم العوامل التي تؤدي إلى التحاق الطلاب بالمدارس الخاصة لغات؟**

وخلصت نتائج الدراسة أن هناك عوامل عديدة تدفع الطلاب للالتحاق بالمدارس الخاصة لغات يأتي في مقدمتها الحصول على خدمة تعليمية متطورة . والحرص على تحقيق التفوق الدراسي ثم لعوامل خاصة باكتساب سلوكيات سليمة ثم لسوء حالة المدارس الحكومية . ثم أخيرا لتوفر الأنشطة المدرسية والوسائل التعليمية والأجهزة الحديثة .

التساؤل الثالث : **كيف تساهم المدرسة في زيادة التباين في الفرص التعليمية بين طلاب المدارس الحكومية واللغات ؟**

وقد أوضحت الدراسة الحالية أن هناك تمايزا واضحا بين طلاب المدارس الحكومية وطلاب مدارس اللغات حيث يحظى طلاب مدارس اللغات بالتعليم الأفضل . والخدمات التعليمية المتطورة والأنشطة المدرسية المتنوعة وبتعلم لغة أجنبية جديدة فضلا عن تمتعهم بالدروس الخصوصية سواء من ناحية الكم والكيف وحجم الأنفاق الشهري في الوقت الذي يعاني فيه طلاب المدرسة الحكومية من قلة الخدمات ونقص المرافق ، وكثافة الفصول الدراسية . وقصر العام الدراسي وعدم تأهل العلمين وتدريبهم تربويا وعمليا فضلا عن عدم القدرة على أعباء الدروس الخصوصية .

السؤال الرابع : ما هي الكيفية التي تساهم بها أساليب التدريس في نظام التعليم العام والخاص في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية والمعرفية بين طلاب التعليم الحكومي واللغات من ناحية ، وبين المعلمين والطلاب من ناحية أخرى ؟

وتكشف الدراسة هنا أن غالبية أفراد العينة يقرون بأنفسهم أن أسلوب التدريس السائد في كلا النظامين الحكومي واللغات يتم على أساس التلقين والحفظ واعتبار الطلاب بنكا للمعلومات (

التعليم البنكى على حد تعبير باولو فرايرى) وهنا يصبح من السهل في ظل العقلية البنكية أن يسحب الرصيد وقت الامتحان ثم نضع رصيدا آخر ، وهذا من شأنه أن يشيع بين الطلاب ثقافة الصمت والطاعة اكثر من ثقافة التفكير والإبداع والتجديد ويدعم ذلك ما أكد عليه المبحوثون من استمرار النظام التعليمى سواء العام والخاص في جعل الطالب المجد هو الذى يحفظ دروسه ويحصل على أعلى الدرجات في الامتحان دون الاهتمام بتنمية القدرات والمواهب.

لكن أكدت النتائج أن هنـاك ارتفاعا ملحوظا لتشجيع الإنجاز والتفوق الدراسى في محيط مدارس اللغات اكثر من المدارس الحكومية ، كما أن اختيارات الطلاب لنوع الدراسة لدى كل من طلاب مدارس اللغات والمدارس الحكومية لا ينبع من رغبة حقيقية تعكس ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم بل تعكس رغبات وتطلعات الوالدين .

التساؤل الخامس : هل يتميز خريجو مدارس اللغات بالمهارات العالية وفرص العمل الأفضل والدخول المرتفعة عن خريجي المدارس الحكومية ؟

وتبين نتائج الدراسة أن هناك اتجاها إيجابيا عاما لدى غالبية الطلاب من مدارس اللغات والحكومية بتميز خريجى مدارس اللغات بالمهارة العالية وبتلبية احتياجات سوق العمل كما يتميزون بالوظيفة الأفضل وذات الدخل الأعلى ، وهذا ما يعكس التمايز الاجتماعى بين أفراد المجتمع نظرا لحصول خريجي مدارس اللغات على الوظائف الأفضل نتيجة تميزهم بإتقان لغة أجنبية ومعرفة تشغيل الأجهزة الحديثة بل واشتراط بعض الوظائف في سوق العمل لخريجى تعليم اللغات .

المراجـــــع :

* انظر في هذا العدد : Taylor,s.. (eds) sociology : issues and debates-Macmillian Pressltd , london , 1999,P.P. 180-207

(١) باولو ا فرايري . تعليم المقهورين .ترجمة وتقديم يوسف نور عوض. د ر لقلم . بيروت .١٩٧٩.

(2)Husen . t., Higher education and social startification. An international. comparative study. unesco, Paris . 1987.pp.3-19

(3)Cole . M.. sex segregation in American and Polish higtier education - the influence of class structure politics and the economy . international journal of comparative socilogy ,v. 40 , n .3. nether lands, aug,1999.pp. 351-374

(٤) أحمد إبراهيم اليوسف ، علاقة التربية بالمجتمع . وتحديد ملامحها النوعية . سلسلة عالم الفكر، المجلد التاسع والعشرون .العدد الاول . الكويت . سبتمبر ٢٠٠٠ .ص ص ٧-٤٧

(5)Rist,R.,student social class and teacher expectations the self-fulfilling prophecy in Ghetto education, Harvard educational review. combridge. v.70, N.3. 2000 .,pp.266-301

Tarasov, A., young people as the subject of class experimentation- the class approach to education: Knowledge only for the rich. Russian education and society.V.42,N6June2000 ,pp5-36.

(٧) صمويل بولز . وشبل بوران. التعليم غير العادل ونشأة التقسيم الاجتماعي للعمل . مجلة التربية المعاصرة العدد الثاني والثلاثون ، السنة الحادية عشر يوليو ١٩٩٤،ص٢٧ .

(8) Tett,L..I'm working calss and Proud of it .Gendered experiences of non – Traditional participants in higher education, Gender and education, England. V.12,N.2. June, 2000. PP. 183 –194.

(9) Marks,A..life long learning and bread -winner ideology Adressing the problems of lack of participation by adult. working – calss mades in higher education on Merse side , educational studies , England. v.26, N.3.sep.2000.p 303 –319.

(١٠) مهنى غنايم . وهادية ابوكليلة ، تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين .. عالم الكتب ، القاهرة . ١٩٩٤

(١١) دينا إبراهيم جمال الدين ، دور التعليم العالى في التمايز الاجتماعى في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التربية . جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

(١٢) محمد نعمان نوفل . بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط . المجلد الثالث . العدد الاول معهد التخطيط القومى ،القاهرة . يونيو ١٩٩٥ . ص ص ٩٦- ١٤٦ .

(١٣) مراد صالح زيدان ،الأبعاد التاريخية والاجتماعيـة والاقتصاديـة للتعليم الخـاص (دراسـة تحليليـة) مجلـة مستقبل التربية العربية، القاهرة . المجلد الخامس . العددان ١٨ .١٩ ابريل يوليو ١٩٩٩ . ص ص٧٣ – ١٤٢ .

(١٤) ناهد رمزى وعادل سلطان . التفاوتات الإقليمية والفجوة النوعية في التعليم . المؤتمر السنوى الثانى للبحـوث الاجتماعية . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة . المجلد الأول فى الفترة مـن ٧–١٠ مـايو ٢٠٠٠ . ص ص ٣٢٣ – ٣٥٠ .

(١٥) انظر فى هذا الصدد :–

-carrier.J..G.. learing disability social class and the construction of American education. Green wood press. 1986. Banks.o..The sociology of education . Bats ford. London. 1976.p.11

(١٦) حامد عمار . النظرية النقدية ونبش ما وراء التمدرس . في كتاب دراسات في التربية والثقافة . مكتبة الـدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص٤٩ – ٥٧ .

(١٧) حامد عمار ، التعليم بين إعادة الإنتاج وتجديده . في دراسات في التربية والثقافية . مرجع سبق ، ص٣٢.

(١٨) انظر عرضا وافيا للنظرية النقدية ، في كتاب ايان كريب ، النظرية الاجتماعيـة مـن بارسـونز إلى هابرماس ، ترجمة محمد حسين غلوم ،مراجعة محمد عصفور ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، أبريـل ١٩٩٩. ص ص٣٠٣ – ٣٢٨ .

(١٩) باولوفرايرى ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(20)-Tuker,H.K., Aesthetics, play and cultural memory , Giddens and Haberms on the post modern change , in Sociological Theory ,A journal of the American Sociological Association, v.II , N.2,july, 1993,pp.197-199

(٢٠) باولوفرايرى ، مرجع سابق . ص ٥٨ .

(٢٢) حامد عمار ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢–٣٣ .

(23)–U.N-;economic reform and stru ctural adjustment programme, economic and social council, October, 1993

(٢٤) مراد زيدان ، الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية للتعليم الخاص ، مرجع سابق . ص ٩٩

(٢٥) نيلى عبد الوهاب . مشكلات الشباب والتعليم الجامعى (دراسـة نقديـة) . دار المعرفـة الجامعيـة . الإسكندرية ، ١٩٩٣ ،ص٢٩ .

(٢٦) مهنى غنايم ، وهادية ابوكليلة ، مرجع سابق . ص١٠٨ .

(٢٧) برنامج الأمم المتحدة الانمائي . تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ، دار العالم العربي للطباعة . القاهرة ، ١٩٩٥ .

(٢٨) محمد على نعمان نوفل ، بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلي على التعليم . مرجع سابق. ص ص٩٨ -٩٩ .

(٢٩) محسن خضر . من فجوات العدالة في التعليم . الدار المصرية اللبنانية . القاهرة . ٢٠٠٠ . ص ٨٠

(٣٠) سعيد إسماعيل على . التعليم والخصخصة . كتب الأهرام الاقتصادي . العدد ١٠٥ . أكتوبر ١٩٩٦. ص ٦٣ .

(٣١) ليلى عبد الوهاب ، مشكلات الشباب والتعليم الجامعي (دراسة ميدانية نقدية) . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٩ .

(٣٢) محسن خضر . مرجع سابق . ص ٨٠ .

(٣٣) محمد عبد العزيز عيد وآخرون . تقويم التعليم الأساسي في مصر ، معهد التخطيط القومي . القاهرة ، ١٩٩٥ .

(٣٤) سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق . ص ٦٧ .

(٣٥) مراد زيدان ، مرجع سابق ، في ١٠٦ .

(٣٦) سعيد إسماعيل على ، مرجع سابق . ص ٦٠ .

(٣٧) نفس المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣٨) عبد الباسط عبد المعطى وأخرون ، الدولة والقرية المصرية دراسة في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية سلسلة قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، القاهرة يوليو ١٩٨٥ ،ص ١١٤ .

(٣٩) محسن خضر ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(40)world Bank Egypt-Alleviating poverty during structural adjust – ment,U.S.A,1991

فى : محمد نعمان نوفل ، بعض الآثار المتوقعة لسياسات التكيف الهيكلى في مصر . مرجع سابق ص.١٠٦.

(٤١) انظر :

– على عبد ربه ، تكاليف التعليم في الثانوية العامة وعلاقتها بتكافؤ فرص القبول بالتعليم الجامعى المصرى ، مجلة التربيةوالتنمية ، مركز التنمية البشرية والمعلومات ، العدد ٣ ، ١٩٩٣ .

– عزت حجازى ، الشباب العربى ومشكلاته . سلسلة عالم المعرفة . المجلس الوطنى . الكويت ، الطبعة الثانية ، فبراير ١٩٨٥ ، ص ١٦٣ .

- باولو فرايرى . مرجع سبق . ص٢٤٨. ٥٤

(٤٢) ، مديرية التربية والتعليم بالغربية . بيان بالمدارس الخاصة وعدد التلاميذ بها . ادارة التعليم الخاصة بالغربية ، عام ٢٠٠١ .

(٤٣) مراد صالح زيدان . الابعاد التاريخية والاجتماعية للتعليم الخاص . مرجع سابق ص ١٢١ .

44)somers ,R.H.etal . structred inTervews. in ,smth.R.B.,and Maning , P.K. ,(eds) Qualitative methods, V. 11 Of Handbook of Social Science methods, Ballinger Publishing Co., U. S. A. 1982 PP. 153 – 155.

(٤٥) انظر : صمويل بولز . وشبل بدران . التعليم غير العادل والتقسيم الاجتماعى للعمل . مرجع سابق، ص ٣٥ .

(46) vazy,j.,education modern world, faber and faber, london, 1975 , p.,176

(47)fox,I.,private schools and public school, parents view, the Macmillian press LTD , London, 1985

(٤٨) حامد عمار ، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة .مرجع سابق . ص ٢٥٩.

(٤٩) ليلى عبد الوهاب ، مشكلات الشباب والتعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

(٥٠) أنظر كل من حامد عمار ، من همومنا التربوية والثقافية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ وشبل بدران ، التربية والنظام السياسى . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية .١٩٩٥ .

(٥١) انظر كل من ، حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة . مرجع سابق ، ص ١١٥ ونور ستن حسين ، التعليم العالى والتمايز الاجتماعي . ترجمة محمد احمد الرشيد ، المعهد الدولى للتخطيط التربوى . الرياضى ، ١٩٨٨ ، ص ١٣ .

(٥٢) مراد صالح زيدان ، مرجع سابق . ص ص٧٥ – ٧٦ .

الفصل السابع
الأحزاب والتنشئة السياسية* فى مصر
(تحليل سوسيوتاريخى)

مقدمة :

تعد التنشئة السياسية موضوعاً أساسياً من موضوعات علم الاجتماع السياسى، إذ أن جميع المجتمعات الانسانية تعتمد فى تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم والعادات والتقاليد التى تسود المجتمع، والتى تطبع سلوك أعضاء المجتمع بطابع معين تميزه عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى، وهى كذلك توحد من مشاعر واتجاهات أعضاء المجتمع نحو تحقيق أهداف معينة، وبناءً على ذلك فانه لا يختلف اثنان على أهمية عملية التنشئة السياسية ودورها فى بناء الفرد والدولة والمجتمع بل والأمة بأسرها.

وباعتبار أن الأحزاب تمثل تنظيمات سياسية طوعية تستطيع أن توفر العمل لعدد كبير من الناس وأن تجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة، وأنها توفر كذلك المعلومات وتحقق التكامل بين الجماعات المختلفة، وتقترح البرامج القومية، فضلاً عن توليها مهمة أعداد الكوادر السياسية الواعية والمستنيرة التى تقوم بمهمة اتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ باعتبار كل ذلك فانها تلعب دوراً هائلاً فى عملية التربية الثقافية والسياسية لأبناء المجتمع، وعلى هذا فقد جاءت أهمية هذا الموضوع الذى نقوم بدراسته والذى يسعى الى تحقيق ما يلى:-

أولاً: أهداف البحث :

(١) التعرف على الدور الفعلى للأحزاب السياسية الراهنة فى عملية التربية السياسية والتثقيف العام لدى أبناء المجتمع المصرى.

(٢) دراسة آراء بعض الفئات والشرائح الاجتماعية من المجتمع المصرى فى تقييم مدى فاعلية الاحزاب السياسية فى تحقيق وظيفة التنشئة والمعوقات التى تحد من درجة هذه الفاعلية.

(٣) محاولة الاسهام فى توضيح الأبعاد السوسيولوجية للأحزاب السياسية فى مصر وأهم القوى الاجتماعية التى تعبر عنها هذه الأحزاب.

(٤) مساعدة صانعى القرار على ادراك دور الاحزاب فى صياغة وتشكيل الوعى السياسى المستنير من خلال معرفة أهم الطرق والأساليب التى تقدمها هذه الأحزاب لعملية التنشئة السياسية.

ثانياً: فروض البحث:

ينطلق هذا البحث من فرض أساسى يسعى الباحث إلى محاولة التأكد من مدى صحته من خلال النتائج الميدانية وهو «تتحمل الأحزاب السياسية بأنواعها المتباينة القسط الأكبر من مسئولية غرس المفاهيم والقيم والاتجاهات السياسية لدى أبناء المجتمع المصرى بكافة فئاته الاجتماعية فى الوقت الراهن»، وهذا الفرض العام ينبثق منه عدد من التساؤلات الفرعية التى يمكن أن تدور حول التساؤلات التالية:

١- ما هى ظروف نشأة الأحزاب السياسية فى مصر؟

٢- ما هى أهم الفئات والشرائح الاجتماعية التى تعبر عنها هذه الأحزاب المصرية الراهنة؟

٣- ما هى الوسائل والأساليب التى تستخدمها الأحزاب لتحقيق عملية التربية السياسية السليمة؟

٤- ماهو واقع المشاركة السياسية فى مجتمع البحث؟

ثالثاً: المفاهيم الأساسية:

يتضمن هذا البحث مناقشة مفهومين محوريين بإيجاز وهما:

أ- مفهوم الحزب السياسى:

يقصد بالحزب Party كمفهوم عام انه عبارة عن تنظيم سياسى يسعى إلى وضع ممثليه فى مناصب الحكم أو السلطة(١) .

أى أن مفهوم الحزب يرتكز على عنصرين أساسيين وهما:- عنصر التنظيم والآخر عنصر الهدف السياسى، والتنظيم حجر الأساس حيث أن الأحزاب هى تنظيم متماسك ودون هذا التنظيم لا تستطيع أن تستمر وتعمل بفاعلية من أجل الوصول إلى الحكم أو الالتزام ببرنامج سياسى محدد. أما الهدف السياسى فيرتكز فى الوصول إلى الحكم أو السلطة والمساهمة فى توجيه الحياة السياسية إذا كانت فى السلطة أو مراقبة الحكومة (إذا كانت خارج السلطة) .

ب- مفهوم التنشئة السياسية:

يقصد بالتنشئة السياسية كمفهوم عام باعتبارها العملية التى من خلالها ينقل المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل، ثم تقوم هذه العملية بدورها فى المحافظة على المعايير والقواعد والمؤسسات السياسية التقليدية، وفى الوقت ذاته تمثل وسيلة أو أداة للتغيير السياسى والاجتماعى(٢) .

ووفقاً لذلك فان التنشئة السياسية هنا «تعنى تعلم القيم السياسية بواسطة أدوات ووسائل التنشئة المختلفة كالأسرة والتنظيمات السياسية المختلفة بهدف الحفاظ على أمن واستقرار وديمومة المجتمع السياسى وبالتالى استقرار العلاقة بين الشعب والدولة» .

رابعاً: الاطار النظرى للبحث:

يتناول هذا الاطار عدداً من القضايا النظرية الهامة المتصلة بموضوع البحث حيث أننا سوف نعرض بإيجاز شديد لتأصيل ظاهرة البحث بما يحقق اثراءً وتوضيحاً لفهم تلك الظاهرة من الناحيتين: النظرية والميدانية. وتتركز هذه القضايا فى توضيح طبيعة التنشئة السياسية وأهدافها ووسائلها الأساسية، ثم تحليل طبيعة الأحزاب فى مصر ونشأتها وكيفية تطورها، ثم التركيز على حزبين أساسيين وهما الحزب الوطنى باعتباره حزب الأغلبية وحزب الوفد باعتباره أبرز أقطاب المعارضة المصرية وأكثرها شعبية فى الوقت الراهن، وذلك انطلاقاً من أهمية دراسة طبيعة وفكر هذه الأحزاب للتعرف على الدور الحقيقى لها فى احداث أى نوع من التربية السياسية الواعية لأبناء المجتمع المصرى.

(١) طبيعة التنشئة السياسية وعناصرها ووسائلها:

تختلف طبيعة التنشئة السياسية من وقت لآخر تبعاً لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التى يعيشها المجتمع، فعملية التنشئة مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة الكيان السياسى وما يسوده من ايديولوجية وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب فى تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك(٣). وعلى هذا فإن عملية التنشئة السياسية لا تعتمد أسلوباً واحداً، وانما تتنوع أساليبها وفقاً للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع، كما أن التنشئة السياسية عملية ديناميكية مستمرة يتعرض لها الفرد فى مختلف مراحل حياته، وليس ضرورياً أن تتصل بمراحل عمرية معينة(٤).

ولذا تكمن أهمية التنشئة السياسية فى ربط العلاقة بين المواطنين وقياداتهم من خلال التأكيد على الأهداف السياسية وشرح مفاهيم كالشرعية

والولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم، ولهذا تؤكد الدول دائماً على أهمية تعليم الصغار الأوضاع السياسية والطرق التى يمكن أن تكفل ولاء المواطنين للدولة، ففى الولايات المتحدة الامريكية هناك تركيز تام على تعليم الصغار أهمية الاعلاء من الشعور الوطنى كما يظهر من خلال المناهج التعليمية فى مراحل دراسية مختلفة، ويمتد الأمر ليشمل كل دول العالم بغض النظر عن طبيعة الحاكم فيها بدرجة أقل أو أكثر(٥). وباعتبار أن التنشئة السياسية عملية اجتماعية نفسية مستمرة فانها تتكون من أربعة عناصر أساسية:

١- هى عملية تفاعلية مكتسبة.

٢- بين أفراد تجمعوا.

٣- ومؤسسة أو هيئة تعمل كأداة ناقلة لهذه العملية.

٤- وأنماط السلوك السياسى ومتطلباته التى تتمثل فى الاتجاهات التى يتعلمها الفرد من المجتمع(٦).

وهذا يعنى أن التنشئة السياسية هى احدى العمليات الاجتماعية التى عن طريقها يتحصل الأفراد على المعلومات والقيم والاتجاهات التى تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسى لمجتمعهم، فتبدأ عملية التنشئة فى غالبية المجتمعات الانسانية فى سن مبكرة، حيث يبدأ الأطفال فى تكوين عالمهم السياسى فى هذا السن المبكرة، بواسطة ارتباطهم وترديدهم لبعض الشعارات السياسية التى يسمعونها والتى قد يرون رسومها مثل صور الزعماء السياسيين أو أعلام بلادهم، يضاف إلى ذلك أن التنشئة السياسية تلعب دوراً بارزاً فى نقل الثقافة السياسية، حيث يحرص الجيل القديم على أن ينقل ثقافته السياسية للأبناء الصغار بما تحويه من قيم ومعايير ومواقف ومعتقدات فينشأ الأطفال على هذه

الثقافة، وتلعب التنظيمات الاجتماعية منها والسياسية على تشكيل روح وعقل الطفل، فتطبعه بطابع المجتمع، ويسهم كل تنظيم بدور محدد المعالم في هذا التشكيل، وخصوصاً الأسرة والمدرسة؛ وهذا النقل للثقافة من جيل إلى آخر، انما يمثل قلب عملية التنشئة السياسية(٧). هذا وتمر عملية التنشئة السياسية عن طريق نوعين من المنظمات، تتمثل الأولى في المنظمات غير السياسية مثل الأسرة والتي تقوم بدور التنشئة الكامنة Laten Socialization أما المنظمات الأخرى ذات الطبيعة السياسية فتقوم بدور التنشئة الفرضية Pur-pose Socialization والتي تستهدف تكوين اتجاهات التنشئة في المحل الأول لدى الأفراد(٨). لكن خبرات التنشئة الباكرة هي التي تحدد اتجاهات الفرد وتوقعاته، ومن ثم يمكن أن تؤثر في سلوكه السياسي، ومع ذلك فان العديد من العوامل الاخرى يمكن أن تتدخل بين أقدم الخبرات وبين السلوك السياسي اللاحق(٩)، وعلى ضوء ذلك يثور تساؤل أساسي يتعلق بكيفية اسهام هذه المنظمات في تنشئة النشئ ويمكن أن نتبين ذلك من خلال عرض موجز لدور هذه المنظمات المتواجدة في المجتمع:

أولاً: الأسرة: تعتبر الأسرة احدى وسائل التنشئة السياسية إن لم تكن أهم العوامل على الاطلاق لأنها تلعب دوراً هاماً في تشكيل اتجاهات الابناء واكسابهم قيما أساسياً تظل معهم طوال حياتهم(١٠). كما انها تلعب دوراً هاماً في تعلم الطفل الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع. وتساهم في تطوير شخصية الافراد أثناء مراحل تطورهم الأولى بالاضافة إلى ما تلعبه العائلة من تأكيد لهوية الطفل الشخصية المميزة، يضاف إلى ذلك ما تقوم به الأسرة من دور فعال في تماسك أفراد المجتمع عن طريق تماسك أفرادها مما يؤدي في النهاية إلى تأثير الأسرة كمؤسسة في المجتمع، ويرى الباحثون انه كلما

ازدادت الروابط الشخصية وعوامل الاتصال بين أفراد الأسرة، ازداد بالتالى تأثير الأسرة بصورة كبيرة[١١].

ثانياً: المدرسة: تلعب المدرسة بوسائلها المختلفة أهمية خاصة فى عملية التنشئة السياسية حيث ينمو الاهتمام بالسياسة لدى النشئ فى تلك المرحلة، ويصبح أكثر اتصالاً وتفاعلاً مع النظم الاجتماعية التى تختلف فيها الأدوار وتتمايز اكثر منها فى الأسرة حيث تكون سلطة المدرس أقرب إلى السلطة السياسية من سلطة الوالدين فى الأسرة ويكون للموضوعات الدراسية التى يتلقاها النشئ فى المدرسة أثر كبير فى هذا السلوك ويحاول ان يتمثل هؤلاء الأشخاص العظماء فى تاريخ مجتمعه وبالتالى تنمو فيه الرغبة فى أن يكون مواطناً صالحاً[١٢]، كما تساهم المدرسة بشكل فعال فى تعميق شعور الولاء الوطنى للأطفال من خلال تعليمهم الاناشيد الوطنية ورفع علم الدولة والوقوف له وذكر أسماء الأبطال، والتذكير بقصصهم من أجل تعميق أواصرهم مع الوطن، ولكن يجب ألا تنفصل هذه الشعائر عن الواقع العملى حتى لا يشعر النشئ باتساع الهوة السحيقة بين ما تعلموه فى الصغر وبين الممارسة الفعلية فى الواقع العملى عند الكبر[١٣]. وعلى هذا تمثل المدرسة وحدة اجتماعية لها جوها الخاص الذى يساعد على تشكيل احساس التلميذ بالفاعلية الشخصية وتحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعى والسياسى القائم[١٤].

ثالثاً: وسائل الاعلام: تلعب وسائل الاعلام دوراً متميزاً فى عملية التنشئة السياسية، خاصة وأنها تولى عناية مركزة للنشئ لكى يستمدوا عناصر الثقافة السياسية كما أن وسائل الاعلام من صحافة ومذياع وتليفزيون تدعم الاتجاهات السياسية وتدعم القيم التراثية، وفى الوقت ذاته فهى التى تنقل المعلومات والأخبار من المواطن إلى الدولة والعكس بالعكس، حتى أن وسائل

الاعلام قد امتدت لنقل أخبار ومعلومات عن مجتمعات العالم ككل، وخاصة ما نراه اليوم من تقدم تكنولوجى ساهم فى جعل العالم وحدة واحدة، ولذا تركز الدول الحديثة على وسائل الاعلام كأساسيات للتنشئة السياسية، وتركز من خلالها على تعميق شعور إنتماء الأفراد للوطن وولائهم للدولة(١٥). كما تقوم وسائل الاعلام بصفة عامة بدور هام فى التوجيه الاجتماعى للنشئ، واستقطاب مشاعر الرفض والمواقف العدائية التى تصاحب حالة الرفض للمعايير والسلطة التقليدية بالمجتمع، وكذلك العمل على تحويل تلك المشاعر إلى جوانب خلاقة تستثمر الرغبة فى التجديد والتغيير، ورفع لواء الحديث إلى السلوك والعمل(١٦).

رابعاً: **الأحزاب السياسية**: تقوم الأحزاب كذلك بدور هام فى التربية السياسية لدى أعضاء المجتمع من خلال تقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فكما يقول - روث ساستر - أن الأحزاب السياسية الافريقية على سبيل المثال تقوم بدور هائل فى التكيف الاجتماعى والسياسى وذلك لأنها تهتم بكل شئ من المهد إلى اللحد، سواء فى أمور الدين والزواج والصلاة والرقص والغناء واللعب والخلافات الدينية والديون والأرض والنظام العام وليس فقط للنجاح فى الانتخابات، أى أن الأحزاب فى افريقيا تختص بالحياة بأكملها وهى رمز بل هى الواقع الذى يمكن أن ينمو حوله الوحدة الوطنية(١٧). كما تقوم الأحزاب باعداد الكوادر السياسية التى يمكن أن تشارك فى حكم البلاد حالياً أو مستقبلاً، وكلما تفوق الحزب فى هذا الشأن ازدادت قدرته فى الحكم والوصول إلى القرار السليم(١٨). لكن يتوقف دور الأحزاب فى القيام بوظيفة التنشئة السياسية بالدرجة الاولى على مدى قوة الأحزاب فى تأديتها واثبات فاعليتها وعلى قدرتها الفنية فى التأثير على

الجماهير والتأثر بهم، وبعلاقاتهم بالمؤسسات السياسية الأخرى فى النظام السياسى، فالمواطن فى أى مجتمع يجب عليه أن يتعلم الممارسة الديموقراطية السليمة وان يعرف جيداً مشكلات عصره(١٩). وهكذا يتضح انه توجد وسائل عديدة ومتنوعة للقيام بمهمة التنشئة السياسية، لكن يتوقف نجاح أو فشل هذه الوسائل فى تحقيق هذه المهمة على مستوى الوعى السياسى لدى الجماهير من ناحية ومدى الاستقرار السياسى والتكامل بين هذه الوسائل من ناحية أخرى.

٢ - الأحزاب السياسية فى مصر ونشأتها وتطورها:

نحاول فى هذه الفقرة القاء الضوء بإيجاز على ظروف نشأة الأحزاب السياسية فى مصر وكيفية تطورها، والكشف عن مدى التباين الفكرى فى الحياة الحزبية ثم تحليل تطور التعددية الحزبية فى الوقت الراهن، ومدى اسهامها فى عملية التنشئة السياسية التى تعتبر قلب الديمقراطية الحديثة. ترجع نشأة الأحزاب السياسية فى مصر الى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. ففى هذه الفترة استخدمت كلمة الحزب فى معناها الحديث بمعنى تنظيم سياسى الى جانب استعمالها التقليدى بمعنى جماعة أو طائفة، وقد مر المجتمع المصرى بثلاث مراحل من التطور كانت سبباً فى ظهور الأحزاب السياسية كظاهرة اجتماعية وسياسية مصاحبة لهذا التطور العام.

أولاهما: الأزمة الاقتصادية التى اصابت مصر فى عهدى الخديوى سعيد وإسماعيل نتيجة الاسراف فى الاقتراض بفوائد باهظة لم يستطع ان يسددها.

ثانيتهما: التغير فى المناخ الفكرى والثقافى العام الذى يعتبر أحد مراحل التطور التى لحقت بالمجتمع المصرى نتيجة لانتشار حركة الترجمة والتعليم الحديث.

ثالثتهما: انتشار الصحافة السياسية منذ منتصف السبعينات من القرن التاسع عشر، ويقدر جاكوب لاندو أنه فى عام ١٩٨٨م كان هناك ما يقرب من خمسين جريدة يومية، وما يقرب من مائتى مجلة دورية حتى أنه فى غضون خمس سنوات أنشئ ما يقرب من خمسين جريدة ودورية لم يستمر أغلبها إلا لفترات محدودة والتى انصب اهتمامها على المسائل الاجتماعية والسياسية البارزة فى المجتمع(٢٠).

هذا وقد مرت الحياة الحزبية فى مصر بثلاث تجارب حزبية متمايزة يمكن ايجازها على النحو التالى:

التجربة الأولى: وهى التى سبقت قيام الحرب العالمية الأولى، ويلاحظ أن هذه التجربة اتجهت تماماً إلى معالجة قضية الاحتلال البريطانى للبلاد، ومن ثم فقد كانت احزاب تلك الفترة هى احزاب قضية وطنية بالاساس، فلم تمارس السلطة بأى شكل من الاشكال ولم تشارك فى المجالس النيابية التى ظهرت فى تلك الفترة، لكن هذه الأحزاب افتقدت سمات التنظيم الحزبى الحقيقى كحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية وحزب النبلاء، فالحزب المصرى(٢١). كما اعتمد العمل الحزبى فيها على الاعيان من ناحية والافندية وشريحة المثقفين المصريين من ناحية أخرى، كما ظهر هذا العمل فى وقت سادت فيه التيارات الفكرية الداعية إلى الحرية والتحرر التى تزعمها مجموعة من الشباب الذين تأثروا بهذه الأفكار نتيجة لدراستهم فى انجلترا وفرنسا وأولهم أحمد لطفى السيد، ومصطفى كامل(٢٢). لكن أحزاب هذه الفترة لم تساهم فى ارساء دعائم التنشئة السياسية كما انها لم تترك أى بصمات واضحة على مستقبل العمل السياسى فى مصر لا بالوجود الفعلى مثل الحزب الوطنى ولا بالتأثير الفكرى مثل حزب الامة ومن ثم كان دورها هامشياً فى السياسة المصرية، بالاضافة إلى أن غالبيتها ارتبط بأشخاص مؤسسيها(٢٣).

أما التجربة الثانية: وهى التى امتدت بين الثورتين أى ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢م، فقد اختلفت هذه التجربة عن سابقتها من خلال نشوء علاقة بين أحزاب هذه التجربة وبين السلطة القائمة وفى الاشتراك فى السلطة التنفيذية وفى البرلمان، لأن البلاد شهدت فى هذه التجربة ازدهار الحياة الحزبية فى مصر، والتى بلغ عدد الاحزاب فيها اثنى عشر حزباً كما تزايدت فعالية هذه الأحزاب خاصة فى أعقاب قيام ثورة يوليو ١٩١٩م والتى عبرت عن نمو حركة المقاومة ضد سيطرة الاحتلال البريطانى، وتدخله فى كل شئون البلاد، كما أن الرأسمالية المصرية كانت قد اخذت تحس بالاستياء نتيجة لطغيان النفوذ الاقتصادى الاجنبى، وكان أمام الرأسمالية المصرية هدف أساسى وهو بناء الاقتصاد المصرى(٢٤).

لكن الذى تجدر الاشارة إليه انه اذا كان الحزب الوطنى هو المعبر الحقيقى عن المرحلة الأولى للحياة الحزبية والمترجم الحقيقى للحركة الوطنية ابان تلك الفترة، فان حزب الوفد هو النتاج الحقيقى للمرحلة الثانية بما شهدته من متغيرات دولية وداخلية، لذا فقد اعتبر حزب الوفد هو الحزب الجماهيرى الواسع الانتشار، وقد اصطدمت تطلعات هذا الحزب نحو الاستقلال بالواقع القاسى المتمثل فى الاحتلال العسكرى البريطانى(٢٥). هذا ويلاحظ أن أحزاب هذه الفترة قد ساهمت فى نشر الوعى السياسى المرتبط بالنضال القومى، والذى تمثل فى نواة المثقفين التى شكلت طليعة الطبقة المتوسطة، فلقد أولى حزب الوفد القضايا الوطنية أهمية كبرى بالمقارنة بقضايا الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى كما مارس حزب الوفد أساليب التنشئة السياسية من خلال نشر فكر الحزب للمرشحين على مستوى الدوائر الانتخابية المختلفة عن طريق التمسك بالاستقلال والدفاع عن حرية الدستور واصلاح التعليم(٢٦).

ومراعاة مصلحة الفلاح والطبقات العاملة ومحاربة الأمية بين الرجال والنساء وتحرير الأنظمة والأفكار بما يحيطها من قيود مختلفة(٢٧) . كما اهتم الحزب الوطنى بانشاء مدارس ليلية للشعب لتعليم الفقراء والعمال مجاناً ودعا إلى إنشاء الجامعة المصرية بأموال الامة، أما الحزب الاشتراكى فقد لعب دوراً مهماً فى عملية التنشئة السياسية من خلال مساهمة فى تأسيس العديد من النقابات العمالية ومن خلال برنامجه الذى حاول فيه نشر قيم حق التعليم الاجبارى للجميع مع الاهتمام باصلاحه وتمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً صحيحاً فى البرلمان(٢٨) . وهذا ما يوضح ان الاحزاب السابقة على ثورة ١٩٥٢م ساهمت فى نشر الوعى السياسى والاجتماعى، وساهمت بصورة فعالة فى عملية التنشئة السياسية من خلال نشر التعليم . ومن خلال الدعوة إلى الاصلاح والتحرير والاستقلال من الاستعمار والسراى وتلك هى أهم بذور التنشئة السياسية السليمة .

أما التجربة الثالثة: وهى التى اعقبت قيام ثورة ١٩٥٢م بعد الاستقلال والتحرر الوطنى فى فترة الستينات والتى ساد فيها التنظيم السياسى الواحد حيث رأت القيادة الثورية أن مشكلة الديموقراطية ليست مشكلة اشخاص فاسدين بل مشكلة نظام فاسد وأن حلها يكون باسقاط النظام جملة(٢٩) . وعلى هذا فقد استبدلت الثورة الاحزاب لسياسية بعدة تنظيمات سياسية كان لكل تنظيم فيها فكرة وظروف نشأته، مثل هيئة التحرير، والاتحاد القومى، والاتحاد الاشتراكى، كتنظيم ثورى بحيث يقوم على اساس تحالف قوى الشعب العاملة(٣٠) وفى هذا الاطار يلاحظ أن هذه التنظيمات كانت فى الأغلب الأعم تنظيمات ورقية افتقدت القدرة على الحركة المستقلة، ونظر لها المواطنون على أنها أدوات للرقابة والضبط، بدلاً من أن تكون أدوات للمشاركة والحوار(٣١) .

كما أن هذه التنظيمات كانت تفتقد من الناحية الفعلية صلاحية القيام بالوظائف السياسية للأحزاب وأهمها أن تكون بوتقة صنع القرار السياسي[٣٢]. إلا أن الاتحاد الاشتراكي ساهم إلى حد ما في عملية التنشئة السياسية من خلال انتشار لجانه التنظيمية وعن طريق الطلائع وحملات محو الأمية.

والخلاصة أن هذه التنظيمات الثلاث يمكن النظر إليها على انها عملية ابداع من جهة السلطة ساد فيها تنظيم واحد لمرحلة الثورة وحكم شبيه بالديكتاتورية وقد نتجت طبيعة هذا الحكم مترتبة على التغيرات الجذرية التى اتت بها الثورة، ولوجود اعداء للثورة يمكن ان تهدم منجزاتها، لكن الجدير بالذكر هنا ان اعتماد النظام الثورى على تنظيمات سياسية يتربع عليها قلة من المتعلمين أو الوصوليين لتحقيق مكاسب معينة، وتهيمن عليها الصفوة العسكرية فى مختلف المواقع بعيداً عن نبض الجماهير الشعبية جعل من المتعذر على الأخيرة أن تعى عملية التحول الاشتراكى الذى حاولت تطبيقه القيادة الثورية.

* تطور الحياة الحزبية فى عقدى السبعينات والثمانينات:

لقد حدث فى المجتمع المصرى بعض التغيرات الاقتصادية والسياسية التى استوجبت تحول البلاد من نظام التنظيم السياسى الواحد الى نظام التعدد الحزبى فى عهد الرئيس السادات. وقد بدأت الحياة الحزبية على هيئة منابر سياسية كمرحلة انتقالية لكى تعطى فرصة لظهور العديد من القوى السياسية على المسرح السياسى، ولكن لم يكن لهذه المنابر دور ملموس فى ارساء دعائم التنشئة السياسية، وقد تحولت تلك المنابر فيما بعد إلى احزاب عام ١٩٧٧م.

هذا ومما تجدر الاشارة إليه انه برغم ان التحول الحزبى جاء برغبة الحاكم من خلال قرار فوقى رئاسى الا انها نمت نتيجة للضغوط التى مارستها قوى عديدة، فقد رأى اليسار أن التعددية السياسية هى الطريقة الوحيدة لخلق حركة جماهيرية قوية، فى حين رأى التيار الليبرالى فى التعددية فرصة للتخلص من التراث النظرى، أما بعض عناصر النظام الحاكم فقد رغبت فى مؤازرة السياسة الليبرالية الاقتصادية التى بدأ ينتهجها النظام بسياسة ليبرالية على الصعيد الحزبى والبرلمانى(٣٣) . لكن تعثرت التجربة الحزبية فى عهد السادات لأنها ظلت تحت راية الحاكم من خلال محاولته تحديد شكل ونوع المعارضة المسموح بها داخل البرلمان أو بتعطيل الصحف الحزبية أو مداهمة مقار الاحزاب بذريعة مواجهة الفتنة الطائفية(٣٤) .

وهذا يعنى أن الممارسة الحزبية كانت بمثابة ديكور أو مواجهة للحياة الديموقراطية أمام العالم بأن النظام يسمح للقوى الاجتماعية المختلفة أن تعبر عن نفسها، لكن التعدد الحزبى المستقر يتطلب توفير قنوات التعبير السياسى للقوى والاتجاهات السياسية الموجودة فى المجتمع، لأنه كلما عبر البناء السياسى عن البناء الاجتماعى ازدادت درجة الاستقرار وفرص التطور السلمى المشروع، وبالعكس فكلما بعدت الهوة واتسعت الشقة قلت هذه الفرص(٣٥) . لأن وجود هذه الهوة معناه أن هناك قوى وتيارات موجودة وفاعلة، ولكن البناء السياسى لا يسمح لها بامكانية التعبير الشرعى، ومن ثم احتمال أن تتجه إلى ممارسة العمل السرى وقنوات النشاط غير المشروع. لذلك فمع تغير القيادة السياسية وتولى الرئيس مبارك الحكم شهدت التجربة الحزبية ازدهاراً لم تشهده من قبل، ومارست الأحزاب السياسية مسئوليتها وازدهرت صحف المعارضة، وازداد عدد الأحزاب السياسية الى اربعة عشر حزباً، وخصوصاً بعد اتخاذ الرئيس مبارك سياسة الوفاق السلمى الداخلى، واطلاق سراح

المعتقلين السياسيين، وانحصرت انتقاداتهم حول عيوب النظام الديموقراطى فى مصر ومشكلاته الأساسية، والتى تدور حول المواجهة بين الحكومة والمعارضة، وهى الديموقراطية، والحرية والنظام الاقتصادى والاتجاه نحو الغرب(٣٦).

وفى اطار هذا المناخ الديموقراطى الجديد حققت أحزاب المعارضة كسباً جديداً ونمواً كبيراً بل وظهور أحزاب جديدة على الساحة السياسية المعاصرة، ونظراً لصعوبة الالمام بالخريطة الحزبية فى مصر ككل فى هذا البحث الموجز فاننا سوف نركز دراستنا على حزبين أساسيين فقط وهما الحزب الوطنى الديموقراطى باعتباره حزب الأغلبية وحزب الحكومة فضلاً عن انه يمثل غالبية القيادات الحكومية والسياسية وبعض الشرائح الاجتماعية من الرأسمالية الجديدة. وحزب الوفد باعتباره ابرز احزاب المعارضة ذات الجذور التاريخية الممتدة الى ما قبل الثورة كما انه يمثل الجناح الليبرالى الرأسمالى فى المعارضة بالاضافة إلى أنه يمثل شريحة اجتماعية ذات طابع مميز من المجتمع المصرى.

١- الحزب الوطنى الديموقراطى، نشأته وتطوره الفكرى:

لقد نشأ الحزب الوطنى باعتباره حزب الحكومة فى عام ١٩٧٨ كبديل عن حزب مصر السابق، وبالتالى فقد ورث تمثيل جهاز الدولة بالاضافة الى بعض جماعات المصالح التى يعتمد نشاطها الاقتصادى على الدول الى حد كبير، هذا وتقوم ايديولوجية الحزب الوطنى على أربعة مبادئ:

أ- الاشتراكية القومية.

ب- القومية العربية.

ج- القيم الدينية(٣٧).

د- الوسطية فى سائر المستويات الفكرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية(٣٨).

هذا ويضم الحزب الوطنى فى عضويته كبار رجال الدولة والمحافظين، وكبار الحكومة والقطاع العام، ورجال الاعمال، ومعظم قيادات الحكم المحلى، وبعض اساتذة الجامعات، ومعاقل هذا الحزب موجودة فى شرائح الطبقة المتوسطة العليا وهى التى يتوجه اليها خطاب الحزب بصورة مستمرة(٣٩) لذلك فان حزب الاغلبية يمثل مصالح الطبقات المتوسطة العليا وبعض رجال الاعمال، والرأسماليين الطفيليين ومما يؤكد ذلك ما اوضحته احدى الدراسات الحديثة أن الحزب الوطنى يستحوذ فى داخله وبين طلائعه على الممثلين الحقيقيين لليمين سواء من ابناء العائلات المحافظة فى الريف أو من الرأسماليين الطفيليين من السماسرة وأصحاب العمارات ومكاتب التصدير والاستيراد واصحاب التوكيلات، والمقاولين الذين يحققون دخولهم الطفيلية من خلال علاقاتهم بجهاز الدولة(٤٠). ومن ذلك يتضح أن فكر الحزب الوطنى يعبر عن الاشتراكية الديموقراطية مع الميل نحو الفكر الليبرالى قليلاً خاصة من خلال تشجيعه على نمو القطاع الخاص وعلى الأخذ بالتعددية الحزبية وعلى فرض ضرائب تصاعدية.

٢- حزب الوفد الجديد «نشأته وتطوره الفكرى»:

أنشئ حزب الوفد الجديد فى فبراير عام ١٩٧٨ بعد حكم المحكمة، وقد نال الحزب منذ تأسيسه شعبية جماهيرية كبيرة مما جعله يمثل مشكلة حقيقية للنظام اذ اعتبر بمثابة تحد للصيغة الحزبية التى ارادها السادات للتجربة

التعددية المقيدة أن تنشأ وتتطور وفقاً لها، ولعل هذا هو السبب الاساسى فى الهجوم الشديد الذى تعرض له الحزب من جانب الرئيس السادات ومن جانب أجهزة الاعلام الرسمية ولم يكن قد مر شهران فقط على نشأته(٤١). وقد تقدم الوفد الجديد باعتباره الوريث الطبيعى للحركة الوطنية الليبرالية ولذلك فان اطاره الفكرى مستمد أساساً من المقومات الرئيسية للفكر الرأسمالى وفى مقدمتها اطلاق الحريات العامة وتقليص دور الدولة الاقتصادى الى حد كبير. وعلى هذا فان الفكر الاقتصادى للوفد يركز على حرية اختيار العمل وحرية تتمثل فى عدم الاستغلال والاحتكار وضرورة أداء حقوق الدولة مع الاهتمام باستقرار القوانين والقرارات الاقتصادية(٤٢). فضلاً عن ذلك استند هذا الحزب طبقياً على ثلاثة روافد اجتماعية أساسية:

الرافد الأول: الوفديون القدامى: أولئك الذين ينتمون الى عائلات وفدية قديمة ومن نماذج هذه الفئة نجد فؤاد سراج الدين وعائلته.

الرافد الثانى: أبناء الاعيان الذين كانوا إما مستقلين أو منتمين لأحزاب سياسية أخرى فى العهد الملكى، ومن نماذج هذه الفئة وحيد رأفت وإبراهيم اباظه.

الرافد الثالث: ويمثل الجيل الجديد من الوفديين الذين انضموا للحزب بسبب برنامجه السياسى والاقتصادى الذى من شأنه ان يخدم مصالح جماعات عديدة مثل المحاسبين ورجال الأعمال والتجار مثل مصطفى شردى ونعمان جمعه(٤٣).

وبذلك نتبين أن حزب الوفد يختلف عن الحزب الوطنى الديموقراطى فى أن الحزب الوطنى حديث النشأة وليس له تاريخ قديم بل يحاول صنع حاضر

له على حين أن حزب الوفد الجديد تمتد جذوره الى ما قبل الثورة وله تراث طويل من الدفاع عن الديموقراطية وممارستها ومناصرة الحريات المدنية لهذا فانه يمثل تعايشاً بين عناصر الاستمرار وعناصر التغيير، بما يجعله مناسباً للعب دور الحزب القومى للمعارضة(٤٤).

ويعد هذا العرض الموجز لقرار التعدد الحزبى فى مصر، وما نجم عنه فى تحول النظام السياسى الواحد الى نظام تعدد الأحزاب، كان لكل حزب منها تيار ايديولوجى معين، يبرز هنا تساؤل أساسى عن مدى انعكاس هذه الأحزاب على الشارع السياسى المصرى، ومدى قيامها بدور التنشئة السياسية؟ فى الواقع أنه نظراً لمحدودية الوظيفة التى تقوم بها الأحزاب فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية والسياسية، ومحدودية فرصتها للوصول إلى مواقع السلطة فانها أصبحت إما احزاب نظام أو أحزاب برامج أو أشخاص منفصلة تماماً عن الجماهير اقتصر دورها على اصدار جرائد فقط، لذلك فان انعكاسها على الشارع السياسى المصرى كان محدوداً للغاية ويؤكد ذلك دراسة عن «المشاركة السياسية للفلاحين، تبين من خلالها أن معرفة الفلاحين بالحياة السياسية الحزبية فى مصر محدودة جداً إذ بلغ عدد الذين يعرفون الاحزاب السياسية فى مصر (١٣٪) فقط مما يدل على ضعف الوعى بوجود أحزاب سياسية فى قطاع عريض من المجتمع المصرى(٤٥). أما عن دور الأحزاب فى عملية التربية السياسية لأعضاء المجتمع المصرى، فقد أوضحت البرامج الحزبية، أن الأحزاب تقوم بهذه الوظيفة من خلال غرس القيم السياسية لمرحلة الطلائع عندما يتلقون نوعاً من التثقيف العام والمناسب لسنهم، والتثقيف السياسى حول الحرية والحوار، والقانون والدولة والبرلمان، والسلطة التشريعية والتنفيذية ومعرفة الحقوق السياسية والمدنية هذا بالاضافة الى تعليم شباب الحزب

برنامج الحزب وأهدافه ثم الحياة الحزبية السليمة والممارسة الديموقراطية الواعية للعديد من المشاكل من خلال رصد المشكلة وكيفية علاجها، ثم موقف الحزب إزاء هذه المشكلة، فضلاً عما يعده الحزب من برامج تفصيلية على هيئة ندوات ومناقشات ودراسات وكتيبات للتثقيف الداخلى، وكذلك الرد على بيان الحكومة سواء من خلال ممثلين للحزب فى مجلس الشعب أو غير ممثلين.. وعلى الرغم من اعلان البرامج الحزبية عن قيامها بترسيخ أساليب التنشئة السياسية فى المجتمع المصرى إلا أن الواقع العملى يكشف عن هامشية الدور الفعلى للأحزاب فى عملية التربية السياسية لأن مشاركة الاحزاب فى النظام السياسى القائم هى من جانب القيادات الحزبية فقط وفى الحدود التى تسمح بها لانها هى التى تحدد ما يكون أو لا يكون فضلاً عن أن هذه الأحزاب مرتبطة بسيادة قيم قيادتها الصفوية تلك التى تفشل فى توصيل خطابها السياسى للجماهير العريضة نظراً لتعقد فكرها السياسى وعدم وضوحه خاصة بالنسبة للحزب الوطنى الديموقراطى، ويرتبط هذا التعقيد بالأزمة الفكرية التى تعيشها معظم الأحزاب الحالية فى مصر والتى ترجع الى وجود فجوات بين الجماهير بصفة عامة، وجماهير الأحزاب وبين القيادات الحزبية لدرجة أننا نجد فى كثير من الاحيان استئثار رئيس الحزب، بالعديد من القرارات الحيوية مما يحدث انشقاقات داخل صفوف الأحزاب، هذا بالاضافة إلى عدم وضوح ايديولوجيتها العامة فى مجتمع تسوده الأمية بنسبة كبيرة وتحجيم دور وسائل الأعلام فى السماح للأحزاب المصرية بالتعبير عن رأيها فضلاً عن عزوف الجماهير العريضة عن المشاركة فى هذه الأحزاب بسبب اهتمامهم البالغ بحل للمشكلات الآنية وأهمها البحث عن لقمة العيش أكثر من اهتمامهم بمشكلات مجتمعية تهم الغالبية العظمى من المواطنين والتى أهمها كيفية اتخاذ القرار السياسى وصناعته ومدى التأثير فيه.

الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :

لقد اتجه الاطار النظرى لهذا البحث من الشمول الى المزيد من التحديد حيث ركزنا على عملية التنشئة السياسية بابعادها ووظائفها وعناصرها الأساسية بصفة عامة ثم تناولنا الاحزاب فى ضوء التجربة المصرية والتطور التاريخى لها ومدى تأثرها بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت فى المجتمع المصرى حتى بلغت هذه الأحزاب الصورة المتقدمة التى نلاحظها الآن، ومن هنا حاولنا أن نتعرف على الدور الذى تلعبه الأحزاب فى ارساء دعائم عملية التنشئة السياسية فى المجتمع المصرى، ثم انطلقت الدراسة من عدة تساؤلات اوردناها فى صدد هذا البحث.

المنهج المستخدم فى هذا البحث:

لقد تم اتباع المنهج الوصفى من خلال تتبع وصف الظاهرة الحزبية فى مصر وتطورها من وجهة النظر السوسيولوجية فى الوقت الراهن، وذلك لتوضيح الدور الفعلى لهذه الأحزاب فى غرس المفاهيم والاتجاهات السياسية لدى ابناء المجتمع المصرى، وبالتالى فان هذا البحث لا يقتصر على مجرد جمع البيانات وانما يمتد الى تصنيف البيانات، والحقائق التى جمعها، ثم محاولة تحليلها وتفسيرها تفسيراً شاملاً وتوضيح العلاقات بين المتغيرات وحصر العوامل المختلفة المؤثرة فى الظاهرة من خلال فروض مبدئية تربط بين متغيرين أو أكثر(٤٦) . ثم استخلاص النتائج التى تؤدى فى النهاية إلى امكانية اصدار تعميمات بشأن الظاهرة التى نقوم بدراستها.

أدوات جمع البيانات:

لقد كانت أداة الملاحظة ذات أهمية خاصة فى هذا البحث حيث كانت أساسية فى الايحاء بفكرة البحث، هذا فضلاً عن دورها فى رصد التحولات

العامة، وانعكاسها على الواقع السياسى للمجتمع بالاضافة إلى أن الملاحظة كما قرر أحد الباحثين تتجاوز جمع البيانات الى تطوير فهم مشترك للواقع الاجتماعى والسياسى وتفسيره والتحرك الواعى نحو الاسهام فى تغييره(٤٧).

أما الأداة الثانية، فكانت استمارة المقابلة المقننة لجمع البيانات من المبحوثين إذ أن المقابلة تعد واحدة من الأدوات الهامة التى تمكن الباحث من أن يسبر أغوار المبحوثين نحو مشكلة البحث فضلاً عن تحقيقها لمميزات أخرى عديدة منها الحصول على المعلومات بدقة واختصار الوقت وسهولة تحليل بياناتها بالطريقة الاحصائية هذا بالاضافة الى انها تمكنت من دراسة ما يطرأ على الاتجاهات والآراء من تغير عبر الزمن(٤٨). وقد أعدت استمارة المقابلة المقننة من ٣٥ سؤالاً تم صياغتها بالأسلوب العامى البسيط وان كانت يتخلل بعض بدائل الاجابات لغة عربية سهلة ومعروفة، وذلك باعتبار أن جمهور البحث ينتمى الى المدينة وليس الى الريف، كما أن الباحثين كانا يقرأن الأسئلة دون البدائل التى كانا يدونانها وفقاً لاستجابة أفراد العينة.

أما عن البناء الداخلى للاستمارة فينقسم الى عدة أقسام أو بنود يحتوى كل بند على مجموعة من الأسئلة تتضمن مجموعة من المواقف والاتجاهات والسلوكيات التى تعبر فى مجموعها عن الاجابة المناسبة على التساؤل الموضوع، وقد تكونت الاستمارة فى مجملها من خمسة وثلاثين سؤالاً يمكن ايجاز مضمونها على النحو التالى:

فقد بدأت الاستمارة ببيانات أولية عن الاسم، والسن، والنوع، ومحل الميلاد، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية، وعدد الأولاد، وحجم الدخل الشهرى، ثم بيانات عن المشاركة السياسية من خلال مجموعة من الأسئلة عن مدى المشاركة فى الانتخابات العامة، وماهى نوعية هذه المشاركة،

ومدى الانتماء الحزبى، وماهى الأحزاب التى ينتمى اليها المبحوثون، وماهو نوع النشاط السياسى الذى يمارس داخل الحزب، ثم أسئلة أخرى عن اسباب عدم الانتماء الى احزاب معينة، ثم ماهى أهم البرامج التى تقدمها الاحزاب، ثم أسئلة عن أساليب التنشئة السياسية التى تقدمها الاحزاب، وما هو مدى نجاحها فى هذا الشأن من خلال معرفة مدى الوعى بالقضايا السياسية، وما هى مصادر المعلومات السياسية بالنسبة للمبحوثين، ثم أسئلة عن كيفية بناء الوطن، ومدى الوعى بالقضايا السياسية، وماهى مصادر المعلومات السياسية بالنسبة للمبحوثين، ثم أسئلة عن كيفية بناء الوطن ومدى الوعى بالقضايا الملحة وأهم القضايا العالمية ثم الطريقة التى يتم بها تحديد الهوية الوطنية.

هذا وقد تم تجريب الاستمارة وعمل اختبار قبلى لها Pretest على خمسة عشر مبحوثاً، وقد تم تكرار هذه العملية مرتين بفارق زمنى قدره عشرة أيام بين التجريتين والتى نتج عنها اضافة بعض المتغيرات ذات الدلالة الهامة فى موضوع البحث، والتعرف على مدى وضوح الاسئلة للمبحوثين وتسلسلها منطقياً، وبذلك امكن الاطمئنان الى الصدق الظاهرى للاستمارة والثبات الداخلى لأسئلة الاستمارة قبل تطبيقها على مجتمع البحث.

أ- المجال البشرى للدراسة (العينة) :

يشمل هذا المجال دراسة لعينة مختارة من مدينة طنطا عاصمة محافظة الغربية والبالغ حجمها (٢٠) مبحوثاً وهى عينة عمدية puropsive sample روعى فيها ان تحمل بقدر المستطاع أهم سمات وخصائص الشرائح الاجتماعية المعبرة عن كل فئات المجتمع، سواء من فئات الموظفين والعمال والحرفيين ورجال الاعمال (المستثمرين) على اعتبار ان هذه الشرائح تمثل

المجتمع الأصلى بفئاته المختلفة تمثيلاً صحيحاً. وقد تم سحب مفردات العينة المستخدمة على عدة مراحل...

المرحلة الأولى: تحديد الاحياء الرئيسية للمدينة على اساس التقسيم الادارى والتى تنقسم الى قسمين اساسيين هما قسم أول وحى ثانى.

المرحلة الثانية: تحديد وحدة المعاينة من رب الأسرة باعتباره المسئول عن الأسرة وعائلها والأكثر خبرة بأمور الحياة وبخاصة النواحى السياسية.

المرحلة الثالثة: اختيار افراد العينة من الاطار العام للمجتمع بالطريقة العمدية مع مراعاة تمثيلها للمستويات التعليمية والمهنية المختلفة كما توجد فى المجتمع الأصلى بقدر الامكان.

ب- المجال الزمنى للدراسة:

استغرق اجراء هذا البحث حوالى ثلاثة اشهر ونصف متواصلة امتدت من آخر ابريل ١٩٩٣م حتى منتصف اغسطس ١٩٩٣م وهى فترة تطبيق العمل الميدانى وتحليل البيانات وتفسيرها.

ج- المجال المكانى للدراسة:

اجرى هذا البحث فى مدينة طنطا باعتبارها عاصمة محافظة الغربية التى تتركز فيها كل الأنشطة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن أنها تتميز بتوسطها لاقليم وسط الدلتا مما جعلها مركزاً لشبكة من المواصلات الحديدية والبرية تربطها بأقاليم الجمهورية ككل، يضاف الى ذلك ان أحد الباحثين مقيم اقامة دائمة فى هذه المدينة مما ساعده على الاحتكاك المستمر بأفراد العينة ومحاولة التردد عليهم.

أهم نتائج ومستخلصات الدراسة الميدانية:

أولاً: وصف عام لمجتمع البحث:

(١) السن:

أوضح البحث أن التوزيع العمرى للعينة يتضمن (٣٠٪) للفئة العمرية (٣٠-) بينما تضم الفئة العمرية (٢٠-) حوالى (٢٢٪) فى حين تدنت هذه النسبة بين الفئة العمرية (٥٠-) الى ١٨٪) وبين الفئة العمرية (٦٠-) حوالى (١٠٪) وهذا يوضح أن غالبية أفراد العينة من بين سن الشباب الاكثر نضجاً والأعلى تفكيراً والأكثر قدرة على ممارسة النشاط السياسى الفعال.

(٢) الحالة التعليمية:

يحتل متغير التعليم أهمية بالغة فى مجال البحوث الاجتماعية نظراً لأن الوقوف على معدلات التعليم يساعد على توضيح العلاقات والارتباطات بين بعض المتغيرات المختلفة، بالاضافة إلى أن متغير التعليم يكشف عن مدى الوعى بالقضايا الهامة وقضايا المجتمع ووجهات النظر نحو مواجهتها.

وقد أوضحت البيانات الميدانية أن الغالبية العظمى من الملمين بمبادئ القراءة والكتابة وذلك بنسبة (٣٥,٥٪) ثم أصحاب المؤهلات الاقل متوسطة قد حققت (١٦٪) ثم فئة المؤهلات العليا والتى بلغت (١٢,٥٪) ثم تضمنت فئة المؤهلات المتوسطة (١١٪) وأخيراً أصحاب المؤهلات فوق العليا والتى بلغت (٥٪) فى حين حققت فئة الأميين حوالى (٢٠٪) من اجمالى افراد العينة.

(٣) الحالة المهنية:

أوضح البحث أن التوزيع المهنى لأفراد العينة يضم (٣٦,٤٪) لمن يعملون كموظفين فى الحكومة والقطاع العام ثم (٢٢,٦٪) لفئات العمال والفنيين،

(٢١ ٪) للذين يعملون فى المهن الحرة من تجار ومستثمرين، وأخيراً فئة الحرفيين والتى بلغت (٢٠ ٪) من اجمالى المبحوثين ككل.

(٤) محل الميلاد:

كذلك أظهر البحث أن محل الميلاد الأصلى لأفراد العينة جاء بنسبة (٧٧,٤ ٪) للذين نشأوا فى المدن الحضرية، (٢٢,٦ ٪) منهم نشأوا بالقرى وهذا يوضح أن سمات الثقافتين الريفية والحضرية بدت ممثلتين فى عينة البحث.

(٥) الحالة الزواجية:

لقد كشفت المعطيات الميدانية أن غالبية المبحوثين من المتزوجين وذلك بنسبة (٧٨ ٪) فى مقابل (١٢ ٪) لفئة العزاب (غير المتزوجين)، (٦ ٪) لفئة الأرامل، (٤ ٪) للمطلقين.

(٦) الدخل الشهرى:

فى هذه الفقرة تحاول الدراسة الوقوف على حجم الدخل الشهرى لأفراد العينة. لكن الذى تجدر الاشارة أليه ان الافصاح عن حجم الدخل الحقيقى، يعتبر مصدراً غير دقيق، خاصة فى المجتمعات التى مازالت تشهد بعض الرواسب المتعلقة بالادلاء بحقيقة هذا الدخل، بل ومحاولة اخفاء حجم الدخل من الآخرين بكل الصور، ومع ذلك فقد أوضح البحث أن أكثر الفئات حجماً هم أصحاب الدخول التى تتراوح ما بين (٢٠-٣٠٠ جنيه) وذلك بنسبة (٢٦,٥ ٪) يلى ذلك مباشرة الفئة التى يتراوح دخلها (من ١٠٠-١٤٠) والتى بلغت (٢٢,٥ ٪) ثم الفئة التى يتراوح دخلها من (١٤٠-٢٠٠) والتى حققت (٢١,٥ ٪) ونفس النسبة السابقة لأصحاب الدخول التى تقل عن مائة جنيه وأخيراً فئة الدخول (الأكثر من ٣٠٠ جنيه) والتى بلغت (٧ ٪). هذا ونميل

للاعتقاد بأن حجم الدخل الحقيقى أعلى بكثير مما اتضح من اجابات المبحوثين، ومع ذلك فان الفروق النسبية بين الفئات المختلفة تظل ملائمة للقياس والمقارنة.

ثانياً: واقع المشاركة السياسية بين جمهور البحث:

يحاول هذا الجزء من الدراسة الميدانية الاجابة عن التساؤل التالى: ما هو واقع المشاركة السياسية فى مجتمع البحث فى الوقت الراهن؟ ولذلك كان لابد من تحديد المقصود بالمشاركة السياسية وعلاقتها بعملية التنشئة فى البداية، من الثابت أن عملية التنشئة السياسية وذلك لأنه كلما كان لدى الأفراد وعى بالقضايا السياسية ازدادت بالتالى فرص مشاركتهم فى الحياة السياسية لمجتمعهم، وتكون لديهم الفرصة لأن يشاركوا فى وضع الأهداف لذلك المجتمع، وهى عملية تشمل النشاطات السياسية المباشرة مثل تقلد منصب سياسى أو عضوية حزب معين أو الترشيح فى الانتخابات أو مناقشة الأمور العامة(٤٩). لكن المشاركة السياسية باعتبارها سلوكاً تطوعياً إلا أنها ليست عملية طبيعية يرثها الانسان، وانما هى عملية مكتسبة يتعلمها الشخص اثناء حياته، وتتوقف ممارسة الفرد لها، على مدى توفر المقدرة والدافعية والفرص التى يتيحها المجتمع، وتقاليده السياسية(٥٠).

وبناء على ذلك سوف نحاول الكشف عن واقع المشاركة السياسية فى مجتمع البحث من خلال النقاط التالية:

١- المشاركة فى الانتخابات وأسباب عدم المشاركة فيها:

وفى محاولة التعرف على مشاركة المبحوثين فى الانتخابات والاستفتاءات العامة فقد وجهنا السؤال التالى:

ياترى بتـذهب الى صناديق الانتـخـاب للادلاء بصـوتك؟. وتوضح الاجابات (جدول ١) أن الغالبية العظمى لم تشارك فى الادلاء بأصواتهم فى الانتـخـابات وذلك بنسبـة ٦٥,٥٪ مـقـابل (٣٤,٠٪) يشـاركـون فى الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات، وارتباطاً بذلك فقد حاولنا أن نعرف أسباب عدم المشاركة فى الانتخابات فاتضح أن عدم وجود بطاقة انتخابية يأتى فى المقام الأول حيث بلغت (٣٣,٣٪) بينما أجاب ٢٠,٦٪ بأن السبب فى ذلك يكمن فى عدم جدية الانتخابات بأنهم منشغلون فى العمل وبالتالى عدم توفر الوقت لديهم ثم اجاب (٦,٤٪) بأنهم لا دخل لهم فى الشئون السياسية وأخيراً لم يبين (٤,٨٪) موقفهم على وجه التحديد، ويتضح مما سبق أن الاتجاه العام نحو التصويت فى الانتخابات العامة اتجاه سلبى يكشف عن اللامبالاة وعدم الوعى السياسى ويعبر عن وجهة النظر الآنية فى المجتمع، وعدم اهتمام الناس بأى قضية الا اذا مست حياتهم المباشرة وأهمها البحث عن لقمة العيش اكثر من اهتمامهم بأمور سياسية لا طائل من ورائها.

جدول (١)
جدول يوضح المشاركة السياسية فى الانتخابات

مشاركة المبحوثين فى الأنتخابات	التكرارات	النسبة
نعم	٦٩	٣٤,٥٪
لا	١٣١	٦٥,٥٪
الاجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

٢- التعليم ومدى الاشتراك فى الانتخابات:

وفى هذه الفقرة تحاول الدراسة الميدانية التعرف على مدى وجود علاقة بين المستوى التعليمى للفرد ودرجة الاشتراك فى الانتخابات والاستفتاءات العامة، وذلك انطلاقاً من أن التعليم يعد من أكثر المتغيرات ارتباطاً بالمشاركة السياسية ويزداد فى وجوده أثر المتغيرات الأخرى فالتعليم يرتبط باحتمال ان يكون المواطن ايجابياً وفعالاً فى الأمور السياسية إلى جانب ذلك فإن الأكثر تعليماً من المتوقع اندماجهم ومشاركتهم فى الانماط الاكثر الحاحاً من المشاركة السياسية، مثل حملات الانتخاب والعمل لصالح أحد الأحزاب أو جمع الأموال. .الخ[٥١].

وهنا كشفت الدراسة عن ارتفاع نسبة العزوف عن الاشتراك فى الانتخابات بين فئة الاميين والذين يلمون بالقراءة والكتابة، وذلك على العكس من ارتفاع نسبة المشتركين فى الانتخابات والاستفتاءات العامة بين فئة الحاصلين على مؤهلات دون المتوسطة والمتوسطة والعليا وفوق العليا، وبالكشف عن قيمة كا^{٢} وجد أنها تساوى (١٢,٧) مما يؤكد أن هناك علاقة جوهرية بين الظاهرتين أى انه كلما ارتفع المستوى التعليمى للفرد ازدادت بالتالى فرص المشاركة فى الانتخابات وكلما انخفضت نسبة التعليم، انخفضت بالتالى درجة هذه المشاركة وصورها أيضاً.

٣- الدخل والاشتراك فى الانتخابات:

واستكمالاً لما سبق تحاول الدراسة الكشف عن مدى وجود علاقة بين مؤشر الدخل ودرجة الاشتراك فى الانتخابات، وهنا أوضحت البيانات الاحصائية أن فئة الدخل لأقل من ١٠٠ ارتفعت نسبة اجابات المبحوثين غير

المشتركين فى الانتخابات والتى بلغت (٣٥,٩٪) وذلك فى مقابل (٤,٢٪) بين صفوف المشتركين فى الانتخابات وأما فئة الدخل من (١٠٠-١٤٠) فقد ارتفعت نسبة اجابات المبحوثين غير المشتركين فى الانتخابات والتى بلغت (٢٤,٣٪) وذلك فى مقابل (٢٠,٢٪) من المشتركين فى الانتخابات الى (١٥,٨٪) وذلك فى مقابل ارتفاع هذه النسبة إلى (٢٨,٨٪) بين المشتركين فى صناديق الانتخابات أما فئة الدخل (٢٠٠-٣٠٠) فقد انخفضت أيضاً نسبة غير المشتركين فى الانتخابات الى (٢٠,٥٪) وذلك فى مقابل ارتفاع هذه النسبة إلى (٣٤٪) بين المشتركين فى الانتخابات، وأما فئة الدخل (الاكثر من ٣٠٠) فقد تدنت نسبة غير المشتركين فى الانتخابات إلى (٣,٣٪) وذلك فى مقابل ارتفاع هذه النسبة إلى (١٨,٨٪) بين المشتركين فى الانتخابات، وبالكشف عن العلاقة بين الدخل والاشتراك فى الانتخابات اتضح وجود علاقة جوهرية بينهما حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٢,٨٪) وهذا يعنى أنه كلما ازداد الدخل تصاعداً، ازدادت بالتالى عملية المشاركة فى الانتخابات والعكس صحيح.

٤- التعليم والانتماء إلى الأحزاب السياسية:

فى الحقيقة تمثل عملية الانضمام الرسمى إلى الحزب السياسى والتمتع بعضويته أكثر صور المشاركة السياسية فعالية وأهم أنواع السلوك التطوعى ايجابية وذلك لأنها تعبر عن درجة عليا من الاهتمام السياسى، والوعى الاجتماعى لدى الذين يحرصون عليها، وتشير الى تطلعهم إلى أحد المناصب السياسية أو الأوضاع المؤثرة فى الحزب أو على المستوى العام وبالتالى الرغبة فى التمتع بالقوة والتأثير المباشر فى السياسة العامة(٥٢). وبناءً على ذلك فقد حاولنا ان نعرف مدى الانتماء الحزبى بين جمهور البحث، وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

جدول (٢)

الانتماء الحزبى فى مجتمع البحث	التكرارات	النسبة
نعم	٣٢	١٦٪
لا	١٦٨	٨٤٪
الاجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

ومن خلال هذا الجدول يتضح أن الغالبية العظمى من أفراد العينة لا تنتمى إلى حزب سياسى معين وذلك بنسبة (٨٤٪) مقابل (١٦٪) فقط هم الذين يشتركون فى الانضمام إلى حزب سياسى معين.

وهذا يعنى أن نسبة ضئيلة من أفراد العينة التى اجريت عليها الدراسة هم الذين يمارسون نشاطاً سياسياً، حتى مع اعتبار مجرد العضوية فى التنظيمات السياسية نشاطاً سياسياً، كما أوضحت التحليلات الاحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المتغيرين (أى بين متغير التعليم والانتماء الحزبى حيث بلغت قيمة كا^{٢} (١,٨). وارتباطاً بذلك حاولت الدراسة معرفة أسباب عدم الانتماء إلى حزب سياسى معين، وهنا كشفت النتائج أن أسباب ذلك ترجع إلى مجموعة من العوامل يأتى فى مقدمتها وجود صراعات داخل الأحزاب السياسية بنسبة (٣٠٪) يليها فى المرتبة الثانية انفصال القيادة الحزبية عن الجماهير الشعبية بنسبة (٢٥٪) ثم عدم فاعلية الاحزاب فى حل مشاكل المجتمع بنسبة (١٦٪) ثم عدم وجود وقت عندى (١٥٪) وأخيراً أشار (١٤٪) بأن الأحزاب لا تعبر عن احتياجات المواطن وحل مشاكله، ومن ذلك يتضح تفشى ظاهرة اللامبالاة السياسية بين جمهور البحث، فضلاً عن انها تعكس الدور السلبى الذى تقوم به الاحزاب فى جذب واستقطاب أفراد المجتمع

بكافة فئاته الاجتماعية لاثراء الحياة الحزبية السليمة. وفى محاولة التعرف على نوعية الاحزاب التى ينتمى اليها المبحوثون جاء موضوع هذا الجدول:

جدول (٣)

الأحـــزاب	التكرارات	النسـبة
الحزب الوطنى الديموقراطى	١٢٩	٦٤,٥٪
حزب التجمع الوحدوى التقدمى	٢٠	١٠٪
حزب الوفد الجديد	٥١	٢٥,٥٪
حزب الأحرار	–	–
حزب الأمة	–	–
حزب العمل الاشتراكى	–	–
أحزاب أخرى تذكر	–	–
الاجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

ومن خلال البيانات الموضحة فى الجدول السابق يتضح أن الغالبية تنتمى إلى الحـزب الوطنى وذلك بنسـبـة (٦٤,٥ ٪) وربما يرجع ذلك إلى توفـر الامكانات المادية والسلطوية التى تمكنه من جـذب قطاعـات عـريضـة من المجـتمع، فى حين اجـاب (٢٥,٥ ٪) بأنهم ينتمـون إلى حـزب الوفـد الجـديد (١٠ ٪) فـقط تنتـمـى إلى حـزب التـجـمع الوحـدوى. وهذا مـا يبين ضـعف الأحزاب السياسية القائمة فى جذب جمهور المجتمع للانضمام اليها، وربما يرجع ذلك إلى أن سلوكـيـات النظام السـيـاسى القـائم تدفع الجـمـاهيـر إلى الانسحاب من المشاركة السياسية الواعية. وارتبـاطاً بذلك فقد حاولنا أن نوجه تسـاؤلاً إلى بعض أفـراد العـينة والذين يمثلون (١٦ ٪) فـقـط أى حـوالى ٣٢ مبـحوثاً عن أهم الأنشطة التى يزاولونها داخل التنظيم الحزبى، وهنا كـشفت

البيانات ان الغالبية تكتفى بالاشتراك فى الانتخابات والاستفتاءات العامة وذلك بنسبة (٦٠٪) بينما اجاب (٢٤٪) بأنهم يقتصرون على سداد الاشتراكات فقط ثم عبر (٩٪) فقط بأنهم يمارسون نشاطاً من خلال حضور الاجتماعات والمناقشات أو نشر الفكر الحزبى الخاص به، حيث أن لكل حزب فكراً أساسياً معيناً، ومن هذا يتبين لنا أن المشاركة فى المناقشات ونشر أفكار الحزب تأتى فى المرتبة الأخيرة للنشاط الحزبى مما يعكس هامشية الدور السياسى للمبحوثين.

ثالثاً: الاتجاه نحو دور الاحزاب فى عملية التربية السياسية:

يمثل هذا الجزء من الدراسة الميدانية محاولة عملية للاجابة عن التساؤل التالى «ماهى الوسائل والأساليب التى تستخدمها الأحزاب لتحقيق عملية التربية السياسية السليمة» وعلى هذا فقد حاولنا ان نعرف فى البداية دور الاحزاب فى نشر الفكر السياسى.

١- الاحزاب ودورها فى نشر الفكر السياسى:

وفى هذه النقطة حاولنا كشف الاتجاه العام نحو دور الاحزاب فى نشر الفكر السياسى السليم وذلك من خلال توجيه سؤال «ياترى الأحزاب بتقوم بدور مهم فى تنمية الفكر السياسى؟ وكانت الاجابات كالتالى:

جدول (٤)

ادراك الجمهور لدور الاحزاب فى نشر الفكر السياسى	التكرارات	النسبة
نعم	٨٧	٤٣,٥٪
لا	١١٣	٥٦,٥٪
الاجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

ومن خلال البيانات الموضحة فى هذا الجدول يتبين أن (٤٣,٥ ٪) يعبرون عن قيام الاحزاب بدور مهم فى عملية الوعى السياسى وتثقيف المواطنين فى الحياة السياسية فى مقابل (٥٦,٥ ٪) يرون عكس ذلك بل يؤكدون على غياب دور الأحزاب على الساحة السياسية، وهذا ما يبين أن الأحزاب ليس لها دور فعال فى نشر الثقافة السياسية لأنها مستسلمة لوضعها المحدود بالاستناد الى ذكرى أحزاب قديمة تعيش على بقايا أمجادها أو بقايا شخصيات كان لها دور فى مراحل سابقة ولا تريد ان تدرك أنه ليس هناك من يصلح لكل دور فى كل المراحل(٥٣).

وفى هذا الاطار سئل المبحوثون عن أهم البرامج التى تقدمها الاحزاب فى عملية التربية السياسية، وهنا أوضحت النتائج أن نشر صحف ومجالات دورية تأتى فى مقدمة هذه البرامج حيث بلغت (٦٢ ٪) ثم أشار (٢٥ ٪) بأنها تنشر كتباً وتقارير ومنشورات سياسية ثم اجاب (١٠ ٪) بأنها تقوم بعقد ندوات ومؤتمرات شعبية وأخيراً أشار (٣ ٪) بفتح مراكز تدريبية متخصصة، ويتضح مما سبق أن الأحزاب وهى فى طريقها لنشر ايديولوجيتها، تحاول أن تستخدم وسائل متعددة من أجل استقطاب اكبر عدد من المواطنين الى صفوفها للمساهمة فى ترسيخ الحياة الديموقراطية السليمة.

٢- المبحوثون ومصادر معلوماتهم السياسية:

وفى هذه النقطة حاولت الدراسة التعرف على مصادر المعلومات السياسية لدى جمهور البحث، ولتوضيح ذلك فقد وجهنا هذا السؤال «ياترى ايه هى مصادر معلوماتك السياسية؟»، وكانت الاجابات كالتالى:

جدول (٥)

مصادر المعلومات السياسية	التكرارات	النسبة
وسائل الاعلام (مرئية ومسموعة)	٧٤	٣٧٪
الاسرة والأصدقاء	٥٠	٢٥٪
التنظيمات السياسية	٦	٣٪
الصحف والمجلات	٤٠	٢٠٪
رجال الفكر والدين	١٨	٩٪
أخرى تذكر (الندوات العامة)	١٢	٦٪
الاجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

وبهذا فقد كشفت الاجابات الميدانية أن وسائل الاعلام المرئية والمسموعة تأتى فى المقام الأول لمصادر المعرفة السياسية وذلك بنسبة (٣٧٪) يليها فى المقام الثانى ،الأسرة والأصدقاء، وذلك بنسبة (٢٥٪) ثم تأتى الصحف الحزبية فى المقام الثالث بنسبة (٢٠٪) ثم رجال الفكر والدين بنسبة (٩٪) ثم الندوات واللقاءات العامة وتمثل (٦٪) وأخيراً التنظيمات السياسية وذلك بنسبة (٣٪) فقط. وهكذا يتضح تعدد وتنوع مصادر المعلومات السياسية وربما يرجع ذلك إلى أن المجتمع يمثل كلاً لا يتجزأ وبالتالى فلا يعمل أى جزء بمنأى عن الآخر، ولذا فلابد من تكامل مصادر المعرفة التى تميز كل جزء من اجزائه المختلفة، لكن السؤال الجديد بالطرح هنا، هل تساعد هذه الوسائل على تثقيف المواطنين سياسياً وجعلهم أكثر وعياً بالأمور السياسية أو بمعنى آخر هل تشكل هذه المصادر المعرفية شخصية الفرد وبالتالى زيادة انتمائهم للوطن، فى الواقع ان محاولة الاجابة على هذا التساؤل تتطلب دراسات أخرى أكثر تعمقاً.

٣- المبحوثون وأهم وسائل بناء الوطن:

وفى هذه الفقرة أوضحت الدراسة الميدانية أن طرق بناء الأمة والوطن تتخذ صوراً شتى لدى المبحوثين، حيث جاءت الاجابات على النحو التالى:

جدول (٦)

طرق بناء الوطن	التكرارات	النسبة
عن طريق الكفاءة والجدارة	٤٨	٢٤٪
عن طريق العمل والاجتهاد	٤٠	٢٠٪
عن طريق العلم والابداع	٦٦	٣٣٪
عن طريق ارادة الله	٢٠	١٠٪
عن طريق التقليد والنقل	٢٦	١٣٪
الاجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

اذ تبين أن حوالى ثلث افراد العينة ترى أن الوطن يبنى عن طريق العلم والابداع وذلك بنسبة (٣٣٪) فى حين عبر (٢٤٪) بأن الوطن يبنى عن طريق الكفاءة والجدارة ثم أكد (٢٠٪) على ان الوطن يبنى عن طريق العمل والاجتهاد ثم أشار (١٣٪) بأن الوطن يبنى عن طريق التقليد والنقل وأخيراً أجاب (١٠٪) انه يبنى عن طريق ارادة الله سبحانه وتعالى، ومما سبق يتبين أن جمهور البحث قد ركز على أن وسيلتى العلم والابداع هما أهم الوسائل لبناء الوطن لأنه من خلال البحث والتنقيب العلمى تتقدم المجتمعات وتتطور بل وتخلق الحضارات الانسانية إلا أن مجتمع البحث لم يغفل عناصر أخرى مثل الكفاءة والجدارة والعمل والاجتهاد والنقل وارادة الله.

٤- المبحوثون والوعى بالقضايا الوطنية والعالمية:

وعن أهم القضايا الوطنية الملحة، فقد كشفت المعطيات الميدانية أن مشكلة البطالة تأتى فى مقدمة هذه القضايا حيث أشار ثلث أفراد العينة ببروز هذه المشكلة، يلى ذلك مباشرة مشكلة الغلاء وارتفاع الاسعار حيث بلغت (٢٥٪) ثم مشكلة الأمية وذلك بنسبة (١٦٪) ثم عبر (١٤٪) ببروز مشكلة تراكم الديون وأخيراً أشار (١١,٧٪) بتصدر مشكلة التطرف الدينى، وهذه البيانات توضح مدى خطورة بعض القضايا عن الأخرى على سلم الأولويات، وارتباطاً بذلك حاولنا التعرف على الوعى بالقضايا العالمية وهنا يتبين أن قضية الصراع العربى الاسرائيلى تحتل المقدمة وذلك بنسبة (٣٠٪) ثم مشكلة التلوث البيئى وذلك بنسبة (٢٣٪) ثم استغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة (١٥٪) ثم قضية حقوق الانسان وتمثل (١٢٪) ثم مشكلة الاقليات المسلمة فى يوغسلافيا وتمثل (١٠٪) ثم مشكلة المجاعة فى افريقيا وذلك بنسبة (٧٪) فى حين لم يبين (٣٪) مشكلة محددة وهذا ما يوضح مدى وعى جمهور البحث بالمشكلات والقضايا العالمية مما يعكس الدور الذى تلعبه وسائل الاعلام بأنواعها المختلفة فى جعل العالم وحدة واحدة أو قرية صغيرة فضلاً عن أنها توضح سلم الاولويات من وجهة نظر المبحوثين مما يجعلها تحتاج إلى مواجهة حاسمة وجادة.

٥- السن والاتجاه نحو دور الأحزاب فى التوعية السياسية:

وقد حاولنا فى هذه الفقرة الوقوف على العلاقة بين متغير السن ورؤية المبحوثين لدور الأحزاب فى التوعية السياسية.

جدول (٧)

الأحزاب وعملية التثقيف السياسي	التكرارات	النسبة
تقوم بالتوعية بدرجة كافية	٢٨	١٤٪
تقوم بالتوعية الى حد ما	٦٢	٣١٪
لا تقوم بالتوعية إلى حد كبير	١١٠	٥٥٪
الاجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

وتوضح معطيات جدول (٧) أن غالبية أفراد العينة تشير إلى أن الأحزاب لا تقوم بدور التوعية السياسية إلى حد كبير وذلك بنسبة (٥٥٪) ثم عبر (٣١٪) بأن الأحزاب تقوم بدور التوعية إلى حد ما وأخيراً أشار (١٣,٨٪) بأن الأحزاب تقوم بتلك التوعية بدرجة كافية، لكن أوضحت المعالجات الاحصائية وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المتغيرين حيث كانت قيمة كا٢ = ٤٠,٥ وهذا يعنى أنه كلما تقدم السن فى اتجاه الكبر والنضج كلما ازداد الوعى بادراك دور الاحزاب فى عملية التوعية السياسية والعكس صحيح.

٦- المبحوثون وكيفية تحديد الهوية الذاتية:

وفى هذه الفقرة الأخيرة حاولنا أن نتعرف على الطريقة التى يحدد بها المبحوثون هويتهم الذاتية، وهنا أوضحت النتائج الميدانية أن الغالبية تحدد هويتهم من خلال الوطن الاصلى لهم وذلك بنسبة (٣٦٪) بينما يرى (٢٤,٥٪) بأن هويتهم تتحدد من خلال دياناتهم فى حين عبر (١٥٪) بالقومية العربية ثم أشار (١٣٪) بأن هويتهم تتحدد من خلال الانتماء الاقليمى (الشرق أوسط) وأخيراً أجاب (١١,٥٪) بأن هويتهم تتحدد من خلال الانتماء العائلى والاجتماعى، وهكذا يتبين تشتت هوية أفراد اعينة وتوزعها على قضايا متعددة ومتنوعة، وهذا ما يعكس ان عينة البحث تعانى من جهل فى تحديد الهوية وعدم وجود رأى عام مستنير وقد تكون عملية التنشئة السياسية نفسها هى السبب وراء ذلك.

خاتمة

استهدفت الدراسة التحقق من مدي صحة أو خطأ الفرض القائل «وهو تتحمل الاحزاب السياسية بأنواعها المتباينة القسط الأكبر من مسئولية غرس المفاهيم والقيم والاتجاهات السياسية لدى أبناء المجتمع المصرى بكافة فئاته الاجتماعية فى الوقت الراهن». وهذا اثبت البحث الميدانى خطأ صحة ذلك الافتراض حيث أظهرت النتائج أن هناك بالفعل تدنياً ملحوظاً فى عملية التنشئة والمشاركة السياسية بصفة عامة لدى جمهور البحث ظهر بوضوح من خلال اخفاق الاحزاب السياسية وقصورها الملحوظ فى القيام بدور فعال فى غرس المفاهيم السياسية وتنشئتهم وتوعيتهم وتثقيفهم فى الأمور السياسية وذلك على النحو التالى:

(١) ففى مجال المشاركة السياسية ارتفعت نسبة استجابات المبحوثين بعدم الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات والاستفتاءات العامة وقد ارجعوا ذلك إلى عدم وجود بطاقة انتخابية والاعتقاد بعدم جدية الانتخابات ثم عدم الثقة فى المرشحين ثم عدم توفر الوقت والانشغال بالعمل، وأخيراً لعدم التدخل فى الأمور السياسية، وهذا ما يكشف عن السلبية واللامبالاه فى صفوف المبحوثين وعدم حرصهم على المشاركة فى الحياة السياسية، وقد تبين أيضاً وجود علاقة بين المستوى التعليمى والاشتراك فى الانتخابات حيث اتضح ارتفاع نسبة المبحوثين الذين يعزفون عن الاشتراك فى الانتخابات بين الأميين والملمين بالقراءة والكتابة وذلك على العكس من ارتفاع نسبة المشتركين فى الانتخابات بين فئات المتعلمين، كما تبين وجود علاقة بين مؤشر الدخل والاشتراك فى الانتخابات.

(٢) كذلك كشفت النتائج تدنى نسبة المشتركين فى الأحزاب السياسية حيث يمثلون (١٦٪) من اجمالى افراد العينة مقابل (٨٤٪) لا ينتمون الى اى حزب سياسى معين وقد ارجعوا ذلك إلى عدم وجود صراعات داخل الاحزاب ثم انفصال القيادات الحزبية عن الجماهير ثم عدم فعالية الاحزاب فى حل مشاكل المجتمع ثم عدم توفر الوقت وعدم الانشغال بأمور سياسية لا طائل من ورائها.

(٣) كذلك أوضحت التحليلات الميدانية أن غالبية المبحوثين الذين ينضمون الى أحزاب سياسية يقتصر نشاطهم السياسى على الذهاب الى صناديق الانتخابات أو الاشتراك فى سداد اشتراكات العضوية، ثم المشاركة فى الاجتماعات والندوات العامة وأخيراً نشر الفكر الحزبى الخاص به، وهذا ما يكشف عن ارتفاع درجة المشاركة لمن ينتمون الى صفوف الاحزاب السياسية، وقد يرجع ذلك الى تعطش جمهور البحث الى اشباع نزعاتهم السياسية المختلفة من خلال الساحة الحزبية الراهنة التى حرموا منها لسنوات طويلة.

(٤) كذلك أكد(٦٥,٥٪) من المبحوثين عدم قيام الاحزاب بأى دور فى التنشئة السياسية مقابل (٤٣,٥٪) يرون عكس ذلك، وكانت أهم البرامج التى تقدمها الاحزاب فى هذا الشأن تتمثل فى اصدار صحف ومجلات دورية، ثم نشر كتب وتقارير سنوية، بالاضافة إلى عقد ندوات واجتماعات وأخيراً فتح مراكز تدريبية متخصصة.

(٥) كذلك برز ضعف الدور الذى تقوم به التنظيمات السياسية بشكل عام فى نشر المعرفة السياسية بين أفراد العينة، اذ أن هذه التنظيمات لم تتجاوز (٣٪) فقط من بين مصادر المعرفة الأخرى واحتلالها المرتبة الأخيرة

مما يعنى اخفاق هذه التنظيمات فى نشر الوعى السياسى وهامشية الدور الذى تلعبه الحياة السياسية والاجتماعية، وربما كان ذلك راجعاً إلى عدم وجود برامج مدروسة وقابلة للتنفيذ فضلاً عن غياب اسلوب رشيد لادارة الصراع الفكرى والسياسى داخل هذه التنظيمات هذا بالاضافة إلى تدنى لغة الحوار والخطاب السياسى سواء داخل هذه التنظيمات أو بين بعضها البعض أو بينها وبين الحكومة وتبادل الاتهامات.

(٦) كما أظهرت التحليلات الميدانية أيضاً أن بناء الوطن يتم عن طريق وسائل متعددة ومتباينة كان من أهمها أن الدولة تبنى عن طريق العلم والابداع ثم الكفاءة والجدارة، ثم العمل والاجتهاد لكن تتدنى نسبة من يشيرون إلى عوامل أخرى مثل التقليد والنقل ثم ارادة الله وبذلك يتضح اختلاف الاتجاهات حول الطريقة التى يمكن ان يبنى بها الوطن، لكن كانت وسيلتا العلم والابداع هما اللتان تلعبان الدور الاساسى فى نفوس جمهور البحث.

هوامش الدراسة

(١) Janda R., Political Parties, London, the free press, 1980, p.5.

(٢) Kenneth P. lengton, Political socialization, Oxford uni. press, London, 1969, p.4.

(٣) د. أسماعيل على سعد، مبادئ علم السياسة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٢، ص ٢٨٧.

(٤) د. سعد جمعه، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للتوزيع والنشر، ١٩٨٤، ص ٨١.

_ قامت باعداد جزء التنشئة السياسية د. ايمان جابر شومان من ص ٣_٦.

(٥) د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية فى العالم العربى مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، عمان، مكتبة المنار، ١٩٨٥، ص ص ٣٥-٣٦.

(٦) Kenneth p. longton, op. cit., p.8.

(٧) عبد الجبار ردمان ناجى، التنمية السياسية وقضية الديموقراطية فى المجتمعات النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، مودعة بكلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٧٣.

(٨) د. محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٧٦-١٧٧.

(٩) Kenneth p. longton, op. cit., p.18

(١٠) د. محمد على محمد، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(١١) د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية فى العالم العربى، مرجع سابق، ص ٣٩.

(١٢) انظر فى هذا الصدد، د. اسماعيل على سعد، مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(١٣) Sigel R.S., About Politics of Reader In Political Socialization, Random house, N.Y., 1970, p. 62.

(١٤) د. كمال المنوفى، التنشئة السياسية للطفل فى مصر والكويت، (مجلة السياسة الدولية)، العدد (٩١) القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٨، ص ٤١.

(١٥) د. أحمد جمال ظاهر، مرجع سابق، ص ٤١.

(١٦) د. السيد عبد الفتاح عفيفى، دور وسائل الاعلام فى تنمية الوعى السياسى والمشاركة السياسية فى كتاب «علم الاجتماع ودراسة الاعلام والاتصال، تأليف د. محمد الجوهرى وآخرين، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢، ص ٢٥٢.

(١٧) د. مرسى سعد الدين، الاحزاب السياسية: أصلها وتطورها، القاهرة، كتاب التعاون، ١٩٨١، ص ١١٤.

(١٨) د. مصطفى ابو زيد فهمى، الدستور المصرى، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٥، ص ١٨٠.

(١٩) د. نعمان الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها فى انظمة الحكم المعاصرة، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣، ص ٩١.
– قام باعداد جزء الأحزاب السياسية د. محمد ياسر شبل الخواجه من ص ٧–١٧.

(٢٠) د. على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى ١٩٢٣–١٩٥٢)، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧، ص ص ٥٨–٦١.

(٢١) د. أسامة الغزالى حرب، التخلف والظاهرة الحزبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، مودعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٢٥.

(٢٢) د. يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢–١٩١٤)، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٠، ص ٢، ١٢.

(٢٣) د. سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٢٢–١٩٣٦) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ٢٩.

(٢٤) د. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية (١٩١٩–١٩٣٦) القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٣، ص ص ٧٠–٧٢.

(٢٥) Rustow D., the Politics of the Middle East in (Almond G. and Toleman 7., eds.) the Politics of the Developing Areas, America, Princeton uni-press, 1970.

(٢٦) ماريوس كامل ديب، السياسة الحزبية فى مصر (الوفد وخصومه ١٩١٠–١٩٣٨)، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٧، ص ص ٦١–٦٢.

(٢٧) محمد السعيد ادريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية (١٩٢٤–١٩٥٢)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩، ص ١٢٥.

(٢٨) د. شهدى عطيه الشافعى، تطور الحركة الوطنية (١٨٨٢–١٩٥٢)، القاهرة، دار شهدى، ١٩٨٣، ص ٤٣.

(٢٩) د. عصمت سيف الدولة، الاحزاب السياسية ومشكلة الديموقراطية فى مصر، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٧، ص ص ٥٣–٥٤.

(٣٠) د. فاروق يوسف أحمد، الثورة والتغير السياسي في مصر (أزمة التحول ومشكلة الديموقراطية في مصر)، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٥، ص ص ١١٨-١١٩.

(٣١) د. على الدين هلال، المشكلة السياسية في مصر والتحول الى تعدد الاحزاب، في كتاب الديموقراطية في مصر (١٩٧٠-١٩٨١) القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦، ص ٣٠

(٣٢) طارق البشرى، دراسات في الديموقراطية المصرية، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٧، ص ١٢٣.

(٣٣) د. على الدين هلال، الانتخابات البرلمانية في مصر من سعد زغلول إلى حسنى مبارك في كتاب الديموقراطية في مصر ١٩٧٠-١٩٨١، تأليف على الدين هلال وآخرين، مرجع سابق، ص ٢٦١.

(٣٤) السيد يس، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، ١٩٨٦، ص ص ٣٣٠-٣٣٢.

(٣٥) د. على الدين هلال وآخرون، النظام السياسي المصرى وتحديات الثمانينات (١٩٥٢-١٩٨٢)، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦، ص ٣٢.

(٣٦) G. Colinlogum, the Arab Republic of Egypt Contemporary Survey (1981-1982, Middle East) (eds. N.Y., 1984), p. 448.

(٣٧) برنامج الحزب الوطني الديموقراطي، ١٩٨٤، ص ٢١.

(٣٨) الحزب الوطني الديموقراطي، الجذور التاريخية، والأسس الفلسفية، ص ١٢.

(٣٩) Post Erika, Egypt's Elections, Middle East, Report July and August, 1987, p. 22.

(٤٠) محمد سعد ابو عامود، الاتصال الجماهيرى وصنع القرار السياسي في مصر (١٩٧٠-١٩٨١)، رسالة دكتوراه غير منشورة، مودعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٥.

(٤١) السيد زهرة، أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادى في مصر، القاهرة دار الموقف العربي للصحافة والنشر، ١٩٨٦، ص ص ٨٦-٨٧.

(٤٢) د. فرج فوده، الوفد والمستقبل، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٨٣، ص ص ٩٣-٩٥.

(٤٣) ماريوس كامل ديب، السياسة الحزبية في مصرمرجع سابق، ص ٣٩.

(٤٤) ماريوس كامل ديب، السياسة الحزبية في مصرمرجع سابق، ص٢٨٥.

(٤٥) د. صلاح منسى، المشاركة السياسية للفلاحين، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٤، ص ص ٣٤٨-٣٤٩.

(٤٦) د. غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣، ص ٤٣.

– اشترك فى اعداد الجزء الميدانى د. ايمان جابر شومان ود. محمد ياسر شبل الخواجه.

(٤٧) د. عبد الباسط عبد المعطى، البحث الاجتماعى (محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وابعاده)، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤، ص ١٠.

(٤٨) نفس المرجع السابق، ص ٣٧.

(٤٩) د. محمد فايز اسعد، الاسس النظرية لعلم الاجتماع السياسى، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣، ص ١٠٢.

(٥٠) د. على عبد الرازق حلبى، الشباب والمشاركة السياسية فى كتاب «مجالات فى علم الاجتماع المعاصر»، تأليف د. عاطف غيث وآخرين، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢، ص ص ٥٢٣-٥٢٤.

(٥١) Massials B.G., Political Youth, Traditional Schools, Prentice Hall inc., N.J., 1972, p. 160.

(٥٢) د. على عبد الرازق حلبى، الشباب والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص ٥٣٠.

(٥٣) رجب البنا، الاحزاب والمشاركة السياسية، الاهرام بتاريخ ١٩٩٢/٦/٦.

مراجع الدراسة

أولاً: باللغة العربية:

١ـ د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية فى العالم العربى مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، عمان، مكتبة المنار، ١٩٨٥ .

٢ـ د. أسامة الغزالى حرب، التخلف والظاهرة الحزبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، مودعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥ .

٣ـ د. اسماعيل على سعد، مبادئ علم السياسة (دراسة فى العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية)، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٢ .

٤ـ د. السيد عبد الفتاح عفيفى، دور وسائل الاعلام فى تنمية الوعى السياسى والمشاركة السياسية فى كتاب «علم الاجتماع ودراسة الاعلام والاتصال، تأليف د. محمد الجوهرى وآخرين، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢ .

٥ ـ السيد زهرة، أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، القاهرة دار الموقف العربى للصحافة والنشر، ١٩٨٦ .

٦ـ السيد يس، التقرير الاستراتيجى العربى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، ١٩٨٦ .

٧ـ أندريه هوريو، القانون الدستورى والمؤسسات السياسية، الجزء الأول بيروت، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧ .

٨ـ دنيكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. أحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١ .

٩ـ رجب البنا، الاحزاب والمشاركة السياسية، الاهرام بتاريخ ١٩٩٢/٦/٦ .

١٠ـ روبرت ميشيل، الاحزاب السياسية: دراسة سوسيولوجية، ترجمة د. منير مخلوف، بيروت، دار بغداد للطباعة، ١٩٨٣ .

١١ـ د. سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٢٢-١٩٣٦) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥ .

١٢ـ د. سعد جمعه، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للتوزيع والنشر، ١٩٨٤ .

١٣ـ د. شهدى عطيه الشافعى، تطور الحركة الوطنية (١٨٨٢-١٩٥٢)، القاهرة، دار شهدى، ١٩٨٣ .

١٤ـ د. صلاح منسى، المشاركة السياسية للفلاحين، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٤.

١٥ـ طارق البشرى، دراسات فى الديموقراطية المصرية، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٧.

١٦ـ د. عبد الباسط عبد المعطى، البحث الاجتماعى (محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وابعاده)، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤.

١٧ـ عبد الجبار ردمان ناجى، التنمية السياسية وقضية الديموقراطية فى المجتمعات النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، مودعة بكلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٨.

١٨ـ د. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية (١٩١٩-١٩٣٦) القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٣.

١٩ـ د. عصمت سيف الدولة، الاحزاب السياسية ومشكلة الديموقراطية فى مصر، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٧.

٢٠ـ د. على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى ١٩٢٣-١٩٥٢)، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧.

٢١ـ د. على الدين هلال، المشكلة السياسية فى مصر والتحول الى تعدد الاحزاب، فى كتاب الديموقراطية فى مصر (١٩٧٠-١٩٨١)، تأليف د. على الدين هلال، وآخرين، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦.

٢٢ـ د. على الدين هلال وآخرون، النظام السياسى المصرى وتحديات الثمانينات (١٩٥٢-١٩٨٢)، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦.

٢٣ـ د. على عبد الرازق حلبى، الشباب والمشاركة السياسية فى كتاب «مجالات فى علم الاجتماع المعاصر»، تأليف د. عاطف غيث وآخرين، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢.

٢٤ـ د. علياء شكرى، التنشئة الاجتماعية فى كتاب «دراسات فى الانثروبولوجيا الاجتماعية تأليف د. محمد الجوهرى وآخرين، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣.

٢٥ـ د. غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣.

٢٦ـ د. فاروق يوسف أحمد، الثورة والتغير السياسى فى مصر (أزمة التحول ومشكلة الديموقراطية فى مصر)، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٥.

٢٧ـ د. فرج فوده، الوفد والمستقبل، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٨٣.

٢٨ـ د. كمال المنوفى، التنشئة السياسية للطفل فى مصر والكويت، (مجلة السياسة الدولية)، العدد (٩١) القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٨.

٢٩ـ ماريوس كامل ديب، السياسة الحزبية في مصر (الوفد وخصومه ١٩١٠-١٩٣٨)، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٧ .

٣٠ـ محمد السعيد ادريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية (١٩٢٤-١٩٥٢)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩ .

٣١ـ محمد سعد ابو عامود، الاتصال الجماهيري وصنع القرار السياسي في مصر (١٩٧٠-١٩٨١)، رسالة دكتوراه غير منشورة، مودعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٨٦ .

٣٢ـ د. محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣ .

٣٣ـ د. محمد فايز اسعد، الاسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣ .

٣٤ـ د. محمد نصر مهنا، مدخل الى النظرية السياسية الحديثة (دراسة نقدية)، الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١ .

٣٥ـ د. مرسى سعد الدين، الاحزاب السياسية: أصلها وتطورها، القاهرة، كتاب التعاون، ١٩٨١ .

٣٦ـ د. مصطفى ابو زيد فهمي، الدستور المصري، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٥ .

٣٧ـ د. نعمان الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣ .

٣٨ـ د. يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩١٤)، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٠ .

ثانياً: باللغة الأجنبية:

39 - Danziger K., Socialization, penguin Book, Great Brittan, 1973.

40 - Janda K., political Parties, London, the Free press, 1980.

41 - Kenneth P. Longton, political Socialization, Oxford uni-press, London, 1969.

42 - Massials B.G., Political Youth, Traditional Schools, Prentice Hall inc., N.J., 1972.

43 - Post Erika, Egypt's Elections, Middle East, Report July and August, 1987.

44 - Rustow D., the Politics of the Middle East in (Almond G. and Toleman 7., eds.) the Politics of the Developing Areas, America, princeton uni-press, 1970.

45 - Sigel R.S., About Politics (A reader in Political Socialization, Random house, N.Q., 1970.

46 - V.G. colinlogum, the Arab Republic of Egypt Contemporary Survey (1981-1982, Middle East) (eds. N.Y., 1984).

47 - Wilkinson P., Social Movement, London, pull Mall press, 1971.


ظاهرة الفساد السياسى
والإدارى فى مصر
تحليل سوسيوتاريخى
الفصل الثامن

الفصل الثامن

ظاهرة الفساد السياسى والإدارى فى مصر
تحليل سوسيوتاريخى

* مدخل.

أولاً : مفهوم الفساد وأهم الاتجاهات الأساسية فى تعريفه.

ثانياً: أسباب الفساد ومنابعه الأساسية.

ثالثاً: الآثار الناجمة عن الفساد.

رابعاً: الفساد كظاهرة عامة.

خامساً: الفساد السياسى والإدارى فى مصر: رؤية سوسيوتاريخية.

* استخلاصات أساسية.

مدخل:

تشهد المجتمعات الإنسانية بإختلاف أنظمتها شكلاً أواخر من أشكال الفساد على مر العصور، فهو كمفاهيم الخير والشر مرتبط بطبيعة بنى الإنسان فى أى مجتمع من المجتمعات لذا فقد تناول الفكر السياسى والاجتماعى فى عصوره المختلفة موضوع الفساد منذ أقدم العصور، فالفكر الإغريقى القديم تناول الظاهرة فى أكثر من موضع، حيث تحدث كل من أفلاطون وأرسطو عن أسباب الفساد ومنابعه فلقد ميز الأول بين الحكومات الصالحه والفاسدة بينما عرض الثانى لأسباب فساد الدساتير، كما ظهر الحديث عن الفساد أيضاً فى الفترة السابقة للثورة الفرنسية وخاصة فى كتابات جان جاك رسو، وعلى الرغم من قدم الظاهرة فإن تشابكها وتعقدها باعتبارها أحد الظواهر الاجتماعية، جعل كثير من الباحثين والدارسين المحدثين يختلفون حول تعريفهم للفساد، وفى معرفة أسبابه ومنابعه وأهم أنماطه ونتائجه، وما إذا كان يمثل ظاهرة عامة أم لا. وعلى هذا تستند الدراسة الراهنة على محاور ثلاثة هى:

١- ضرورة فهم ظاهرة الفساد فى إطار بنائى دينامى، باعتبار أن هذا المدخل يساعدنا على فهم ظاهرة الفساد فى إطارها الشامل والأعمق وفى ضوء علاقاتها بغيرها من الظواهر الأخرى.

٢- لا يقتصر الفساد على المرحلة الراهنة والفترة المعاصرة، ولكنه ظاهرة عامة فى جميع النظم السياسية والاجتماعية وإن كان أمر الفساد يحتدم أكثر فى العالم الثالث.

٣- أن هذه الدراسة تنهض على فكرة أساسية وهى أن الديمقراطية والفساد مفهومات متوازيان وبالتالى فإن علاقة الدولة بالمجتمع يقع فى قلب البحث الديمقراطى وهذا الأمر ليس بعيد عن قضية الفساد وبوجه عام فهل نعنى من ذلك العمل تخفيض من حجم الدولة ونزعها من مركز القيادة وردها إلى مركز هامشى من فى الحياة أم أن المقصود هو بناء شراكة جديدة للمجتمع والدولة فى مواجهة تحديات التنمية، وفى إطار ذلك تنطلق هذه الدراسة من أربع تساؤلات رئيسية:

التساؤل الأول: هل تمثل ظاهرة الفساد السياسى والإدارى ظاهرة عامة بمعنى هل إنها توجد فى جميع النظم السياسية مع اختلاف فى الدرجة؟

التساؤل الثانى: ما هى مسببات الفساد السياسى والإدارى، وما هى أهم آثاره الأساسية؟

التساؤل الثالث: هل هناك علاقة طردية بين مظاهر عدم المساواة داخل المجتمع ومظاهر الفساد السياسى والإدارى؟

التساؤل الرابع: هل كلما تعددت صور الاستغلال وتزايدت إحجامه كلما ازداد حجم الفساد وتعقدت صور أيضاً؟

التساؤل الخامس: هل أحدثت التغيرات البنائية التى واكبت سياسة الانفتاح زيادة معدلات الفساد وأنماطه فى المجتمع المصرى بصفة عامة والفساد السياسى والإدارى بصفة خاصة؟

وتعرض الدراسة لهذه الجوانب الأساسية لمحاولة التحقق من صحة أو خطأ هذه التساؤلات.

أولاً: مفهوم الفساد وأهم الاتجاهات الأساسية في تعريفه:

أ - المعنى اللغوى للفساد:

يقتضى تحديد الملامح النظرية للفساد السياسى والإدارى صياغة مفهوم الفساد كأحد مظاهر الانحراف الاجتماعى والذى يمارس كأسلوب من الأساليب الاجتماعية غير المشروعة، ويشكل فى الوقت الراهن عنصراً جوهرياً من عناصر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأغلب دول العالم بدون استثناء، ويتطلب صياغة ذلك المفهوم بحث المدلول اللغوى لكلمة الفساد Corruption ثم تعريف الظاهرة باعتبار أن التعريف فى هذا المجال يشكل أهمية قصوى حيث يحدد بصورة حاسمة أساس البحث ومجاله ويفرق بين الفساد وبين ما يشتبه به من ظواهر أخرى. وكلمة فساد فى اللغة تأتى من الفعل فسد وهو بمعنى أنتن أو أعطب اللحم أو اللبن أو نحوهما وتفاسد القوم أى تدابروا وقطعوا الأرحام، والفساد هو التلف والعطب والاضطراب والخلل وإلحاق الضرر "وفى التنزيل العزيز يقول تعالى "ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس ويقول تعالى أيضاً" ويسعون فى الأرض فساداً"، وقال أبو العتاهيه فى معنى الفساد "أن الشباب والفراغ والجده مفسده للمرء أى مفسدة"[1]. وهكذا تشير كلمة فساد فى اللغة العربية إلى كل سلوك

---

(١) المعجم الوسيط، مراجعة إبراهيم أنيس وآخرون، مجمع اللغة العربية، الجزء الثانى، ١٩٧٣، ص٦٨٨.

يتضمن معانى الضرر والخلل والتلف وتقطيع أوصال المجتمع. أما الفساد فى اللغة الإنجليزية يعنى التلف وتدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الأخلاق، وأيضاً الرشوة Bribe[٢].

وهكذا يتضح أن مفهوم الفساد فى اللغة الإنجليزية يشير إلى السلوك الفعلى الذى ينطوى على التلف والتدهور الأخلاقى، وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الدلالة اللغوية لكلمة الفساد تعنى الإتلاف وإلحاق الضرر والأذى بالآخرين.

ب) اتجاهات التعريف بمفهوم الفساد، والفساد السياسى والإدارى:

يمكن تعريف مفهوم الفساد السياسى والإدارى على نحو أكثر دقة فى ضوء تعريف مفهوم الفساد باعتباره المفهوم الأوسع والأكثر شمولاً، وهنا يثور تساؤلاً، متى يصبح الفساد سياسياً، ومتى يصبح إدارياً؟

فى الواقع أن التعريفات التى تناولت مفهوم الفساد عديدة ومتنوعة، وتختلف من باحث لآخر، وربما يرجع هذا التعدد إلى أن الفساد مفهوم مركب ومطاط وينطوى على أكثر من بعد فضلاً عن غياب تعريف واحد متفق عليه بين جمهرة الباحثين، علاوة على أن هذا المفهوم يختلف من عصر إلى آخر، ومن مكان إلى مكان آخر. كذلك يمكن

(2) Webster's New Collegiate dictionary, Merriam webster G. and GM. Company, U.S.A., 1976, p. 256.

أن تختلف النظرة إلى السلوك الذي تنطبق عليه خاصية الفساد طبقاً لدلالته فالمحسوبية والمحابات على سبيل المثال ربما ينظر إليها على نحو مختلف تماماً فى المجتمعات التى بها التزامات قرابية بصورة أكثر أو أقل انتشاراً، فضلاً عن صعوبة وضع وتحديد معايير عامة تنطبق على ظاهرة الفساد فى كل المجتمعات، لأن المعايير الاجتماعية والقانونية إذا انطبقت فى بعض الجوانب فإنها قد تكون متعارضة تماماً فى جوانب أخرى فى عديد من الدول والأمم المختلفة، ولذا تتطلب دراسة الفساد وتحديد معناه قدراً كبيراً من الحذر ودرجة عالية من الوعى والتمييز. وفى إطار ذلك يمكن تحديد اتجاهات أساسية فى تعريف الفساد على النحو التالى:

<u>الاتجاه الأول: الفساد هو أساس الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة:</u>

يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الفساد هو وسيلة لاستخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق منفعة ذاتية سواء فى شكل عائد مادى أو معنوى وذلك من خلال انتهاك القواعد الرسمية والإجراءات المعمول بها أم لا، ومن هذه التعريفات على سبيل المثال تعريف كرستوفر كلافان، الذى عرف الفساد بأنه استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق أهداف خاصة "وأن تحديد هذا المفهوم (الفساد) ينشأ من خلال التمييز بين ما هو عام وما هو خاص الذى يتحدد بصورة واضحة فى النمط المثالى للسلطة العقلانية

لماكس فيبر[٣]. ويأتى فى هذا الإطار ايضاً تعريف كوبر Kuper القائل أنه "سوء استخدام الوظيفة العامة أو السلطة للحصول على مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية بطريقة غير شرعية"[٤].

وكذلك تعريف مايكل كلارك Michael Clark للفساد باعتباره استغلال أو إساءه استعمال الوظيفة البيروقراطية للوصول إلى فوائد أو مصالح شخصية أو فئوية[٥].

ويندرج فى هذا الاتجاه كذلك تعريف مايكل جونستون للفساد بأنه "سلوك ينظر إليه كاستغلال للدور أو المورد العام من أجل منفعة خاصة طبقاً لمعايير المجتمع القانونية والاجتماعية[٦].

وقد سار على نفس المنوال كثير من الباحثين فى ربط الفساد بإساءة استخدام الوظيفة العامة، فيرى روبرت بروكس Brooks أن الفساد هو سلوك يحيد عن المهام الرسمية لوظيفة عامة بهدف الحصول

---

(3)Claphan C., Third word politics (An introduction) uni. Of wiscons in, wisconsin, 1986, pp. 50-53.

(4)Kuper J., political science and political the ory, routldge and kegan paul, Lodnon, 1987, p. 41.

(5)Clarke, M., Corruption (Causes, consequences and control, frances pinter publishing LTD., 1979, p. x.

(٦) مايكل جونستون، الفساد السياسى فى الصراع التاريخى وظهور المعايير الديمقراطية، الكتاب الأول، القاهرة، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، ديسمبر، ١٩٩١، ص٧٨.

على منافع خاصة أو أنه الأداء السيئ المقصود - أو تجاهل - واجب محدد معروف، أو الممارسة غير المسموح بها للسلطة وذلك بدافع الحصول على مصلحة شخصية مباشرة، بشكل أو بآخر[٧].

وكذلك تعريف د. السيد عليوه للفساد بأنه "انحراف سلوك الموظف العام أو من يقومون بدور عام عن الواجبات الرسمية لوظيفته وذلك لاعتبارات خاصة "شخصية، عائلية، شللية، أو لتحقيق مكاسب مالية وأدبية[٨].

وهكذا يتبين أن هذا الاتجاه يوضح أن السلوك المنطوى على الفساد ليس بالضرورة مخالفاً لنصوص القانون وإنما يعنى قيام الموظف العام باستغلال سلطته ونفوذه لتحقيق مكاسب خاصة، وذلك من خلال تعطيل نصوص القانون أو عن طريق زيادة التعقيدات البيروقراطية فى تنفيذ الإجراءات أو انتهاك القواعد الرسمية.

الاتجاه الثاني: الفساد هو انتهاك المعايير الرسمية والخروج على المصلحة العامة:

يركز هذا الاتجاه على أن السلوك المنطوى على الفساد هو ذلك السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية التى يفرضها النظام

---

(7) Robert C. Brooks, the Nature of political Corruption in: (Arnold J. Heidhiemer ed.) political corruption, New, Jersey, 1988, p. 58.

(٨) السيد عليوه، صنع القرار السياسى فى منظمات الإدارة العامة، ص٢٨٨.

السياسى القائم على مواطنيه، ويعتبر "جارول منهايم Manhiem من أهم الباحثين المعبرين عن هذا الاتجاه القانونى باعتبارها البديل الأكثر قبولاً، ولذا فقد عرف الفساد على أنه "سلوك ينحرف عن الواجبات والقواعد الرسمية للدور العام (سواء منتخب أو معين) نتيجة للمكاسب ذات الاعتبار الخاص (سواء شخصية أو عائلية أو الجماعات الخصوصية)، والتى تتعلق بالثروة أو المكانة أو السلوك الذى ينتهك الأحكام والقواعد المانعة للممارسة أنماط معينة من التأثير والنفوذ ذوى الطابع الشخصى الخاص"[٩].

وكذلك تعريف هنيتجتون للفساد بأنه "سلوك الموظف العام الذى ينحرف عن القواعد القانونية السائدة بهدف تحقيق منفعة ذاتية[١٠] ويأتى فى هذا الاتجاه أيضاً تعريف د. جلال معوض الذى ينظر إلى الفساد بأنه ذلك السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أو بالتعيين، فى سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء كانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أو عائلية أو طائفية أو قبلية،

---

(9)Manheim J.B., Corruption, A general view (I) in deje vu American political problems in Historical perspective, st. Martin's press. N.Y., 1976, p. 4.

(10)Ben-dor G., Corruption, institutionalization and political development, comparative political studies, Vo. 1 N. 1 (April, 1974, p. 64.).

وسواء أكانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية وذلك من خلال استخدام إجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية السائدة(١١).

ورغم أهمية هذا النوع من التعريفات للفساد إلا أنه ليس من الضرورى أن تكون كل أشكال الفساد تعبر عن الخروج على القانون أو العرف السائد بالإضافة إلى أن التعريفات القانونية للفساد ليست كافية لأن المميزات غير المحددة غالباً ما تحدد من خلال العرف الاجتماعى والعكس بالعكس. فضلاً على أنه من الصعب وضع معايير عامة للسلوك المقبول خاصة فى الدول الأكثر عرضه للتغير السياسى والاجتماعى(١٢).

<u>الاتجاه الثالث: الفساد كأوضاع بنائية هيكلية:</u>

ينظر هذا الاتجاه إلى الفساد باعتباره نتيجة مجموعة من الاختلالات الكامنة فى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وعلى هذا الأساس لكى يتم الكشف عن أسباب الفساد ومظاهره داخل المجتمع يجب تحليلها داخل البناء الاجتماعى الشامل على اعتبار أنه لايوجد دولة ومجتمع قديم أو حديث يخلو تماماً من الفساد(١٣).

---

(١١) جلال عبد الله معوض، الفساد السياسى فى الدول النامية، مجلة دراسات عربية، بيروت، دار الطليع السنة الثالثة والعشرون، العدد ٤ فبراير، ١٩٨٧، ص٤.

(12)Kuper J., political sciences and political theory, op. Cit, p. 42.

(13)Mahiem J., B., Op. Cit., p. 10.

ومن أمثلة هذا الاتجاه تعريف فان دورن – Van doorn للفساد بأنه الممارسة السرية المختلة للسلطة الرسمية لصالح أفراد آخرين تحت ظل التظاهر بالممارسة المشروعة للسلطة[١٤].

كذلك يعتبر د. عبد الباسط عبد المعطى من أهم الباحثين المعبرين عن هذا الاتجاه حيث عرف الفساد "بوصفه أسلوباً من أساليب الاستغلال الاجتماعى المصاحب لحيازة القوة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية وهو نتاج لسياق بنائى قائم على العلاقات الاستغلالية، التى تؤثر فى صور هذا الفساد ومضموناته وموضوعاته، وأطرافه التى يستغل فيها دوماً من لا يحوزون القوة والسلطة بجوانبها المختلفة، خاصة الاقتصادية والسياسية[١٥].

وعلى هذا يلاحظ أنه توجد علاقة جوهرية بين الفساد البنائى (الهيكلى) والفساد السلوكى فوجود النمط الأول يزيد من احتمالات حدوث النمط الثانى بالضرورة، حيث أن السعى إلى تغيير البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى غالباً ما يرتبط بمجموعة من التوترات والاختلالات التى تتضمن ألواناً عديدة من الفساد السلوكى داخل المجتمع.

---

(14)Braze H. A., The sociology of corruption in Arnold J. Heiden hiemer) (ed.) op. Cit., p. 41.

(١٥) عبد الباسط عبد المعطى، بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية، المجلة الجنائية القومية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية، العدد رقم (٢). مارس ١٩٨٥، ص٥٠.

وبعد عرض الاتجاهات المختلفة فى تعريف مفهوم الفساد بصفة عامة تنصرف الدراسة إلى تعريف مفهوم الفساد السياسى والإدارى على وجه الخصوص لكن قبل تحقيق ذلك. متى يصبح الفساد سياسياً أو إدارياً، أى ما هى السمات المميزة للفساد كسلوك سياسى أو إدارى عن غيره من أشكال الفساد الاجتماعى؟

فى الواقع ثمة شبه اتفاق بين أغلب الباحثين والدارسين لظاهرة الفساد على أن الفساد يصبح سياسياً حين تظهر أعراضه بين النخبة السياسية الحاكمة أو الصفوة السياسية. ويعد إدارياً حين تنتشر مضاعفاته بين موظفى الإدارة العامة فى المستويات الدنيا والمتوسطة.

ووفقاً لذلك فإننا نتفق مع التعريف الذى وضعه د. حمدى حسن، للفساد السياسى باعتباره "أحد أنماط السلوك الذى يقوم به أو يمتنع عن القيام به صاحب المنصب العام والذى يهدر من خلاله معيار القيام على الأمر بما يصلحه سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون والقواعد التى تحكم عمله أو لم يقع، ويكون الهدف من وراء مثل هذا السلوك دائماً هو إعلاء المصلحة الذاتية على المصلحة العامة"[١٦].

أما الفساد الإدارى باعتباره نتاج للفساد السياسى من بعض جوانبه بمظاهره التى تبدأ من سلبية المواطنين وحتى ثورتهم على النظام فيمكن تعريفه على أنه "استغلال رجال الإدارة العاملين فى كافة أجهزة

---

(١٦) حمدى عبد الرحمن حسن، الفساد السياسى فى أفريقيا، القاهرة، دار القارئ العربى، ١٩٩٣، ص ٢٥.

الدولة ومؤسساتها للسلطات الرسمية المخولة لهم والانحراف بها عن المصالح العامة التى تسعى إلى تحقيقها إلى تحقيق مصالح ذاتية ذات مآرب شخصية من أجل الحصول على مزيد من الثروات بطريقة غير مشروعة.

والفساد بهذا المعنى سواء كان سياسياً أو إدارياً ينطوى على صور عديدة أهمها :

- استغلال المنصب العام للصالح الخاص، أو ما يسمى بالفساد الذاتى لرجال الإدارة، Auto-corruption.
- وتقاضى الرشوة Bribe.
- والعمولات Comission.
- والاختلاس Misapproriation.
- ومحاباة الأقارب Nepotism.
- والمحسوبية Patronage.
- والتهرب من الضرائب.
- وبيع المناصب العامة نظير مدفوعات مالية.
- وتزوير الانتخابات والاستفتاءات العامة.
- وشراء أصوات الناخبين.
- وكذلك الفساد الحزبى.

وفى الواقع توجد هذه الصور المعبرة عن الفساد على مستويات مختلفة فى كل النظم سواء فى المستويات العليا من السلطة السياسية أو

مستوى السلطة التنفيذية أو بين موظفى الجهاز الإدارى أو فى جميع المستويات العليا والوسطى والدنيا من الجهاز البيروقراطى، وفى جميع الأنشطة الحكومية المختلفة. لكن يقسم الفساد بخاصية أساسية وهى الممارسة السرية، الماكرة للسلطة الرسمية فى ظل التظاهر بالقانونية أو الشكل القانونى، فالغرض الحقيقى لسوء استخدام السلطة يظل دائماً سراً خافياً وبالتالى فإن الأسلوب المستخدم فى الفساد يتسم بالسرية التامة(١٧).

وبتحديد مفهوم الفساد وصوره على هذا النحو تكون الخطوة المنطقية التالية هى التساؤل عن مسببات الفساد ومنابعه الأساسية فى النظم السياسية المختلفة.

---

(17)Braz H. A., op. Vit., p. 43.

ثانياً: أسباب الفساد ومنابعه الأساسية:

ترجع الأسباب الأساسية للفساد إلى شبكة معقدة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية بل أن هناك بعض المفكرين مثل ابن خلدون - أرجع الفساد إلى أسباب تتعلق بالطمع والجشع والولع للحياة المترفة داخل الجماعة الحاكمة في حين رأى آخرون أن الفساد يرجع إلى ثقافات أو شعوب معينة(١٨). ولذا فمن الخطأ الاعتقاد أن تنشأ هذه الظاهرة عن عامل واحد بعينه ولكنها تنشأ نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة شأنها في ذلك شأن أى ظاهرة اجتماعية أخرى. وبرغم أن العوامل المسببة للفساد توجد معاً في مركب واحد، تتداخل عناصره وأبعاده على المستوى الواقعي بحيث يصعب التمييز بينها تمييزاً واضحاً إلا أننا سوف نحال أن نعرض لهذه الأسباب من خلال عناصر محددة بغرض التحليل الأكاديمي على النحو التالى:

أولاً: الأسباب الاقتصادية للفساد:

تلعب العوامل الاقتصادية السائدة في بعض المجتمعات دوراً مؤثراً في انتشار قيم الفساد وتغلغلها في أحشاء المجتمع، وتزداد فاعلية هذه العوامل بصفة خاصة في الدول التي تتبنى سياسة إنمائية رأسمالية محورها التركيز على اعتبارات النمو الاقتصادى الانفتاحى دون الاهتمام بتحقيق عدالة في التوزيع مما يترتب على ذلك ظهور

---

(١٨) مايكل جونستون، مرجع سابق، ص١١٧.

شرائح اجتماعية جديدة تملك الثروة دون أن يكـون لهـا نفـوذ سياسـى، ولذلك فهى تلجأ إلى استمالة أصحاب النفوذ السياسى مـن خـلال اللجـوء إلى أساليب فاسدة كالرشوة والعمـولات والاغـراءات المختلفـة التـى تقـدم للمسئولين سواء كانت مادية أو عينية أو مـن خـلال اللجـوء إلى أسـاليب الفساد بهدف الحصول علـى تأثـير سياسـى مباشـر تتمثـل فـى عضويـة البرلمان[١٩].

أضـف إلى ذلـك ارتبـاط هـذه السياسـة الانمائيـة الرأسماليـة بالشركات المتعددة الجنسية تلـك الشـركات التـى تعمـل علـى نشـر قيـم الفساد داخل المجتمع، وذلك لأن الرشوة والعمولات تكاد تكـون أسـلوباً عرفياً معترفاً بـه فى دوائـر هـذه الشـركات والتـى ترصـد لهـذا الغـرض أموالاً ضخمة فى ميزانياتها، وإن كـانت تخفيـها تحـت بنـد العلاقـات العامة. ومثال ذلك قيام شركة توكهيد الأمريكية برشوة أعداد كبيرة من المسئولين الحكوميين فى الدول النامية والمتقدمة على حد سـواء[٢٠]. هـذا ولا تقتصـر هـذه الشـركات علـى دفـع الرشـاوى والعمـولات لبعـض

---

(١٩) أكرام بدر الدين، ظاهرة الفساد السياسى، مجلة الفكـر العربـى، بـيروت، معهد الانماء العربى، ١٩٩٣، ص٢٨.

(٢٠) نبوية على الجندى، الفساد السياسى فى الدول النامية، مع دراسة تطبيقية للنظام الايرانى حتى قيام الثورة الإسلامية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية رسالة ماجستير غير منشورة، بجامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص٦٠.

الشخصيات فى الهيئة التنفيذية وإنما تتجه إلى تدعيم علاقاتها بالشخصيات المؤثرة على الرأى العام عن طريق اشراكها فى عضوية مجالس إدارات الشركات وخلق الروابط المصلحية المالية والتجارية[٢١].

ومن ناحية أخرى يترتب على هذه السياسة الاقتصادية وجود قلة مترفة فى غناها تقابلها غالبية شعبية مودقعة فى فقرها، ويؤدى هذا التفاوت الصارخ إلى انتشار مظاهر الفساد حيث أن الأقلية المتخمة فى غناها تحاول إقامة علاقات خاصة مع القيادات السياسية قوامها إفساد هذه القيادات بكل الطرق حتى تصبح أدوات لحماية مصالح هذه الأقلية أما الغالبية العظمى من المواطنين التى تعانى من الشعور بالإحباط والسخط نتيجة قلة دخولهم وعجزهم عن مواجهة نفقات معيشتهم مما يجعلهم يلجؤن إلى تقاضى الرشاوى والعمولات والاختلاسات وغير ذلك من أساليب الفساد ومسالكه للخلاص من هذا الشعور البائس.

ثانياً: الأسباب السياسية:

يتفق أغلب الباحثين على أن أكثر النظم إفرازاً للفساد ومظاهره هو النظام الديكتاتورى الأبوى Patrimonial rule الذى يتركز على شخصية حاكم مستبد مستنير[٢٢]. حيث يتمتع بسلطة مطلقة عادة ما تصل إلى حد الاستبداد الكامل وتحيط به نخبة محدودة من أهل الثقة

---

(٢١) محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والسياسية القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص٣٥٠.

(٢٢) عبد الباسط عبد المعطى، مرجع سابق، ص٥١.

الذين يتصفون بالولاء الكامل لشخصيته، وبالتالى فإنهم يعملون على إجهاض روح المبادرة، والمشاركة السياسية والشعبية ويحكمون على الجماهير بالسلبية والانعزالية مما يشجع ذلك على ظهور الفساد بكافة أشكاله وأنماطه المختلفة، لأن ضعف المشاركة السياسية وما يرتبط بها من ضعف مؤسسى يمكن أن تقود إلى تزايد احتمالات ظهور الفساد إلى حد كبير، لأن الهدف الأساسى للفساد هو القضاء على المنافسة، وخلق شريحة أو فئة محظوظة ومسارات داخلية سرية وهو بهذه الصورة مضاد للديموقراطية(٢٣). فكما يقولون السلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

وفى هذا الإطار ينتشر الفساد بكافة مضاعفاته على مستوى النخبة السياسية وخاصة مستوى القائد واتباعه، لأنه يحكم وضعه المهيمن وسلطته المطلقة وعدم تمييزه بين الأموال والمصالح العامة من جهة وأمواله ومصالحه الخاصة من جهة أخرى عادة ما يستغل سلطته فى تكوين ثروة شخصية ضخمة تؤمن وضعه فى مواجهة احتمالات المستقبل، ومن النماذج الواضحة فى هذا الخصوص شاه إيران، ورئيس الفلبين السابق ماركوس ورئيس هايتى دوفاليه وغيرهم، ويتورط العديد من أعضاء النخبة السياسية فى الفساد بكل صوره، ويساعدهم فى ذلك تأكدهم من أن القائد سوف يتغاضى عن ذلك الفساد طالما استمروا فى الولاء والخضوع لشخصيه(٢٤). أضف إلى ذلك

---

(23)Clarke M., op. Cit., p. XVI.

(٢٤) د. جلال عبد الله معوض، الفساد السياسى فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ١٦.

فساد الأحزاب السياسية واستغلال المنصب العام فى ظل غياب تقاليد راسخة للعمل السياسى وغياب المنافسة السياسية الحقيقية من جانب أحزاب أخرى.

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية والثقافية:

تمثل العوامل الاجتماعية والثقافية سبباً له أهميته الخاصة فى نشأة الفساد وانتشاره داخل المجتمع حيث يؤدى التفاوت الاجتماعى الحاد فى الثروة بين أفراد المجتمع، وعدم العدالة فى توزيع الدخل إلى عدم الشعور بالانتماء للمجتمع وللدولة وللنظام السياسى، ففى ظل التفاوت الصارخ بين أفراد المجتمع تضعف مشاعر الانتماء ويندفع الأفراد إلى تغليب مصالحهم الخاصة والذاتية على المصلحة العامة ويصبح الجو مهيئاً لظهور الفساد فى هذه الحالة، فضلاً عن ذلك تؤكد بعض القيم الثقافية التقليدية السائدة فى الدول النامية على فكرة العائلة الممتدة، وارتباط الفرد بعائلته وأقاربه وأصدقائه وأبناء قريته التى ينتمى إليها، ولذلك يتوقع منه فى حالة توليه لمنصب هام فى الوزارة أو البرلمان أو إذا تقلد أى منصب عام أن يقدم خدماته لهؤلاء الأفراد الذين تربطه بهم صلات معينة وتتمثل هذه الخدمات فى تدبير الوظائف وفرص التعليم، والحصول على مزايا عينية وأدبية ويصل الأمر إلى درجة مخالفة القانون أو مبدأ المساواة فى الفرص لمحاباة الأهل

والأصدقاء وبالتالى يترتب على ذلك الوضع ظهور الفساد بكافة صورة فى ممارسة الوظيفة العامة"(٢٥).

وعلى هذا فإن الالتزامات القرابية نحو الأهل والأقارب من القوة لدرجة أنها تشارك فى قدر معين من الفساد الموجود فى البلدان الحديثة لكن القوة النسبية للروابط القرابية والجزاءات الاجتماعية غير الرسمية التى تفرز هذه الروابط تعتبر أكثر إلحاحاً وتأثيراً فى البلدان المتخلفة لأن الالتزام الأول لأى رجل فى المجتمع التقليدى هو لأقاربه وعشيرته، ولذا فعندما يطلب أخ من أخيه الذى يمثل وظيفة رسمية رخصة لسيارة أجرى مثلاً فإن صلة القرابة تجعل من الصعب على هذا الأخير أن يرفض هذا الطلب أو يبدو الرفض على أنه تنكر للولاء الأسرى، وهذا يبين أن الطبيعة الضاغطة والملحة للروابط القرابية إلى جانب طقوس تبادل الهدايا تفسر - إذن - جزءاً من الفساد الموجود فى البلدان النامية(٢٦). وهذا يعنى أن القيم والتقاليد المتوارثة والثقافية السائدة تكون فى أغلب الأحيان سبباً أساسياً لظهور الفساد(٢٧). وتمثل أوضاع الدول النامية نموذجاً ملائماً لدور القيم السائدة فى إيجاد الفساد مثل غانا ونيجيريا ودول أفريقيا وجنوب آسيا ودول الشرق

---

(٢٥) إكرام بدر الدين، ظاهرة الفساد السياسى، مرجع سابق، ص٣٤.

(26)Manheim J.B., op. Cit., p p. 11-12.

(27)Claphan Ch., op. Cit., p. 5.

الشرق الأوسط بينما تكاد تختفى تماماً هذه الظاهرة فى الدول الأكثر تقدماً كالدول الغربية.

رابعاً: الأسباب الإدارية والقانونية للفساد:

يمكن أن يحدث الفساد نتيجة لاعتبارات إدارية وقانونية تتمثل فى غياب الأبنية والمؤسسات البيروقراطية، فضلاً عن عدم وجود قوانين رادعة للفساد، كل هذا يعمل على إطلاق يد العناصر البيروقراطية وخاصة العناصر العليا منها فى تنفيذ ما تراه محققاً لمصالحها الخاصة مستخدمة فى ذلك الأساليب المتنوعة للفساد الإدارى وهذا ما يؤكده آرثر لويس – قائلاً أن الشخص حينما يكون متقلداً منصباً وزارياً فى الدول النامية تكون لديه فرصة حياته لتكوين الثروة من خلال اللجوء إلى الفساد واستغلال النفوذ(٢٨). بالإضافة إلى اتجاه القادة الإداريين إلى استغلال مناصبهم العامة فى تحقيق مصالحهم الذاتية وتكديس الثروات وإشباع رغباتهم الاستهلاكية عن طريق سبل غير مشروعة من أبرزها الاختلاس وتقاضى الرشاوى والعمولات أو من خلال الأساليب التى يلجأ إليها أصحاب رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية لحماية مصالحهم وتجاوز الإجراءات الروتينية المعقدة للإدارات البيروقراطية من خلال تقديم الرشاوى والعمولات إلى مديرى تلك الإدارات مما يترتب

---

(28)Almond G. A., and powell G. B., Comprative politics to day (A world view) standford ford Un-London 1988, p. 255.

على هذه الأوضاع ظهور الفساد في ممارسة الوظيفة العامة، ويصدق هذا الوضع على حالة الدول النامية فكما يقول - جونار ميردال - في تحليله للفساد الإدارى في دول جنوب آسيا "بأن الرشوة صارت من الحقائق الثابتة في الأجهزة الإدارية في هذه الدول وخاصة الفلبين وتايلاند وأندونسيا والهند وباكستان وبورما حيث تعانى كل الإدارات الحكومية والوكالات والشركات العامة ومكاتب التصدير وإدارات الضرائب من انتشار الرشوة على نطاق واسع، بحيث يمكن القول أنه متى أعطيت السلطة لأى موظف سيكون هناك مجال للرشوة والتى بدونها لا يسير دولاب العمل الإدارى[٢٩].

أضف إلى ذلك شعور البيروقراطية بالتفوق على المواطنين والنظرة إليهم ليس باعتبارهم أصحاب حق وإنما هم مجرد مستجدى لها، وقد تأكد ذلك من خلال إحدى الدراسات المسحية في الفلبين حيث اتضح أن (٧٥٪) من المواطنين يسلمون بهذه الحقيقة في تعاملهم مع الإدارة، وأن (٦٧٪) من الإداريين يعتقدون أنهم يتفضلون بالخدمة على المواطنين، ولهم الحق في الحصول منهم على مقابل نظير ذلك[٣٠].

وهكذا فإن البعد الإدارى - بمعنى ضعف الأنظمة الإدارية والقانونية في مواجهة الفساد - فضلاً عن عدم الاتساق بين النظام

---

(٢٩) جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص ٧.

(٣٠) نبوية على الجندى، الفساد السياسى في الدول النامية، مرع سابق، ص٤٧.

الإدارى ومتطلبات الحياة الاجتماعية يمكن أن تكون من مسببات الفساد الهامة داخل المجتمع.

وحصاد ما سبق هو تفاعل العوامل المسببة لإحداث ظاهرة الفساد السياسى والإدارى وانتشارها فى المجتمع، إلا أن الذى تجدر الإشارة إليه أن العوامل السالفة التى تناولناها لمعرفة مسببات الفساد متداخلة ومتشابكة إلى حد كبير وتشكل فى جملتها آليات عامة تتفاعل بشكل متبادل فى إحداث هذه الظاهرة، وينعكس أثر كل عامل منها على الآخر بشكل واضح، وإن كنا عرضنا لكل منها على حدة فهذا بغرض التحليل العلمى فقط، لكن فى الواقع أن الحديث عن مسببات الفساد وعوامله لابد أن يتم بصورة أكثر شمولية لتناول هذه الأسباب فى صلاتها ببعضها البعض وإبراز مدى التكامل بينها وليس بتناول كل عامل على حده، كما أنه يساعد على توضيح الآثار الناجمة عن ظاهرة الفساد فى المجتمع بصورة أكثر شمولاً وتحديداً.

ثالثاً: الآثار الناجمة عن الفساد:

من المعلوم أن الآثار التـى يطرحـها الفسـاد فـى المجتمـع بشـكل عام، وعلى الأبنية السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة بشـكل خـاص، لايمكن أن تكون إلا سلبية وخطيرة وخاصة عندما يكـون الفسـاد منتشـراً ومتغلغلاً فيه، ورغم ذلك فإن هناك بعض الاتجاهات الحديثة تشـير إلى أن هناك أيضاً آثار إيجابية للفساد، وهنـا يقتضـى التحليـل العلمـى فـى مجال تقييم الآثار الناجمة عن الفساد، تناول تلك الآثار بشقيها السلبى والإيجابى وذلك لمعرفة العوامل التى تتوقـف عليـها نوعيـة هـذه الآثـار والوزن النسبى للمجموعتين من الآثـار المترتبـة عليـه، والآثـار السـلبية للفساد عديدة ومتنوعة ويمكن إيجازها فى خمسـة عنـاصر أساسـية علـى النحو التالى:

(١) آثار الفساد على عدم تحقيق الاستقرار السياسى:

يـؤدى الفسـاد آثـار سـلبية علـى التكـامل والاسـتقرار السياسـى وبخاصة فى الدول النامية حيث يعمل الفساد على إضعاف شرعية النظام القائم أمام الجماهير مما يتيح للقوى العسـكرية فرصـة التحـرك لاسـقاط ذلك النظام وذلك للقضـاء علـى المساوئ المرتبطـة بالفسـاد لكـن الشـواهد التاريخية تؤكد أن معظم الانقلابات العسكرية فـى الـدول الناميـة رغـم أنها تبرر استيلائها على السلطة من منطلق الحاجة إلى القضاء على فساد الحكم القائم تتورط بدورها فـى الفسـاد، لأن العسـكريين يعملـون عقـب نجاح الانقـلاب علـى تحقيـق مصالحـهم الجمعيـة وزيـادة مخصصاتـهم

المالية، وهو الأمر الذي يترتب عليه تفاقم المشكلات التي أدت أصلاً إلى الانقلاب مما يمهد الطريق أمام انقلاب مضاد أو حكم عسكرى متسلط (وفاسده) [٣١].

فلقد شهدت الفترة من (١٩٤٦-١٩٧٠) حوالى (٢٢٩) انقلاباً عسكرياً ولم ينجح منها فى مكافحة الفساد سوى (١٩) انقلاباً أى حوالى ٠٨٪) فقط[٣٢]. لأنه رغم أن البداية التى قامت بها الأنظمة العسكرية كانت فى الغالب نشطة وحسنة التوجهات والنوايا فى مواجهة الفساد إلا أن القادة العسكريين سرعان ما يصابون بالفساد مثل الأنظمة التى حلت محلها[٣٣].

هذا ويمكن أن يترتب على الفساد أيضاً تهديد الاستقرار السياسى وظهور مؤثرات العنف السياسى داخل النظام خاصة إذا لجأت الحكومة من جانبها إلى الاعتماد على استخدام أساليب القمع والكبت فى علاقاتها العامة.

(٢) إعاقة التنمية وتشويه عملية الاستثمار:

لاشك أن تغلغل قيم الفساد داخل المجتمع ينجم عنه تدفق

---

(٣١) سلوى لبيب ظاهرة الانقلابات العسكرية فى أفريقيا بين النظرية والتطبيق، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد الرابع، ١٩٧٥، ص١٦٥.نبوية على الجندى، مرجع سابق، ص٨٤.

(٣٢) نبوية على الجندى، مرجع سابق، ص٨٤.

(33)Manheim, J. B., op. Cit., p. 10.

رؤوس الأموال إلى خارج البلاد وتشويه معالم التنمية وإهدار الامكانيات الداخلية والمساعدات الأجنبية، فقد تلجأ النخبة الحاكمة إلى تهريب الأموال فى الحسابات السرية بالبنوك السويسرية، مثلاً يقدر ما نزحته قيادات أمريكا الوسطى فى خمس سنوات (٥٤-١٩٥٩) بنحو مليار وربع مليار دولار ضاعت على بلادهم فرص استثمارها، أما تشويه الاستثمار، فيأتى من خلال توجيه معظم الاستثمارات إلى لقطاعات غير الإنتاجية مثل السياحة والبناء ليس بسبب ربحيتها وإنما بسبب أن عقود المقاولات تغطى نسب العمولات والسمسرة الضخمة[٣٤]. كما أن وجود الفساد وانتشاره يعوق عملية التنمية لأنه يؤدى إلى إدخال الأساليب غير العقلانية، وتغليب المصلحة الخاصة على العامة، وعدم اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب، فقد لا يكون القرار المتخذ بخصوص تنفيذ مشروع معين مثلاً هو الأفضل أو الأنسب، ومع ذلك يتخذ القرار نظراً لوجود مزايا مادية أو معنوية تتحقق لمتخذى القرار مما يؤثر ذلك بطريقة سلبية على عملية التنمية[٣٥]. فضلاً عما يترتب من فساد الإدارة من تبديد للأموال العامة، وهذا ما يتضح من انخفاض العوائد التى تحققها الدولة من أموالها المستثمرة فى المشروعات العامة.

---

(٣٤) السيد عليوه، صنع القرار السياسى فى منظمات الإدارة لعامة، مرجع سابق، ص٢٩٠.

(٣٥) إكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص٤٤.

(٣) ضعف المشاركة الشعبية والسياسية:

يترتب على وجود الفساد وانتشاره داخل المجتمع ضعف المشاركة السياسية وتفشى السلبية واللامبالاة بين أفراد المجتمع وذلك لأن إصابة الحكومة بالفساد يؤدى إلى عدم ثقة الجماهير بالنظام، ومن ناحية أخرى فإن انتقال الفساد إلى التنظيمات السياسية الوسيطة وبخاصة الأحزاب السياسية تؤدى إلى فقدها القدرة على أداء وظائفها الحقيقية وخاصة توفير قنوات صالحة وفعالة للمشاركة الشعبية فى العملية السياسية، ومن هذه المشكلات الصراعات بين الأجنحة الحزبية حول اقتسام الغنائم، وهيمنة الاعتبارات والعوامل الشخصية فى عملية صنع القرارات داخل الحزب وتمركزها حول شخص القائد (علاقة الرئيس- الاتباع) مما يؤدى إلى افتقاد الحزب للديمقراطية فى داخله وانفصاله عن المشكلات الجماهيرية[٣٦]. وعندما تصل الأمور إلى هذه الدرجة ترتفع درجة السلبية وضعف الشعور بالمسئولية العامة، وبالتالى عدم استطاعة المواطنين ممارسة وظيفة الرقابة العامة على الحكومة والأجهزة والمؤسسات السياسية مما يشجع ذلك على ظهور الفساد فى أشكاله وأنماطه المختلفة، ويفسر ذلك الوضع إنخفاض النظم العسكرية والسلطوية فى بعض دول العالم الثالث فى القضاء على الفساد رغم ما تضعه من عقوبات صارمة[٣٧]. وذلك نتيجة لغياب الرقابة الشعبية

---

(٣٦) جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٣٧) إكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص ص ٣٥-٣٦.

الحقيقية المترتبة بدورها على غياب المشاركة السياسية .

(٤) انخفاض كفاءة الإدارة:

يربط بعض الباحثين بين الفساد وعدم الكفاءة وذلك لأن خاصية عدم الكفاءة تنتشر بصفة خاصة من خلال انتشار صور الفساد وأنماطه المختلفة(*) لذلك فإننا نلاحظ أن انتشار ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والفنية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة والتى يشار إليها بظاهرة نزيف العقول Brain drain ترجع ليس فقط إلى ارتفاع مستويات الدخول والمعيشة بالدول المتقدمة ولكن أيضاً شعور هذه العناصر بعدم الرضا عن الأوضاع القائمة فى دولهم وخاصة فيما يتعلق منها بالفساد مثل النخبة السياسية وعدم تقدير العلماء والعلم فى ظل المحاباة للأقارب والاتباع كل هذه العوامل تشكل عوامل طاردة لهذه الكفاءات[٣٨].

وهكذا فإن انتشار الفساد وما يرتبط به من ضعف الانتماء والإحساس بالهوية الوطنية يقود إلى تزايد احتمالات قلة الكفاءة إلى حد كبير.

(٥) إضعاف القواعد القانونية واهتزاز صورة الشرعية:

يطرح الفساد أيضاً آثاره السلبية على إضعاف الضوابط والقواعد

(*) أنظر فى هذا الصدد

Wraith R. and Simpkins E., op. Cit., p. 17.

(٣٨) نبوية على الجندى، مرجع سابق، ص ١٠٤.

القانونية وتقليل قدرة المؤسسات على ممارسة وظائفها على الوجه الأكمل لأن فى وجود الفساد تتراجع معايير الكفاءة والقدرة على الأداء كشرط لشغل المناصب داخل المؤسسات نتيجة لانتشار المحابات والمحسوبية، ويصل إلى المؤسسات أشخاص لا يتمتعون بالمهارات والكفاءات المطلوبة مما يؤدى إلى انخفاض قدرة المؤسسات وكفاءتها، وتظهر هذه الصورة بوضوح فى حالة زامبيا حيث يصبح المعيار فى تولى المناصب والوظائف هو الصلات المباشرة بالشخصيات المؤثرة، ولذلك لايوجد الاهتمام إلى تطوير المؤسسات أو زيادة قدرتها على تحقيق أكبر عائد ممكن من خلال الوظيفة[٣٩]. ولذا تتعرض هذه المؤسسات للانحطاط السياسى Political decay وبالتالى فقدان الشرعية والانهيار بسبب فساد قيادتها وانغماس عناصرها المختلفة فى ألوان الفساد، ومن ناحية أخرى يترتب على فساد القيادة الحاكمة ومشاركتها وتسترها على فساد النخبة السياسية، ومهادنتها للقوى الداخلية المهيمنة اقتصادياً وتبعيتها للقوى الخارجية المستغلة لثروات المجتمع، افتقاد هذه القيادات للشرعية السياسية الحقيقية المستندة إليها من قبل الجماهير العريضة[٤٠]. وبالرغم من الآثار السلبية العديدة والمتنوعة للفساد على النحو السالف إيضاحه يرى بعض الباحثين أن الفساد قد يكون أقل ضرراً من الناحية الاجتماعية من بدائل أخرى بل وقد يكون مفيداً،

---

(٣٩) إكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص ص ٤٢-٤٣.

(٤٠) جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص ٢٥.

فعلي سبيل المثال قد يسمح الفساد بتجاوز قاعدة لا لزوم لها، وقد يحدث نوع من إعادة التوزيع السياسى المستقر والاندماج والمشاركة والشرعية(٤١).

والواقع أنه من هذا المنطلق نفسه يبرز الدور الإيجابى للفساد فى تجاوز تعقيدات البيروقراطية وما تضيعه من وقت، لأنه كما يرى - جيمس سكوت - J. Scott أن دفع العمولات والرشوة للقيادات البيروقراطية من أجل تسهيل الإجراءات البيروقراطية المعقدة والإسراع بالموافقة على بدء مشروع اقتصادى معين، فإن هذه الأموال التى تعطى فى صورة رشاوى وعمولات تكون بمثابة القوى المحركة التى تدفع البيروقراطيين للعمل بأقصى سرعة، واختصار الإجراءات البيروقراطية المعقدة والإسراع بالموافقة على بدء مشروع اقتصادى معين، واختصار الإجراءات لتوفير الجهد والوقت(٤٢). والفساد من هذه الزاوية يساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية وزيادة التراكم الرأسمالى، كما يؤدى الفساد وظائف اجتماعية ذات طبيعة إيجابية مثل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وزيادة عملية الحراك الاجتماعى فى المجتمع فكما أوضح - روبرت ميرتون - أن الماكينة الحزبية Party machines مثل منظمة

---

(٤١) مايكل جونستون، مرجع سابق، ص ١١٧.

(42) Soctt J., Corruption, An Essay on the functions of corruption in: clude welch, political modernization, california, duxbury press, 1971, pp. 371-323.

الحزب الديمقراطى فى مدينة نيويورك قد أعطت فرص لتحقيق التقدم بالنسبة للجماعات المهاجرة التى أتت بدون طرق رسمية وقانونية، كما أن الفساد يمثل أداة لإشباع مطالب الجماعات المختلفة فى حالة إصابة البناء الرسمى بالعجز الوظيفى[٤٣]. وصفوة القول أنه بالرغم من هذه المبررات الإيجابية للفساد إلا أننى أرى أن الفساد لا يمكن الدفاع عنه وتبريره بأى منطق سواء كان أكاديمياً أو زرائعياً لأن هذه الآثار الإيجابية للفساد هى آثار مزعومة أو ادعائية لا تتفق مع الواقع الراهن لأن استشراء الفساد يعرقل النمو الاقتصادى ويقوض الشرعية السياسية ويفسد أخلاق الموظفين والحكام والمواطنين على السواء. وهنا يكون من المفيد توضيح ما إذا كان الفساد يمثل ظاهرة عامة أم ظاهرة خاصة.

(43)Kuper J., op. Cit., p. 43.

رابعاً: الفساد كظاهرة عامة:

من المسائل التى تستوقف الانتباه فى هذا المقام، الاختلاف حول النظر إلى ظاهرة الفساد باعتبارها ظاهرة اجتماعية عامة أم ظاهرة نوعية تقتصر على دول أو نظم سياسية بعينها؟ ويمثل توضيح هذا التحديد لنطاق الفساد ومدى عموميته، أهمية محورية فى الدراسة الراهنة نظراً لكونه يسهل من إمكانية المقارنة بين نظام سياسى وآخر من زاوية الفساد السياسى والإدارى، ومعرفة أى النظم أكثر عرضه لهذا النمط من الفساد عن غيرها. هذا ويسود اعتقاد شائع بين بعض الباحثين بوجود ارتباط واضح بين ظاهرة الفساد والدول النامية، باعتبار أن المناخ العام فى هذه الدول يساعد على تفشى هذه الظاهرة أكثر من الدول المتقدمة، وعلى هذا ذهب نفر قليل من علماء السياسة (هدنهير ١٩٧٠) إلى القول باختفاء نسبة الفساد فى المجتمعات الغربية الديموقراطية الأكثر تقدماً وذلك لأن التقدم فى النظام التعليمى وتكنيكات الإدارة العامة وتطور الأعراف والتقدم الاقتصادى فى هذه المجتمعات يؤدون إلى اختفاء ظاهرة الفساد[٤٤]. لكن هذا الاعتقاد بعيد عن الصواب لأنه ينطوى على نوع من التحيز القيمى والأسلوب التعسفى فى دراسة ظاهرة الفساد وتحليلها وذلك لأن الفساد يوجد بدرجات متباينة فى جميع النظم والمجتمعات، فيمكن أن يوجد فى مجتمعات نامية وأخرى متقدمة كما يوجد فى نظم

(44) Kupper J., op. Cit., p. 43.

ديمقراطية أو ديكتاتورية أو أوليجاركية أو ملكية، كما تعرفه دول ذات توجه اشتراكي وأخرى ذات توجه رأسمالي، فالفساد يظهر عندما تكون الظروف مهيئة لظهوره.

وهذا يعني أنه يمثل ظاهرة عامة في جميع النظم السياسية مع اختلاف في الدرجة من نظام إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى.

ولذا فإن محاولة إجراء أي نوع من المقارنة بين نظام سياسي وآخر من زاوية الفساد هي مقارنة من حيث درجة الحدة في الفساد ومدى عموميته وانتشاره وليست مقارنة من حيث وجود هذه الظاهرة أو عدم وجودها. هذا ويؤكد الواقع الراهن صدق الفكرة القائلة بعمومية الفساد وانتشاره في جميع النظم والمجتمعات بنسب متفاوتة، فالفساد كما يقول - مايكل جونستون - أكثر شيوعاً في السياسة الأمريكية وبصفة خاصة عند مستوى الولاية والمستويات المحلية وقد يأتي ترتيب الولايات المتحدة قريباً من وسط النطاق العالمي للفساد ومشكلة الفساد الأمريكية هي مشكلة لسياسة الخصخصة[٤٥]. فلقد أظهرت التحقيقات التي تمت في أعقاب فضيحة ووتر جيت أن خدمات بعينها كانت مضمونة في مقابل مساهمات ضخمة غير مشروعة في الحملة الانتخابية، فلقد خصصت صناعة منتجات الألبان مليوني دولار لحملة إعادة انتخاب نيكسون، وسرعان ما ظهر بعد ذلك أن الإدارة الأمريكية

---

(٤٥) مايكل جونستون، مرجع سابق، ص ص ٨١-٨٢.

قد تعـهدت بتـأييد الزيـادات فـي الأسـعار والاعانـات الحكوميـة لهـذه الصناعة[٤٦].

وكذلك ينتشر الفسـاد فـى دول اشـتراكية متقدمـة مثـل روسـيا، ولعل من الأدلة الواضحة على ذلك تصريحات بوريـس يلتسـين فـى هـذا الصدد حينما أعلن أن الجريمة والفساد ينهشان جسد الدولة الروسية من القمة إلى القاع، وأكد أن نطـاق وطبيعـة الجريمـة والفسـاد اتسـع بصـورة هائلة إلى الدرجة التـى أصبحـت تـهدد المواطـن والحكومـة بـل والمصـالح القوميـة للأمـة الروسـية، وقـال أن (٤٠٪) مـن رجـال الأعمـال وثلثـى الشركات الخاصة لها روابـط وثيقـة بالفسـاد وأن وزارة الدفـاع الروسـية تبيع الذخائر فى السوق السوداء لحسـاب العـاملين فيـها[٤٧]. كمـا ظـهر الفساد أيضاً فى دول أوربا الغربية وفى الدول النامية قديماً وحديثاً فلقد أشـار Warith and Simpkins بـأن الفسـاد يوجـد فـى كـل مـن أفريقيـا وبريطانيا فى القرن الثامن عشر إلا أن الاختلاف الوحيد بينـهما يتمثـل فى أن تاريخ الفساد فى الحياة العامة فى بريطانيا فى القرن الثامن عشـر شهد ليس فقط قوى متورطة فى الفساد ولكن وجدت قوى مضادة لمكافحة الفساد والقضاء عليه[٤٨].

---

(46) Etzioni A., Capital corruption (The New Attack on American democracy, N. Y. 1984, p. 10)

(٤٧) انظر فى هذا الصدد، الأهرام، القاهرة، بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٦.

(48)wraith R. and Simpkins E., op. Cit., p. 12.

هذا وينتشر الفساد السياسى فى أوربا فى الوقت الحالى لكن بدرجات متباينة ففى إيطاليا تكشف تورط اندريوتى زعيم الحزب الديموقراطى المسيحى بعلاقات مريبة مع عصابات المافيا أما فى فرنسا فإن الحزب الاشتراكى تغلغلت فى أوساطه رائحة الفساد، وهى التى أدت إلى خسارته أصوات ناخبيه فى الانتخابات الأخيرة، وكما يقول د. ستيرن - لقد تراوحت روائح الفساد فى فرنسا من استغلال للسلطة فى الأوساط الحكومية وفساد مالى تورط فيه العديد من رموز الحزب الاشتراكى، أما فى بريطانيا فهناك شعور عام بأن هناك قانوناً خاصاً يطبق على الأثرياء وأصدقاء الحكومة من المقربين للوزراء ورجال الحكم، وقانوناً آخر يطبق على العامة من الشعب[٤٩].

أما الفساد فى الدول النامية فيمثل ظاهرة أكثر انتشاراً وذلك لأن الناس ينظرون إليه باعتباره أحد مكونات الحياة اليومية، ويعتبرونه ظاهرة طبيعية تنطوى عليها ممارسة الوظيفة العامة كما أن الموظفين فى الدول النامية لا تكون لديهم فى أغلب الأحيان فكرة واضحة عن القواعد والإجراءات الرسمية والقانونية، وإن وجدت هذه الفكرة فإنهم لا يبالون إذا تمت مخالفة هذه القواعد، كما أن الناس تعرف الكثير من أنماط الفساد المتغلغلة فى أجهزة الدولة المختلفة، وعدم اتخاذ إجراءات قانونية حاسمة ضد هؤلاء المتورطين فى الفساد تجعل النظرة العامة إلى الفساد - كما يقول جونار ميردال - كالتضخم لا يمكن تجنبه فتكون

---

(٤٩) انظر فى هذا الصدد، الأهرام، بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٨م.

النتيجة هى التعود على انتشار ظاهرة الفساد وعدم الاكتراث منه[٥٠].
بالإضافة إلى ذلك فإن الإحساس بالمصلحة القومية يكون ضعيفاً نسبياً لدى مواطنى الدول النامية والذين يشعرون بالشدة والريبة فى مؤسسات الدول وأجهزتها لارتباطها لدى المواطنين بمجموعة من الإجراءات والممارسات البيروقراطية المعقدة وبفكرة العقاب[٥١].

لذا فإن الفساد يكون أكثر حدة فى الدول النامية، فلقد انتشر الفساد فى نيجيريا حينما تولت النخبة السياسية من أبناء نيجيريا السلطة لدرجة أن أصبحت الرشوة ومحاباة الأقارب فى الوظائف العليا والاختلاس وانتزاع الحقوق من أصحابها أمراً متفشيا فى البلاد ولقد أدانت لجنة التحقيق فى انقلاب أغسطس ١٩٧٥م عشرة من المحافظين العسكريين باختلاس أموال تبلغ مجموعها أكثر من ٢٠ مليون دولار، وبذلك أصبح الفساد لصيقاً بالنظام فى نيجيريا وسلوكاً معتاداً لساسة الأحزاب والجماعات العرفية الأخرى حتى أن سلطات المخدرات الدولية ومن بينها الإدارة الأمريكية لمكافحة المخدرات أكدت أن نيجيريا قد أصبحت إحدى الدول البارزة فى مجال تصدير المخدرات وخاصة الكوكايين والهيروين وتؤكد السلطات الدولية والجهات المسئولة فى نيجيريا أن تجارة المخدرات لم تكن لتستطيع

---

(50)Myrdal G., Corruption as a hindrance to modernzation in south Asia, op. Cit., p. 239.

(٥١) إكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص ٣١.

ممارسة نشاطها بمثل هذه الجرأة لولا تستر كبار المسئولين فى نيجيريا عليها[٥٢].

كذلك ينتشر الفساد فى كينيا بعد الاستقلال ومن الأمثلة البارزة على ذلك اعتماد النخبة الحاكمة فى كينيا على جهاز بيروقراطى قوى لبسط سيطرتها على كافة أنحاء الدولة، واستغلال موظفى الخدمة المدنية والإدارة الإقليمية لمناصبهم فى الحصول على مزايا ومخصصات مادية لهم، فمثلاً فى مجال توزيع المساكن العامة فى مدينة نيروبى كانت تستخدم كل ألوان النفوذ والعلاقات والارتباطات الشخصية فى عمليات توزيع هذه المساكن، وزيادة مصادر الدخل من خلال تأجير المساكن المخصصة لهم من الباطن[٥٣].

كذلك لا تخلو الدول الآسيوية من صور الفساد المختلفة بما فيها الهند التى توصف بالليبرالية، والتى استمر فيها صور كثيرة من الفساد السياسى لفترة تربو على نصف قرن، حينما لعب حزب المؤتمر فى الهند دور الرئيس Patron الذى يعتمد فى نجاحه فى الانتخابات والوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها على قدرته على توزيع عوائد وغنائم معينة على المناطق المساندة له فى دوائره الانتخابية واستفاد فى ذلك الخصوص من خلال قدرته على المساومة والمناورة فيما يتعلق بتحقيق مطالب محلية معينة نظير الحصول على المساندة والأصوات

---

(٥٢) مايكل جونستون، مرجع سابق، ص ص ٨٨-٩١.

(٥٣) حمدى عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص ص٨٨-٨٩.

فى الانتخابات[٥٤]. ومن النماذج الواضحة للفساد فى الدول النامية أيضاً دولة الفلبين التى كانت تسودها فى عهد "ماركوس" فكرة أساسية بين المرشحين والناخبين مؤداها "بدون أموال لا أصوات" ومن هنا كانت ميزانية الحملة الانتخابية لأى مرشح تخصص نسبة كبيرة فيها لا تقل فى العادة عن (٤٠٪) لشراء أصوات الناخبين ولذلك كان معظم أعضاء الكونجرس يمتلكون ثروات ضخمة لا يتم تسديد أى ضرائب عليها وهى ثروات كان يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة مثل الحصول على الرشاوى والعمولات مقابل المساعدة فى منح تراخيص للاستيراد ومقابل منح الجنسية للفنيين وبيع الوظائف العامة[٥٥].

كذلك تنتشر مظاهر الفساد فى مصر، فلقد أشارت إحدى الدراسات عن الفساد فى المجتمع المصرى، بأن الرشوة والعمولات واستغلال النفوذ تجاوزت المكتب الصغير إلى الكبير خلال حقبة الانفتاح لتشمل مدراء ووزراء هذا إلى حدود ما تنشره الصحف اليومية، وأما ما لا ينشر فلا يدريه الكثيرون[٥٦]. ففى خلال عام ١٩٧٦م مثلاً كانتا هناك (١٨٠) حالة تلقى فيها بعض الوزراء وكبار القادة

---

(٥٤) نبوية على الجندى، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٥٥) جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص ١٠.

(٥٦) عبد الباسط عبد المعطى، بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية، مرجع سابق، ص ٥٧.

الإداريين عمولات ضخمة، من شركات خاصة تعمل فى مجال الاستيراد والتصدير(٥٧).

يضاف إلى ذلك الأساليب التى تستخدمها الدول النامية فى تشويه العملية الانتخابية والتى تعبر عن ممارسة الفساد السياسى مثل التلاعب بالعملية الانتخابية والتحيز الواضح للمشرفين على العملية الانتخابية وفرز الأصوات لصالح مرشح حزب الحكومة، وهذا التحيز يمتد أيضاً ليشمل كافة السلطات المحلية بما فى ذلك المحافظون وحكام الأقاليم(٥٨).

وطالما أنه لاتوجد دولة قديمة أو حديثة خالية تماماً من مظاهر الفساد فإن السؤال هنا ليس عن وجوده أو عدم وجوده بل إن السؤال التحليلى المناسب هو بالأحرى تحديد كيف أن هناك نظم سياسية تغذى مستويات وأشكال متنوعة ومتعددة من الفساد، والعمل على تقييم آثار الفساد على ذلك النظام السياسى(٥٩). وصفوة القول أنه يتضح مما سبق أن ظاهرة الفساد منتشرة فى كافة الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، ولكنه قد يكون أكثر انتشاراً وحدة فى الدول النامية، لكن كما يقول أحد الباحثين أنه بينما يكون للفساد فى المناصب المرموقة رنين

---

(٥٧) نزية نصيف الأيوبى، الثورة الإدارية وأزمة الإصلاح فى مصر. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٧، ص٣٢.

(58) Warith R. and Simpkind E., op. Cit., pp. 30-31.

(59) Manheim J. B., op. Cit., p. 10.

مدوى وقوى إلا أن الفساد الكامن فى الشخص نفسه، والذى يمارسه من تلقاء نفسه أو يتعلمه من الظروف الطارئة، فإن هذا النمط من الفساد هو أخطر أنماطه وأكثرها انتشاراً فى الدول النامية(٦٠). مما يعنى أن فرص ظهور الفساد وصوره فى الدول الأقل نمواً تكون أكبر بالمقارنة بالدول المتقدمة.

وبعد أن تم عرض نظرى لظاهرة الفساد السياسى والإدارى فى تراث علم الاجتماع السياسى فسوف نعرض فى الجزء القادم لواقع ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى من منظور تطبيقى تفسيرى وذلك ابتداء بفترة ما قبل الثورة ومروراً بحقبة الثورة وانتهاءً بفترة الانفتاح.

(60) Warith R. and Simpkins, op. Cit., p. 17.

خامساً: الفساد السياسي والإداري في مصر: رؤية سوسيوتاريخية:

نحاول فى هذا الجزء مناقشة ظاهرة الفساد السياسى والإدارى فى المجتمع المصرى بالنظر إلى السياق التاريخى والاجتماعى لفترات تاريخية بعينها، للبحث فى طبيعة العوامل التى ظهرت فى إطار هذا السياق التاريخى، بحيث جعلت ظاهرة الفساد التى ظهرت خلال تلك الفترة نتيجة لها ودلالة عليها، وذلك حسب المضمون الذى يحدد لنا طبيعة هذه الظاهرة التى سادت فى كل فترة.

وفى مجال اهتمامنا بفهم ظاهرة لفساد وتطورها فى المجتمع المصرى لابد أن ندرك أن هذه الظاهرة مرتبطة بطبيعة النظام السياسى فى كل مرحلة تاريخية وإن تباينت أشكالها من مرحلة إلى أخرى، كما أن دراسة الفساد توضح لنا أنه لا يمكن النظر إلى أى نظام سياسى أو أى تنظيم خاص حسب مظهرها الخارجى، فالفساد يمكن رؤيته أو ملاحظته باعتباره نظاماً سياسياً غير رسمى فبينما نجد أن المرسومات الحزبية والتشريعات العامة هى الوجه الرسمى للبناء السياسى، فإن الفساد على عكس ذلك، لأن النظام السياسى غير الرسمى له طبيعته الخاصة، وعلى هذا فإن الفساد بوصفه نظاماً سياسياً غير رسمى غالباً ما يكون له أسبابه وأنماطه ونتائجه المتشابه فى السياقات السياسية

المختلفة[٦١]. ووفقاً لذلك يتحدد التحليل التاريخى فى معالجة ظاهرة الفساد السياسى والإدارى فى مصر خلال ثلاث فترات تاريخية متباينة:

(١) فترة ما قبل الثورة والتى تمتد (١٨٨٢-١٩٥٢):

حيث كانت مصر فى تلك الفترة ترزح تحت تأثير الاحتلال العسكرى البريطانى الذى استمر أكثر من سبعين عاماً أن أصبحت فيها دولة متخلفة شبه اقطاعية اتسم نظام الحكم فيها بالظلم والاستبداد، حيث تمكنت أقلية ضئيلة من الاقطاعيين والرأسماليين من إمكانية السيطرة على جهاز الدولة بكافة هيئاته كأداة للمحافظة على استمرار هذا النظام الاستغلالى وأكثر من ذلك فإنهم لم يقفوا عند حدود القوانين التى تحمى مصالحهم بل تعدوها مغالاة فى الفساد ملتجئين إلى الرشوة والتهديد، ولم يكن ثمة أمر حكومى لا يمكن التحايل عليه مقابل ثمن ما، وكان يمكن ذوو النفوذ فى البلاد أن يحصلوا على كل المزايا، ويفيدوا من كل موقف وبالتالى ظهر التواطؤ، وظهرت الرشوة فى مسح الأراضى وجباية الضرائب، وكانت الوظائف تباع وتشترى وكان كل موظف يضطهد من يحكمهم ليعوض الثمن الذى دفعه مقابل وظيفته ولم يكن من الممكن الحصول على أقل الخدمات الحكومية دون رشوة[٦٢]. مما أدى

---

(61)Manheim J. B., op. Cit., p. p. 1-2.

(٦٢) عبد الباسط عبد المعطى، مرجع سابق، ص ٥٤.

ذلك إلى انتكاس جميع الأمور، فساءت الأوضاع الاقتصادية تدهوراً، كما تفسخ النسيج الاجتماعى، وازدادت الطبقية وضوحاً فضلاً عن اهتراء الأحوال السياسية.

وفى إطار هذا الوضع كان النظام السياسى الحاكم يتخذ الشكل الملكى البرلمانى القائم على تعدد الأحزاب السياسية والصراع بين الاتجاهات الديمقراطية والاتجاهات الاتوقراطية التى تمثلت فى القوى السياسية الرئيسية المتمثلة فى:

أ) القصر - الملك - تدعمه بعض القوى الأرستقراطية.

ب) الأحزاب السياسية خاصة حزب الوفد.

جـ) العنصر الأجنبى المتمثل فى الإدارة البريطانية من جانب المندوب السامى البريطانى(٦٣).

ولقد أدت هذه التركيبة السياسية إلى سلسلة لا تنقطع من الأزمات فى نظام الحكم نتيجة لتدخل الملك، وأحياناً أخرى نتيجة لتدخل الإنجليز وعكست فى كل الأحوال الصراع بين الاتجاهات الديموقراطية والاتجاهات الاتوقراطية، التى تمثلت فى القوى السياسية الرئيسية فى مصر، وتكررت الأزمات حتى أصبحت تمثل نمطاً فى السياسة المصرية مما ساهم هذا الوضع فى خلق جو من عدم الاستقرار السياسى الذى أدى إلى اهتراء الحياة السياسية وسقوط نظام الحكم

---

(٦٣) فوزى أحمد تيم، وعطا محمد صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة، الجزء الثانى، جامعة قاريونس، بنغازى، ١٩٨٧، ص١٩.

برمته[*]، فالأحزاب السياسية اهتمت بالحصول على السلطة واحتكارها دون استخدامها لمصلحة المواطنين، بل إن هذه الأحزاب لم تقم بأية إصلاحات جوهرية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م علاوة على الفساد الذى أصاب تلك الأحزاب يتساوى فى ذلك أحزاب الأقلية بل زاد الأمر سوءاً الاتهامات المتبادلة بين زعماء حزب الوفد المنشقة والتى وصفت قيادات الحزب بالفساد والرشوة والمحسوبية وعدم النزاهة، واستغلال النفوذ، وقد كان وقع هذه الاتهامات مؤثراً لأنها لم تأت فقط من المعارضة وإنما تأكدت من قيادات الوفد المنشقة[٦٤]. كما كان الملك نفسه منغمساً فى الصراع متلاعباً بالدستور كما يهوى فمنذ عام ١٩٢٣-١٩٣٦م لم يكمل البرلمان دورة واحدة كما حكمت مصر فى الفترة بين ١٩٢٣-١٩٣٠ دون دستور حقيقى، علاوة على ذلك تسبب الملك فى وضع أزمة للحكم باستهانته بالدستور، وعمله على ممارسة الحكم عن طريق أحزاب الأقلية، بل قام بطرد حكومة الأغلبية من الحكم مرات عديدة، وتكليف أحزاب الأقلية وخصوصاً حزب الأحرار الدستوريين، وحزب الشعب والمعدمين بتشكيل الوزارة والحكم بدون برلمان عن طريق

(*) أنظر فى هذا الصدد، على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى (١٩٢٣-١٩٥٢) القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧، ص ١١٩-١٢٠.

(٦٤) فاروق يوسف أحمد، الثورة والتغير السياسى فى مصر، القاهرة، ومكتبة عين شمس، ١٩٨٥، ص٩٠.

المراسيم الملكية والأحكام العرفية، وتزوير الانتخابات للحصول على أغلبية برلمانية غير حقيقية، فمن ثمانية وزارات شكلها حزب الوفد الحائز على الأغلبية الساحقة أقال الملك أربعة منها، كما حل الملك مجلس النواب أكثر من مرة، وأحياناً كان الحل لنفس السبب رغم مخالفة ذلك للدستور، بل انه فى بعض الأحيان لم يجتمع البرلمان سوى ساعات ثم صدر قرار بحله والدعوة إلى انتخابات جديدة، وقد دفع ذلك أيضاً الشعب المصرى إلى الالتجاء إلى العنف والاغتيال السياسى وخصوصاً فى فترات الحكم غير الدستورية[٦٥].

ولأن القضايا المثيرة للفساد كانت عديدة فى تلك الفترة سواء من جانب فساد القصر وسوء الإدارة والأحزاب من ناحية، ومن جانب الاحتلال الأجنبى وبعض رموز الاقطاع المستفيدة منه من جانب آخر، فقد وجدت صوراً عديدة من الفساد السياسى والإدارى، ومثال ذلك ما حدث فى الأربعينات عندما أصدر (مكرم عبيد) الكتاب الأسود الذى تضمن قائمة طويلة من الاتهامات لقادة حزب الوفد خاصة النحاس باشا وزوجته زينب الوكيل - فى مجال استغلال النفوذ للإثراء الشخصى والانتفاع من أملاك الدولة والمحسوبية وإعطاء تسهيلات واستثناءات للأقارب والاستيلاء على أملاك الدولة وقد رفع مكرم عبيد إلى الملك

---

(٦٥) فاروق يوسف احمد، مرجع سابق، ص٨٧.

عريضه مشهورة تضمنت هذه الاتهامات[٦٦].

وأيضاً من مظاهر الفساد السياسى فى تلك الفترة تدخل الحكومة السافر فى الانتخابات لإنجاح مرشح الحكومة وإسقاط الأعضاء المعارضين ولقد بلغ من تدخل الحكومة فى الانتخابات والقضاء على حريتها أن المديريات كانت تتلقى التعليمات والأوامر رأساً من رئيس الوزراء وتبعث بها إلى المأمورين فى اجتماع يعقده المدير، فلا يلبث المأمور أن يبلغ عمد بلاده برغبة الحكومة فى إنجاح المرشح الحكومى وتزوير الانتخابات لصالحه[٦٧]. ومن النماذج الواضحة للفساد السياسى والإدارى كذلك ما أسفرت عنه تحقيقات النيابة العامة من وجود قرائن قوية من توسط بعض رجال الحاشية من صفقات الأسلحة الفاسدة، كما تبين أن الضباط من أصفياء الملك قد تم اختيارهم ليكونوا وسطاء الصفقة، كما اتهم

---

(٦٦) لكن هناك خلال حول مدى صحة هذه الاتهامات، خاصة وأنها صدرت بعد قيام النحاس باشا بإبعاد مكرم عبيد عن الوزارة الوفدية فى مايو ١٩٤٣، وبعد قرار مجلس النواب بفصلة أيضاً من عضوية المجلس فى يوليو ١٩٤٣، كما أن هذه الاتهامات التى تضمنها الكتاب الأسود صدرت بتشجيع رئيس الديوان الملكى أحمد حسين لرغبته فى التأثير مما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٣م عندما عاد حزب الوفد إلى الحكم رغم أنف الملك أنظر فى هذا الصدد على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر، مرجع سابق، ص ص١٥٩-١٦١.

(٦٧) عبد المنعم رجب، المثل الديمقراطية والنظام الانتخابى فى مصر، القاهرة، دار الفكر الحديث. ١٩٥٢، ص٢٠٦.

الأمير عباس حليم ابن عم الملك - بتقاضي رشاوى وعمولات وصلت إلى ٤٠٠ ألف دولار، بل وظهر من مراجعة كشوف الحساب المستخرجة من البنك الأهلى والبنك المصرى أن المستورد الحقيقى كان الملك فاروق وأنه قد تحايل فأستورد باسم "آدمون جهلان" مستشار الملك الذى اعترف بذلك فى محاضر التحقيق، كما أن الملك قد تلقى رشوة من بلجيكا بعد أن تمت هذه الصفقة وكانت قيمتها ثلاث ملايين جنيها ثم فتح حساب فى البنك البلجيكى بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه قيمة الرشوة. فضلاً عن ذلك أوغل الملك وحاشيته فى العبث بحكم البلاد وامتد نفوذهم إلى كافة المجالات، تحركهم فى ذلك بواعث وأطماع شخصية، ومن علامات هذا التدخل ما كان من حصول إحدى شركات الطيران على إعانة من الحكومة قيمتها مائة وثلاثون ألف جنيه(*). رغم ما ثبت للحكومة من فساد إدارتها، وقد تبين أن الشركة قد أهدت الملك فاروق جزءاً من أسهمها لأنه كان وراء تخصيص تلك الإعانة لها. ومن ذلك أيضاً أن محمود فرغلى وآخرين كونوا مجموعة شرائية تعاقدت مع تجار القطن لشراء نصف مليون قنطار. وإزاء عجز التجار عن الوفاء بالتعاقدات أبدت حكومة الوفد التعاطف معهم، فعرض الياس اندراوس على محمود فرغلى التدخل لدى الملك، بعد مساومات دفع فرغلى باشا وزملاؤه رشوة قيمتها (١٥٠) ألف جنيه للملك، و(١٠) آلاف جنية للحاشية، وتدخل الملك بالفعل

(*) انظر فى هذا الصدد، سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٣٧-١٩٥٢) القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٧٧، ص ص٤٣٨-٤٣٩.

لدى الحكومة فتراجعت عن موقفها المؤيد للتجار وأنقذت فرغلى باشا وزملاؤه من الخسارة[٦٨]. وطبقاً لما سبق يتضح أن ظهور الفساد بمظاهرة المختلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفساد القصر وحاشيته من ناحية، وبالاحتكارات الأجنبية وأقطاب الرأسماليين والإقطاعيين الذين كانوا يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية والذاتية على حساب مصالح الشعب من ناحية أخرى.

(٢) الفترة الثانية والممتدة من عام (١٩٥٢-١٩٧٠) :

قامت ثورة يوليو ١٩٥٢م فى فجر الثالث والعشرين بإصدار أول بيان لها جاء فيه "اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، على ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدراتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم، ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب[٦٩].

---

(٦٨) سامى أبو النور، مرجع سابق، ص ٤٥٧.

(٦٩) هذا البيان من كتاب ناصر الأنصارى، المجمل فى تاريخ مصر (النظم السياسية والإدارية)، القاهرة، الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٩٣، ص٢٥٩.

وهذا ما يوضح أن الفساد والانحراف كان سبباً فعالاً لقيام ثورة يوليو ومع ذلك فكانت هناك مظاهر فساد كبرى ولدت مع ثورة يوليو ولكنها اختفت فى ضجيج الثورة، ففى الشهور الولى للثورة اختفى جانب هام من مجوهرات أسرة محمد على، ونهب الكثير من القصور الملكية، وبعد سنوات قليلة افتضحت اختلاسات مشروع مديرية التحرير واضطرت الحكومة إلى تقديم بعض المسئولين للمحاكمة وليس من بينهم المسئول الأول عن المشروع وهو أحد الضباط الأحرار(٧٠).

ولكن السؤال الجدير بالطرح فى هذا الصدد. ماذا عملت الثورة للقضاء على هذا الفساد واحتوائه وما هى أهم الإجراءات الإصلاحية التى اتخذتها القيادة الثورية لتحقيق هذا الهدف؟

وفى الواقع أن الإجراءات التى انجزتها الثورة لم تسير على منوال واحد بل تباينت بين فترة وأخرى ونجحت الثورة فى تنفيذ هذه الإجراءات فى بعض المجالات وتعثرت الخطى فى تنفيذ بعضها الآخر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الدراسات العلمية التى تناولت حقبة الثورة بالتحليل والتفسير لقد تمت انجازات الثورة بعد قيامها بطريقة سلمية دونما تحطيم لجهاز الدولة القديم ودون تصفية البيروقراطية القائمة وباستثناء إجراءات الإصلاح الزراعى - كما يقول باتريك أوبريان - لم تكن لهم أية أيديولوجية محددة حول موضوع التنظيم الاقتصادى

---

(٧٠) إبراهيم دسوقى أباظه، القضايا العشر، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٨.

المصرى[٧١]. إلا أنهم كانوا مندفعين بما يسمى بالدفعة القوية Big push نحو التنمية السريعة لذلك فقد مر الاقتصاد المصرى بمراحل مختلفة خلال حقبة الثورة، المرحلة الأولى وهى مرحلة استمرار الرأسمالية الحرة من (١٩٥٢-١٩٥٦) ثم مرحلة الاقتصاد الموجة حتى عام (١٩٦١) التى بدأ التوسع فى نطاق القطاع العام عن طريق إنشاء مؤسسات عامة جديدة وتحريم استثمار رأس المال الأجنبى، كما شهدت الفترة من عام ١٩٦٢- حتى عام ١٩٦٧م اتجاه حكومة الثورة للتخطيط الشامل لموارد الثروة الوطنية فى إطار الاتجاه نحو الاشتراكية[٧٢]. وبعد عام ١٩٦٧ يمر الاقتصاد المصرى بمرحلة أخرى انتقالية يتم التراجع فيها عن أسلوب التخطيط الشامل وهيمنة القطاع العام لتبدأ مرحلة جديدة من عام ١٩٧٠ حيث بدأت القيادة الحاكمة تطرح ما يعرف بالاشتراكية الديمقراطية التى لا تعترف بالتأميم أو المصادرة[٧٣].

هذا وتؤكد التحليلات الاقتصادية العديدة إن معدل النمو

---

(٧١) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر (من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، ترجمة خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص٩٤.

(٧٢) جمال مجدى حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨، ص ص ٨٠-٨٥.

(٧٣) سامية سعيد إمام، من يملك مصر (دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية النخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى (١٩٧٤-١٩٨٠)، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦، ص١٠٤.

الاقتصادى خلال حقبة الثورة الماضية بلغ (٥,٥٪) سنوياً، لكن حققت الخطة الخمسية الأولى التى استمرت (ما بين ٥٩/١٩٦٠-٦٤/١٩٦٥) حوالى (٦,٤٪) سنوياً[٧٤]. ومع أهمية كل الإنجازات الإيجابية للثورة فى تحديد الملكية الفردية، ووضع حد أقصى لها، ومحاربة الاستغلال والجشع بكل صوره، ومجانية التعليم بكافة مراحلة، والتصنيع، استصلاح الأراضى الزراعية، وحق العمل، إلا أن ثمة نقاطاً أساسية ظلت مستمرة مع النظام الثورى رغم تفاوت مراحله بين اقتصاد حر واقتصاد موجه، وآخر مخطط ويمكن إيجازهما على النحو التالى:

أ) رغم إنشاء القطاع العام خلال فترة الثورة والتوسع فى طريق رأسمالية الدولة إلا أن علاقات الإنتاج الرأسمالية ظلت تحكمه بصورة مستمرة[٧٥].

ب) تخلف القوانين والتشريعات عن التغيرات التى حدثت لأنها مازالت مستمدة من مصادر مختلفة أو ظلت على ما هى عليه دون تغيير.

جـ) اعتماد النظام على الأجهزة البيروقراطية أكثر من اعتماده على حزب رسمى لتحقيق الأهداف القومية وكان معظم من اعتمد عليهم

---

(٧٤) روبرت مابرو، الاقتصاد المصرى (٥٢-١٩٧٢) ترجمة، د. صليب بطرس، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٦، ص٢٥٥.

(٧٥) جمال مجدى حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى، مرجع سابق، ص٨٣.

النظام الثورى من البيروقراطيين القدامى الذين نشئوا على تقاليد الإدارة الإنجليزية أو من العسكريين مع تفضيل أهل الثقة دوماً(٧٦). ومع أهل الثقة وغيبة أهل الكفاءة عرفت الإدارة أبشع صور الفساد واستغلال النفوذ، وكان نصيب القطاع العام منها أكثر نصيباً وبالتالى كانت فرص الكسب غير المشروع والتلاعب بأموال الدولة مفتوحة أمام كل من أراد أن يغيب ضميره أو يستغل نفوذه نظراً لعدم وجود أى رقيب أو حسيب يوقف من نزيف الفساد الذى استشرى داخل القطاع العام والحكومة.

وهذا ما يؤكد صحة ما ذكره البعض من ارتباط سلبيات يوليو ١٩٥٢م بطبيعة نشأتها التاريخية أى ببدايتها كطليعة عسكرية، ولذا فإنها عجزت - وهذا أمر طبيعى - عن تكوين حزب ثورى وهى فى السلطة لأن الفوز للعناصر والخامات الثورية لم يكن ممكناً على الإطلاق، غير أنه من الثابت أن هذه السلبيات كانت مرتبطة بضراوة الصراع الخارجى الذى واجهها، وأيضاً لضراوة المواجهة الرجعية فى الداخل(٧٧). علاوة على ذلك أن حقبة الثورة تميزت بطابع خاص، نتيجة أنها شهدت مجموعة من التحولات البنائية والتاريخية التى أسلمت إلى وضع برزت فيه ظاهرة الفساد السياسى والإدارى بشكل خاص، حيث

---

(٧٦) عبد الباسط عبد المعطى، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٧٧) طارق البشرى، الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو ٥٢-١٩٧٠، بيروت مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧، ص١٣١.

خاص، حيث تفاعلت مجموعة من العوامل فى إفراز هذه الظاهرة والتى يمكن إيجازها على النحو التالى:

١) تضخم الجهاز البيروقراطى وترهله:

يمكن القول أن فترة الثورة كانت بمثابة عهد النمو السرطانى للبيروقراطية حيث أصبح التوسع البيروقراطى من أهم المتغيرات المؤسسية فى تلك المرحلة إن لم يكن أهمها على الإطلاق وكانت أهم العوامل التى ساعدت على زيادة حجم البيروقراطية وتضخمها التزام الدولة بسياسة تعيين الخريجيين التى أدت إلى إضافة أعداد سنوية رهيبة إلى صفوف الجهاز البيروقراطى بغض النظر عن مدى استيعابه لهذه الأعداد أم لا مما أدى ذلك إلى وضع أصبحت فيه أعداد هائلة تشكل عبئاً على الجهاز الإدارى، يضاف إلى ذلك تعيين الدولة للمسرحين من الخدمة العسكرية من الفلاحين والعمال فى وظائف حكومية، حتى ارتفع عدد الموظفين والمستخدمين بأجهزة الدولة ومؤسساتها من (٧٧٠) ألف مواطن عام ١٩٦٢ إلى (١,٣) مليون مواطن عام ١٩٧٠ أى بزيادة مئوية قدرها (٨٣٪) بالإضافة إلى ذلك تمت مضاعفة أعداد موظفى الدولة المشمولين بكادرات خاصة وهم الذين يمثلون النخبة فى مجال الوظائف العامة أربع مرات تقريباً خلال عشر سنوات فقط[٧٨]. علاوة على ذلك

---

(٧٨) محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، بيروت، معهد الانماء العربى، ١٩٨٠، ص ص ١٢٤، ٢١٧.

اتجهت الدولة إلى تعيين أهل الثقة فى معرض الخوف من أهـل الخـبرة مما أفضى ذلك إلى خلـق ظـروف جديـدة تداخلـت فيـها علاقـات العـزوة الجماعية مع المعايير البيروقراطية مما أدى هذا بدوره إلى ظهور مظـاهر الفسـاد التـى اتخـذت شـكل المحســوبية، والوسـاطة، والانتهازيــة، والتحيز فى فرص الترقى، وتراجع معايير الكفاءة والانجاز، ويعد تلقى العمولات واختلاس الأموال العامة من أكثر صور الفساد الإدارى فى تلك الفترة، فلقد بلغ حجـم العمـولات التـى أتاحـها القطـاع العـام للتصديـر والاستيراد لبعض السماسرة للبنانيين مائة مليون جنيه، كما بلغ نصيب مجموعة من الوسطاء عام ١٩٦٠ أكثر مـن ٢٠ مليـون جنيـه وهـذه بعـض أمثلة من قصص القطط السمان فى عهد الاشتراكية[٧٩]. فضـلاً عـن مظـاهر الفساد التى مارستها لجنة تصفية الإقطاع التـى شـكلت فـى عـام ١٩٦٦م فى إجراءات تحديد الملكية والإصلاح الزراعى، ويكفى الإشارة هنا إلى ما ردده أحد أعضاء الاتحاد الاشتراكى فى ذلـك الوقـت إلى أن هنـاك أسمـاء غفلت عمداً نتيجة لوجود صلات عضويــة بـين العـاملين بالأجـهزة ذات النفوذ وبين بعض كبار الملاك مما يشير بأصابع الاتهام للسلطات المسئولة عن ذلك.

وإزاء انتشـار ممارسـات الفسـاد فـى الأجـهزة الإداريــة بـــهذه الصورة حتـى بلغـت قضايـا الاختـلاس والسـرقة عــام ١٩٧١م (١٤٠٠)

---

(٧٩) محمد عبـد الرحيـم عنـبر، ويـل لهـؤلاء مـن محاكمـة التـاريخ، القـاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ١٤٠.

قضية[٨٠] وانحراف سلوكيات الفئات البيروقراطية بدأت الأصوات والكتابات تنادى بضرورة تحجيم هذه الظاهرة[*]، وكبح جماحها باعتبارها تستنزف منجزات التجربة الثورية وتلتهم خيراتها إلا أن القيادة السياسية فى ذلك الوقت لم ترأية خطورة فى تغيير الطبقة الجديدة من الإداريين والتكنوقراطين واحتمال أن يمثلوا فئة مستغلة وانتهازية تعوق إمكانيات التنمية والتطوير الديمقراطى لأنها كانت تنظر إلى مثل هذه الانحرافات على أنها انحرافات فردية[٨١].

٢) غياب الرقابة الإدارية وعدم فاعلية لقواعد المنظمة للعمل:

لقد ارتبط بتكدس البيروقراطية الحكومية بأعداد لا حصر لها من الموظفين والإداريين الذين لا عمل لهم، والتدخل غير المنسجم بين الهيئات الإدارية والتضارب بين أجهزتها المختلفة إلى زيادة التعقيدات الإدارية وفرض القيود والإجراءات التنظيمية، فضلاً عن ذلك أصبحت القواعد الإدارية ضعيفة وواهية إلى الدرجة التى تعجز فيها عن تنظيم

---

(٨٠) نزيه نصيف الأيوبى، الثورة الإدارية وأزمة الإصلاح فى مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ١٩٧٧، ص ص ٣٢-٣٣.

(*) روبرت سبرنج، العائلة والسلطة والسياسة فى مصر (سيد مرعى) ترجمة محمد سامى، كتاب التعاون، ١٩٩٣، ص١٠٥.

(٨١) نزيه نصيف الأيوبى، تطور النظام السياسى والإدارى فى مصر (٥٢-١٩٧٠) مصر فى ربع قرن، بيروت، معهد الإنماء العربى، ١٩٨١، ص٧٤.

عملها، فهناك كثير من القوانين والقواعد والقرارات التى تضاربت فأضعفت كل منها الآخر، حتى أصبح التراضى والتكاسل والتسيب والامبالاة ظواهر تدينها قواعد إدارية بينما تحميها - شكلياً - قواعد أخرى، أضف إلى ذلك لم تجد غالبية اللوائح البيروقراطية الإشراف والرقابة. والدعم القوى الذى يفرض احكامها، بحيث يحفظ لها وظيفتها الردعية، ومن ثم أصبحت القواعد البيروقراطية أسداً بغير أنياب أو نمراً من ورق لأن المظهر الخارجي على شكل ديناصور قوى والفاعلية متدنية للغاية[٨٢].

هذا إلى جانب اعتماد النظام الثورى على الصفوة العسكرية فى مختلف المواقع، وامتداد نفوذها إلى المؤسسة البيروقراطية المدنية بعد أن أنيطت إليها مسئولية الإشراف على القطاع العام المؤمم فأدى هذا إلى مزيد من التعقيد فى العمليات الإدارية، وتحطم بعض القيود والإجراءات التنظيمية المهمة[٨٣]. لأن القطاع العام أتاح إغراءات أكبر لفرص النهب والسرقة، فشركاته ومؤسساته فيها بيع وشراء، ومع كل بيع وشراء تسهل السمسرة، وتكثر العمولات، وفى كل سمسرة وعمولة

---

(٨٢) لمزيد من التفاصيل أنظر - هناء محمد الجوهرى، الأعمال الإضافية غير الرسمية لدى العاملين بالحكومة: تحليل سوسيولوجى الظاهرة وعلاقاتها بعملية التنمية فى المجتمع المصرى. رسالة ماجستير غير منشورة مودعة بكلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

(٨٣) سامية سامية سعيد أمام، مرجع سابق. ص ٩١.

قد يكون موظف واحد أو لجان تضم العشرات، وإلى مجموع هذه السرقات يضاف الإهمال والتسيب فكلاهما ليس بجريمة يعاقب عليها لأن الموظف فى التطبيقات الاشتراكية ممنوع من الفصل إذا أهمل، وممنوع أيضاً من الكسب إذا أحسن. مما انعكس ذلك على تغلغل الفساد والإفساد بين عدد كبير من الأجهزة الإدارية الرسمية.

٣) التعامل غير الشرعى بين القطاعين العام والخاص:

لقد أدار البيروقراطيون القطاع العام فى تلك الفترة فى أغلب الأحوال لصالح القطاع الخاص وعملوا على استنزافه وتخريبه من الداخل، وذلك عن طريق إقامة قنوات غير شرعية من الأعمال التى يقوم بها القطاع العام والرأسمالية الخاصة مما أفضى ذلك إلى تحويل جزء من الفائض الاقتصادى المتوقع لمشاريع القطاع العام إلى ممثلى القطاع الخاص من خلال تنفيذ العمليات الإنتاجية من الباطن، يضاف إلى ذلك مشاركة بعض الفئات البيروقراطية لتجار ومقاولى القطاع الخاص بصورة مقنعة، هذا بالإضافة إلى زيادة ثروات هذه الفئات من خلال تواطؤ مديرى وقيادات القطاع العام مع مقاولى الباطن مما أفضى إلى استنزاف المال العام بصورة هائلة[٨٤]. ففى الخطة الخمسية الأولى من عام (١٩٦٠-١٩٦٥) تحول إلى القطاع الخاص (المقاولين والتجار وغيرهم) حوالى (٤٠٪) من

---

(٨٤) روبرت مابرو وسمير رضوان، التصنيع فى مصر (١٩٣٩-١٩٧٤)، السياسة والأداء، ترجمة صليب بطرس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١، ص١٣٥.

إجمالى استثمارات الخطة مما أدى ذلك إلى زيادة أساليب الرشوة والفساد لاستقطاب الشخصيات المؤثرة داخل القطاع العام(٨٥) وعلى هذا فقد استطاعت هذه الفئات أن تكون ثروات طائلة بطرق غير مشروعة من خلال الرشاوى والعمولات والسمسرة والاختلاسات وغير ذلك من ألوان الفساد مقابل تسهيل الأمور للقطاع الخاص.

٤) انهيار معدلات النمو فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وفرض أعباء جديدة:

لقد فرضت أعباء الهزيمة وما أعقبها من ارتفاع مستوى الانفاق الحربى إلى تراجع معدلات التنمية وتوقف الخطط التنموية حتى بدأت معدلات النمو تحقق معدلات سالبة بلغت (٢,٥٪) حسبما تؤكده تقارير اقتصادية عديدة، وقد كان من شأن ذلك فرض أعباء جديدة على الجماهير، وقدراً من الحرمان النسبى على إشباع الحاجات الأساسية لهم، ولا شك أن الشعور بالحرمان - كما يقول علماء الاجتماع - يؤدى إلى الإحساس بالسخط وعدم الرضا وهذا بدوره يخلق لديهم تهيؤاً لاستقبال واعتناق الأفكار الناقدة للنظام الاجتماعى والسياسى بل والتمرد عليه(٨٦).

فضلاً عن أن تدهور الأجور وانخفاضها فى القطاعين - الحكومة

---

(٨٥) إكرام بدر الدين، ظاهرة الفساد السياسى، مرجع سابق، ص٤١.

(٨٦) سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٣، ص٢٤.

والعام - خاصة مع مقارنتها بالأجور السائدة فى القطاع الخاص - جعلت غالبية العاملين غير قادرين على مواجهة ظروف المعيشة والوفاء بالالتزامات الأساسية من ملبس، ومسكن أو تدبير تكاليف الزواج، خاصة وأن تحقيق مثل هذه الأمور، أصبح أمراً غير ميسور لأن الوفاء بها يتطلب مبالغ طائلة يعجز المرتب الحكومى عن الوفاء بها، ومن ثم فقد شكلت هذه الظروف العامة أحد التحديات الأساسية التى تواجه الموظف خصوصاً حينما انطلق لهيب الأسعار وانفرط عقد التضخم فى السنوات التالية للحرب مما نجم عن ذلك ظهور السوق السوداء، والتلاعب بالأسعار المدعمة، واختفاء السلع، وافتعال الأزمات، وبالتالى فإن الموظف كان يلجأ إلى استغلال وظيفته فى الحصول على المال بأى وسيلة، وممارسة أى شكل من أشكال الانحراف خصوصاً وأن العاملين بالحكومة والقطاع العام يدركون بحس طبقى مرهف مدى أهميتهم بالنسبة للقطاع الخاص، فتوقيعهم يمكن أن يفتح الأبواب أمام القطاع الخاص، خاصة إذا علموا أن معيار التفضيل أصبح يتم طبقاً للعمولة الأكبر وليس حسب الكفاءة والجودة، ومن ثم فقد تفشى الفساد والرشوة والاختلاس والسرقة والنهب والسلب بصورة لم يسبق لها مثيل حتى أصبح لصوص الدولة أشد هولاً من قطاع الطرق(٨٧). حيث يحصل الأفراد الذين يشغلون المناصب الرئيسية فى المشروعات والهيئات العامة التى

---

(٨٧) خيرى عزيز، المفهوم الماركسى للتنمية فى مصر (ندوة علمية عقدت فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عن مفاهيم التنمية فى مصر) تحليل للأيديولوجيات وتقييم للسياسات، القاهرة، مركز الدراسات السياسية، الأهرام، ديسمبر ١٩٨٠، ص٢٨.

تحتاج إلى واردات ضخمة على نسبة ربح خاصة في كل صفقة ويزداد حجم هذه الأرباح بتضخم وتعدد هذه الصفقات.

لكن الذى تجدر الإشارة إليه أن الأسباب والعوامل السالفة التى أدت إلى الوقوع فى براثن الفساد فى المجتمع المصرى خلال حقبتى الخمسينات والستينات كان من الممكن تداركها ومواجهتها بل والقضاء عليها إلا أن التغيرات السياسية والاقتصادية التى حدثت فى حقبة السبعينات وامتدت لتشمل مختلف جوانب البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى، قد ضاعفت من هذه العوامل والأسباب بل خلقت العديد من المشكلات الجديدة التى ساعدت على تأكيد وتعميق مظاهر الخلل القائم بشكل أصبح يهدد بمزيد من تغلغل ألوان الفساد بصورة لا مثيل لها داخل البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى.

(٣) الفترة الثالثة وتمتد من عام ١٩٧٠-١٩٨١م:

لقد تميزت هذه المرحلة بتغير التوجه الأيديولوجى بإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى كسياسة رسمية منذ بداية السبعينات، وإسقاط التوجه الاشتراكى الذى التزم به النظام السياسى فى الحقبة الماضية، وقد تبدى هذا الاتجاه واضحاً فى ورقة أكتوبر التى طرحها السادات فى عام ١٩٧٤م والتى حاولت أن تقدم صيغة ملائمة لمستقبل الحياة فى بلادنا، ولكن كانت بنود الورقة عامة بدرجة كبيرة، فقد أشارت إلى التطور الاقتصادى السريع والتقدم الاجتماعى والثقافى، والمجتمع المفتوح، ودخول مصر فى عصر العلم، وبرغم هذه

الآمال العريضة فلم يكن هناك تحديد واضح لفلسفة سياسية واقتصادية دقيقة غير الوعد بمجتمع مفتوح يتضمن مزيداً من الحرية السياسية. وقد تمت الموافقة بالإجماع على هذه الورقة بدون أى معارضة[٨٨].

وفى أعقاب ذلك بدأت الدولة تهيأ المناخ المناسب ليس فقط لنمو الرأسمالية المصرية بل وللرأسمالية الأجنبية أيضاً، بحيث فتحت السوق المصرية على مصراعيها - دون ضابط أو رابط - متبنية وجهة نظر فى الليبرالية الاقتصادية عفا عليها الزمن، وتخلف عنها أصحابها أنفسهم، وتجاوزتهما النظم العتيدة فى الرأسمالية العالمية. وقد قامت السلطة كالعادة بتدشين هذه السياسة الجديدة وسط عاصفة من الشعارات مستندة فى ذلك على مغازلة مشاعر الحرمان التى تعانيها الجماهير. وتطلعها نحو حياة أفضل خولت للشعب أن الانفتاح سوف يجرى فى بلادنا مجرى اللبن والعسل وأغدقت على الجماهير وعوداً بالرخاء الآتى، حاملة لكل مواطن بشائر بتحقيق أحلامه وأمانية[٨٩]. وقد خلقت هذه التطلعات واقعاً جديداً ومصلحة مؤكدة لبعض الفئات فى ممارسة نشاطها فى حرية ويسر، لكن الجدير بالذكر هنا أنه قد تزامن مع

---

(88)Hopwood D., Egypt, politics and society (1945-1981) George Allen uni-America, 1982, p. 112.

(٨٩) بدر عقل، توظيف الفساد، القاهرة، الدار العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص٥١.

تطبيق سياسة الانفتاح حـدوث تغيرات اجتماعيـة واقتصاديـة وثقافيـة وسياسية عديدة أصابت المجتمع المصرى بتغير عميق. فضلاً عـن ظـهور بعـض الممارسـات الخاطئـة التـى تمثلـت فـى إغـراق الأسـواق بالسـلع المستوردة، وظهور عمليـات السـلب والنـهب والفسـاد، وتراخـى قبضـة الدولة عن توجيه عملية النشاط الاقتصادى هذا إلى جانب الإثراء الطفيلى لبعض الفئات وهـى الظـاهرة التـى روجـت لهـا بعـض الكتابـات تحـت مفاهيم المغامرين والمضاربين، وأثريـاء الانفتـاح والقطـط السـمان[٩٠]. لكـن أخطر ما ترتب على هذه السياسة الجديدة هو استشراء ظاهرة الفساد فى كافة أجهزة الدولة الإدارية والسياسية ومحـور هـذه الظـاهرة أن عمليـة التنمية فى فترة الانفتاح تحتـاج فـى مراحلـها المختلفـة إلى تعـامل بـين أجهزة الدولة وبين العديد من المسـتثمرين المحليـين والأجـانب، ووفقـاً لأدبيات الانفتاح وقيمه يتقاضى كبار رجال الإدارة والحكـم، العمـولات والسمسرة. والرشوة نظير تسهيل الإجـراءات وتخليـص الأمـور، وبنـاء على ذلك فإن هؤلاء المستثمرين لا يمكن أن يتجاهلوا جهاز الدولة، ليس لأنهم مغرمون بالفساد والانحراف وإنما لأن كل من الحكومـة، والقطـاع العام يؤثران على أكثر من نصف الإنتاج القومى ويلقيان بظلهما فى صور لوائح وقوانين تنظيم النشاط الاقتصادى على كل القطاعات تقريباً، ولذلك فإن ضمان صلة طيبة مع جهاز الدولـة كـان ضروريـاً لأصحـاب الـثروات

(٩٠) عبد القادر شهيب. محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، بيروت. دار بن خلدون. مارس ١٩٧٩م. ص٣٣.

الجديدة من المستثمرين المحليين والأجانب إما لتكوينها أو لتأمينها[٩١].

ولاشك أن تفشى هذا النمط من الفساد هو نتيجة منطقية لمجتمع أصبح فيه الربح والثروة هو المحرك الأساسى لهذا المجتمع، ومن هنا فإن هذه الظاهرة تمثل خطورة كبيرة على المجتمع بصفة عامة، والاقتصادية بصفة خاصة، لأن ما يؤدى إليه هذا الفساد من تجاهل العوامل الموضوعية فى تقرير العمليات والتعاقدات الكبرى تضر بمصالح الاقتصاد القومى ضرراً بالغاً هذا بالإضافة إلى أن هذا السلوك المنحرف يؤدى إلى تراكم الثروات المشروعية، وبالتالى زيادة قدرة رأس المال الحرام فى الضغط على المجتمع نحو مزيد من الانحراف، ومزيد من قدرة وسيطرة وتحكم عناصر هذه المافيا فى مسار المجتمع ومصالحه العليا وفقاً لاهوائها ومصالحها الذاتية[٩٢].

وعلى هذا فقد شهدت فترة لانفتاح تزايد حدة الفساد وممارسة الأنشطة غير المشروعة فعلى سبيل المثال كشفت تحقيقات جهاز المدعى الاشتراكى مع عصمت السادات عن تحوله من مجرد موظف صغير إلى

---

(٩١) مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة فى مصر (دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى (٥٢-١٩٨١)، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٣، ص ص٦٦-٦٧.

(٩٢) محمد أبو الاسعاد، ظاهرة الفساد السياسى فى مصر المعاصرة (١٩٧٤-١٩٨٦)، القاهرة، ١٩٨٩، ص٥.

مليونير يملك أكثر من (٢٥٠) مليون دولار حصل عليها من خلال احتكار توزيع بعض السلع فى السوق السوداء وفرض الاتاوات على التجار والاستيلاء على أراضى الدولة وتهريب السلع والاتجار فى المخدرات. ومن ناحية أخرى تكررت اتهامات صحف المعارضة لزوجة الرئيس السادات باستغلال النفوذ وتكوين ثروات ضخمة تحت ستار أنشطة جمعية الوفاء والأمل، وكذلك تسهيل وحماية أعمال الوساطة والسمسرة التى كان يمارسها شقيق حرم الرئيس السادات[٩٣]. ومن النماذج الصارخة أيضاً لجوء أحد أثرياء الانفتاح وهو - سيد الرواس- صاحب توكيلات السيارات العالمية والعديد من الشركات السياحية والعقارات، ومكاتب الاستيراد والتصدير، إلى الاستعانة بأحد المسئولين بمصلحة الضرائب لتقديم إقرارات صورية عن قيمة ممتلكاته وأرباحه خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٨م بحيث لم يسدد للدولة سوى ٢٥ ألف جنيه كضرائب رغم أن القيمة الفعلية لأرباح معاملاته السنوية لا تقل عن(١٠) ملايين جنيه[٩٤].

ويكفى لنا أن نشير هنا أنه ما جاء فى حيثيات محكمة جنايات الجيزة حول ثروة أحد المحافظين السابقين. إذ جاء فى هذه الحيثيات أن تدرج ثروته ليس طبيعياً ولا مشروعاً، ولكنه كان وليد تصرفات غير مشروعة واستغلال نفوذه، والتى لم يقتصر استغلالها على تحقيق

(٩٣) نبوية محمد الجندى، مرجع سابق، ص ٣١.

(٩٤) جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص ص٨-٩.

مكاسب مالية ضخمة بل استخدمها فى الاستيلاء على الشقق والعقارات التى تقع فى دائرة محافظته له ولأفراد أسرته[٩٥].

لكن الذى تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن الفساد الذى نتحدث عنه ليس عملية تقاس فقط بالأرقام، فالمسألة أخطر من كمية الأموال المدفوعة فى شكل رشاوى وعمولات وسمسرة، إذ أن أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد وإلا فساد هو ذلك الخلل الذى يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع وسيادة حالة ذهنية لدى الأفراد تبرز الفساد وتجد له من الذرائع والمبررات ما يبرر استمراره واتساع نطاق مفعوله فى الحياة اليومية المصرية[٩٦]. وبالتالى ينتشر الفساد فى المجتمع كله ولا يقتصر على الفئات التى أشاعته، ومما يساعد على ذلك أيضاً تضييع الحدود الفاصلة بين المال العام والمال الخاص، لأن الخلط المتعمد بينهما يساعد على انهيار كل الضوابط التى تحمى مسيرة المجتمع من الفساد، وتنهار كل القيم والمثل التى تعلى من شأن الصالح العام، كما أن المجتمع الفقير الذى يتعلق بأنماط استهلاكية تفوق إمكانياته فيمضى وقته لاهثا وراء المال غير مبال بأى شىء آخر، إنما يدمر نفسه وينغمس فى براثن الفساد ومضاعفاته[٩٧].

---

(٩٥) وزارة العدل، إدارة الكسب غير المشروع، قضية رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٨٧.

(٩٦) محمود عبد الفضيل، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٣، ص٧٢.

(٩٧) إسماعيل صبرى عبد الله، مصر التى نريدها (تقرير سياسى وبرنامج مرحلى) القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٢، ص٧١.

وفى الواقع أن تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادى على تفشى ظاهرة الفساد بأبعادها المختلفة، تفرض علينا سؤالاً هاماً لابد من طرحه على بساط البحث والمناقشة، وهو هل يشكل الفساد السياسى والإدارى ظاهرة اجتماعية عامة فى المجتمع خلال حقبة الانفتاح، أو بمعنى آخر هل هناك تزامن بين انتشار مظاهر الفساد السياسى والإدارى وتطبيق سياسة الانفتاح فى حقبة السبعينات؟

وقبل الشروع فى الإجابة على هذا التساؤل، يجب أن نحدد فى البداية مفهوم الظاهرة الاجتماعية والفرق بين الظاهرة السوية والظاهرة المرضية؟ والظاهرة الاجتماعية - كما يعرفها أميل دوركايم- هى عبارة عن ضروب معينة من السلوك والفكر يتحقق لها الاستمرار بحيث تظهر كوقائع اجتماعية متميزة عن الوقائع الفردية، ومستقلة عنها، هذا وتكتسب الوقائع الفردية الصفة الاجتماعية حينما تتجمع وتتفاعل لتشكل صورة لهذا الكيان الواقع خارج الذوات الفردية، وذلك لأن الظواهر الاجتماعية ليست نتاجاً للإرادة الإنسانية الفردية، وإنما هى بمثابة انعكاس لظروف اجتماعية معينة أورد فعل لتفاعل اجتماعى مسبق(٩٨).

---

(٩٨) نيقولا تماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨، ص ص ١٩٦٩-١٩٧١ وأيضاً:
Bottomore TB, Sociology, a guide to problems and literature, unwin uni-Books, London, 1969.

ووفقاً لذلك فإن محاولة تفسير الظواهر الاجتماعية، والكشف عن أسبابها يتم داخل السياق الاجتماعي الذى حدثت فيه الظاهرة، أما عن الفرق بين الظاهرة السوية والظاهرة المرضية، فإنه يتحدد بناء على القدرة المحددة من السلوك الذى يتلائم مع السياق الاجتماعي المحيط، فإذا خرجت الظاهرة عن نمطها المعتاد والمألوف بالنظر إلى السياق الاجتماعي المحيط، فإنها تكون بذلك ظاهرة مرضية، وإما إذا لم تخرج عن هذا النمط المألوف فتصبح ظاهرة سوية(٩٩).

واستناداً على ذلك فإن الظاهرة السوية هى التى تتشكل بصورة يعم وجودها المجتمع كله، أما الظاهرة المرضية فهى تلك التى تؤدى إلى بعض النتائج الضارة بالمجتمع أى إلى اضطراب المجتمع. هذا ونلاحظ أن ظاهرة الفساد السياسى والإدارى قد صاحبت حقبة الانفتاح الاقتصادى بحيث شكلت نتيجة من نتائجه لأن المجتمع قد شهد خلال هذه الفترة تزايد حدة الفساد وصورة وأنماطه(١٠٠).

ففى عام ١٩٧٥م على سبيل المثال بلغت عدد قضايا الاختلاس ٤١٢ قضية، ٦٤ قضية رشوة، ٢٦١ حالة تزوير، ٣٨٣ حالة سرقة،

---

(٩٩) محمد سعيد فرح، ما علم الاجتماع، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٩، ص٢٩١.

(١٠٠) أنظر فى هذا الصدد، الفصل الثانى (النهب المنظم) فن كتاب محمد حسنين هيكل خريف الغضب (قصة بداية ونهاية عصر السادات)، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ١٩٨٥.

٢٥٠ حالة اهمال جسيم[١٠١]. لدرجة أنه قد بلغت مجموعة قضايا استغلال النفوذ والحصول على كسب غير مشروع حوالى (٥٪) من مجموع العاملين بالدولة وخاصة فى مجال الإدارات المحلية وشركات القطاع العام[١٠٢].

ولكن يذهب البعض فى هذا قائلاً، أن حقبة الثورة لم تعدم على الإطلاق وجود ظاهرة الفساد خاصة فى مجال أعمال المقاولات والانشاءات التى كانت تسند للقطاع العام وينفذها من الباطن القطاع الخاص بالتواطؤ مع قيادات القطاع العام، وقد استطاعت هذه الفئات تكوين ثروات هائلة بطريقة غير مشروعة من خلال تلك العمليات. وهى أقاويل بالطبع صحيحة إلى حد كبير - إلا أن الدرجة التى انتشرت بها ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى فى فترة الانفتاح كافية لتوضيح الفارق الكيفى بين الفساد بكاف صوره فى الحقبة السابقة والفساد السياسى والإدارى فى حقبة الانفتاح.

هذا ويخطىء من يظن أن انتشار مظاهر الفساد فى المجتمع المصرى خلال فترة الانفتاح ليس نتيجة أعراض نفسية أو تدهور لأخلاقيات إصابتنا فى هذه المرحلة بل أن الموضوعية تقتضى الإشارة إلى أن ظهور هذه الظاهرة على أنها افرازات طبيعية لحالة الاختلال المتزايد من الدخول الإسمية والاحتياجات المالية الحقيقية، بحيث وجد المواطن

(١٠١) الأهرام، العدد ٣٢١٩٦، بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣، ص٣.
(١٠٢) حديث مع رئيس جهاز الكسب غير المشروع بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢١.

نفسه فى حالة لا يستطيع فيها سد هذه الفجوة بالعمل والعرق، والجهد، بل إن سدها يتمثل فى الدخول الخفية التى تأخذ شكل الرشاوى والعمولات والسمسرة وتتجاوز قيمة هذه الدخول أضعاف ما يحصل عليه الفرد من عمله الأصلى، وبالتالى يبدأ الفرد يفقد الثقة فى عمله هذا، ويتقبل نفسياً فكرة التفريط التدريجى فى معايير أداء الواجب الوظيفى، والمهنى والرقابى، والأخطر من ذلك أن القانون فى كثير من الحالات يفقد هيبته، واحترامه، لأن المفسدين أصبحوا يملكون تعطيل نصوص القانون وتدريجياً يفقد المواطن العادى ثقته فى هيبة القانون وسلطانه فى المجتمع(١٠٣). إلى جانب ذلك نجد أن حقبة الانفتاح قد أسست مجموعة من الظروف والعوامل البنائية التى ساعدت على استشراء هذه الظاهرة المرضية وتغلغلها فى أحشاء المجتمع المصرى، يمكن إيجازها على النحو التالى:

١) التغير الاجتماعى المفاجئ من نمط بنائى إلى نمط آخر:

لقد انتقل المجتمع المصرى من مرحلة قامت على الاشتراكية (أو رأسمالية الدولة) والتخطيط المركزى، وتحديد سقف الدخول والملكية، ووضع حد أدنى لأجور وسيطرة كاملة على الأجور والأسعار، ثم

---

(١٠٣) محمود عبد الفضيل، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، مرجع سابق، ص ص٧٢-٧٣.

تحركت دفة المجتمع بطريقة حادة وعنيفة فى الاتجاه المضاد عادت بــه إلى المسار الرأسمالى وتشجيع نمو القطاع الخاص، وانسحاب الدولة بشكل تدريجى ومنظم من تقديم دعم السلع الغذائيــة، والاستهلاكية وبديـهى أن تلك التحولات العنيفة كانت لهــا مضاعفات حـادة كـل الحـدة وآثـار سلبية واضحة على حركة المجتمع(١٠٤). لأنه كما أكد - علمـاء الاجتمـاع - أن فترات التغير السريع تؤدى إلى التخلى عن أنمـاط سـلوكية قديمـة، واكتساب أنمـاط سـلوكية جديـدة وأثنـاء ذلـك تسـود حالـة مـن الأنومـى Anomie أو اضطراب المعايـير الاجتماعيـة وهـى الحالـة التـى تـؤدى إلى تأسيس كثير من مظاهر التسيب والفوضى وانتشار بعـض أشـكال الفسـاد الاجتماعى ووفقاً لذلك فإن عملية الانتقال الراديكالى التى تم بها تطبيــق سياسـة الانفتـاح دون محاولـة التمـهيد لهـا وخلـق منـاخ ملائـم لهــذه السياسـة الجديدة أدى إلى حـدوث مجموعـة مـن المتغـيرات الجديـدة(*)، وكان من أهمها حدوث تفاوت صارخ بـين المرتبـات والدخـول، وانفصـال العلاقة بين الدخل والتعليم، وزيادة حدة التباين الاجتماعى، وبالتالى لا الإنتاج ولا العمل هما معيار الدخل، هـذا بالإضافـة إلى مسـاهمة أقطـاب الانفتـاح فـى إضعـاف عنـاصر الربـط والضبـط فـى المجتمـع فـإذا كـانت

---

(١٠٤) محمد الجوهرى، ملامح التغـير فـى المجتمـع المصـرى المعـاصر (محاولـة لتشخيص المشكلات، فى كتاب دراسة المشكلات الاجتماعية، تـأليف محمـد الجوهرى، وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص١٤.

(*) Brasz J., the sociology of corruption, op. Cit., pp. 41-45.

المؤسسات الاقتصادية عنصراً ضابطاً لحركة القطاع العام فمن الأفضل أن تلغى، وإذا كانت الرقابة الإدارية عنصراً ضابطاً للسلوك الإدارى فمن الأفضل أن تلغى بحجة أنها أصبحت جهازاً معطلاً لحرية الحركة والمبادرة، ومن ثم أصبح الحديث عن الرشوة والتسيب والاختلاس والفساد واستغلال الجهاز الحكومى، فى تقديم ضمانات وتسهيلات من قبيل التشويش ومحاربة سياسة الانفتاح(١٠٥). حتى أصبح المجتمع فى هذه المرحلة يعانى أشد المعاناة من انتشار أساليب الفوضى والتسيب فى كافة مظاهر حياتنا اليومية.

٢) تفاقم التناقضات الاجتماعية والطبقية:

لقد ترتب على سياسة الانفتاح حدوث ما يسمى بالتنمية الاجتماعية العكسية "وذلك عندما فرضت هذه السياسة قوانين الرأسمالية نفسها وبخاصة قانون تركز الإنتاج ورأس المال أو النمو الرأسمالى غير المحدود على حساب قوة العمل مما أدى إلى تركز عائد النمو بين أيدى الفئات الطفيلية مع زيادة الفروق والتمايزات بين الطبقات فى المجتمع، ونظراً لانهيار أساليب الإنتاج قبل الرأسمالية ببطء وفى إطار من الفوضى الكاملة، مع زيادة النمو الرأسمالى الذى تحقق فى كثير من الأحوال خارج مجال الإنتاج المادى، فقد تشكلت أوضاع اجتماعية هامشية شديدة

---

(١٠٥) سامية سعيد إمام، مرجع سابق، ص ١٣٩.

التشويه[١٠٦]. فضلاً عن ذلك ساعدت ملامح النمو الرأسمالى فى مصر فى تدعيم قوة وسيطرة الطبقة الرأسمالية الجديدة من تجار، ومهنيين، وحرفيين، وبدأت تظهر طبقة من الأغنياء القدامى والأغنياء الجدد تمتلك الأموال الطائلة، بينما يوجد فى نفس الوقت معاناة شديدة للطبقات ذات التدخل المحدود وخصوصاً موظفى الحكومى والقطاع العام حتى أصبح التدهور المستمر فى أوضاع الفئات والطبقات الشعبية بل وحتى بعض الفئات المتوسطة هو السمة البارزة فى المحصلة النهائية لحقبة الانفتاح، بل أكثر من ذلك لجأ معظم هؤلاء الأثرياء الجدد إلى تقديم الرشاوى والعمولات إلى كبار المسئولين من أجل تأمين مصالحهم[١٠٧].

٣) تدهور القيم الإنتاجية فى المجتمع:

شهدت حقبة الانفتاح تغيراً حاداً فى نسق القيم المصرية بصورة لم يسبق بها مثيل، إذ انهارت القيم التى تمجد العمل المنتج، والعمل الشريف لتأتى قيم جديدة تمجد الفهلوه والشطارة، كما حلت قيم الأنانية، والفردية - بسيادة القطاع الخاص وسيطرته - محل القيم الاجتماعية - بتحليل القطاع العام وتفككه - وانتشرت قيم الثراء

---

(١٠٦) فؤاد مرسى، التخلف والتنمية، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٢، ص٢٧٥.

(١٠٧) فاروق يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ١٤٧.

السريع، والقيم المادية على أسلوب حياتنا اليومية على حساب استغلال الآخرين بحيث توارى وراء هذه القيم كل القيم الاجتماعية النبيلة التى كان يزخر بها مجتمعنا المصرى فى الحقبة الماضية. فضلاً عن ذلك تغلغلت القيم الاستهلاكية التفاخرية فى كافة أوجه حياتنا الاجتماعية والاقتصادية، وأصبحت سلوكاً يومياً حتى بين معظم القطاعات الفقيرة، وقطاع الفلاحين من أبناء الشعب المصرى. ويكفى زيارة القرى المصرية ومشاهدة تنامى قيم اقتناء السلع الاستهلاكية التفاخرية التى انتشرت وعمت الريف المصرى فى السنوات القليلة السابقة منذ تطبيق سياسة الانفتاح[١٠٨].

ولا شك أن التضخم الجامح الذى نعيشه منذ منتصف السبعينات كان من أهم العوامل المسئولة عن انتشار القيم السلبية، لأنه فى ظل التضخم ترتفع قيم أخلاقية جديدة كالشطارة والسرعة والخفة والقدرة على انتهاز الفرص وتنمية العلاقات الشخصية بذوى النفوذ، ويصبح التمسك بالمبدأ وشرف المهنة من ذكريات الماضى، ويصبح التمسك بفضائل الأخلاق من قبيل الترف أو من قبيل الرزالة والسماجة، علاوة على ذلك فكما أن التضخم يصيب معظم الناس بالخوف من الانزلاق فى الفقر، فإنه يصيب آخرين بالجشع لأنه فى ظل التضخم تزداد فرص

---

(١٠٨) أحمد مجدى حجازى وشادية قناوى. التنمية ومشكلات التخلف فى المجتمع المصرى، القاهرة، دار الكتاب للنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ص ٢١٥-٢١٦.

الثراء السريع عن طريق المضاربـة، واستغلال النفوذ وبالتالى أصبحت التأشيرات الحكومية مطلباً عزيزاً يهون فى سبيله كل شىء لأنها تمنح طالبها - علـى سبيل المثال لا الحصر - الحصول على السلع بأسعار خاصة، أو الحصول على القروض بسعر فائدة خاص او حق الاستيراد أو حق شراء قطعة أرض من الأراضى الحكومية....الخ(١٠٩).

ولذا فإن الإغراء أقوى من أن يقاومه طالب التأشيره ومانحها على السواء فـإذا بالرشوة تصبح كجزء أساسى من المرتب، وإذا بالمنصب الحكومى - ليس كما كان وسيلة لتقديم خدمة عامة للناس - بل مصدراً لتوليد الدخل وتكوين الثروات لمواجهة أعباء التضخم.

٤) إقامة صلات غير شرعية مع الجهاز الإدارى:

تميزت فترة الانفتاح بقيـام أصحاب الثروات الخاصة بتكوين صلات مختلفة مع كافة العناصر القيادية فى الحكومة والقطاع العام بل وانخراط جهاز الدولة وكبار المسئولية فى مجال المال والأعمال، والتلاحم بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد. وقد تنوعت هذه الصلات والعلاقات فهى فى بعض الأحوال صلات عائلية مباشرة بكبار المسئولين بما فى ذلك رئيس الدولة نفسه أو مخالفات تقوم على أساس "الخدمات المتبادلة" وقد كان الهدف من هذه الصلات هو الحصول على مزايا

---

(١٠٩) جلال أحمد أمين، مصر فى مفترق الطرق (بين إفلاس اليمين ومحنة اليسار وأزمة التيار الدينى)، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٠، ص ص ٤٥-٤٦.

اقتصادية تتمثل فى التمتع باعفاءات جمركيــة وضريبيــة كبيرة، ونيـل مركـز احتكـارى فـى السـوق المحلـى بالنسبة لبعـض السلع النــادرة، وتسخير الجـهاز المصرفـى نفســه مـن أجـل تكويـن الـثروات الســهلة، وتغاضى أجهزة الدولة المختلفة عن سبل غير مشـروعة فـى تكويـن هـذه الثروات، وقد تكشفت هذه الأبعاد فى المحاكمات التـى قـدم لهـا بعـض من كونوا مثل هذه الثروات الكبيرة خـلال السـبعينات وأشـهرهم أخـوة رئيس الدولة نفسه، ورشاد عثمان، وتوفيق عبد الحى، وكامل الكفراوى وغيرهم كثيرين[110]. وفى غمار هذه الصلات تضيع الحدود الفاصلـة بـين المال العام والمال الخاص، بل ويتـم الخلـط المتعمـد بـين المصلحـة العامـة والذاتية مما ينجـم عـن ذلـك انـهيار كـل الضوابـط التـى تحمـى مسيرة المجتمع من الفساد وانهيار المعايير التى تعلى من شأن الصالح العام.

٥) عجز النظام السياسى عن حل المسألة الاجتماعية:

إن فشل النظام السياسى فـى حقبـة الانفتـاح عـن تقديـم الحلـول الملائمة لمشاكل الجماهير العريضة، وعجزه عن إيجاد حل لتفاقم الأزمـة الاقتصادية الطاحنة والتى يعـانى منـها غالبيـة أبنـاء الشـعب المصـرى، وعـدم قدرتـه علـى صد غـول التضخـم وارتفـاع الأسـعار، جعـل النـاس تكتشف أن هذا الانفتاح كان انفتاحاً استهلاكياً وليس انتاجيــاً، ثـم هـو لصالح فئة طفيلية متسلقة تسعى إلى تعظيم مكاسبها وتضخيم ثرواتــها،

---

(١١٠) مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة فى مصر، مرجع سابق، ص٩٧.



بأى وسيلة كانت، مستغلة فى ذلك جهاز الدولة فى تسهيل عملياتها ونهب ثروات الشعب، والقفز فوق القوانين، واحتكار السلع الضرورية وليس الانفتاح لصالح الجماهير الغفيرة المنتجة، فضلاً عن ذلك أدى الانفتاح والتهاون فى سياسة التسعير إلى الارتفاع المستمر فى الأسعار. وزاد من خطورة ذلك أزمة الطاقة، وارتفاع الأسعار على المستوى العالمى، وكذلك تدفق الأموال من الخارج إلى مصر عن طريق المصريين العاملين فى البلاد العربية والسياح العرب واستخدام هذه الأموال لا فى الاستثمارات التى تزيد الإنتاج، وإنما فى شراء العقارات والسلع الاستهلاكية والسيارات، وبالتالى أصبح جزءً كبيراً من هذه الأموال يتسرب بطريقة غير شرعية لتمويل الاستيراد بدون عمله والحصول على الأموال بأى وسيلة[١١١]. مما ترتب على ذلك إشاعة قيم النهب والاستهلاك، والتكالب على الإثراء المادى السريع بشكل لم تشهد له مصر مثيلاً فى تاريخها الحديث، وبالتالى فقد تولد عن هذه القيم أنماطاً من السلوك والممارسات المعنة فى استغلالها وإفسادها[١١٢]. ثم أن النظام السياسى قد أسقط فى النهاية الالتزام القومى من حساباته، وهو الأمر الذى يفسر انتشار مشاعر الرفض والسخط لدى جماهير عريضة فى المجتمع المصرى إثر هبة يناير ١٩٧٧ حينما حاولت الحكومة إلغاء الدعم عن بعض السلع مسقطة بذلك التزاماً جماهيرياً التزمت به لفترات









(١١١) نبوية على محمد الجندى، مرجع سابق، ص٥٣.

(١١٢) سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، مرجع سابق، ص٢٣٩.

طويلة، وأصبح قضية اجتماعية لا يمكن التنازل عنها بسهولة، لكن الذى تجدر الإشارة إليه أن هذه الأحداث كانت تعبر بشكل واضح عن رفض الجماهير للممارسات الانفتاحية وما جلبته من مشكلات اجتماعية خطيرة وأزمات اقتصادية طاحنة أوقعت الاقتصاد المصرى فى مأزق خطير، وفى الوقت نفسه بددت جهود التنمية فى أمور استهلاكية وغير إنتاجية لم تساعد على حل المسألة الاجتماعية فى عمومها والأوضاع الاقتصادية خاصة.

وحصاد ما سبق هو تفاعل العوامل المختلفة السابق طرحها فى إحداث ظاهرة الفساد وانتشاره خلال حقبة الانفتاح، لكن الحديث عن العوامل التى تحدث هذه الظاهرة لابد أن يتم بصورة شاملة فى إطار السياق الاجتماعى العام على أساس أن الفساد يرتبط بصفة عامة - سواء كان سياسياً أو إدارياً - بالبناء الاجتماعى فى تغييره ودينامياته، فضلاً عن أن كل عامل من هذه العوامل السالفة تسهم بطريقة أو بأخرى فى توسيع دائرة الفساد وتغلغله داخل نسيج المجتمع المصرى وتساهم فى الوقت ذاته بتكريس صور الاستغلال واللامساواة بين أعضاء المجتمع.

استخلاصات أساسية :

بعد هذا العرض الموجز يمكن لنا أن نستخلص عدداً من النتائج الأساسية على النحو التالى:

(١)لقد أوضحت الدراسة أن الفساد ظاهرة عامة فى جميع المجتمعات والنظم السياسية مع اختلاف فى الدرجة من نظام إلى آخر، ولذلك فإنه يختلف من مكان إلى آخر، ومن فترة زمنية لأخرى.

(٢)كما أشارت الدراسة أن ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية فى مركب معقد من الناحية الواقعية ولذلك فإن ظاهرة الفساد شأنها شأن أى ظاهرة اجتماعية أخرى لا تحدث نتيجة لعامل واحد بعينة وإنما هى نتيجة مجموعة من الظروف والعوامل التى تتفاعل فى إحداثها وانتشارها.

(٣)أن ظاهرة الفساد ليست ظاهرة حديثة وإنما هى ظاهرة أصيلة فى البناء الاجتماعى المصرى، سواء كانت ثمة ظروف تاريخية تسهم فى زيادة معدلاته وتنوع صورة وأشكاله (كالمناخ السياسى السائد، والاستعمار، ومصالح النخبة الحاكمة وطبيعة البرجوازية السائدة).

(٤)أن التغيرات البنائية التى واكبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى قد زادت من فرص حدوث ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى بشكل لافت للنظر وليس مجرد الحد منه لاعتماد النظام على الرأسمالية

الرثة فى النمو الاقتصادى وبالتالى تفاقم التناقضات الاجتماعية والطبقية، وإقامة صلات غير شرعية مع الجهاز الإدارى.

(٥)وأخيراً تؤكد الدراسة أن الفساد لايمكن عزله عن المناخ الذى يسود فيه والذى يمكن أن يسهل من انتشاره أو يحد منه، وعلى هذا يعم الفساد فى ظل المناخ السياسى الذى يدعم ويكرس أنماط العلاقات الشخصية والأبوية، وبالتالى تميل الحكومات الذى يسود فيها هذا المناخ إلى تفضيل أشخاص ينتمون إلى أحزاب أو مناطق أو جماعات عرقية معينة، كما أنها تسعى إلى وضع سياسات ثابتة تهدف إلى استمرار المزايا والمكاسب الخاصة للنخب السياسية، ومن ثم فإن البحث عن استئصال الفساد يتطلب تحديات هامة كتحدى التخلص من هذا المناخ العام، وتحدى التخلص من التبعية بكافة أشكالها وتحقيق التنمية الذاتية المستقلة وإحداث ثورة ثقافية وأخلاقية لنقل المجتمع من مرحلة التقليدية والتخلف إلى مرحلة الحداثة والعصرية.

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠٠٤/١٧٣٣٧
الترقيم الدولى I.S.B.N
977-6093-35-3